

تقاسيم زمار الحيّ

مقالات

فيصل حوراني

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله - فلسطين

٢٠٠٦

Tunes of the Local Piper
By Faysal Hourany

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2006

ISBN 9950-312-24-8

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
٢٠٠٦

تصميم الغلاف: خالد حوراني
لوحة الغلاف: سليمان منصور

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينيرخ بل - ألمانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديسا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٢٩٦٠٩١٩ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

٥	تقديم
٧	مرض الطفولة اليميني
٤٣	تراجعات معسكر السلام الإسرائيلي
٥٥	الدورة العشرون للمجلس الوطني
٦٧	الأرض المحتلة، الانتفاضة والفكر السياسي
٧٩	الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة
١٠١	مناقشة للبرنامج الأول لحزب الشعب
١١٩	المتقف والسياسي وسؤال الرفض والقبول
١٢٩	السلطة والمعارضة في الساحة الفلسطينية
١٣٩	الديمقراطية الفلسطينية من غابة البنادق إلى غابة المصالح
١٤٧	مصير الميثاق الوطني الفلسطيني
١٦١	موقف الرئيس حافظ الأسد من التسوية السياسية
١٨٣	جنكيز ايتماتوف وتحولاته
١٩٣	دعوة إلى ميثاق وطني جديد
٢٠٣	دورة تعديل الميثاق الوطني
٢١٧	إميل حبيبي الباقي في حيفا
٢٣٧	تجربة مع التطبيع
٢٤٥	"فتح" من الثورة إلى السلطة
٢٥٣	جامعة بيرزيت بؤرة ضوء
٢٦٣	أثر اللجوء على الشخصية الفلسطينية
٢٧٣	مناقشة لفكر "حماس" السياسي

تقديم

زمار الحي لا يطرب، هذا قول شائع، فلنسلم بأنه قول صحيح ثم لنتساءل: هل يتوجب على العازف، حتى لو كان زمار حي يعزف منفرداً، أن يبث ما يطرب فقط؛ ألا يجوز للعازف أن يبث ما يوجع أيضاً، خصوصاً حين لا يكون من الوجد بد؟ وكيف نصف حالنا وما لقيناها وصفاً صحيحاً إن لم نقل إن جلّه موجه. هل نزور الوصف حتى لا يتوجع أحد. وماذا عن الذين يوجعهم التزوير حتى لو أتقن المزور التستر على المواجه!

زمار الحي في هذه المقالات هو أنا. ولكم أن تثقوا بأني سأسعد لو أمكن أن أبث تقاسيم مطربة، لكنني لا أتهيب إثارة المواجه. وصديقك ليس هو من يصدقك فقط؛ فقد يفعل هذا أيما إنسان. الصديق هو الذي يكشف لك الحقيقة مهما يكن كشفها موجعاً. وهل يعيب الصدق أن يكون مما يوجع.

وربما بدا للوهلة الأولى أن المقالات التي يضمها هذا الكتاب متفرقات لا يجمعها ما يسوغ نشرها مجتمعة أو أن ما تبثه هو رنين أوراق يابسة تحركها رياح كليلة. غير أن قراءة المقالات تظهر ما يسوغ جمعها ويبيح إعادة نشرها بالرغم من أن معظمها سبق نشره في صحف أو دوريات متخصصة. فالهم الوطني، وهو ما كان دافعي إلى كتابة كل ما كتبت في حياتي، حاضر هنا بتمامه، وهذه الأوراق التي تعالجه لم تسقط عن مناقبتها، وفي ظني أنها ما تزال أوراقاً يانعة وأن ما يصدر عنها هو بوح ما زلنا بحاجة إليه.

والواقع أنني انتقيت لهذا الكتاب عشرين مقالاً من بين مقالات تعد بالمئات. وإذا كان المزاج قد لعب دوراً في الانتقاء، فمما لا شك فيه أن الانتقاء لم يكن عشوائياً ولم يخل من الحرص على متطلبات النشر في كتاب. فألى الحرص على انتقاء مقالات تتناول موضوعات ما تزال تامة الحضور في ساحة الاهتمام العام، توخيت أن يكون أي مقال مما يرصد محطة متميزة في مسار العمل الوطني الفلسطيني ويعكس مواقف متميزة. أما أشد ما حرصت عليه فهو أن يتضمن أي مقال يعاد نشره رأياً أو أكثر من الآراء التي ثابرت على الجهر بها وتحملت تبعاتها بمقدار ما يتضمن من آراء الآخرين. وهكذا، إذا افتقر الكتاب إلى منهج التأليف المخطط له مسبقاً فإنه ليس بغير منهج.

رتبت المقالات هنا وفق تسلسل تواريخ نشرها الأول. وهذا التسلسل يطابق تواريخ كتابة المقالات كما يطابق تقريباً تواريخ الوقائع التي حفزتني على كتابة كل منها في

حينه. وقد اتبعت هذا التسلسل حتى عندما تعلق الأمر بمقالات تناولت مواضيع متماثلة في أوقات مختلفة. وللقارئ أن يعلم أنني أردت بهذا إبراز دلالة التطرق إلى موضوع بعينه في وقت أو غيره إلى جانب دلالة محتوى المقال لتحضر الدالتان كلتاهما في بال القارئ كما كانتا في بال الكاتب. وهذا هو على أي حال الكتاب الأول من نوعه بين الكتب التي نشرتها.

أدرجت المقالات هنا بنصوصها كما نشرت أول مرة؛ لم أجر عليها تبديلاً أو تعديلاً إلا أن يكون هذا أو ذلك تصويماً لخطأ مطبعي أو لغوي أو إعادة صياغة لعبارة بدت لي صياغتها غير وافية بغرضها. ولم أحذف جملة أو مقطعاً حتى لو تعلق الأمر برأي لي اكتشفت أنه غير دقيق. وما صوبته لم يتعد كلمات قليلة وعبارات أقل. وفي بعض المقالات، حذف بضع الألفاظ لأنني خشيت أن يحتسبها أي سيئ نية في عداد الشتائم ووجدت أن لا لزوم لإعادة نشرها.

فإذا وجد القارئ في هذا الكتاب ما يطربه فيها ونعمت! وإذا وجد أحد ما يوجعه فإن الوجد لا يعالج بكتمانه أو التستر على مصادره. ولا أجد أن علي أن أعذر حتى لو أفرطت في الصراحة. أما إذا وجد القارئ ما يفيد فهذه هي عندي غاية المنى.

فيصل حوراني

مرض الطفولة اليميني

مرض الطفولة اليميني*

لو كان صبري جريس واحداً من علية القوم في المقاومة الفلسطينية، أي واحداً من هؤلاء " الأبوات " الذين يحكمون " فتح "، المنظمة الفلسطينية الأكبر، أو إحدى شقيقاتها، لقلنا إن لما تتضمنه مقالته، التي ناقشها هنا، قيمة البيان الذي يفصح عن المواقف والخطط والاستعدادات، ولتعاملنا معه في المناقشة على هذا الأساس. أما لو كان الرجل من صغار القوم، أي لو كان واحداً من الألوف الذين ينتسبون لـ " فتح " أو غيرها فيخلصون قليلاً أو كثيراً لسياساتها أو لقياداتها أو لهذا أو ذاك من " أبواتها " الكبار ويسمعون من القيادة أو من بعض " أبواتها " أسرار السياسة ثم ينقلون ما يسمعون، لتعاملنا مع المقالة على قاعدة " خذوا أسرارهم من صغارهم ". لكن حال صبري جريس، من هذه الناحية، محيرة في واقع الأمر، فهو ليس أباً أحد في " فتح "، أو غيرها، كما أنه لا يقبل أن يكون له " أب " فيها أو في غيرها. وإلى هذا وذاك، فإن الرجل، على وجه اليقين، ليس من صغار القوم. فلنقل، إذا، مستعيرين تعبيراً شائعاً، إنه، من حيث علاقاته بالقيادة وإطلاعه على أسرار السياسة وإسهاماته في قراراتها، يقع في منزلة بين المنزلتين. والحقيقة أن لهذا الوضع مزية ظاهرة الفائدة، فهذا بالذات هو ما يجعل جريس في موقع العارف ببواطن السياسة الفتحوية والمسهم في التأثير على من يصوغونها قرارات وخططاً ومطامح، دون أن يلزمه ما يلتزمه، في العادة، صناع القرارات من دفاع عما فيها من صواب وخطأ، فتبقى له، بالتالي، القدرة على أن يتخذ من السياسات الجارية موقفاً نقدياً، إن صح التعبير، فيتبنى ما يوائم تفكيره ويرفض ما لا يوائمه.

* مقال نشر تحت عنوان " قراءة لمقالة صبري جريس ومرض الطفولة اليميني " على حلقتين في: الحرية، دمشق، العدد ١١٨ (١٩٩٣)، ٩-١٥/٦/١٩٨٥، ص ٣٣-٤٠، والعدد ١١٩ (١٩٩٤)، ١٦-٢٤/٦/١٩٨٥، ص ٣٣-٤٠.

ثم إن لصبري جريس مكانة أخرى، لعلها في المقاييس العامة، وهي عندنا، أهم من مكانته بين، أو عند، " الأوبات ". فهو باحث مثابر في الشأن الإسرائيلي ومؤرخ، يقل أمثاله بين العرب، للتاريخ الصهيوني، وكاتب مجتهد في الشأن السياسي الفلسطيني، عموماً. فإذا ذكر الكتاب الفلسطينيون فإنه واحد من "أبواتهم"، إذا جاز لنا أن نستعير من مراتب المقاومة هذا الوصف لمراتب الكتاب، واجتهاداته في الكتابة تضعه بين المنافحين في الثورة الفلسطينية دفاعاً عن خط سياسي ضد خطوط أخرى. وقد أظهر سلوك الرجل في الكتابة وفي المواقف السياسية أنه ممن ثبتوا على هذا الخط، فلم يقع في الذبذبات التي وقع فيها سواه، فلم يكن، على سبيل المثال، " رافضاً " مرة، و "قابلاً" مرة أخرى، كما لم يكن، على سبيل المثال، أيضاً، رافضاً لبعض الأمر وغير رافض لبعضه الآخر، أو قابلاً ببعض الأمر وغير قابل ببعضه الآخر. وهذا الثبات حقق لصبري عند من يضيّقون بالتذبذب نوعاً معيناً من التقدير، بصرف النظر عن سداد المواقف التي اتخذها أو خطتها، وكذلك، بصرف النظر، أيضاً، عن نسب مؤيدي، أو معارضي، هذه المواقف في أوساط الرأي العام الفلسطيني. وإلى كل ما تقدم، يشغل صبري جريس مواقع ليست قليلة الأهمية في منظمة التحرير الفلسطينية، فهو المدير العام لمركز الأبحاث، وهو عضو مستمر العضوية في المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة منذ السبعينيات، وقد سمي، بعد الدورة السابعة عشر للمجلس، عضواً في المجلس المركزي.

بدمج هذا كله، واستخلاص دلالة دلالاته، يمكن أن نتعامل مع مقالة جريس*، ليس بوصفها رأياً أو آراء يدلي بها كاتب من الكتاب، بل على أنها إيضاح لسياسة قائمة داخل المقاومة الفلسطينية، أو على أنها، إذا شئتم وكما يراها كاتب هذه السطور، "منفستو" شامل جاء تعبيراً عن مواقف تيار من التيارات العديدة التي تتحاور أحياناً، وتتصارع أحياناً أخرى، داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ويعزز هذه الرؤية للمقالة أن صاحبها يتحدث بصيغة الجمع: نحن نفعل ونحن لا نفعل.

والإيضاح الذي يشتمل عليه البيان - المقالة وأشكال التعبير التي يلجأ إليها لا تنقصها، أبداً، الجرأة في إظهار ما يحرص بعض الناس عادة على إخفائه أو على التعبير عنه بوسائل ملتوية. بل إن جرأة المقالة تكاد تكون فريدة في لغة المعبرين عن التيار الذي نشير إليه. إذ أن أصحاب هذا التيار شكلوا على الساحة الفلسطينية مدرسة كاملة الأوصاف في التواء التعبير وفي المضي إلى غاياتهم عبر الطرق الجانبية وفي إصدار البيانات التي تحمل ألفاظها عكس ما يفعلون. والحقيقة أن المرء ما كان يحلم بان يقع في أدبيات هذا التيار على حديث أفصح، وأجراً، من حديث جريس، هذا الوارد في مقالته. بل لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن المرء قلما يقع في أدبيات المقاومة كلها على هذا المقدار من الجرأة في قول ما يرضي وما لا يرضي من الآراء والمقولات. ولجريس، على كل حال، أكثر من مبادرة، ولعل هذا، على نحو ما، من بعض فضائله، صدم فيها بكتابات مزاج الجمهور ولطم قناعاته السائدة لطما غير رقيق.

صبري جريس، عنوان المقالة، شؤون فلسطينية، العدد ١٤٢-١٤٣، كانون الثاني/شباط ١٩٨٥، ص ص ١٤-٤٥.

فالمقالة، إذاً، ومرة أخرى كما يرى كاتب هذه السطور، تعبير فصيح وصریح، وجريء كذلك، عن خط سياسي تمتد جذوره في "فتح". وفيها، أي في المقالة، يتمتع الكاتب بفضيلة الإعلان عما تدور به السنة سواء من أنصار هذا الخط في "فتح" وخارجها في مجالسهم الخاصة، ولا يمكن الوقوع عليه في أقوالهم العلنية إلا بالاستقراء المتعب لهذه الأقوال. وأصحاب هذا الخط يظنون أن التطورات التي جرت منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، في أواخر صيف ١٩٨٢، حملت تعزيزات جديدة لوجهة نظرهم، مما زادهم إمعاناً فيما هم فيه من سعي وقول، ومما جعل جريس، في مقالته، يكرر الإعلان عن بهجته بالخروج من بيروت، كما سنرى. ولأن في قول هؤلاء وفي ممارساتهم الكثير من الخطأ والكثير من الخطر، فقد كان لا بد من اغتنام فرصة نشر مقالة كهذه، وهي فرصة للاطلاع على مكونات هذا التيار السياسي، لمناقشة المقالة ودراسة الآراء الواردة فيها.

بداية لا تعوزها الحصافة

في بداية مقالته، يؤكد جريس على " أن العبر التي يمكن استخلاصها من أحداث السنين وردود الفعل المختلفة عليها هي بمدى من الجدية والأهمية تجدر معه محاولة تسجيلها ودراستها، عل ذلك يساهم في إنارة الطريق لمتابعة النضال في المستقبل بطبعاته الجديدة " (ص ١٤). فهو، إذاً، لا يؤرخ أو يحلل لمجرد التأريخ والتحليل بل ليسهم في إنارة طريق المستقبل، أي أنه، بكتابة المقالة، " يشتغل سياسة ". وفي سياق اشتغاله هذا، ومن هذا المنطلق، يأتي رصد جريس لما يعده منجزات السنوات العشرين من عمر منظمة التحرير والكفاح المسلح المعاصر. ويسجل جريس من بين هذه المنجزات ما نتفق معه بشأنه، وهو " اضمحلال أو أفول نجم الرفض العدمي المرفوض وحلول العقلانية محله في الفكر السياسي الفلسطيني " (ص ١٥). ثم يسجل الرجل مفهومه للعقلانية فيرى أنها تتمثل في الانطلاق من القول المعروف: إن السياسة هي علم الممكن. وهو رأي لا تعوزه الحصافة، ولكم تعب العمل الوطني الفلسطيني وأتعب لكثرة ما اشتط في الابتعاد عن هذه القاعدة. والممكن واقعيًا، عند جريس، " هو تسوية عادلة فقط للقضية الفلسطينية، تقوم، حتماً، على تنازلات من قبل الفلسطينيين "، وعنده أن " هذا، فقط، هو الممكن، لا غيره. وحتى هذا يبدو أنه بحاجة إلى جهود كثيرة وتوضيحات أخرى كثيرة "؛ ولكي يؤكد فكرته: " أكرر، جهود كثيرة وتوضيحات أخرى كثيرة " (ص ١٥ و ١٦).

ولكي لا يدور النقاش على أرض تختلط مع أرض الغير، وخصوصاً أرض الرفض العدمي، إن كان قد بقي له أرض، يعلن كاتب هذه السطور النقاء مع جريس في القبول بالقول بأن السياسة الصحيحة هي التي تستهدف تحقيق الممكنات، وإن تسوية للقضية الفلسطينية ليست ممكنة، فحسب، بل مطلوبة، أيضاً. ويضيف كاتب هذه السطور: إن

البحث عن الممكن من أجل تحقيقه، ثم من أجل الاستناد إليه لتحقيق إمكانات أخرى، هو السبيل الوحيد المفتوح أمام السياسات، بما فيها السياسات الثورية. لكن كاتب هذه السطور يتحفظ حول مفهوم جريس للممكن الذي ينبغي اختياره للنضال من أجل تحقيقه، مما سنعود إليه. والذي ينبغي أن يكون مفهوماً أن التسوية تعني تنازلات متبادلة تفرضها وتحددها موازين قوى يحاول كل طرف أن يجعلها، وأن يطورها أيضاً، لصالحه. أما أن تقوم حتماً على تقديم تنازلات من قبل الفلسطينيين وهدمها فإن للتنازل في هذه الحالة صفة أخرى، لا تدخل في مفهوم التسوية، بل تدخل، تحديداً، في مفهوم الاستسلام. ولكي لا نطمح أحداً، نقول إن ورود هذه العبارة في المقالة وغياب أي إشارة إلى تنازلات إسرائيلية أو تنازلات متبادلة ربما كان مبعثهما قلة الانتباه إلى الجانب الآخر حين كان انتباه الكاتب منصبا على الجانب الفلسطيني، لكنه قد يعني، أيضاً، انعكاساً لمفهوم يرى أن الصهيونيين والإسرائيليين ووراءهم الأميركيون أقوى وبيدهم كل شيء والمطلوب هو استرضاءهم بتقديم التنازلات لهم، أي أنه قد يعني هذا الانعكاس للسياسة الاستسلامية التي يستفحل خطرها على الساحة الفلسطينية.

شيء آخر حصيد في مقالة جريس، هو قوله بأن القصور الملحوظ في العمل الوطني الفلسطيني في الوقت الراهن ناجم " عن تقاعس وإهمال وأخطاء وأوهام عديدة ومتشابكة فعلت فعلها وأفرزت الوضع الذي نعيشه حالياً " (ص ١٦). وإذا كان قول كهذا يعني أن لدى جريس ما يشكو منه في أفكار منظمة التحرير الفلسطينية وسلوكها، فمن الذي لا يشكو! لكن، بعد ذلك، هل تتطابق أسباب الشكوى فتتطابق أهدافها؟ لنتفحص المقالة بالتفصيل.

حكاية دول الطوق

يرى الكاتب أن مجمل النشاط السياسي الفلسطيني منذ مطلع السبعينيات حتى اليوم " كان جله منصباً على محاولات درء الأضرار التي قد تتعرض لها القضية الفلسطينية من جراء سياسات الأصدقاء العرب في دول الطوق "؛ ويرى أيضاً أن الفلسطينيين خسروا كثيراً و" دفعوا ثمناً باهظاً نتيجة لسياسات الأصدقاء العرب في تلك الدول " (ص ١٧).

وأول ما يرد على البال عند قراءة هذا القول وتحسس ما ينطوي عليه، مما سيشكل الجزء الأكبر من المقالة كلها، الدهشة من أن الكاتب اشتكى من دول الطوق وحدها. إذ ما دام جريس قد ابتدأ بالشكوى فهل كان ما نال الفلسطينيين من غير دول الطوق خيراً كله؟ ألم ينجم من سياسات ١٧ دولة عربية غير دول الطوق الأربع، منذ السبعينيات حتى الآن، إلا ما هو مفيد للفلسطينيين وللمقاومة ولقضية فلسطين؟ وهل تمتع الفلسطينيون المقيمون في دول الخليج والجزيرة العربية والعراق بحرية العمل السياسي؟ وهل كانت

سياسات الدول الموالية للولايات المتحدة ذات فائدة لقضية فلسطين؟ هل جلب سيل البترول العربي المتدفق إلى شرايين الغرب الرأسمالي ذرة إنصاف أميركية واحدة، ولا نقول ذرة تأييد، في نظرة الولايات المتحدة إلى بني فلسطين بحيث تخرس أفواهنا عن الشكوى من تبديده؟ وهل كان الجيش السعودي، وهو الذي تنفق عشرات المليارات على تسليحه، أفعل في مواجهة إسرائيل من الجيش السوري الذي تقتطع نفقة تسليحه من قوت الشعب ومن نفقات تعليم أبنائه؟ هل كان تأييد الرئيس السوداني جعفر نميري لكاتب ديفيد أقل أذى من قعود الملك الأردني حسين عن مقاومته مقاومة جدية. وهل أصبح دور هذا الملك أو ذاك من ملوك البلدان العربية البعيدة عن فلسطين في إعداد السياسات المؤذية لقضية فلسطين، ومنها اتفاقات كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية، نسيا منسياً أو أقل أذى من دور أي ملك قريب منها؟ ثم هل كان الفلسطيني يكرم في الخليج ويهان في لبنان وحده؟ أليس في المتناول عشرات الأسئلة وألوف الأمثلة التي تثير الدهشة من التركيز على دول الطوق وحدها وخصها بالشكوى؟

ثم، لماذا يقتصر الحديث الفلسطيني، الذي من نوع حديث جريس، على ذكر الشرور العربية، أيا كان مصدرها، دول الطوق أو غيرها، ولماذا يجري، وخصوصاً في هذه الأيام، إغفال الحقائق المتصلة بالوجه الآخر؟ بل لماذا يعمد بعضهم إلى تركيز الأنظار على أوجه الشكوى من دولة بعينها مع إغفال أي شكوى إزاء دولة أخرى حتى من بين دول الطوق هذه؟

إن الدعم الذي لقيته قضية فلسطين من دول الطوق هذه، ومن غيرها، لم يكن قليلاً. وقد كان وجود الدعم من عدمه وما يزال متصلاً بسياسات هذه الدول وسياسة م. ت. ف. ووفق هذه السياسات يجري تقويم المواقف بما فيها المواقف الداعمة والمواقف المقصرة، أو المستهينة بهذا الدعم. وكنا نظن أن جريس، الذي " يشغل " هنا سياسة، لن يغيب منه الباحث والمؤرخ غياباً تاماً ولن يقع، إذا، في ما يقع فيه مستسهلو إصدار الأحكام من مستسهلي تبديل الأحكام، من مستسهلي إزجاء المديح والرمي بالقدح حسب الأحوال. وإذا لم يكن جريس قد وقع في ما وقع فيه هؤلاء، فإن المرارة التي يمكن أن تفسر قوله هذا بحق دول الطوق لا تصلح، في مقاييس السياسات الراقية، لأن تتخذ منطلقاً لإصدار الأحكام، ولا الحقد، حتى لو كانت له أسبابه المشروعة. ويبدو أن استخدام مكيال المرارة والحقد هو الذي جعل جريس قليل الانتباه إلى التمييز بين الدول المختلفة وطبائعها المختلفة، أو بين الطبائع المختلفة للأنظمة والعهود المتعاقبة في الدولة الواحدة، والمواقف المختلفة للقوى المتعددة في البلد الواحد. . الخ. نقول قليل الانتباه، ولا نقول عديمه، لأن جريس لا يغفل هذا التمييز إغفالاً كاملاً، وهو لا يغفله، خصوصاً، عند التبشير بتطور مواقف الملك حسين ونظامه أو الرئيس المصري حسني مبارك وعهده، لكنه يغفله تماماً عندما يتحدث عن العلاقات الفلسطينية - السورية في عهد الرئيس حافظ الأسد، كما سنرى، ويغيبه إلى حد كبير حين يصوغ شكواه بالمجمل وبالإطلاق .

شيء آخر يبدو الكاتب قليل الانتباه له، أيضا : قليله وليس عديمه، هو التطرق للدور أو الأدوار الفلسطينية في تأزيم العلاقات مع هذه أو تلك من دول الطوق العربية. وحتى هنا مرة أخرى، سيكيل جريس بمكيالين، إذ سيذكر هذا الدور حين يتعلق الأمر بالأردن، ولكنه لن يشير إلى شيء، ولو من باب محاولة التقصي والتثبت، حين يتعلق بسورية، سوى عبارته العامة عن متاعب التعامل مع "فتح" و "أبواتها".

ولو لم تتصف نظرة الكاتب بقلة الانتباه، أو بعدمه، وفق الحالات، للأمرين كليهما، لما غاب عنه وهو يكتب هذا الكلام أن مصر، وهي أكبر دول الطوق، كانت موافقها في عهد عبد الناصر غيرها في عهد السادات وحسني مبارك، بل إن مواقف مصر تفاوتت في الفترات المتعاقبة لعهد السادات نفسه؛ ولما فاتته أن سورية، في كل أنظمتها وعهودها، ليست كنظام الأردن الوحيد الملكي؛ ولربما تذكر أن الذين أيدوا منظمة التحرير في لبنان، وهم من أوساط الحكم ومن الأوساط الشعبية، ليسوا مثل الذين حملوا السلاح ضدها، وهم من أوساط النوعين. بل لكان من شأن جريس أن يتذكر، وهو يطلق شكواه المطلقة، أن الخلاف الفلسطيني مع عبد الناصر أو مع حافظ الأسد ليس مثل الخلاف مع الملك حسين، كما أن الاتفاق مع أي من الأولين ليس مثل الاتفاق مع الأخير؛ ولكان من شأنه، أيضا، ان يتذكر، بمرارة أو بدونها، أن أطرافا فلسطينية كانت هي الأخرى مسؤولة عن تأجج الخلافات مع مصر أيام عبد الناصر، ومع سورية، أي مسؤولة، بمعنى ما، عن حجوم الأذى التي لحقت بأبناء شعبها نتيجة هذه الخلافات، هذا بصرف النظر عن الرأي في هذه الأطراف الفلسطينية.

إن إغفال التمييز، الذي لا يجوز أن يغفله كاتب رصين مثل جريس، يوقع في مفارقات طريفة تشتمل المقالة على كثير منها. فجريس يضطر في حديثه عن الأردن من دول الطوق إلى الإشارة لدور فلسطيني في الأزمات التي تعاقبت معه؛ يفعل هذا في معرض ذكره لدور إسرائيل في إقناع الأردن بضرب م. ت. ف. العام ١٩٧٠، وذلك حين يقول معقبا على هذا الدور الإسرائيلي: "ولم يكن الأردن على كل حال بحاجة إلى جهد كبير لإقناعه بذلك، بعد أن قاسى الأمرين من جراء الممارسات الفدائية الشاذة". هنا يبدو الكاتب كأنه يحاول إيجاد العذر لدولة الأردن، مع أنها من دول الطوق التي يشكو منها، إزاء ما ارتكبته بحق الفلسطينيين في العام ١٩٧٠. وفي هذا تبييض لصفحة الأردن لا تخفى دلالاته حين يأتي ممن "يشغل" سياسة من أنصار الاتفاق الأردني الفلسطيني الأخير. لكن المفارقة الأساسية ليست في إيجاد العذر لمن ليس معذورا، بل في العذر ذاته، لأن كل ملم بمجريات النزاع الفلسطيني - الأردني بعد قيام م. ت. ف. يعرف أن نظام الأردن لم يشن حربه على منظمة التحرير بسبب التجاوزات، بل جاءت حربه رد فعل ضد ما هو صحيح في السلوك الفلسطيني أي ضد مسعى الثورة الفلسطينية، و م. ت. ف. خيمتها الكبيرة، لانتزاع الاعتراف بها بما هي ممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وقد كان هدف الاعتداء الأردني على م. ت. ف. هو إزاحتها

من الطريق من أجل الاستثناء بحق تمثيل هذا الشعب وصياغة مستقبله وإبقائه بيد النظام الأردني. وهناك مفارقة أخرى تتجلى في إغفال الكاتب أن سورية ومصر، على عكس الأردن، أيدتا حق م. ت. ف. في أن تصبح الممثل الوحيد لشعبها، وأن سورية استمرت في هذا التأييد حتى بعد انحراف السادات إلى الطريق الذي قاد إلى كامب ديفيد وقيامه في غضون ذلك بإعادة تقسيم تأييده بين المنظمة والأردن.

وفي السياق ذاته، أي في سياق إغفال التمييز بين طبائع الأنظمة والاقتصار على ذكر السلبيات وحدها، ينسى جريس، وهو يتحدث عن الأزمة الفلسطينية - السورية التي نشأت العام ١٩٧٦ وقادت إلى الصدام المسلح بين الجانبين، أن يذكر الوجه الآخر للعلاقات بينهما، وهو الوجه الذي كان موجوداً ثم أطل ثانية بعد تجاوز الأزمة، حيث أسدت سورية العديد من الخدمات لـ م. ت. ف. وـ "فتح" فضلاً عن تحالف الجانبين تحالفاً استمر حتى العام ١٩٨٣ حين وقع الانشقاق في "فتح" فاخترت سورية جانب المنشقين. ومن بين هذه الخدمات ما لا يمكن وصفه بأنه هين. كما أن نتائج التحالف السياسي بين م. ت. ف. وسورية، قبل أزمة ١٩٧٦ وبعدها، لم تكن هي الأخرى قليلة الشأن.

والذين لا يتخلون عن النزاهة العلمية عند التحليل ولا يسلكون أسلوب كتاب المقالات الدعائية الصرفة سيذكرون أن هذا التحالف، وقد كانت مصر حتى ١٩٧٣ طرفاً فيه، هو الذي قاد إلى حرب تشرين الأول (أكتوبر) ومنجزاتها المشهود بها، وهو الذي أدى، إذ استمر بعد الحرب، إلى قرارات قمة الرباط التي كرست على الصعيد العربي الاعتراف بـ م. ت. ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وفتحت الباب أمام اعتراف دولي مماثل راحت مظاهره تتوالى منذ ذلك الوقت على الرغم من أن مصر في عهد السادات، حتى قبل اتضاح انحرافه نحو التسوية المنفردة، تحفظت في البداية على الاتجاه للأمم المتحدة متخوفة من نتيجة الاعتراف الدولي الواسع بالمنظمة. وبعد أزمة ١٩٧٦، عاد التحالف الفلسطيني السوري فشكل حجر الزاوية في المواجهات العربية لإسرائيل وللسياسات الإمبريالية المؤيدة لها. وهذا التحالف هو الذي استند عليه قيام جبهة الصمود والتصدي العربية، وبسببه، ولأسباب أخرى بالطبع، نجحت قمة بغداد في تقرير سياسة إدانة كامب ديفيد وحصار مضارها في أضيق الحدود الممكنة. وقد لعب التحالف الفلسطيني السوري هذا الدور فيما كان عهد السادات في مصر، غير مكتفٍ بالصلح المنفرد، على وشك أن ينتقل إلى حد التعاون مع إسرائيل ضد العرب الآخرين، وفيما كان نظام الملك حسين يكتفي بقبض حصته من المعونة التي أقرها مؤتمر بغداد ويوالي اللعب على الحبال المتعددة.

فلماذا يجري إغفال هذا كله بالنسبة لكل دول الطوق العربية وبالنسبة لسورية من بينها، بالذات؟ سنترك الإجابة على هذا السؤال إلى أن نستكمل تفحص الجوانب الأخرى من المقالة.

اما الكاتب نفسه، فإنه يقول ما يقوله بحق دول الطوق العربية، مساويا، على عجل، فيما بينها، لينتهي إلى قرار يصدره، فحواه أنه " ليس هناك، عموما، ما يمكن أن يؤسف من أجله نتيجة لخروج المقاومة الفلسطينية، مرحلة بعد مرحلة، من كافة دول الطوق، بل يبدو أن في ذلك نوعا من البركة " (ص ٢٠). وكنا سنحمل كلاما كهذا على محمل التفكك، خصوصا منه مسألة " البركة " التي حلت مع الخروج، وسنظن أن الكاتب شاء ان يعبر عن مرارته من الخروج بالسخرية فخانته سداد التعبير أو لم يسعفه المقدار الكافي من خفة الدم، فحسب، لو لم يكرر هو نفسه القول، بما لا يترك معه مجالا للالتباس في الفهم، حين يعيد تأكيد قراره : "لقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة، بما لا يدع مجالا كبيرا للشك، أن المقاومة الفلسطينية قادرة، في الوضع الجديد، على ممارسة النشاط السياسي والإعلامي والتنظيمي بكفاءة ونجاعة وفعالية، وكذلك، وهذا هو الأهم، بعقلانية، تفوق كثيرا تلك التي ميزت نشاطها أثناء تواجدها في كل دول الطوق. وكل ذلك، إضافة إلى ميزة حيوية ومهمة للغاية: التمتع بمدى لا بأس به من الاستقلالية في اتخاذ القرارات وانتهاج الممارسات التي ترتئها " (ص ٢٠). وبعد قول كهذا، يغيب المؤرخ والكاتب تماما، ويغيب، كذلك، السياسي، حين يقول جريس إن وضع التواجد في المهاجر الحالية، الجديدة، مرشح لأن يستمر طويلا، ليصدر حكما آخر بـ " أنه لا بأس في ذلك، بل يبدو لاعتبارات عديدة أن هذا الوضع هو الأحسن " (ص ٢٠). بل إن كاتبنا يذهب إلى أبعد من هذا فيظهر الفرحة الشديدة التي أملت به لأن المقاومة الفلسطينية أبعدت عن لبنان أي : عن آخر أماكن تواجدها في دول الطوق. وتبلغ فرحة جريس هذه حدا يجعله يستعير طرطور المنجم المتنبئ وعباءته ويعلن بمهابة " أن الحركة الفلسطينية ستشعر يوما ما بشيء من الامتنان والشكر للإسرائيليين والبعثو - سوريين والمنشقين على الخدمات التي قدموها لتسريع الخروج الفلسطيني من لبنان " (ص ٢٠). هذا، بالطبع ووفق ما يدل عليه هذا القول، إن لم تكن الحركة قد شعرت بالامتنان والشكر منذ الآن.

ووفق جريس، كان الخروج من لبنان ضروريا " لكي تستطيع الحركة الفلسطينية العودة إلى رشدتها والاتجاه بأنظارتها وعقلها وقلبها صوب فلسطين فعلا "، و " ليس هناك مبرر للشعور بالحزن والأسى كثيرا نتيجة لذلك الخروج، بل ينبغي جعله خشبة الخلاص للانطلاق منه نحو فلسطين دون غيرها " (ص ٣٤). وهذه الـ " غيرها " الواردة هنا، كما يكشف سياق المقالة، هي سورية، إذ يخصها الكاتب دون سواها من دول الطوق بالدعوة إلى مقاطعتها مقاطعة دائمة وباتة، فيما يعود ويدعو للتعاون مع مصر والأردن، كما سنرى بالتفصيل بعد قليل. وفي معرض التنفير من " غيرها " أي من سورية يتطرف جريس فيعلن " إن ليس في المشرق العربي، أمة عربية واحدة، وهي قطاعا ليست، ذات رسالة خالدة، بل إن هناك شعوبا عديدة أفرز مستواها أنظمة مختلفة ذات مصالح متناقضة في أحيان كثيرة " (ص ٢٠). وطريقة هذه الإشارة

إلى غياب الأمة العربية الواحدة عن المشرق العربي، إذا لو كان جريس يدرك المدلول اللغوي لعبارته لعنى ذلك انه هو وناس فريقه قد وجدوا الأمة الواحدة في دول المغرب، بعد ان افتقدوها في دول المشرق، حيث استجدت مناف فلسطينية أخرى. لكن لو غضضنا الطرف عما ينطوي عليه قول كهذا من مرارة، ووقفنا عند صواب التشخيص الذي يشير إلى اختلاف مصالح الأنظمة وتناقضها، وتساءلنا : هل وجد الفلسطينيون أوضاعا مختلفة في تونس والجزائر والسودان واليمن، فما الذي سيرد به جريس ؟ هل تستطيع الجزائر أن تقدم للمقاومة ما تستطيع أن تقدمه سورية، فضلا عن أن تقدم أكثر منه ؟ إن الجزائريين أنفسهم لا يدعون ذلك، بل إنهم ما فتئوا ينصحون قيادة م. ت. ف. بالفاهم مع سورية. وهل يمكن للوجود في السودان أن يصبح أجدى من الوجود في لبنان ؟ ما من عاقل يصدق ذلك فضلا عن أن يقوله بنفسه. بل إننا سنسأل، مجارين رغبات فريق جريس في التوجه نحو الغرب : هل تملك تونس نفسها أن تفعل حتى من أجل هذا التوجه ما يستطيع أن يفعله الأردن ؟ لا أظن أن في تونس كلها من يقول ذلك. وإذا، فلماذا هذه الفرحة بالخروج من دول الطوق ؟

الحقيقة أن كل ما يرد ضد دول الطوق من أجل تسوية الابتعاد عنها واكتشاف حسناته إنما يساق في وقتنا الراهن لتسوية الابتعاد عن واحدة منها هي سورية وليس غيرها. والذين يفعلون هذا على الساحة الفلسطينية كثيرون هذه الأيام. ومنهم من يردد القول على طريقة المكيدة : أنت لا تريدني ؟ إذا، أنا لا أريدك ؛ ومنهم من يفعله وهو يرمي حقيقة إلى إدامة القطيعة مع سورية. وتظهر المقالة أن كاتبها هو من هذا الفريق الثاني، فهو يقول : " إن أنظمة الطوق لم تكن، ولا تزال بعيدة عن أن تكون، عونا أو حليفا لمن يسعى إلى حل عادل ومعقول للقضية الفلسطينية، بل إنها، في كثير من الحالات، قدمت، عن قصد أو غير قصد، خدمات جلى لأعداء تلك القضية، ولذلك لا ينبغي التعامل، فلسطينيا، مع تلك الأنظمة على أنها سند أو حليف " (ص ٢١). وإلى هنا لا يكون الخطأ الذي يشتمل عليه إطلاق القول على هذا النحو قد تكشف بتمامه، فلا بد من أن نقرأ، أيضا، ما بعده : " بل يجدر تطويقها [أنظمة الطوق] باعتبارها مسرح عمليات هدفه حملها دون لف أو دوران بالتي هي أحسن، أو أسوأ، على الاعتراف علانية وسرا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة والالتزام بهذا الاعتراف والتصرف على أساسه في سياستها الداخلية والخارجية " (ص ٢١).

وحتى هذه العنتريات الظاهرة الناقضة للاتزان والتعقل المشهود بهما لجريس لا تظهر كامل الخطأ، بل لا بد، أيضا، من معرفة جواب جريس على السؤال المنطقي الذي يرد عند قراءة قول كهذا. والسؤال هو: ماذا سيحدث إذا لم تستجيب دول الطوق (اقرأ : سورية) للمطلب الفلسطيني فتطوع سياستها الداخلية والخارجية، وفق رغبة جريس، لهذا المطلب ؟ يبدو أن الكاتب نفسه ينتبه لمنطقية ورود سؤال كهذا، فهو يبادر من تلقاء

نفسه للقول إنه : " ما دام أي من تلك الأنظمة لا يلتزم بذلك، فينبغي أن نستمر في الشغل، عليه حتى يعود إلى السراط المستقيم " (ص ٢١). ثم يبادر جريس فيضع من عنده سؤالاً آخر ويجيب عليه : " وعندما يتم ذلك، نكتفي بان نربت على كتفه، ونحيطه علما بذلك، دون أن نضع، في أي حال من الأحوال، رقبة، النشاط الفلسطيني بين يدي أي من تلك الأنظمة أو اثنين منها أو جميعها " (ص ٢١). وبهذا تكتمل حلقة العنتريات الفلسطينية بإعلان الترفع حتى عن توجيه الشكر لمن يستجيب لمطالبنا !

ولنر ما الذي يعنيه جريس بدعوته إلى الشغل على الأنظمة الممانعة، أو على النظام الممانع الوحيد الذي في البال في واقع الأمر ؟ مقالته لا تكشف تفاصيل هذه الدعوة، وإن كانت أبناء الأوساط التي رددتها وتجارب " الشغل " السابقة تظهر أن دعوة كهذه لا تشتمل على إعلان الحرب واقتحام بلدان هذه الأنظمة واحتلالها وإسقاطها عنوة، مع أن العنتريات التي اشتملت عليها العبارات السابقة المقتبسة من المقالة تسوغ المضي في التصور إلى هذا الحد. وكل ما يعنيه " الشغل " هو القيام بالأعمال التي تزج وتستثير الأعصاب وتستفز ردود فعل مضادة. . الخ، أي الأعمال التي تتسبب في إطالة أمد العداوة إن لم يكن في إدامتها.

إن هذه الدعوة إلى معاداة أنظمة دول الطوق، (في الحالة الراهنة معاداة النظام في سورية)، تطرح السؤال حول مصير الحاجات العملية للشعب الفلسطيني، وذلك على الأقل إذا لم تطرح أسئلة حول ما هو أشمل. ويبدو أن الكاتب لم يفتحه الانتباه لهذه الحاجات، لكن أسلوبه الاستعلائي الاستعدادي هو الذي يصوغ إجابته. فهو يعلن أن الاتجاه الذي يتبناه في التعامل مع الأنظمة " يقضي بالإبقاء على الكيان الفلسطيني موزعا في دول عدة كما هو الوضع حاليا "، ثم لا يفوته أن يتنبأ، مرة أخرى، فيرى " أنه إذا ضاق بنا المقام، لسبب أو لآخر، في هذا المهجر أو ذلك، فلنا من ذلك التأييد العارم الذي نحظى به لدى عشرات الدول الأجنبية، قبل العربية، على اختلاف أنظمة حكمها، ما يمكننا من أن نجد مهجرا جديدا حتى يحين موعد الانتقال إلى غيره " (ص ٢١). فهل وقع أحد على دعوة إلى استسهال التشرذم أفصح من هذه وأشد قباحة ؟ ! لقد قال جريس في مقالته إنه قرر أن يبق الحصوات، وها هو يبق منها هنا ما يقذفه في الوجوه. وليس هناك ما هو أفصح من هذا في الكشف غير المقصود عن النتائج المرتقبة لسياسة استعلائية استعدادية كهذه التي يدعو إليها كاتبنا، وهو في دعوته لها فرح ومرتاح البال لا يخالطه تأنيب ضمير !

إن الحكّي الذي يطلقه جريس على هذا النحو يثبت أن مرض الطفولة اليساري ليس هو المرض الوحيد الذي ألم بالساحة الفلسطينية، فها هو حكمه يكشف لنا عن وجود مرض آخر، مغاير لكنه أشد فتكا، هو مرض الطفولة اليميني. وإذا كانت أوهام الطفولة اليسارية حملت ضحاياها إلى عالم مستقبلي لا صلة له بواقعنا، فإن الطفولة اليمينية

تدفع ضحاياها إلى القطيعة مع الواقع وإلى التراجع حتى عما اسهموا هم أنفسهم في صنعه من حقائق ومن منجزات. ولو كانت الصلة بالواقع ما تزال باقية فكيف يتوهم جريس أن التأييد الدولي العارم الذي حظيت به منظمة التحرير الفلسطينية سوف يظل على حاله حين تتبدل حال المنظمة. لقد حظيت المنظمة بالتأييد الواسع حين كانت الرمز الأشهر والأكثر سطوعاً لحركة التحرر العربي ضد الإمبريالية والصهيونية، وحين كانت ما تزال قادرة على جمع العرب لتأييدها وحملهم جميعاً على الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين. وما من شيء يقول إن هذا التأييد سيبقى على حاله حين يتغير دور المنظمة أو حين تصبح منبوذة من هذه وتلك من الدول العربية، فكيف لو نبذتها هذه الدول كلها وراح جريس يبحث عن مهجر جديد خارجها!

مصر والأردن مستثيان

وفيما يكرر جريس دعواته الاستعدادية العنترية ضد دول الطوق بالإطلاق، يحلّ عليه تعقله المزمّن حين يفصل الحديث فيتناول مصر من بينها، فإذا به يدعو إلى انتهاج سياسة واقعية براغماتية تجاه مصر دون هوس التوقع في شعارات معاداة كامب ديفيد. ولكي لا يظن أحد أن هذه الدعوة تحث على الانفتاح على شعب مصر وقواه الوطنية التقدمية، كما ينبغي أن يكون عليه مسلك منظمة التحرير حين يمعن حكام مصر في التنكر لمصالح الشعب الفلسطيني ومطالبه، فإن جريس يوضح أنه يحث على التركيز على "النواحي والظواهر الإيجابية في السياسة المصرية ومحاولة تطويرها نحو الأحسن" (ص ٢٢-٢٣). وجريس وهو "ييق" هذه الدعوة، على طريقة بقاء للحصوات، لا يمارس التزوير الذي يمارسه غيره ممن يشتركون معه في الهيام بما يفترض أنه قائم أو آت من إيجابيات في عهد حسني مبارك، بل هو يذكر من تلقاء نفسه "أن مصر تعلن تمسكها بموقفها الراهن من القضية الفلسطينية على أرضية التزامها بكامب ديفيد" (ص ٢٢). كما يذكر جريس من تلقاء نفسه، أيضاً، "أن كامب ديفيد، بارتباطاته الأميركية، قبل الإسرائيلية، لا يساعد على إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ولا يسمح لمصر بلعب دور إيجابي كبير في هذا المجال" (ص ٢٢). وقد نسأل: ما الذي يجعل جريس، المتمتع هنا بهذا المقدار من نفاذ البصيرة، يحكم بعد قليل بأنه "لن يمر وقت طويل حتى تكون مصر قد أكملت دورة الابتعاد عن كامب ديفيد" (ص ٢٣)، فلا نقع على جواب شاف. والتعلق بحبال الهواء المصّر-مباركية هو، وحده، الذي يحمل جريس ليقم حساباته على أساس أن كامب ديفيد لا يمنع مصر "من لعب دور ما، ينعكس إيجابياً في الأزمنة العربية الرديئة" (ص ٢٢). وهنا يظهر أحد الدوافع غير الشعرية (مع المعذرة من شعراء الفجائع بمن فيهم الفجائعون الحديثون للغاية) الكامنة وراء المبالغة في تصوير رداءة الزمن العربي، فيتضح أن هذه المبالغة مقصودة

لتسويغ اندفاعه لا يحب أصحابها أن نسميها استسلامية نحو الاستسلام للأمر الواقع بما فيه واقع كامب ديفيد، بذريعة اختيار الأقل سوءاً من بين خيارات كلها سيئة.

وكما تقود المقدمات الخاطئة إلى نتائج مغلوطة، فإن تعلق جريس بحبال الهواء المصر- مباركية هذه يقوده إلى لي ذراع الحقيقة لياً يجعلنا نكاد نسمع صراخها بأذاننا، فهو يقول: "إذا كانت مصر [بسبب كامب ديفيد] غير قادرة على المساهمة في حل حقيقي...، فإن التزامها بحل عادل كاف لأن يمنع الآخرين من تصفية القضية الفلسطينية بالتواطؤ فيما بينهم" (ص ٢٢). وقد رأى جريس أنه "ما أن ينزل اللاعب المصري إلى حلبة الصراع لتنظيم، أو إعادة تنظيم، شؤون المنطقة، وإن كان مترهل الجسم ومصاباً، أيضاً، بزكام شديد، حتى يأخذ الإقليميون والطائفيون، وكذلك الصهيونيون بإعادة حساباتهم" (ص ٢٢). يطلق جريس هذا الحكم دون تمييز لنوع اللاعب المصري النازل إلى الميدان. وكان جريس سيصيب كبد الحقيقة بالذات لو أن لاعبه المعني هنا هو عبد الناصر الذي استشرّف بعد تجارب الخطأ والصواب ما في حركة التحرر الوطني العربية من روح العداء للصهيونية والاستعمار والإمبريالية واستشرّف، أيضاً، أفضل احتياجاتها، فعمل على توحيد صفوفها وعلى توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، كما عمل على توطيد تضامن عربي جماعي موجه ضد العدوان الإسرائيلي، ودخل الحلبة للصراع ضد الصهيونية والإمبريالية. لكن كيف ينطبق الحكم ذاته على السادات أو كيف ينطبق على مبارك، وهو بالمناسبة ليس مترهلاً، بعد، ولا مزكوماً، ولكنه مفعم بقوة التزام البرجوازية الطفيلية الطاغية في مصر بكامب ديفيد.

إن محاولة تطبيق هذه القاعدة، حول الدور المصري، على لاعبين من نوع السادات ومبارك تتطوي على مغالطة، أو إنها في حالة تحسين النية ترد في باب كلمة الحق التي أريد بها باطل. وأكثرها بطلاً ما في هذا الاستخدام للقاعدة الصحيحة حين تتوفر ظروف صحتها هو تسويغ جريس الانسياق إلى كامب ديفيد (أو إلى نظام كامب ديفيد إذا شاء أن لا نحمل دعوته ما يعتقد هو أنها لا تحمله) بالخشية من مؤامرة مفترضة سيقوم، حسبها، آخرون بتصفية قضية فلسطين بالتواطؤ فيما بينهم. إذ لو صح أن المؤامرة التي يوحى جريس بوجودها موجودة حقاً، فإن الالتجاء منها إلى حضان نظام كامب ديفيد سيكون، بالمعنى الحرفي للكلمات، هروباً من الرمضاء إلى النار. وإنه لمن المضحك المبكي في آن واحد أن يجري لي الحقيقة جهاراً نهاراً بحيث يصبح الحديث، المفتعل، عن مؤامرة غامضة مسوغاً للجرى جرياً إلى المؤامرة السافرة: القائمة والمتحققة. وقد كان من الأجدى للفريق الذي استمرراً لعبة الراعي في التخويف من الذئب غير المرئي أن لا يعزف على وتر زائف بل أن يعزف على أوتاره الخاصة فيسمعنا أنه يريد حقيقة أن يستفيد من وجود مصر في كامب ديفيد، أي من علاقتها مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، لكي يجد المكان الذي يظن أنه ملائم للفلسطينيين وسط هذا الفريق الكامب ديفيدي، أو، مع الإمعان في تحسين النية، لكي يحصل على شيء ما للفلسطينيين.

وعلى كل حال، وإذا أخذنا تسويغات جريس على علاقتها الظاهرة، وحدها، فإن الرئيس حسني مبارك قد تولى بنفسه إعفاءنا من البرهنة على هذه العلات حين قدم أفكاره للتسوية أو مبادرته التي أعلنت بعد نشر المقالة، فإذا بها محاولة لإقحام الاتفاق الأردني-اللسطيني في حلبة كامب ديفيد. ثم تولى الرئيس الأميركي رونالد ريغان إعفاءنا من تقديم بقية البراهين حين لم يظهر الحماس الكافي حتى لمبادرة مبارك هذه. أما الإسرائيليون فما زالوا يرفضون الاتفاق ومبادرة مبارك ومعظم جوانب مبادرة ريغان نفسه. لكن هذا لا يعفينا من الامتناع عن التعسف في فرض رأينا، إذ قد تكون لجريس وجهة نظر أخرى في مبادرة مبارك وربما رأى فيها ذلك الحل العادل الذي ينشده للقضية الفلسطينية أو بعض ملامحه أو شيئاً يقود إليه، إذ لا بد من أن يكون فيها، بالنسبة لجريس، هذا أو بعضه إنقاذاً لمنطقه بشأن اللاعب المصري، فإن لاعبه الكامب ديفيدي قد نزل، بهذه المبادرة المباركية، إلى الحلبة فعلاً، كما توقع.

"ومن مصر إلى الأردن، نسمح لأنفسنا هنا بأن نصل إلى النتيجة قبل عرض الأسباب" (ص ٢٣). والنتيجة التي مهد لها جريس بهذا الاستسماح، تظهر له "أنه مع منتصف الثمانينيات نشأت وتبلورت مجموعة من الظروف الموضوعية والمسارات والتطورات المختلفة التي تساعد، بل تلزم بقيام تعاون فلسطيني-أردني وثيق في كافة المجالات"، وذلك "تمهيداً لصياغة ووضع أسس مستقبل مشترك تحتمه -ببساطة- الضرورات المستجدة" (ص ٢٣).

والحقيقة أن نتيجة كهذه كان بمقدور جريس أن يعرضها دون حاجة لعرض الأسباب، إذ أن منطقته كله، كما عكسته المقالة كلها، كان سيجعلنا مفاجئين لو توصل إلى نتيجة أخرى. لكن جريس أصرف في حالة الأردن، كما في حالة مصر، على الإدلاء بأسبابه، وإذا به يساعدنا، من حيث لم يقصد ذلك بطبيعة الحال، على أن نرى نتيجته هذه بأقبح مما رأيناها قبل التعرف على أسبابه. ففي معرض شرحه الطويل، يذكرنا جريس، نفسه، بأن إسرائيل والأردن تعاونا على إخفاء اسم فلسطين منذ العام ١٩٤٨، "وبلغة أخرى، بين إسرائيل والأردن ضاعت فلسطين" (ص ٢٣). وقد أوحى جريس من وراء هذا التذكير بأن الفلسطينيين إذا لم يتعاونوا مع الأردن فإنه سيندفع إلى التعاون مع إسرائيل، وقد يتمكنان، معاً، من إخفاء اسم فلسطين مرة أخرى. وما أطرفه وما أمره من سبب للتعاون، هذا الذي يعرضه كاتبنا الرصين! إنه طريف لأنه ينطلق من خوف ليس له ما يبرره. ولدى جريس من المعرفة والعلم ما يساعده على التيقن من أن عجلة التاريخ الفلسطيني لن تعود إلى الوراء، وقد كان من شأنه لو أضاف الثقة بالجمهور إلى المعرفة والعلم أن يثق بأن العجلة الفلسطينية، التي تجاوزت، فيما تجاوزته، آثار هذا التعاون الإسرائيلي-الأردني، لن تتوقف. لقد أعادت هذه العجلة لفلسطين اسمها الذي أخفاه الصهيوينيون وهاشميو الأردن، كما أعادت لقضية فلسطين حجمها

كمحرك لتيار عربي ودولي واسع يعمل من أجل تحقيق العدالة لشعب فلسطين. وفي كل الأحوال، ليس من الممكن إلغاء منجزات العمل الوطني الفلسطيني بهذا الصدد ما لم يوجد فلسطينيون من نوع فلسطينيّ - مؤتمر "أريحا" مستعدين لتسليم ذقون شعبهم، مرة أخرى، لصاحب جلاله آخر، وما لم "يفلح" هؤلاء، إن وجدوا، كما "أفلح" مؤتمر أريحا، في التفريط باسم فلسطين.

والذي لا شك فيه أنه لا يمكن لصاحب جلاله أن يقع على فلسطينيين كهؤلاء، إن أمكن حقاً أن يقع عليهم، إلا بين المندفعين إلى التعاون معه المستعدين للابتداء بالتراجع عن مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة وبإخفاء اسم منظمة التحرير الفلسطينية عن العيون قبل أن تختفي المنظمة وتختفي، مرة أخرى، فلسطين، هذا إن وجد حقاً فلسطينيون كهؤلاء. أما الفلسطينيون الذين يملأون الأرض المحتلة ويملأون المنافي بما فيها تلك الجديدة التي أحبها جريس ودعا لإطالة المقام فيها، فقد أظهرت غالبيتهم أن فلسطين أعز عليهم من أن يحملهم أي وهم على إيداع مصيرها لدى البلاط الهاشمي. ولا بد لمن يثق بصلافة موقف الجمهور الفلسطيني وفاعليته من أن ينفي عن نفسه الخوف على ضياع اسم فلسطين.

والسبب الثاني الذي يورده جريس بين يدي دعوته لما يسميه صياغة المصير الأردني - الفلسطيني المشترك أن الأردن، كما يراه هو، مع اعترافه ب م. ت. ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، طلب أن يعمل "في شراكة على قدم المساواة مع الفلسطينيين من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية"، وأن "هناك من الحثيات والقرائن والدلائل ما يشير إلى أن الأردن صادق في موقفه هذا وأن الملك حسين يعني فعلاً ما يقوله" (ص ٢٣). ولست أدري لماذا يشير جريس إلى الحثيات والقرائن والدلائل، فهل يظن أن أحداً كان يشك في صدق الملك حسين حين كان نظامه يحارب منظمة التحرير لينتزع منها حق تمثيل شعبها، أو حين راح منذ ما بعد الخروج من بيروت يستغل المستجدات ويستثمر الحاجات لكي تتنازل له برضاها عن هذا الحق، أو حين قبل، في نهاية المطاف، أن يشاركها إياه مشاركة؟ نحن من جهتنا لا نشك في صدق الملك في مسعاه المستمر هذا، بل إننا نتخوف من أن يرضى الملك الآن بهذه القسمة ليتخذ نتائجها منطلقاً يستخدمه عند اللزوم للاستئثار بالتمثيل كله. وحتى لو لم تكن تخوفاتنا صحيحة أو لم يكن تنفيذ رغبة الملك ممكناً، فبأي شيء يفسر جريس إصرار الملك على المشاركة؟ هل الهدف هو استرضاء الولايات المتحدة أو استرضاء إسرائيل وكل منهما مُصرٌّ على رفض التعامل مع م. ت. ف. محترمة وممثلة لشعبها ومكافحة من أجل حقوقه الوطنية؟

ثم إذا كان الملك صادقاً في تأييده لمطالب شعب فلسطين، وليس لمطالبه هو على أكتاف شعب فلسطين، فكيف يفهم المتعاونون الفلسطينيون معه ودعاة التعاون إصراره على تغييب ما هو هام من هذه المطالب وهو الدولة المستقلة، وهو المطلب الوحيد الذي

جمع قوى الشعب الفلسطيني حول برنامج واحد، أترضية أميركا وإسرائيل، أم لشق المنظمة وإضعافها تمهيداً للتقدم على أنقاضها إلى حلبة التسوية؟ وأي شيء في تاريخ العلاقات الفلسطينية مع البلاط الأردني يحول دون التخوف من أن يلعب الملك حسين الدور ذاته الذي لعبه شاه إيران قبل خلعه بالنسبة للثورة الكردية حين وضعت هذه بسطها على أرض الشاه فسحبها من تحتها فجأة ثمناً لمساومة عقدها مع نظام نائب الرئيس صدام حسين العراقي مما أدى إلى انهيارها المأساوي؟. وهل ستظل المنظمة، مدفوعة بإيمان جريس بصدق الملك وهو ينشد المشاركة، تتحدر من تنازل إلى آخر؟

وإذا كان الأمر كله مرهوناً بتقديم ترضيات للولايات المتحدة ولإسرائيل عبر الولايات المتحدة، فعند أي نقطة يظن جريس أن مطالب الولايات المتحدة ستتوقف، وعند أي نقطة ستتوقف مطالب إسرائيل، وما الذي يستطيع صاحب الجلالة الأردني أن يفعله حقاً في هذا المسار كله؟ إن الأردن لا يملك من وسائل الضغط على إسرائيل ولا على الولايات المتحدة إلا أقلها. ولا يبدو النظام الأردني عازماً حتى على استخدام هذا القليل الذي بحوزته؛ وهو مصمم، بثبات لا نظير له في أي من مواقفه الأخرى على منع الفلسطينيين من استخدام أرض شرق الأردن للضغط على إسرائيل. فدور النظام الأردني، إذاً، لا يتعدى دور عراب التنازلات الفلسطينية، فلماذا يتوجب على منظمة التحرير أن تقدم له هذه المكافأة الكبيرة: المشاركة الآن، ثم الدولة الكونفدرالية، أي التخلي عن جوهر استقلالها منذ الآن وعن الاستقلال الفلسطيني الوطني قبل الحصول عليه؟ هذا إذا غضضنا النظر عن مخاطر احتمالين آخرين ملتصقين بهذه الصفقة: انقسام الصف الوطني الفلسطيني بسبب الاعتراض على صفقة كهذه، وتوفر ظروف يحقق فيها صاحب جلالة أردنية مطامع النظام الأردني المزمنة بالاستئثار بالأمر كله بعد أن تعيره منظمة التحرير ختمها ثم ينتهي أمرها إلى التبدد ويتوزع مصير الفلسطينيين في الضفتين بين جزمة الاحتلال الإسرائيلي وهروات القمع الملكي المشهور.

حكاية قدم المساواة

شيء آخر يورده جريس بين أسبابه لتبرير دعوته إلى المشاركة الأردنية-الفلسطينية، وهو متصل مرة أخرى بإسرائيل. فالكاتب المختص بالشأن الإسرائيلي والذي هو واحد من العرب القلائل الذين يتابعون مجرى السياسة الإسرائيلية متابعاً متأبرة يجد ضرورة لتعاون أردني-فلسطيني لمواجهة المتشددين في اليمين الإسرائيلي الذين في عهدهم "راحت السياسة الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية تدور بين اقتراحات ضمها من جهة، أو إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه أو تنفيذ مشاريع الحكم الذاتي أو ما شابهها، من جهة أخرى" (ص ٢٤-٢٥). وهذا سبب لا يفتقر إلى الواجهة حتى وقد أسيء استخدامه في هذا الموضوع بالذات. وقد رأى جريس باللموس، كما سبق

أن أشرنا إلى ذلك، أن غالبية القوى الفلسطينية، بما فيها تلك التي يسبها في مقالته، أيدت التعاون مع الأردن لتنسيق مسائل تتعلق بالأرض المحتلة، حتى مع وجود أسباب عديدة للشكوى من بعض أوجه سلوك الأردن في هذا المجال. إلا أن ما اندفعت نحوه الأمور شيء مختلف، هو هذا الذي ناقشناه قبل قليل، والذي يضع مكتسبات الشعب الفلسطيني الوطنية، وكذلك مطامحه، على حافة هاوية ليس لها قرار.

ثم إن تسويغ المشاركة بالقول إنها تتم على قدم المساواة لأمر مضحك في الحقيقة. تصوروا حالة أقف فيها أمام جريس وأطلبه بأن يقسم ما في جيبه بيني وبينه بالتساوي، فإذا احتج أنبهه إلى أنني أعامله على قدم المساواة حين أطلب نصف نقوده وأترك له نصفها الآخر!

تلك هي حالة الملك حسين مع م.ت.ف. وتلك هي حكاية "قدم المساواة"، إن ظلت هذه القدم ثابتة فلم تزل إلى مستوى التبعية. فإذا احتج أحد بأن فلسطين ليست في الجيب بحيث تصح المقارنة السابقة، قلنا إن شعب فلسطين ملتف حول المنظمة وقد ملاً جيوبها ولاء وتأييداً، فلماذا يبعه على هذا النحو. ثم هل سيقبل أحد أن أقاسمه أرض أبيه في فلسطين، وهي التي ليست بعد في الجيب، فأحصل على نصفها ثم أضع أعمالي وأعامل أباه على قدم المساواة؟! إن صدق الملك سيصدق في حالة واحدة هي تلك التي يتمسك فيها جلالته بصواب مقررات قمة الرباط نصاً وروحاً ويضيف إلى تمسكه حرصه على إسداء ما يستطيعه من نصح ومن دعم للمنظمة، دون أن يكلف الله نفساً إلا وسعها. أما هذه المشاركة، مهما سيق بين يديها من مسوغات، فإنها نهب ملكي ومحاولة للاستحواذ على حق الغير، ولا شيء يمنع أن تنتهي إلى محاولة نهب الحق كله مرة أخرى. ونحن مع هذه المشاركة إزاء مؤتمر أريحا جديد مع جعبري آخر وملك باسم آخر.

إن كثيرين يتساءلون: لماذا يباح للملك هذا النهب وهو ممتنع عن القيام بأي عمل إيجابي ضد إسرائيل، بما في ذلك امتناعه عن تخفيف القيود المفروضة من قبله على تحرك الفلسطينيين ضدها؟ هل يكافأ الملك لأنه، فقط، عراب التنازلات الفلسطينية؟ ولماذا تتجه عيون المتنازلين الفلسطينيين إلى واشنطن عبر نوافذ القصر الملكي في عمان؟ أهى قلة نوافذ أخرى، أم هو انقطاع الطرق المباشرة، أم، هو، في حقيقة الأمر، هذا التصور للشطارة الذي يجعلهم يظنون أنهم سيضحكون على الجميع؟ يبدو أن هذه كلها أمور لا تشغل الكاتب ولا ترد على باله أو أنها مكنونة في نفسه لكنه لا يبقها كما بق سواها، وما يعنيه من الأمر هو رؤيته لهذا التجمع الجديد الذي يضم مصر والأردن ويستقطب من يستقطبهم من الفلسطينيين ويمضي قدماً نحو التسوية التي يتوهم كاتب المقالة أنها ستأتي عادلة. وهو يقول: "إذا كانت الدعوة إلى قيام تعاون وتنسيق، أو حتى تحالف أردني-فلسطيني ستفهم على أنها تأييد لقيام محور جديد، فلا بأس في ذلك، وإذا كان هذا سيفهم على أنه يتم على حساب سورية، مع أنه لا ضرورة لأن يكون كذلك، فلا بأس في ذلك، أيضاً" (ص ٢٧). وكل أناس بما لديهم فرحون!

تصحيح معلومات

عند هذا الحد من بقّ الحصوات، يكون صبري جريس قد قال كل ما يراه ضرورياً لتسويغ دعوته للتعاون مع نظامي مصر والأردن، استثناء من حملته على دول الطوق وعلى الرغم من أن النظامين عملاً ما سماه هو نفسه "العمائل" ضد الشعب الفلسطيني حين انخرط أحدهما في كامب ديفيد، وحين استخدم الآخر كل الأساليب لمحاربة م.ت.ف. حتى استنفدها جميعاً فلجأ إلى إغوائها. وعند هذا الحد، أيضاً، يكون جريس قد أظهر أنه قادر، بالنسبة لهذين النظامين، على الاحتفاظ برؤيته السياسية لأحوالهما بالتحري من أسر المرات التي راكمها سلوكهما ضد الفلسطينيين، أو يكون، كما نرى نحن، قد تجاوز المضار التي ألحقها السياسات والممارسات المصرية والأردنية، لكي يلتقط ما يشده الآن إلى أصحاب هذه السياسات من سدنة النظامين، وهو اعتقاده بأنهما سيشيلان منظمة التحرير فيضعانها في حضان الولايات المتحدة بعد أن يلينا قلب الحاضنة ويظهرا لها أن المنظمة كفت عن ارتكاب المعاصي بحقها.

ويجعل جريس حديثه عن هذا المحور العربي، الحديث الذي لن يكون ثمة بأس، عنده، لو فهم أنه موجه ضد سورية، مدخلاً لحديث تفصيلي عن سورية، في سياق الحديث عن دول الطوق، أي مدخلاً لما بدا لنا أنه بيت القصيد من وراء حديث دول الطوق كله.

وهنا يبدأ الكاتب جريس بداية توحى بأنه سيتبع منهجاً علمياً في تناول الموضوع، فيميز بين مفهومين لسورية: "سورية ككيان سياسي-جغرافي وسورية نظام حزب البعث الحاكم فيها منذ أكثر من ٢٠ سنة" (ص ٢٣). ثم يشير جريس في بداية تناوله لنظام البعث إلى "أن هناك بعثيين محترمين، و، خواجهات، وأكابر، و، أولاد ناس"، بالمفهوم النضالي القومي طبعاً، "ويقرر أنهم" كانوا قد لعبوا في حينه دوراً بالغ الأهمية، بل يمكن وصفه بأنه، تاريخي، في تأييدهم وتشجيعهم لحركة المقاومة الفلسطينية المتجددة في بداية طريقها خلال الستينات" (ص ٢٣). بل إن جريس يمضي إلى أبعد من هذا فيقرر، أيضاً، كيف "كان هذا الدعم والتأييد مهماً في حينه إلى درجة يشك معها فيما إذا كان بإمكان تلك الحركة أن تتغلب على الصعوبات التي واجهتها مع بداية تكوينها وتنطلق لممارسة مهامها لولا المساعدة والتأييد اللذان قدمهما لها أولئك البعثيون المحترمون" (ص ٢٣). بعد ذلك يقول جريس، بادئاً أولى أخطائه بهذا الصدد، أو كاشفاً عن عدم معرفته معرفة كافية بالشأن السوري: "إن أولئك جميعاً اختفوا إثر حركة حافظ الأسد، التصحيحية، سنة ١٩٧٠ التي أوصلت الرجل إلى قمة السلطة في دمشق، فرمي بمعظمهم في سجون النظام الجديد، ومنهم من لا يزال هناك حتى يومنا هذا" (ص ٢٣).

وهنا يقتضي الأمر تصويباً للمعلومات حتى يستقيم النقاش على أرضية معلومات صحيحة. فالأسد لم يدخل السلطة بحركته التصحيحية سنة ١٩٧٠، بل كان فيها منذ ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ أي منذ استيلاء التحالف البعثي-الناصرى على السلطة في سورية، وقبل أن ينفرد بها البعثيون في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٣. فمنذ آذار (مارس) ١٩٦٣، إناء، كان الأسد، ضابط الطيران البعثي، شخصاً نافذاً في السلطة وليس مجرد رقم فيها، وذلك من خلال موقعه عضواً في لجنة الضباط التي نظمت حركة ٨ آذار (مارس) ونفذتها وقادت سياسة البلد بعد ذلك. وخلال السنوات اللاحقة، راح موقع الأسد في السلطة يتعزز، إذ إنه صار بالإضافة لعضوية لجنة الضباط قائداً لسلاح الطيران منذ تموز (يوليو) ١٩٦٣، ثم أصبح وزيراً للدفاع منذ شباط (فبراير) ١٩٦٦، أي منذ جاء التحالف البعثي، الذي يصف جريس أصحابه بأنهم محترمون، إلى قمة السلطة بعد إقصاء عدد من قادة البعث اليمينيين القدامى. وكان الأسد مع آخرين قليلين هم قادة هذا التحالف الذي أنشأ ما عرف باسم عهد ٢٣ شباط في سورية، وكان، بهذا وبغيره، واحداً من قلة قليلة لها في البلد سلطة صنع القرار الأعلى وتنفيذه. وقد شغل الأسد، بالإضافة لكل ما تقدم، مقاعد دائمة في قيادتي حزب البعث القومية والقطرية، ثم راح يبني سلطته الخاصة، إن جاز التعبير، أولاً بأول من خلال اشتراكه في قيادة "البعثيين المحترمين" التي أشار إليها جريس، إلى أن أزاح بعضهم في ١٩٧٠ ومضى ببعضهم الآخر وبمن انضم إليه من سواهم، معززاً النظام بعد أن أصبح الرأس الوحيد له.

إن لهذا التصويب في المعلومات أهميته بالنسبة للشؤون التي تتناولها مقالة جريس ونناقشها هنا. فهو يدل، إن لم تتوفر لجريس دلالات أخرى، على أن الأسد كان شريكاً هاماً في سياسات البعث كلها، وكان أحد أهم صناعات القرار السوري منذ العام ١٩٦٦، وظل كذلك إلى أن صار الأهم من بين الجميع، وبعضهم يرى أنه الوحيد. وهذا يعني أن السياسات السورية التي أفرزت التحالفات التي شدت "فتح" و"م.ت.ف." إلى سورية، أو السياسات التي أفرزت الأزمات، لم تخل من بصمات الأسد ومن تأثيره القليل أو الكثير فيها منذ العام ١٩٦٣ إلى اليوم. شيء آخر يمكن إضافته إلى ما تقدم ليساعد على تصويب أرضية المعلومات، وهو أن علاقات "فتح" و"م.ت.ف." مع سورية، خلال عهد البعث المتعاقبة، لم تمض في أي عهد منها على خط مستقيم. وإذا كان صحيحاً، في واقع الأمر، أنها اتصفت، على الإجمال، بالتعاون والتنسيق المشتركين، فإنها لم تخل من أزمة هنا وأخرى هناك في هذا الوقت أو ذلك لسبب أو لآخر أو لمجموعة أو لأخرى من الأسباب.

وفي هذا الصدد، يملك كاتب هذه السطور أن يشهد أن محاولات البعث لاحتواء "فتح" أو "م.ت.ف." ثم للهيمنة عليهما بعد تعذر الاحتواء، وهي المحاولات المتعاقبة التي ظلت على الدوام بين أهم أسباب التآزم، نشأت ووضعت خطوطها الأولى الرئيسية من قبل

البعثيين الذين غدوا، لأسباب أخرى، من بين خصوم الأسد، وأن الأسد بهذا استمر في انتهاج سياسة بعثية معتمدة وطورها ليس غير. كما أن مظاهر الشكوى البعثية من هذا أو ذاك من بنود سياسات "فتح" أو م.ت.ف. وممارساتهما، تعود، أيضاً، إلى بدايات حكم البعث، وكذلك هي الشكوك التي تدور في أذهان البعثيين حول بعض شؤون "فتح". وقد كانت هذه كلها، الشكاوى، والشكوك، في قائمة أسباب الأزمات المتعاقبة، دون أن تلغي حقيقة أن العلاقات المشتركة مضت بصورة عامة تحت رايات التعاون والتنسيق والرغبة في التغلب على الأزمات. ولعله من المجدي، ونحن بصدد تصويب المعلومات، أن نذكر أن سجون العهد الذي لم يكن فيه الأسد إلا شريكاً مع آخرين في قمة النفوذ قد استضافت ياسر عرفات وجورج حبش كليهما، وأن ذلك العهد صادر من الفدائيين الأسلحة التي جمعوها مما خلفه الجيش السوري عندما تراجع من الجولان عام ١٩٦٧ أمام زحف الجيش الإسرائيلي. غير أن هذا وأمثاله لم يحولوا دون العهد المذكور وإدخال الجيش السوري إلى الأردن للدفاع عن المقاومة الفلسطينية.

في المقالة، تغيب هذه الحقائق، كما يغيب الحديث عن الأمر الذي بشرت به البداية وهو أمر سورية بصرف النظر عن يحكمها وأمر ما تفرضه العلاقات الجغرافية والسياسية والاجتماعية، التاريخية والمعاصرة، من حاجات في سياق العلاقات بينها وبين فلسطين. وبغياب هذا وذاك، سيصبح الجهد المبذول في المقالة، وفي غيرها مما هو أخطر، لتسويق إدامة العداء مع حكم البعث في سورية أقل عسراً على أصحابه، خصوصاً أن من شأن أيما أحد، بمن في ذلك جريس قليل المعرفة على ما يبدو بالشأن السوري الداخلي، أن يرى رؤية العين تعذر إيجاد صيغة للتعاون مع سورية من وراء ظهر القوة الحاكمة فيها التي يقف على رأسها حافظ الأسد. وبتعذر ذلك، ثم بتقديم المسوغات لإدامة العداء مع حكم الأسد، ستصبح الدعوة للقطيعة مع سورية مسوغة أيضاً.

والآن، ومرة أخرى لكي لا يجري نقاشنا على أرض الغير، نود أن نؤكد أن عهد الرئيس حافظ الأسد من بين عهود البعث كلها، ومع بقاء خطه العام في سياق سياسة البعث الفلسطينية بالإجمال، تميز بتغذية شكوك أكبر من غيره إزاء "فتح"، كما تميز بشكوى أكثر سخبا من بعض سياساتها، فشهد بالتالي أزمات أوسع وأعمق مما شهدته العهود البعثية الأخرى مع "فتح". كما أن محاولات تطويع العمل الفلسطيني لاحتياجات السياسة السورية، أو بعبارة أدق، لاحتياجات الرؤية السورية للسياسة، قد بلغت في عهد الرئيس الأسد حدوداً وحجوماً فاقت ما بلغته في عهود أخرى. لكن الإنصاف يقتضينا أن نذكر أن من أسباب ذلك أن خلافات "فتح" السياسية مع عهد الأسد فاقت الخلافات مع عهود البعث التي سبقت هذا العهد، بصرف النظر عن مقدار السداد أو مقدار الخطأ هنا أو هناك. لكن، إذا أمكن في كل العهود تجاوز الأزمات بما فيها الأزمات التي كبرت في عهد الرئيس الأسد وبضمنها تلك التي وقع خلالها الصدام المسلح في

العام ١٩٧٦، وإذا أمكن في غضون ذلك كله الاحتفاظ بالقدرة على استخراج المشترك وفرزه عن نقاط الخلاف وبالتالي طي الأزمات، فإن ما جعل الأزمة الأخيرة أصعب يعود لأسباب عديدة لعلنا لا نتعسف إذا أدرجناها في حزمتين:

أولاهما: حدوث انشقاق ١٩٨٣ في "فتح" وارتباط المتمردين على قيادتها الشرعية بسورية. ولا يغير من تأثير هذا العامل أن تكون سورية قد أسهمت، أو لم تسهم، في إحداث الانشقاق. لقد وجدت سلطات سورية فريقاً من "فتح" تواجه به قيادة "فتح" بعد أن كانت لا تجد، في العادة، إلا فرقاً من خارج "فتح"، وهذا هو ما جراها عليها أكثر فأكثر.

وثانيهما: إمعان قيادة "فتح" في انتهاج سياسة توغل في الابتعاد عن النهج السياسي السوري. والسياسة التي نعنيها هنا ليست هي تلك التي تتصل بالرد على الانشقاق أو بمحاربتها، بل نعني، تحديداً، سياسة البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع نظام السادات-مبارك في مصر، خصم سورية، والملك حسين في الأردن، خصمها الآخر، وصادم حسين في العراق خصمها المزمّن. ولا يغير من تأثير هذا العامل، فيما يتصل بنقاشنا، أن يكون هذا الطرف أو ذاك هو المخطئ أو المصيب.

وإذاً، فحين يغيب جريس، في مقالته، الحديث عن تأثير عوامل كهذه ويمضي باحثاً عن مسوغات لإدامة العداة مع سورية في مسارب أخرى، فإنه لا يفعل، بالنسبة لنا على الأقل، أكثر من أن يجعلنا نفتش عن السياسي والباحث فيه فلا نقع ولو على قليل مما يدل على أي منهما.

نحن نفهم أن يدين جريس التدخل السوري في الشأن الداخلي الفلسطيني، بل نجد أن له الحق كاملاً في إدانة هذا التدخل، ومن الذي لم يدنه! ونفهم أن يشتد في إدانة الممارسات التي تمت في ظل هذا التدخل أو يعون منه والتي بلغت حد الجريمة في حصار طرابلس، ومن الذي لم يشمئز منها، فضلاً عن إدانتها! ولكننا لا نفهم، من وجهة نظر التحليل الموضوعي، إغفال جريس للوجه الآخر، التاريخي والمستمر، للعلاقات بين "فتح" وسورية، وإغفاله لأشكال العون العديدة التي قدمتها سورية للنضال الوطني الفلسطيني منذ العام ١٩٢٠ حتى اليوم، بما فيها الأعوام العشر للعهود البعث، بل خصوصاً في هذه الأعوام العشرين التي بلغ فيها الدعم السوري لـ "فتح" و م.ت.ف. حدوداً وحجوماً سيدخل نكرانها منكريه في باب المساءلة الأخلاقية وليس السياسية فحسب.

بل إننا نفهم حتى أن يكون جريس متحمساً لنهج السياسة المصر-مباركية-أردن-حسينية في معالجة القضية الفلسطينية ومستجيباً لمساعي جرجرة م.ت.ف. إليها، إذ أن لله في خلقه شؤوننا، وكذلك للمصالح شؤون في صياغة قناعات أصحابها، ولسنا مبدليها. والذين أيدوا هذه السياسة ليسوا كلهم قليلي الشأن. لكن ليقل جريس إن

هذا هو شأنه بما هو سياسي أو حتى مواطن فلسطيني يرى خلاصه في أن يصل إلى أي شيء، بمقابل الذين اختاروا خلاصهم برفض كل شيء. أما الباحث أو المؤرخ الذي يريد أن يحظى بالاحترام وبشيء من التقبل لاستنتاجه، فقد كان عليه أن يتحلى بالإنصاف العلمي فيحيط بالمسألة التي يتناولها من كافة جوانبها، فلا يكتفي بإلقاء البيض الفاسد كله إلى السلة السورية ثم يحذر من الاقتراب منها. وأما السياسي الذي في جريس والذي يريد إقناع المؤيدين فأقرب الطرق إلى تحقيق قناعات تدوم هو القول الصريح الذي يمكن أن يدلي به أصحاب السياسة المعبر عنها في المقالة، فليعلنوا أنهم ماضون مع مصر والأردن وأن من مصلحتهم أن تستمر القطيعة مع سورية حتى لا تنتهي لها أي إمكانية للتدخل لقطع طريقهم. ولو أن شيئاً كهذا ورد صراحة في المقالة لهياً لنا حصر النقاش حول هذا النهج دون التوهان في المسارب ووراء الأغطية والأستار وأدوات التمويه الأخرى، ولكان جريس، بهذا، قد بقّ الحصة الكبيرة التي يلوکها، ولأفاد واستفاد.

ولأن جريس، وخصوصاً في هذا المقطع من مقالته، يلوک حصاته الكبيرة ليسوغ العداء مع سورية ولا يبقها، فقد وقع في مطبات لا يقع فيها من الكتاب لا الشاطر ولا الهامل. من ذلك أن الرجل يبدأ في تعداد مأخذه على حكم الأسد فيرى أنه ينتهج سياسة تهدف إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل فيأخذ عليه هذا بدعوى " أن من يريد التعامل مع الصهيوني إياه حقيقة، عليه أن يسعى إلى تحقيق، تفوق استراتيجي، عليه لا أن يكتفي بالتوازن معه " (ص ٢٧). إن أي عاقل يسمع هذا الكلام ممن يجد في مصر كامب ديفيد، المتحللة من أي التزامات في مواجهة إسرائيل، إيجابيات ويدعو للتعاون معها وممن يدعو للتعاون مع الملك حسين، لا بد أن يهتف: أما حكي! وحين يقرأ أحد ما قول جريس إن التوازن " لن يؤدي في النهاية إلا إلى عقد صفقات قد تكون رابحة وقد تكون، أيضاً، مشبوهة " (ص ٢٧)، فلا بد من أن يصرخ: عيب أن يقول هذا من ينشد حلاً عادلاً لقضية فلسطين بالتعاون بين الرئيس مبارك والملك حسين ومنظمة تحرير منقسمة!

ويبدو أن كاتبنا نفسه أحس أنه أوغل في ولوج مناطق تبعده عن الموضوعية، ولذا نجده يستدرك فيقول: "إننا، على الرغم من ذلك، على استعداد للاكتفاء بتحقيق، التوازن، باعتباره خطوة لا بأس بها على طريق النضال العربي"، ليحصر مأخذه في "أن نظام بعث دمشق يقول كلاماً ويطلق شعارات رنانة طنانة ويفعل أو يتصرف على عكس ما قد يؤدي إلى تحقيقها" (ص ٢٨-٢٩). وعند هذا المأخذ، نقع في المقالة، مرة أخرى، على شيء نتفق بشأنه مع كاتبها، لكنه اتفاق من حيث المبدأ، وإتمامه مشروط بأن نذكر أن ما تقوم به سورية في مجال الاستعدادات لمجابهة إسرائيل ليس كله كلاماً في كلام كما توحى أقوال جريس، بل هناك من بينه ما يثير الاهتمام ويجري النظر إليه بجدية

تامة من قبل المعنين بشؤون المنطقة. كما أن إتمام الاتفاق مع جريس مشروط بأن يقر بأن البعثيين ليسوا وحدهم الذين يفعلون أقل مما يتكلمون. وإلى هذا وذاك، فإن مسعى الأسد، حتى مع ما يعتوره من مظاهر القصور أو الخلل أو الأخطاء، لتحقيق التوازن الاستراتيجي وقيامه من أجل ذلك بتطوير تحالفه مع الاتحاد السوفيتي يضعانه على الطريق الأكثر استقامة وصواباً لتحقيق تسوية عادلة، أو يعطيانه، في هذا المجال، على الأقل، ولكي لا نعمن في الابتعاد عن نقطة الاتفاق التي التقطناها في المقالة، سهما لا يتوفر لمصر نظام كامب ديفيد الخارجة من المجابهة ولا لأردن النظام الهاشمي الذي لا يدعي أنه مقدم عليها.

جريس لا يقول هذا، أو لعله لا ينتبه له، لأن الانتباه له سيعني أن الهامش المشترك بين سورية ومنظمة تحرير تسعى لتسوية عادلة وتبحث عن تطوير مقوماتها ما يزال أكبر بكثير من هذا الهامش المشترك الذي يجري افتعاله بينها وبين نظام حسين وعهد مبارك. وجريس لا يكره شيئاً، فيما يبدو، بمقدار ما يكره أي اقتراب من هذه الرؤية، وهو يؤثر، بدل ذلك، أن يمعن في تدبير المسوغات لإدامة القطيعة مع سورية، ولا يتهيب أن يدخل في مسارب السياسة الداخلية والشؤون الداخلية السورية الصرفة، حتى وهو من غير العارفين بها، وهو يعتمد في هذا الصدد على ما تتناقله المصادر الإعلامية عادة، فيقع، مثلها، على أشياء صحيحة، لكنه، مثلها، يقع في المبالغات. وفي كل الأحوال فإن جريس يلج بهذا مدخلاً إلى الشأن السوري الداخلي فيما يحتج هو نفسه لأن السوريين يلجون الشأن الفلسطيني الداخلي.

أما حين ينتقل جريس إلى المآخذ الأخر على "نظام بعث سورية" وهو سوء علاقته بدول عربية، فإنه لا يشير، من قريب أو بعيد، إلى ما يمكن أن يوصف بأنه مسؤولية مشتركة بين سورية وهذه الدول في واقع سوء العلاقات بينهما. وبودنا أن نوجه إلى جريس هذا السؤال (لا نورده من باب المناكفة وحدها كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة): هل سيكون هو وفريقه سعيدين حقاً لو تحسنت علاقات سورية مع الأردن والعراق ومصر؟

رؤية وجه واحد

المنطقة الوحيدة في الشأن السوري التي يدخلها جريس وله الحق الكامل في دخولها هي علاقات "فتح" و"م.ت.ف." مع سورية. وهنا يملك جريس أكثر الأوراق أهمية، وهو يعلن عن دخوله بإيراد حقيقتين، نتفق معه بشأنهما كاملاً: أولهما قوله: "إن من يزعم العمل، استراتيجياً، في سبيل القضية الفلسطينية يفترض فيه أولاً أن يحظى، على الأقل، بثقة، ومن ثم تعاون، أصحاب القضية أنفسهم، أي الفلسطينيين قبل غيرهم

ممثلين بحركتهم الوطنية، والحركة الوطنية الفلسطينية تقودها الآن شئنا أو أبينا، فتح، بعجرتها وبجرها " (٢٩)؛ والثانية منهما قوله: "إن التعامل مع، فتح، ليس سهلاً أبداً، بل هو على العكس من ذلك متعب ومثير للأعصاب" (٢٩)، وما يتبعه من تفاصيل يوردها الكاتب للبرهنة على هذه الظاهرة.

وكان اتفاقنا مع جريس سيبلغ التمام لو أنه قاس الوجه الآخر للمسألة بالمقياس ذاته. وأغلب الظن أنه لو فعل لتبين له، أيضاً، أن من يتصدى لمهمة قيادة الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، أو حتى لحماية هذا الشعب من الاعتداءات المتلاحقة عليه، مطالب بسياسة توسع الهوامش المشتركة بين أبناء هذا الشعب من جهة وبينه وبين الدول العربية المعنية، المشتركة في جهد مجابهة إسرائيل من جهة أخرى. ولو أقر جريس بهذا، لصار للقاعدة التي استخدمها وجهها الآخر الذي يمكن معه القول بأن من يزعم أنه سيحرر الوطن الفلسطيني يفترض فيه، أولاً، أن يوفر جو التعاون الممكن مع سورية، كما يفترض فيه أن يبذل، من جانبه، أي جهد لازم لإزالة أي عقبات تقف في وجه هذا التعاون. ومع الاعتراف بأن تحقيق التعاون مع البعثيين، مثله مثل التعاون مع "فتح" كما رآه جريس، متعب ومثير للأعصاب ولغير الأعصاب، فإنه لا مندوحة عن السعي إليه واحتمال أوجه الأذى التي تنجم منه في مقابل ضروراته التي تملئها المصلحة الوطنية للشعبين الفلسطيني والسوري ولقضيتيهما الوطنيتين أو قضيتيهما الواحدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي لأرض بلديهما. وهذا يفترض، بالأخص، أن لا يجعل من يريد تحرير الوطن الفلسطيني الدعوة لإدامة العداوة مع سورية سياسة رسمية له. ولو استخدم جريس مكياله ذاته في هذا الشأن، لتبين له، أيضاً، عقم التصورات التي تبشر بإمكانية التعاون مع سورية من وراء ظهر نظامها هذا الذي يرأسه الرئيس حافظ الأسد، وخصوصاً بعد أن فشلت المحاولة اليتيمة-العقيمة للدخول بين البصلة وقشرتها، أي بين حافظ الأسد وأخيه رفعت المناوئ له.

لكن، يبدو أن جريس وهو مندفع للتبشير بخطه السياسي وغارق في فرحته به لم ينتبه لحاجات التحليل كما يعرفها هو نفسه؛ أو هو، على الأقل، لم يتحدث عنها. وهكذا، قاد النظر بعين واحدة إلى رؤية الوجه الواحد الذي يتفق مع الرغبات وليس الوجهين في كل مسألة، في حين أنه لا يمكن الأمل بانتهاج سياسة صحيحة مع نقص الرؤية. ورؤية مقتصرة على وجه واحد، كهذه، هي التي تجعل كاتبنا، فيما هو يستخلص عبر السنوات العشرين، غير راغب في رؤية الوجوه الأخرى للمسائل المتصلة بالعلاقات الفلسطينية-السورية على مدى هذه السنوات. ولهذا، لم ير جريس وجهي المسؤولية في الذي حصل بخيره وبشره، لم ير الأذى والأذى المضاد والاستفزاز والاستفزاز المضاد، كما لم ير الحاجة الفلسطينية إلى سورية مؤيدة لم.ت.ف. مثلما رأى حاجة سورية إلى م.ت.ف. مؤيدة لسورية. ولهذا، أيضاً، اكتفى جريس بإصدار حكم منه يقضي بأن "النظام البعثي

الحاكم في دمشق ليس سندا ولا حليفاً للنضال الفلسطيني"، كما اكتفى بوضع النظام السوري مع إسرائيل والولايات المتحدة في سلة واحدة بوصفه ثالثهما (ص ٣١). ثم لم يبرهن الرجل على أي من بنود هذا الحكم إلا بما يشبه الحلفان بالطلاق. وقد أخرجنا هذا كله من دائرة البحث الرصين ومن دائرة التحليل المنصف، كما أخرجنا عن الحاجات الحقيقية للسياسة الفلسطينية، ووضعنا في موضع يذكر بمشاهد الردح في الأفلام المصرية الرديئة، إن لم يشبهها تماما.

إن الدعوة لإدانة العداء مع سورية تنطلق عارية من أي اعتبار لمتطلبات النضال الوطني الفلسطيني ولوجهات النظر الفلسطينية الأخرى التي لا تتفق في الرأي مع أصحاب هذه الدعوة، وتشكل مخالفة صريحة لموقف الأغلبية من أبناء شعب فلسطين كما عبرت عنها القرارات التي صدرت، بالإجماع، عن المجالس الوطنية الفلسطينية كافة، وبغير استثناء، والتي أكدت على أهمية التعاون مع سورية، بما فيها القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني بعد أزمة ١٩٧٦ والأخرى التي صدرت عن "دورة عمان" التي انعقدت فيما كانت الأزمة الأخيرة في إبان اشتعالها. والمدهش أن جريس، الحاضر عند التصويت على قرارات كهذه، لم يرفع يده ضدها مرة واحدة.

ويعرف جريس، على ما يبدو، أن الأحكام التي أصدرها بإعدام التعاون الفلسطيني - السوري، تثير السخط. فهو يشير إلى بعض هذا حين يذكر في المقالة أن آراءه "لا بد أن تثير استنكاراً لدى أولئك الذين تتلمذوا على الشعارات القومية" (ص ٣١). وبدل أن تستوقفه حقيقة أن هذه الآراء تصدم قناعات الأغلبية الفلسطينية، يختار جريس أن يستهزئ بالمستنكرين الذين ذكرهم غير عابئ بقرارات المجالس الوطنية التي أعطاها هو نفسه صوته الموافق. وبدل أن تحمله خبرته، بما هو باحث ومحل سياسي، إلى العمل لتصويب ما هو صائب وتخطيء ما هو خاطئ حقاً وتحميل المسؤوليات للمسؤولين عنها كافة، وليس لطرف واحد منهم، نرى الرجل يرتد عن يمينيته المستنيرة التي اتصف بها دائماً (نستخدم لفظ اليمينية هنا كصفة لتقرير واقع الحال وليس لتقويمه)، والتي أوجدت له احتراماً بين أعداد ممن يخالفونه الرأي، إلى طفولة يمينية تجعله مناكفاً وشتاماً ومستهزئاً بالآخرين وغير معجب بأي شيء مما يعجب معظم الناس. وإلا كيف نفسر "الحلفان بالطلاق" ككرة أخرى "أن سورية لا تستطيع أن تشكل في الأوضاع السياسية-الجغرافية الراهنة، وفي أحسن الأحوال، إلا عاملاً ثانوياً، لا يستطيع أن يصل إلى مرتبة العامل الأول، لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية" (ص ٣١). وكيف يقول جريس هذا فيما تقول قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، والعرب على تعدد دولهم وهيئاتهم السياسية، والأميركيون والأوروبيون الغربيون، وكذلك السوفييت والشيوعيون عموماً، كلاماً غيره؟ وهل تستطيع طفولة كهذه أن تستر المسوغ الحقيقي وراء الحملة لإدانة العداء مع سورية وهو المسوغ الذي

يفصح عنه جريس حين يتم العبارة التي اقتبسناها آنفاً فيقول: " وبكلمة أخرى، يمكن، إن دعت الضرورة لذلك، إيجاد حل بالتعاون مع الآخرين، أي مع مصر والأردن مثلاً، دون موافقة سورية، بل رغم معارضتها " (ص ٣١).

وبهذا، تكون الأحكام التي تصدر بحلفان الطلاق قد أوصلت إلى الكشف عن أعمق الرغبات، وهي رغبة جريس في أن يمضي الفلسطينيين إلى محورهم المصري-الأردني بدون سورية، بل بالرغم من معارضتها "إذا اقتضى الأمر" وفق تعبيره، أو مع استنزافها لإدامة العداوة معها، كما يبين واقع الحال. بل إن جريس يندفع لتسوية هذا في فدلكة سياسية تاريخية وجغرافية وسكانية طويلة (ص ٣٢ و٣٣)، ليصل إلى النتيجة التي يعلن فيها: " إن نظاماً كهذا [النظام البعثي السوري] ينبغي، ونستطيع أن نبتعد ونتخلى عنه " (ص ٣٣).

ثم إن جريس لا يتهيب أن يعلن: " إذا كان قد نجم، خير، عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، ومن إخراج المقاومة منها، على المآسي التي رافقت ذلك، فإنه كامن في إمكانية تحررنا من الممارسات والضغوط المختلفة " (٣٣). بل إن الطفولة اليمينية تشتت في بعض أفكارها فتصل إلى أكثر من هذا حين يقول جريس زيادة على ما تقدم: " إننا لا نجزم أن التعاون مع غير سورية سيعود حتى بفائدة ما، بل على العكس من ذلك، قد يكون الجميع، وإن اختلفت أساليبهم، من الطينة نفسها، ولكننا نستطيع أن نجزم أنه أن الأوان للحركة الوطنية الفلسطينية أن تخرج من حالة المراهقة وتتوقف عن ممارسة الهيام العلني والسري بسورية " (٣٣). ثم " يحلف الرجل بالطلاق " عنه ونيابة عن فريقه: " لقد وصلنا إلى مدى من التنظيم والتجذر نستطيع معه بسهولة الاستغناء عن خدمات سورية واتقاء ضرورها والاستمرار في متابعة نضالنا خارج ذلك البلد وربما بصورة أكثر عقلانية وفاعلية " (ص ٣٢). ولو كنا ممن يستسيغون المزاح في معرض الجد لاكتفينا بعد سماع عبارات كهذه بالقول: " على بركة الله، أنت ومن تجذروا معك، ولنر أين ستقودكم السياسات الاستعلائية الاستعدائية ضد فريق والتهاونية التهافتية نحو فريق آخر "!. لكن الأمر يتعلق بمصير شعب فلا يحتمل المزاح. ونساءل: ألا تعطي آراء كهذه مصداقية للحملة السورية المنصبة على " فتح " وعلى غيرها، بما فيها من ظلم وأخطاء، ألا تسوغ الدعوات المضادة التي تصدر عن أطراف سورية تستهدف، أيضاً، إدامة العداوة مع " فتح " ؟

هل كانت سورية عند جريس مزرعة لتفريخ الصيغان، حتى إذا نمت هذه الصيغان وكبرت ووصلت إلى مدى من التنظيم والتجذر تستطيع معه بسهولة الاستغناء عن سورية، انطلقت لتصبح على مزابل الآخرين ؟

ان ما نعلمه، من جانبنا، بشأن الموقف الفلسطيني من سورية أنه كان غير ذلك، أكرم وأعمق وأدعى لتثبيت نقاط الاتفاق والهوامش المشتركة وتصحيح الأخطاء. فهل يعلم جريس غير هذا وينطق باسم من يعلم منهم، أو إنه يعزف عزفاً منفرداً ؟

ولماذا هذا العزف بالذات فيما تتجمع النذر لتدل كل ذي بصيرة على أن مخاطر أخرى قادمة على الطريق ولا بد من توحيد كل العرب المعادين للصهيونية والإمبريالية ومن توطيد علاقاتهم الدولية مع أصدقائهم وشركائهم في الكفاح لمواجهة هذه الأخطار .

لبنان :إغفال نظام الحكم

وبعد هذه الإفاضة في الحديث عن سورية، لا يجد جريس سوى القليل ليقوله عن لبنان " المصاب بالطائفية المقيتة التي تنخر عظامه وتشله تدريجياً وتكاد تقضي عليه "، فيذكر، أو يتذكر " أن المقاومة الفلسطينية، في تلك الأوضاع، انغمست حتى رقبتها في رمال لبنان المتحركة ومشاكله الداخلية التي لا تحصى، ومعظمها ذات أبعاد طائفية تنته "، ثم يشهد أنه " لو استمر الحال على ما هو عليه لبقى، الثوار، يعيشون في ذلك البلد، ثورة، وإن شئت: انفلاشاً وتجاوزات وعدم انضباط، جرت على البلد المفكك طائفيًا في أساسه ويلات ومصاعب ومآسي لم تكن من نصيب غيره، ونتيجة لذلك وصل الضيق بالفلسطينيين والتذمر منهم إلى درجة أنهم عندما تعرضوا للحصار الإسرائيلي هناك لم يجدوا إلا قلة ضئيلة تدافع عنهم، فيما بدأ أن الأكثرية تتوق إلى الخلاص منهم " (ص ٣٣). وجريس يدلي بهذه الشهادة المشتملة على درجة من الدقة (وقد كان على كل حال شاهد عيان)، ليقول إنه كان من الضروري، فلسطينياً، يوماً ما وفي نهاية الأمر، النزوح عن المنفى اللبناني، كرر جريس فكرته ذاتها الفرحة بالمنافي الجديدة، لكان هذه المنافي، وفق أوهامه، ستطهر العمل الفلسطيني من الظواهر الشاذة التي أشار إليها والتي اعتورت وجوده في لبنان، هكذا تلقائياً. حتى أن الرجل يقول، هنا: " إن الحركة الفلسطينية ستشعر بشيء من الامتنان والشكر للإسرائيليين والبعثو-سوريين، والمنشقين، على الخدمات التي قدموها لتسريع الخروج الفلسطيني من لبنان " (ص ٣٤). غير أنه يعود بعد أسطر قليلة ليشير إلى " أن الفترة التي مرت منذ الخروج الفلسطيني من لبنان وحتى اليوم كانت كافية لكي يدرك معظم اللبنانيين، إن لم يكن كلهم، أن مآسيهم لم تكن كامنة في الوجود الفلسطيني بينهم " (ص ٣٤). بل إن جريس، وبعد أسطر قليلة من إعلان فرحته بالخروج الفلسطيني من لبنان، يرى أن السبب الذي أشار إليه أعلاه و ثم ظهور المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي " يخلقان أرضية جديدة لنشاط فلسطيني متجدد هناك، يكون هذه المرة عقلاً وواقعياً ومنضبطين، يخدم المصالح الوطنية اللبنانية والفلسطينية سوية " (ص ٣٤). ولكأنه قد تم بالفعل في المنافي الجديدة تطهير العمل الفلسطيني من المظاهر التي اشتكى منها جريس قبل قليل!

وهنا نقف لنسأل: هل أقصي من الصفوف أولئك الذين ملأوا لبنان " انفلاشاً وتجاوزات وعدم انضباط "، وفق عبارات جريس نفسه، فصار العمل الفلسطيني مؤهلاً للعودة إلى لبنان بحيث " يكون هذه المرة عقلاً وواقعياً ومنضبطين " وفق ما يتنبأ هو به؟، ثم نصرخ

: لماذا لم تتم المحاسبة، غير اننا نعرف أن لا حياة لمن تنادي! لكن، لعل جريس لا يجهل ما هو شائع من المطالبة بمحاسبة رموز الفساد التي لم يستجب لها، وما من رمز فيها أقصى عن موقعه، بل إن رؤوس الفاسدين المفسدين ظلوا في مواقع النفوذ والمسؤولية ذاتها التي كانوا يشغلونها، ومنهم من ترقوا في الرتب والمسؤوليات، يستوي في هذا من بينهم الذين التحقوا بصفوف المنشقين على الشرعية والذين بقوا في الصفوف الملتفة حولها .

وفي حديث جريس عن لبنان لا ترد ولو كلمة واحدة عن نظامه، أو إن شئت من الحكم الذي قام فيه بعد الاحتلال منذ انتخب أمين الجميل رئيساً للجمهورية. ولا يبدو أن الرغبة في الإيجاز هي التي غيبت الحديث عن الحكم في لبنان. كما لا يبدو أن سبب ذلك هو قلة أهمية هذا الحكم، إذ أن لبنان هو الذي وقع الاتفاق الشهير مع إسرائيل وهو أيضا الذي اضطر لإلغائه تحت ضغط الحركة الوطنية اللبنانية التي تدعمها سورية. وربما كان من شأن التطرق إلى هذا أن يقود جريس إلى مناطق في السياسة لا يجبها، وأن يهز صورة المؤامرة الوهمية التي حاول الإيجاز بأن "الغير"، أي السوريين، منخرطون فيها ليبرر التوجه نحو الذين تأمروا فعلا، كما أسلفنا .

وعلى كل حال فإن إيجاز جريس في حديثه عن لبنان حمل فائدة مؤكدة، فقد جعل أخطاه أقل. إلا أن هذا الإيجاز أساء للمقالة في نقطة واحدة، وذلك حين لم يرد في حديثه عن لبنان إلا تلك العبارة التي جاءت في الفقرة التي اقتبسناها آنفاً عن "ظهور المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي". ونبادر فنجزم أن الرغبة في الإيجاز هي وحدها التي غيبت الحديث التفصيلي بهذا الصدد، لأن لجريس آراء إيجابية في هذه المقاومة الوطنية نشرها في مناسبات أخرى .

حين يتحدث عن ميدانه

بهذه العجالة الموجزة عن لبنان، يفرغ جريس من استعراضه لشأن دول الطوق الأربع، وينتقل في حديثه إلى الشأن الفلسطيني في الوطن المحتل. وفي حديثه عن هذا الشأن بالذات، حيث يتسلح الكاتب بالمعرفة الدقيقة، سنقع في مقالة جريس على ما نتفق عليه، بل إن اتفاقنا معه سيشمل بالإجمال النقاط التي يوردها في الصفحات الأربع (ص ٣٤-٣٧) التي خصصها لهذا الحديث. ولا بأس من التذكير هنا بأن جريس حين يتحدث عن شأن الوطن الفلسطيني المحتل، فإنه يعود إلى منزله الأول، ذلك أنه اكتسب خبراته الأولى، العزيزة عليه فيما يبدو، وذات الأثر الراسخ، في ميدان مقارعة الإسرائيليين في الوطن، فعل ذلك بوجهيه مناضلاً من مؤسسي "حركة الأرض" ومحاميا احتك بالجهاز القانوني الإسرائيلي وخبره، وذلك قبل أن يصل أسبابه بحركة المقاومة التي نشأت في المنافي ويلتحق بها .

وجريس في هذا المقطع من المقالة محق تماماً خصوصاً حين يؤكد على أن " انتهاج سياسة جديدة أيضاً تجاه الوطن الفلسطيني المحتل بشرطيه السكانيين : العرب واليهود " هو الأمر الأكثر أهمية (ص ٣٤). وهو محق تماماً كذلك حين يبين أن المقاومة الفلسطينية المسلحة داخل الوطن المحتل بحاجة إلى إعادة بناء وتأسيس بحيث تنبت لها أسنان تعض ومخالب تخرمش (ص ٣٦). وهو محق كذلك حين يختم هذا المقطع بالقول : " إن تصعيد المقاومة لدرجة يمكن معها أن تسبب ألماً حقيقياً للمحتل الصهيوني سيجر، دون شك، المزيد من إجراءات القمع الإسرائيلي، إلا أن التطور، فيما إذا أحسن استغلاله بالتصدي له وفق ما يفترض أن يجري في مثل هذه الحالات، وما يفترض أيضاً أن نكون قادرين على القيام به، ينبغي أن يجر مقاومة أكثر عنفاً، يتسع مداها تدريجياً حتى تخلق مشكلة حقيقية للمحتل الصهيوني، تدفعه إلى إعادة النظر في حساباته، كما جرى في جنوب لبنان " (ص ٣٧) .

السيادات السبع أم التفرد؟

بعد هذا، يلج جريس تحت عنوان " منطق السيادات السبع " عش الدبابير الفلسطينية : أي شبكة العلاقات المعقدة والمتداخلة والمتوافقة والمتضاربة للقوى الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية. وفي بضعة سطور، يستعرض جريس حصيلة عقدين من الزمن، حيث " تبلور تدريجياً، إطار تنظيمي شامل على شكل مؤسسات تضم ممثلين عن كافة التنظيمات، ونقصد بذلك المجلس الوطني الفلسطيني ... وكذلك اللجنة التنفيذية " (ص ٤٠). ويصب جريس ناره بعد ذلك على هذا الإطار داعياً إلى استبداله بنظام جديد. وفي معرض بسطه لأسباب ضيقه بالنظام القائم، يبق جريس واحدة أخرى من حصواته فيعلن فرحته لأن التطورات التي أعقبت حرب ١٩٨٢ أدت إلى أن تنعقد دورة المجلس الوطني في عمان " بمن حضر " أي بغياب من لا يطبقهم جريس من الفلسطينيين ومن لا يطبقهم إلا إذا استجابوا لشروط معينة يضعها هو وفريقه. ويمتاز جريس هنا بأنه لا يموه رأيه كما يفعل عدد ممن يشاركونه هذا الرأي. فهو يوجه شكره لحافظ الأسد مع ما يكتنه له مما هو معروف من المشاعر، لأن ضغوطه أدت إلى غياب هؤلاء ومقاطعتهم لدورة المجلس. " والحق " عند جريس " أن هذه العملية كانت مطلوبة وضرورية منذ وقت طويل، إلا أنه يُشك فيما إذا كان بالإمكان وقوعها لو لم يحدث ما حدث من غزو إسرائيلي للبنان وإجلاء المقاومة عنه ثم ما تلاه من تشنج لدى النظام السوري وتهديد ووعيد لهذا التنظيم أو ذاك " (ص ٤١). وبهذا، يواصل جريس اكتشافاته لـ " الخيرات " التي جلبها الغزو الإسرائيلي للبنان و " الخيرات " التي يمكن جنيها نتيجة استمرار العداوة مع سورية وإدامتها، ويكشف لنا بواعث جديدة للفرحة التي أملت به من جراء هذا وذلك، خصوصاً وهو يرى " أن الوضع الجديد غير المعادلة من أساسها، تماماً وفق ما ينبغي أن يكون، ولا تكررهما شيئاً ... " (ص ٤١).

ولأن النعم لا تدوم، فإن جريس يخشى أن لا تدوم له هذه الخيرات وهذه الفرحة، وهو يحذر: " إنه من الخطأ الاعتقاد، من ناحية أخرى، أن الوضع الذي نشأ حديثاً سيثبت بمثل هذا المدى من السهولة التي تبلور بها " (ص ٤١). وهو لا يخفي مبعث خشيته كما يفعل سواه، بل يقول صراحة إن " مؤامرة إرجاع أحصنة طروادة إلى الحظيرة الفلسطينية لا تزال مستمرة وتتفاعل تحت شعار ما يسمى، الوحدة الوطنية، التي يسعى العديدون من السذج أو الخبثاء إلى تنفيذها، والتي ينبغي أن نكون لها بالمرصاد فلا ندعها تمر " (ص ٤١-٤٢). ولا يجهل جريس كم هي مستبحة دعوة كهذه، لذا فهو يبادر إلى الاستدراك: " حتى تستقيم الأمور لا بد من القول، بصريح العبارة، إننا لسنا بحاجة إلى ذلك النمط اللعين مما يسمى، وحدة وطنية، في العمل الفلسطيني، والذي يفترض فيها إقامة نظام معين لا يستطيع اتخاذ أي قرار ذي مغزى " (ص ٤٢).

إن جريس بايجاز يعترض على النظام الفلسطيني القائم منطلقاً من تصويره له على أنه نظام يسمح لأضعف طرف في المقاومة الفلسطينية بأن يملئ إرادته على الأكثرية. والحقيقة أن هذا التصوير الذي تتالى التعبير عنه من كثيرين غير جريس، أيضاً، لا ينطوي على كفايه من القدرة على الإقناع الذي يتوهمه أصحابه، إذ ليس صحيحاً أن القرارات على الساحة الفلسطينية كانت تتخذ بالتصويت بنسبة عدد المنظمات السبع الممثلة في اللجنة التنفيذية، وإلا لعنى الأمر أن كل ما أنجزه العمل الفلسطيني وكل ما وقع فيه من أخطاء يتحمل مسؤوليته أضعف التنظيمات. والذي كان يتم وفق هذا النظام، في حقيقة الأمر، هو التشاور بين الجميع أو ما اصطلح على تسميته بالحوار الديمقراطي، وبنفس طویل، إلى أن تطبخ القرارات كلما أمكن، وليس دائماً، بموافقة الجميع. وكثيراً ما تعذر الحصول على الموافقة الجماعية فصدرت القرارات عن اللجنة التنفيذية أو عن المجلس الوطني، أو حتى عن اجتماعات الأمانة العامین للفصائل، بموافقة الأغلبية. والتجاوزات التي لحقت بهذا النظام جاءت بمعظمها من مصدر واحد وهو قيادة المنظمة الأكبر أي " فتح " حين كانت هذه أو جهة فيها، في حالات كثيرة، تبادر إلى اتخاذ القرار والشروع في تنفيذه دون استشارة شركاء الوحدة الوطنية كلهم أو بعضهم. وقد حدث هذا، مع أن " فتح " وفق موازين القوى ظلت على الدوام تملك السلطة الكافية لفرض وجهة نظرها على الآخرين كافة برغبتهم أو بالرغم منهم، كما ظلت تملك القدرة على المضي في تنفيذ قرارات اعترض عليها آخرون.

أما الأزمات الفعلية التي رأى جريس نتائجها دون أسبابها، والتي أدت في حالات معينة إلى عدم " اتخاذ أي قرار ذي مغزى " كما قال، فنشأت، فقط، حين كانت تنشأ خلافات داخل " فتح " ذاتها بشأن هذا الموضوع أو ذاك. وأما خلافات " فتح " ككل مع الآخرين فقد كانت تنشأ عنها دون شك أزمات ما، لكن القرار ما كان يتعطل إذ كانت " فتح " تتخذ " بمن حضر " وتترك للآخرين أن يقبلوا أو أن يحدوا .

من هنا، فإن وصف النظام القائم بأنه " في جوهره ليس إلا غطاء لدكتاتورية الأقليات السياسية " وصف يفتر إلى البرهان، بل إن وقائع مسيرة العمل الفلسطيني وقيادة " فتح " الفعلية لهذه المسيرة في منعطفات كثرَ فيها من اعترض عليها من الفصائل تبرهن على نقيضه. وهذا القول لا يراد به استنتاج أن الفصائل كانت بغير تأثير في العمل الوطني الفلسطيني. لكن الحقيقة أن المبالغة الراهنة في تصوير " ديكتاتورية الأقلية " تندرج في عداد الوسائل التي يراد بها التحرر نهائياً من تأثير بقية الفصائل. ولذا يتمتع جريس وسواه ممن يشاركونه هذه الرغبة بفرحتهم بمقاطعة الآخرين للمجلس الوطني. وميزة جريس، كما سبق أن قلنا، أنه ينشر هذه الفرحة على الملأ. وانطلاقاً من هذه الرغبة، ومن استمرارها، أي من الحاجة لإدامة القطيعة، تخلى جريس وناس فريقه عن اتفاق عدن - الجزائر الذي صاغ هامشاً مشتركاً مقبولاً من الأغلبية، وقاوموا، متممين الدور السوري الذي رفض الاتفاق، محاولات تطبيقه أو حتى تبنيه من قبل دورة عمان الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وانطلاقاً من الرغبة ذاتها، يوالي هؤلاء استفزازاتهم حتى لمجموعة التحالف الديمقراطي التي أوْشكت على المشاركة في الدورة السابعة عشر للمجلس لو لم تتعقد في عمان بالذات خلافاً لرغبة المجموعة وطلباتها المتكررة (دون أن يعني هذا الكلام تبرير المقاطعة في حد ذاتها). وفي هذا السياق، يندرج استفزاز جريس، في مقالته، للجبهتين الشعبية والديمقراطية وتهكماته على اليسار الفلسطيني وعلى ماركس ولينين وستالين بعبارات ما كانت لتصدر عن باحث ومؤرخ وسياسي وكادر مسؤول، لو لم يتوهم أنه بعبارات كهذه يقوم بقسطه في حملة الاستفزاز (انظر ص ٤٤) حاذياً بهذا حذو كتاب الصحف والمجلات التي تتولى الدعاية للخط.

أما الحصوة الكبيرة التي يبقها جريس في نهاية المطاف فيرمي بها وجوه ممثلي الشعب الفلسطيني كافة، فهي قوله بفصيح العبارة "إننا لسنا على استعداد للعودة سياسياً إلى قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . . . وكذلك لا يمكن الموافقة على تلك الوثيقة الغير حسنة الصيت، المعروفة باسم اتفاقية عدن - الجزائر التي يزعم واضعوها أنهم يريدون إصلاح الأوضاع الفلسطينية بواسطتها" (ص ٤٤)، أي أن جريس وناس فريقه لا يريدون في واقع الأمر لا قرارات الدورة التي عكست الهامش المشترك بين فصائل م.ت.ف. كافة ولا الاتفاق الذي عكس الهامش المشترك بين "فتح" وفصائل التحالف الديمقراطي: الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية.

ولأن جريس لا يجهل أن "فتح" كانت حاضرة في مجلس الدورة السادسة عشرة التي يرفض قراراتها، وأن وفد لجنتها المركزية هو الذي أبرم اتفاق عدن - الجزائر مع فصائل التحالف الديمقراطي، فإن حملته على النظام الفلسطيني الحالي لا تنصب حقيقة من أجل إصلاحه لتوفير مزيد من الديمقراطية، بل من أجل إلغائه كلية لتأمين الهيمنة لصالح فريق معين في "فتح" وليس حتى لصالح "فتح" كلها. فإذا لم يتحقق

ذلك، أي إذا لم تعد فصائل التحالف الديمقراطي إلى حظيرة هذا الفريق من "فتح"، فإن منطلق جريس كله يقود إلى تسوية تفرد الفريق في اتخاذ القرارات.

يلي هذا القول بأن هذا يمكن الانطلاق "منه لإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية مع بداية عقدها الثالث، وإقامة نظام فلسطيني جديد يتلاءم مع روح العصر ويكون أكثر شمولية وديمقراطية ونجاعة وشجاعة وعقلانية، ويصبح بالتالي أكثر أهلية وقدرة على العمل من أجل قضية فلسطين، ويجد في نهاية المطاف الحل العادل لها" (ص ٤٥). وهذا القول الذي يختم جريس به مقالته يصبح ستاراً للدعوة إلى التفرد ولتغيب ما هو متحقق من ديمقراطية على الساحة الفلسطينية.

بين الأسهل والملائم

وجوهر الأمر في المسألة كلها، كما نراه، أن الخط السياسي الذي يبشر به جريس ويريد أن يطوع الوضع الفلسطيني والعلاقات الفلسطينية - العربية لمتطلباته، ينطلق من القاعدة الصحيحة التي تقول إن السياسة هي فن الممكن لكنه يدعو لتطبيق يبتذل هذه القاعدة ابتذالاً لا حدود له.

لقد أفرزت تطورات الوضع الفلسطيني تياراً يظن أنه معارض لتيار الرفض ويسعى في مقابل "الكل أولاً شيء" إلى "أي شيء" ويظن أن هذا هو فن البحث عن الممكن.

ولعلنا لا نتعالم حين نضطر إلى التذكير، بمناسبة مناقشة هذا الخط في مقالة جريس، بأن فن البحث عن الممكن لا يعني البحث عن أسهل الممكنات كافة، بل يعني البحث عن أفضلها. وفي هذا بالذات يكمن الفرق بين السياسات الاستسلامية والسياسات المكافحة من أجل أهدافها.

وفي تطبيق هذه القاعدة على العمل الوطني الفلسطيني، سنجد أن الغالبية سبق أن استخلصت بعد مسار عسير وشاق الممكن الأكثر مواءمة من بين الممكنات، وذلك حين صاغت البرنامج الوطني المرحلي وطورته بحيث صارت الدعوة إلى القبول بتسوية عادلة تعني الدعوة إلى النضال من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ما يمكن تحريره من أرض فلسطين بالجهد المشترك للقوى الفلسطينية الوطنية كافة، وبالتعاون مع الدول والشعوب العربية التي أيدت هذا المطلب، وبالتعاون أيضاً مع الدول والشعوب الأجنبية التي تؤيده، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى والأحزاب الشيوعية في بلدان العالم كافة والعديد من حركات التحرر والأحزاب والهيئات الأخرى، أي بتوفير الأسباب والظروف التي توصل في نهاية المطاف إلى هذا الممكن الملائم.

وقبل ذلك، كان الرفض قد صاغ ممكنه الخاص به وهو الاستمرار في الحالة الراهنة إلى أن يتوفر ممكن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

ولدينا الآن باحثون عن " ممكن " آخر هم أصحاب هذا التيار الذي راح ينشأ في أجواء انحدار بعض الأطراف العربية نحو تسوية استسلامية، ثم راح يفصح عن نفسه أكثر فأكثر بعد الخروج من لبنان. وقد جاءت مقالة جريس لتضع أمام القراء معظم بنود سياسة هذا التيار. وعلّة هذه السياسة أنها تظن في نفسها الشطارة حين تختار الاتجاه نحو اسهل الممكنات في نظرها وأقربها تناوولا فلا ينجم من هذا سوى الوقوع في حبال الذين يستدرجون م.ت.ف. إلى تنازل تلو آخر، حتى يقضوا على ما لها من هيبه وطنية وقوة دفع ثورية نحو الممكن الملائم، أي حتى يقضوا عليها هي ذاتها دون أن تتال الممكن القريب أو الممكن البعيد.

والتعبير عن التوجه نحو الممكن الأسهل يتجلى الآن على الأرض في تعاون الباحثين عنه مع الدول العربية المحكومة بالتبعية للولايات المتحدة وللغرب عموماً، لعل هذا التعاون يساعد على حمل الولايات المتحدة والغرب لتأييد تسوية يكون لم.ت.ف. دور فيها، لعل ذلك يساعد، بدوره، على حمل إسرائيل للقبول بتسوية كهذه. وهذا التعاون يتطلب سلسلة من التنازلات. فهناك التنازلات اللازمة لاسترضاء الدول العربية الشريكة في مجهودات تسوية كهذه. ومن أولى التنازلات التي من هذا النوع الابتعاد عن رفاق الأيام الصعبة السابقة ممن لا ترضى هذه الدول عن سياساتهم ومواقفهم. وقد تم بعض ذلك حين انعقد المجلس الوطني في عمان بغياب كثيرين ممن لا يرضى عنهم الأردن ومصر. وتم بعض التنازلات بتوقيع اتفاق المشاركة مع الأردن، والذي رحبت به مصر أيضاً. ثم إن هناك التنازلات اللازمة لإرضاء الولايات المتحدة، وهذه كثيرة للغاية، تبدأ بما يتطابق مع التنازلات المطلوبة من الدول العربية الموالية لها، مما أشرنا لبعضه، وتنتهي بإلغاء السياسة الحالية لم.ت.ف. كلية وقلبها رأساً على عقب. والتنازلات التي قدمت حتى الآن من قبل الفريق الذي تؤيده مقالة جريس على الطريق نحو الولايات المتحدة والغرب شملت، زيادة على ما تقدم من تنازل عن مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن إظهار الاستهانة بالسوفييت ودورهم، ومن إدامة العداء مع حلفائهم العرب، الاستعداد للقبول بالقرار ٢٤٢ وبإخفاء م.ت.ف. عن العيون بأمل أن تلاحظ الولايات المتحدة لها دوراً في التسوية.

أما باقي المطلوب من هذه التنازلات فقد أوضحته الاتصالات مع الأميركيين وهو الإقرار الصريح من قبل م.ت.ف. بحق إسرائيل في الوجود من خلال الاعتراف الصريح بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والاستعداد للتفاوض المباشر معها والتخلي عن فكرة المؤتمر الدولي الذي ينعقد بمشاركة سوفيائية، وذلك ثمناً لقبول الولايات المتحدة التباحث مع م.ت.ف. أي الاستماع لرأيها، وليس ثمناً للاعتراف بها فضلاً عن الاعتراف بها

مثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وبحقوق هذا الشعب الوطنية. وأما الاعتراف بالمنظمة فستطلب من أجله سلسلة أخرى من التنازلات. وتبقى التنازلات من النوع الثالث الذي تطلبه إسرائيل، وهذه تبدأ، نعم، تبدأ بإلغاء م.ت.ف. بعد أن يكون عرب أميركا وأميركا قد استخلصوا منها التنازلات التي لا تبقى من المنظمة الفلسطينية الأم ما يثير الأسف لإلغائها. وحتى كتابة هذه السطور، لم تكن الولايات المتحدة قد اكتفت بما أظهره أصحاب الممكن الأسهل في م.ت.ف. من تنازلات، ولم تكن إسرائيل قد أظهرت أي استعداد للتفاوض مع م.ت.ف. وفق أي شروط، بينما أظهر أصحاب هذا الممكن استعدادهم للهبوط به درجة بعد درجة.

إذاً، فالمسألة بين جريس ومن يهاجمهم هي مسألة الرؤية السياسية المختلفة لأي من الممكنات ينبغي أن يتوجه النضال الوطني الفلسطيني. وهو، في انحيازه الصريح لدعاة الممكن الأسهل وفي دعوته لما يحتاجون إليه من نظام جديد يمكنهم من فرض رأيهم فرضاً أو من التحايل في اصطناع موافقات عليه في أجهزة م.ت.ف.، يسعى لإدامة القطيعة مع الجهات التي قطعت اتصالها بالشرعية الفلسطينية ممن لا توافق على هذه السياسة، ولاستفزاز الجهات الأخرى حتى تقاطع، فينتهي تأثير هؤلاء وهؤلاء داخل م.ت.ف. وينفرد بها فريق الممكن الأسهل فيدير سياستها على هواه.

والواضح بالنسبة لنا أن على الساحة الفلسطينية الآن ثلاثة فرقاء ولكل منهم ممكنه: أقلية من المصابين بمرض الطفولة اليساري، دعاة "كل شيء أو لا شيء"، وأقلية أخرى من هؤلاء الذين ألم بهم مرض الطفولة اليميني فأوهمهم أنهم باتباع منحدر التنازلات سيحصلون على شيء، أي شيء، والأغلبية من المتمسكين بالممكن الذي صاغه برنامج م.ت.ف. المرحلي وتطوراته. ولكل من الفرقاء الثلاثة خلفياته، كما أن لكل منهم ارتباطاته العربية والدولية التي تلائم سياسته.

ووجود هذه الارتباطات لا يعني أن أي فريق من هؤلاء عميل للطرف الذي يرتبط به وإلا لجاز القول بأنهم جميعاً عملاء، هذا للأردن أو مصر أو السعودية، وذاك لليبيا أو لسورية والآخر لليمن الديمقراطي أو للجزائر.. الخ.

ولا يعني هذا القول أن تحقيقات أمنية مدققة لن توصل إلى نفر من العملاء هنا أو هناك، غير أن هذا لا يقرر بأي حال من الأحوال الشأن السياسي لأي طرف.

وإذا ظل جريس ممعناً في دعوته إلى خطه السياسي الذي تعكسه مقالته مع أننا نرى أن هذا الخط لن يقود إلا إلى تسهيل قيام حكم ذاتي بدون م.ت.ف.، فهذا في نهاية المطاف شأنه، لكن هذا لا يخوله أن يهاجم المتمسكين بالممكن الوطني، أي بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة والداعين لاستعادة الوحدة الوطنية وللحفاظ على وحدة م.ت.ف. بوصفها ضماناً من الضمانات اللازمة لتحقيقه. أو بعبارة أدق، إن خط

جريس السياسي لا يخوله أن يفعل هذا ويظل يدعي، بعد ذلك، أنه يدعو لنظام جديد، أو يدعي أن هذا النظام الجديد سيوفر الحل العادل لقضية فلسطين، إذ أن رأي الأغلبية الفلسطينية قد التقى على أن خط الممكن الأسهل لا يقود لما يعلن أنه يسعى إليه، كما التقى على أن محاولات تبديل النظام المتبع في م.ت.ف. تجري لحساب الحاجة إلى التفرد، ليس غير.

تراجعات معسكر السلام الإسرائيلي

تراجعات معسكر السلام الإسرائيلي*

تعيش القوى السياسية في إسرائيل حالة من تلك الحالات التي تتعاقب بعد كل حرب جديدة، فينشغل الجميع خلالها بالجهودات المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بين العرب والإسرائيليين. وتتوزع آراء هذه القوى بين الذين يتصورون أن جهودات التسوية التي تديرها الولايات المتحدة سوف تصطدم بالرفض العربي فتعفيهم من الحرج وبين الآخرين الذين يتصورون أن حكومة اسحق شامير الراضية لأي تراجع محسوس يسهل الوصول للتسوية سوف تنجح في احتواء موجة المساعي الجديدة وتبديدها، دون أن تفقد إسرائيل شيئاً مما في يدها، ودون أن تتعرض علاقاتها الراسخة مع الولايات المتحدة للاهتزاز.

ولا تبدي جهة واحدة في إسرائيل مقداراً ذا وزن معقول من التفاؤل بإمكانية التوصل إلى تسوية في هذه الجولة. وهذا هو موجز الحال، كما تظهره التصريحات السياسية التي تصدر في إسرائيل والتقارير المتنوعة التي تصدر عنها.

عدا ذلك، تتنوع خريطة المواقف المختلفة أو المتباينة، بمدى تنوع القوى ومصالحها ومطامعها، وخصوصاً في مجال الصراع على الحكم. وحين يتعلق الأمر بالتسوية، تتركز الجهود في اتجاهين: اتجاه الأحزاب الممثلة في الحكومة الساعية لإطالة عمرها في الحكم أو توفير فرصة ملائمة للظفر في الانتخابات القادمة؛ واتجاه الأحزاب الطامعة في تسلم الحكم العاملة لزعة موقع الحكومة.

من هنا، يمكن للمراقب أن يفهم طبيعة هذا الخلاف الظاهر في العلن بين التحالفين الحزبيين الكبيرين في إسرائيل: الليكود الحاكم والمعراخ المعارض. فالتحالفان كلاهما

* مقال نشر في: راية الاستقلال، نيقوسيا (قبرص)، العدد ٢، حزيران/يونيو ١٩٩١، ص ٨٢-٨٦.

متفقان على رفض تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة ورفض إعادة القدس المحتلة إلى السيادة العربية، مثلما هما متفقان على رفض أي تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويعرف أقطاب التحالفين أن في هذا الرفض وحده ما يكفي من العقبات لإحباط أي جهود تستهدف تحقيق تسوية. فمن المتعذر الوقوع على دولة عربية معينة تقبل تسوية يبدأ الحديث عنها بشروط كهذه، فضلاً عن أن يشمل الحديث أيضاً رفض إعادة بقية الأراضي المحتلة، كلها أو بعضها.

كما أنه من المتعذر أن يجد أحد ممثلين فلسطينيين من أي نوع يقبلون تسوية لا تعطي الفلسطينيين أيًا من مطالبهم الوطنية ولا تبقي لهم من الحقوق إلا حق إعلان الاستسلام. وبموقف كهذا، وبمعرفة لنتائج على الجانب الآخر، يكون التحالفان الرئيسيان في إسرائيل متفقين على جوهر الأمر، أي على مساعدة الولايات المتحدة كي تتخلص من وعدها للعرب الذين تحالفوا معها في حرب الخليج، مع التذرع بالعجز عن لحلة التعنت الإسرائيلي.

لقد أدت نتائج حرب الخليج إلى إحداث خلل كبير في ميزان القوى لصالح إسرائيل. والتسوية لا تتم، ولا تنجح، إلا في وضع التوازن. أما مع اختلال الوضع فالضعيف لا يخاطر والقوي لا يتخلى. ومن شأن القوي في وضع كهذا أن يطمع أكثر، ومن شأن الضعيف أن يؤثر التروي بانتظار تبدل الظروف. ويعطي تجنب المملكة العربية السعودية المشاركة في المؤتمر الإقليمي المقترح وتمسك سورية بالمؤتمر الدولي المثليين الأسطع دلالة على هذه الحالة.

أما الخلافات بين التحالفين الرئيسيين في إسرائيل، حين يتعلق الأمر بالتسوية، فتدور بين موقف المعراخ الذي يرى أن التلويحات بإعادة بعض الأراضي إلى السيادة العربية تدعم موقف إسرائيل وتخدم خطط الولايات المتحدة وتسهل هيمنتها على المنطقة وبين موقف الليكود الذي يتشدد في حق إسرائيل بالتمسك بكل ما في حوزتها على أساس أن لا لزوم للتخلي عن أي شيء ما دامت هيمنة الولايات المتحدة تتعزز برضى العرب، أولاً بأول، دون أن يحصل هؤلاء على شيء من إسرائيل.

ويراهن الليكود على أن الأميركيين مقتنعون، أو من الممكن إقناعهم، بأن ولاء العرب للولايات المتحدة قابل للتحقيق بالتي هي أحسن أو التي هي أسوأ، وأن وجود إسرائيل قوية ومنتجة بتفوق مضمون يشكل سندا ثابتا للمصالح الأميركية وهو الذي يسهم في تحقيق مكانة الولايات المتحدة ويعززها في دنيا العرب. أما المعراخ فينظر لأبعد من هذا بقليل، فيرى ان عرض ترصيات شكلية على العرب، من نوع إعادة بعض المناطق الفلسطينية الأهلة بالسكان إلى السيادة الأردنية، سيخدم الهدف ذاته الذي يتطلع إليه الليكود وسيسهل تحقيقه، كما سيسهل تحقيق أهداف أخرى تتطلع إليها

إسرائيل، إذ سينقل المسؤولية عن الفلسطينيين إلى الدول العربية، ويضعف منظمة التحرير الفلسطينية، أو يدخلها في صراعات جديدة مع هذه الدول، وسيخلق أسباباً جديدة لتشتيت الدول العربية، وسيحسن سمعة إسرائيل الدولية ويستدرج لها منافع لا حصر لها. ويثير المعراخ هذه الخلافات في وجه الليكود ويتصدى الليكود للمعراخ. وأمام الاثنين هدف داخلي يتصل بالتنافس على الحكم.

بكلمات أوجز: لا يبدو أن شيئاً جوهرياً ما قد تبدل في مواقف التحالفين الحزبيين الرئيسيين في إسرائيل بتأثير نتائج حرب الخليج أو بتأثير هذه الجولة من المساعي الأميركية، إذا استثنينا أن التحالفين يتفقان ويختلفان، هذه المرة، وكلاهما مطمئن أكثر من أي مرة سابقة إلى أن العرب الذين سلموا مقدراتهم للولايات المتحدة عاجزون عن وضع إسرائيل في أي زاوية حرجة. وقد يدل هذا على أن التحالفين، كليهما، مطلعان على الاتجاهات الحقيقية للسياسة الأميركية ومطمئنان تماماً إلى أن الحليف الذي حمى إسرائيل في كل الظروف قد أصبح في وضع أفضل لحمايتها الآن، أو قد يدل، على الأقل، على أن التحالفين يستقرءان السياسة الأميركية على نحو سديد ويدركان أن الجهد الأميركي منصب بعد حرب الخليج، كما كان قبلها، نحو دفع الدول العربية إلى تقديم تنازلات جديدة لإسرائيل، وليس نحو دفع إسرائيل إلى التراجع. ويعطي قبول مصر الاشتراك في المؤتمر الإقليمي، متخية بذلك عن الدولي، كما يعطي الضغط العربي على منظمة التحرير الفلسطينية أسطع مثلين راهنين للتدليل على ذلك.

كل هذا يقال أو يجري التذكير به، لنصل إلى الموضوع الذي اخترناه لهذا الحديث، وهو موضوع القوى الإسرائيلية التي لم يستقطبها التحالفان والتي نشطت في العقد الأخير من السنين في إطار ما عرف باسم معسكر السلام الإسرائيلي. هذه القوى، كما هو معروف، تضم مزيجاً من الأحزاب العامة والهيئات التي نشأت لغرض محدد والشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية التي اجتذبتها الرغبة في تحقيق السلام لسبب أو لآخر، كما تضم أصواتاً وتيارات متفرقة لم تقطع صلتها بأحزاب التحالفين، وإن ميزت نفسها بتبني الدعوة إلى السلام والقبول بالأسس التي لا يقوم السلام بدونها.

لقد انتعش نشاط معسكر السلام الإسرائيلي، منذ فشلت الحرب الإسرائيلية ضد منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٢ في القضاء على الممثل المقتدر للشعب الفلسطيني وطى أمل هذا الشعب في الحصول على الاستقلال. وكان نشاط هذا المعسكر موجهاً آنذاك ضد مخاطر التوسع الإسرائيلي الجديد على إسرائيل ذاتها أكثر من توجهه للقبول بحقوق وطنية للشعب الفلسطيني. ثم بلغ انتعاش هذه القوى أقصى ذرواته حين ملأت الانتفاضة الأبصار والأسماع. وتبلور في إسرائيل وسط واسع مستنير يدرك أن لا مجال لوقف الحرب والقتل بين اليهود والعرب إلا إذا تحقق السلام، وأن

السلام لا يتحقق إلا إذا ظفر الشعب الفلسطيني بدولته الخاصة به على تراب وطنه. هنا، عند هذه النقطة بالذات، انطلقت الأفكار التي وسعت مدارك الناس في هذا الوسط من الخوف على مستقبل إسرائيل والوجود اليهودي فيها؛ ففي محيط عربي شاسع لن يؤدي استمرار السياسة العدوانية الإسرائيلية إلا إلى حفز مزيد من المقاومة العربية لهذه السياسة، والمقاومة تجيء بإمكانياتها، عاجلاً أو آجلاً، ولا مجال للشك في أن الاحتفاظ بوجود إسرائيل، بما هي ملجأ لمن يظنون من اليهود أن لا ملجأ لهم أفضل وأمن منه، مكلف في ظل مقاومة كهذه ومهدد لأمنهم مثلما أن استمرار وجود إسرائيل العدوانية مكلف للعرب ومهدد لأمنهم أيضاً.

ثم بلغ نشاط معسكر السلام الإسرائيلي ذروته القصوى حين قدمت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرتها السلمية في العام ١٩٨٣. لقد سلحت المبادرة نشطاء هذا المعسكر بالسند الذي يستندون إليه لتطوير دعوتهم من أجل السلام ولتوسيع قاعدتهم الجماهيرية. وهنا، تخطى نشاط هذا المعسكر أشكال التبشير بالسلام أو الاعتراض على سياسة الحكومة الإسرائيلية المتعنتة، ووصل الأمر حد عرض المشاريع والتنسيق المباشر وغير المباشر مع الجانب الفلسطيني وإقامة النشاطات المشتركة والتوقيع على البيانات والوثائق المشتركة، أيضاً. واستمر الأمر كذلك إلى أن استجذبت الظروف التي حملت الولايات المتحدة على تجميد حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقيل أن نرصد أسباب التبدل يحسن أن نتذكر أن معسكر السلام هذا، إن كان قد اتسع في الظروف التي أشرنا إليها، فإن بعض قوامه كان قائماً قبل ذلك. كانت تلك هي القوى الإسرائيلية التي انطلقت من فهم ثابت وسديد لمصالح الإسرائيليين المستقبلية فأوصلها هذا الفهم إلى نظرة أقرب للعدالة فتبنت الدعوة للسلام المشتمل على الإقرار بحق شعب فلسطين في تقرير المصير لأسباب لا تززعها الأحداث الطارئة. أما في الظروف التي نشير إليها، فقد انضمت إلى هذا المعسكر قوى جديدة جاء معظمها من الصف الصهيوني، أو مما يوصف بيسار هذا الصف حاملاً بوعي أو بغير وعي تأثير صهيونيته وطبيعتها العدوانية العنصرية، ومدفوعاً إلى معسكر السلام بالخوف من أن تخسر إسرائيل كل شيء ذات يوم، إذا لم تنفضل فتعطي الفلسطينيين والعرب الآخرين بعض ما يرضيهم.

وحين نتحدث عن التبدل في المواقف والتراجعات في نشاطات معسكر السلام الإسرائيلي فلا ينبغي أن نغفل واقع أن هذه التبدلات والتراجعات لم تحل دون استمرار بعض القوى والشخصيات على مواقفه المبدئية ولم تدفعه إلى الكف عن الدعوة لحل سلمي يقوم على أساس دولتين لشعبين يتم التوصل إليه بالتفاوض بين إسرائيل وممثل الشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية. لكن بقاء هذا النوع من القوى والشخصيات، مع ما يحمله من آمال مرهونة بالمستقبل البعيد، لم يبق الحالة التي توفرت في عدد وفير من سنوات الثمانينات، حين بدا أن معسكر السلام الإسرائيلي

مرشح لأن يصبح تياراً واسعاً في المجتمع ضاغطاً في اتجاه تسوية يقبلها الطرفان ولا يملئها المعتدي وحده إملاء، على ما كانت عليه.

لقد طرأت تبدلات كبيرة على مواقف تلك القوى التي اتسع بها المعسكر في الظروف التي بدا فيها أن ميزان القوى المحلي والعربي والدولي أخذ في الميلان لصالح الانتفاضة وشعب فلسطين. وعنى هذا أن القوى التي ركبت الموجه في حينه لم تكن شديدة الإخلاص للدعوة، بل انضمت إلى الموجه تحت تأثير الخوف من أن يفوتها القطار الذي رأت أن الولايات المتحدة، ذاتها، تنضم إليه في ذلك الوقت. وقد تجلى افتقار هذه القوى إلى الأصالة في تبنيها لدعوة السلام حين شرعت في التراجع منذ اتضح لها أن الولايات المتحدة تراجع، ثم حين أمعنت في التراجع، حين رأت أن الولايات المتحدة لم تندفع في الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحد المتوخى أو المتوهم، فتصورت أن الأمر بدأ ينقلب ضد المنظمة والانتفاضة.

لا يراد لهذا القول أن يتضمن أي تقويم من طبيعة أخلاقية ومن السذاجة أن نظن أن كل من تربى في الحركة الصهيونية وتطبع بطابعها العدواني التوسعي الاستعلائي قادر على التحرر بسهولة من تأثير ما تربى عليه. يقيناً أن عدداً من الناس قد يتمتع بالقوة الكافية لتحريره من تأثير إرث كهذا، بل قد يتمتع بقوة كهذه، هذا أو ذاك من التيارات التي يشكّلها. وفي هذا الصدد لا يفتقر الأمر إلى الأمثلة التي يقدمها ناس من نوع جنرال بليد أو يائيل دايمان ممن تشتمل ملفات حياتهم على صفحات عديدة ملونة بإرث الصهيونية العدواني، إلا أنهم توصلوا، بالرغم من ذلك، إلى القناعة بأن لا مندوحة من التفاوض مع الفلسطينيين. لكن الأمثلة التي من هذا النوع ليست هي الغالبة، بالرغم من أنها تشتمل على أعداد من يهود إسرائيل ومن يهود البلدان الأخرى.

أما الغالبة فهي أمثلة الناس والتيارات الذين انضموا إلى مسار السلام حين ظنوا أن انضمامهم إليه يوفر لهم حسن السمعة ويميزهم عن القوى الإسرائيلية الأخرى التي تدعو لإبادة شعب فلسطين والاستمرار في مصادرة أراضيهم وحقوقه فتقابل باستنكار العالم. لقد استهدفت قوى السلام الظفر بحسن السمعة دون أن تتخلى عما يوفره لها الانتماء إلى الدولة القوية من مزايا وامتيازات.

فما هي المسوغات التي يعرضها الذين ارتدوا، جزئياً أو كلياً، عن تبني مطلب دولتين لشعبين والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حين يفسرون مواقفهم بأنفسهم. وهل تظهر هذه المسوغات الدوافع الحقيقية لارتداد جزئي أو كلي، أو أن هناك ما يحجم المرتدون عن الإفصاح عنه لسبب أو لآخر؟

إن التعرف على الدوافع الحقيقية للارتداد لا يفرض بالضرورة إغفال المسوغات التي يعرضها المرتدون من ناس معسكر السلام الإسرائيلي.

لقد أتيح لكاتب هذه السطور أن يتابع عن كثب عدداً من اللقاءات التي اشترك فيها ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية وقوى معسكر السلام الإسرائيلي أو من في حكمهم من الإسرائيليين. وتكونت لدى الكاتب قناعة بأن موقف معظم قوى الجانب الإسرائيلي ينطوي على تناقض بين؛ فهؤلاء يعرفون أن أي تسوية متوازنة سوف تؤدي إلى تحجيم إسرائيل وتقليص دورها ككيان متميز في الشرق الأوسط، وهم يعرفون أن التحجيم سوف يستتبع تقليص الامتيازات التي يوفرها الوضع القائم للدولة القوية ولمواطنيها. وهم، في مقابل هذا، يعرفون أن السلام ضرورة لليهود بمقدار ضرورته للعرب وأن كل تحرك نحو السلام يقتضي أن تتخلى إسرائيل عن شيء مما في حوزتها أي أن ليس بإمكانهم دفع الأمور باتجاه السلام دون أن تدفع إسرائيل الثمن. وهم يتهيبون دفع الثمن ولا يبتعدون كثيراً، حين يتعدى الأمر نطاق الكلمات، عن موقف التحالفين الحزبيين اللذين يتناوبان الحكم أو يشتركان فيه، فيقعون في التناقض الذي مبعثه الحقيقي الحرص على الاستمرار في التمتع بالوضع المتميز الراهن، مع الحرص في الوقت ذاته على حسن السمعة.

بعد هذا يجيء البحث عن المسوغات لتضليل النفس إن لزم الأمر ولتضليل الآخرين في كل الأحوال. وما أسهل اختلاق المسوغات أو اقتناصها من هنا وهناك حين يتوفر دافع قوي للارتداد.

لنتذكر تلك الحملة التي رافقت عملية الشاطئ التي اقترنت باسم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمد عباس "أبو عباس". لقد خطط عباس لهذه العملية من موقعه بما هو مسؤول عن تنظيم فلسطيني صغير. واتخذت الإدارة الأميركية هذه العملية ذريعة لفرض شروط مهينة على منظمة التحرير الفلسطينية، ثم لوقف الحوار معها بعد أن رفضت المنظمة، بالطبع، شروطها هذه. ويعرف من لا يؤخذ بالمسوغات الظاهرة وحدها أن الإدارة الأميركية لم تقطع الحوار بسبب عملية لم يقتل خلالها إسرائيلي واحد، وهي التي أقدمت على الحوار حتى بعد عملية أكيلي لاورو التي دبرها عباس ذاته، بل قطعتة لعجزها عن تطويع منظمة التحرير الفلسطينية عبر الحوار، ولأن الحوار ذاته حقق للمنظمة فوائد لم تكن هذه الإدارة تتوخى تحقيقها حين شرعت فيه.

هنا، وجد الذين انضموا لمعسكر السلام الإسرائيلي بقناعات غير راسخة أن الأمور آخذة بالتحول لغير صالح المنظمة الفلسطينية. توهم هؤلاء أن الانتفاضة التي تتقوى بالدعم العالمي سوف تبتهت بعد أن استخدمت عملية الشاطئ لتشويه سمعة الفلسطينيين كلهم فاستبق هؤلاء الأحداث، وأخذ كثيرون منهم يتبنون بنود الدعاية الأميركية الإسرائيلية ضد العملية، غير منتظرين حتى النتائج النهائية للتحقيقات الجارية بشأنها؛ لقد كانوا يبحثون عن مسوغ، فما أن وضع بين أيديهم، حتى من قبل أعداء السلام، حتى تشبثوا به.

إن جهة فلسطينية ما، صغيرة على كل حال، قامت بعملية لم تنجح إلا في إثارة الجدل حول دوافعها وغرضها وبث روايات متعددة لمجرياتهما. وكان من شأن قوى معسكر السلام الإسرائيلية أن تدلي برأيها بشأن هذه العملية، تأييداً أو استنكاراً لهذه أو تلك من الروايات، دون أن يقتضي الأمر صب مزيد من الزيت في مواقد الذين شاءوا إحراق بوادر السلام، في إسرائيل والولايات المتحدة. إلا أن قوى عدة في هذا المعسكر انسأقت في الاتجاه الذي أيد مسوغات واشنطن لقطع الحوار مع المنظمة. وبسلوكها هذا، وشت هذه القوى بحقيقة الأمر، على ما يبدو. لقد وشى قطع الحوار بأن الإدارة الأميركية عازمة على مواصلة الضغط على الفلسطينيين وليس على إسرائيل، فلماذا تجازف هذه القوى بزعزعة الامتيازات التي يوفرها لها بقاء إسرائيل قوية وبقاء دفع اللبن والعسل المنصب عليها من الولايات المتحدة، إذا كانت الولايات المتحدة عازمة على الاضطلاع بعبء أكبر لتطويع الجانب الآخر.

قلنا إن الموقف إزاء عملية الشاطىء مثل سابقة. ولم يلبث أن تكرر الأمر مع ظهور أزمة الخليج وما أثاره بعض قوى معسكر السلام الإسرائيلي من غيوم حول موقف منظمة التحرير الفلسطينية إزاءها، والأهم من ذلك الاستثمار متعدد الوجوه لهذه الأزمة ضد المنظمة. هنا، أيضاً، وعلى نحو أضخم بما لا يقاس من السابق، جرى تجاهل متعمد لموقف منظمة التحرير الفلسطينية الحقيقي من الأزمة ولجهداتها وهي تحاول حل الأزمة بما ينسجم والشرعية العربية والدولية ومصصلحة مجموع العرب.

لقد تناسى كثيرون أن الحملة الإسرائيلية الأميركية على العراق تكثفت منذ توقفت الحرب العراقية-الإيرانية، وهي حملة استهدفت الضغط على العراق من أجل أن يتخلى عن المستوى المتحقق له من القوة العسكرية. ولا نظن أن عاقلاً واحداً في هذا الكون توقع أن تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية حملة كهذه أو أن تدخر أي جهد لتأييد إصرار العراق على الاحتفاظ بقوته. ولو كانت قوى معسكر السلام الإسرائيلي متسلحة بفهم راسخ لمتطلبات تحقيق السلام، لأدركت أن السلام يتحقق فقط في حالة توازن القوى، ولذهبت إلى ما ذهبت إليه منظمة التحرير الفلسطينية، حين دعت إلى تحقيق تسوية تشتمل بين ما تشتمل عليه، بعد إقرار حقوق الشعب الفلسطيني، تخفيض أسلحة دول الشرق الأوسط كافة، بما في ذلك دون شك أسلحة إسرائيل صاحبة أفكك ترسانة. أما ما حدث فعلاً فتمثل في أن دعاة سلام إسرائيليين، ومنهم ذوو أسماء براقية، سبقوا حكومتهم في نشر أجواء الهلع من مستوى التسلح العراقي، دون أن يأخذوا في الحسبان المخاطر الحقيقية وليس المفترضة فقط التي يسببها التفوق العسكري الإسرائيلي والهلع الذي يزرعه جيش إسرائيل منذ عقود في الأرض الفلسطينية والساحة العربية، ومن هؤلاء من مضى إلى حد تحريض حكومة اسحق شامير على التصرف وحدها إن لم تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها مهمة مجابهة العراق.

في هذا الجو، برزت أزمة الخليج، ابتدأت بالخلاف على حقوق مالية ونفطية للعراق عند الكويت حين رفض الكويت الوفاء بهذه الحقوق، ثم تدرجت فكان الاجتياح العراقي للبلد الجار، ثم الضم، ثم الحرب. وفي هذه المراحل كلها، جرى على نحو متعمد تماما تجاهل مواقف منظمة التحرير الفلسطينية الحقيقية أيضا. فالمنظمة لم تؤيد الاجتياح العسكري العراقي، كما أنها لم تؤيد الخطط الأميركية الإسرائيلية المبيتة إلى استغلال الأزمّة ومنع تحقيق حل عربي لها، لتسويغ تدمير العراق وإخراجه كلية من معادلة التوازن في الشرق الأوسط، أي لإلغاء واحد من الأسباب الهامة التي من شأنها إرغام حكام إسرائيل على القبول بتسوية متوازنة. ومع استفحال الأزمّة بعد نجاح الولايات المتحدة في إفشال الحل العربي لها، ومع وصول نصف مليون جندي أمريكي وحليف إلى الخليج، اتضح أن الهدف هو تدمير العراق وليس تحرير الكويت وحده. ووجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها في الوضع الذي يرغمها على الوقوف إلى جانب العراق ضد التدمير الذي يستهدفه، دون أن تكف، في أي مرحلة، عن تشجيع العراق على الموافقة على سحب قواته من الكويت.

يقيناً أن الكثير مما فعلته أو قالتها المنظمة خلال الأزمّة يمكن إخضاعه للنقاش والنقد، كما يمكن لهذا أو ذلك من الناس أن يجد فيه ما يسوؤه. لكن، حين يتصل الأمر بتقويم مواقف قوى تدعو إلى السلام، يصبح من المتعذر تبرئة هذه القوى حين تشاركت مع قوى العدوان القديم والجديد في حملتها على منظمة التحرير الفلسطينية واتخذت ذلك ذريعة للتخلي عن المطالبة بالتفاوض مع المنظمة أو لدعم الجهود التي تستهدف إلغاء دورها.

وها هي نتائج الحرب، كما تجلت عياناً، تقدم الأدلة. لقد أدى تدمير العراق وتوسيع الهيمنة الأميركية في المنطقة إلى زيادة التعنت الإسرائيلي. وما كان لأحد أن يتوقع غير ذلك أو يبشر بسواه إلا إذا كان من السذج أو سيئي النية. فغياب القوة الموزنة عند طرف يستتبع تعنت الطرف الآخر، لا محالة. والجميع يرون الآن بعد حرب الخليج أن ما يريده حكام إسرائيل هو استسلام العرب وليس أقل.

هنا، يمكن للمرء، متسلحاً بدلالة النتائج الواقعية، وليس بالمزاعم، أن يعيد الاعتبار إلى الحقائق الأولية التي لا يمكن أن تنشأ في إسرائيل قوى سلام حقيقية وتتطور لتصير تياراً فعالاً ما لم نأخذها بعين الاعتبار.

أولى الحقائق أن السلام سوف يتحقق، فقط، حين يتحقق توازن مناسب في القوى بين الطرفين المتصارعين. وهذا يستتبع في الواقع الملموس تقوية الجانب العربي ليلبغ قوة الجانب الإسرائيلي، أو إضعاف الجانب الإسرائيلي ليصل إلى مستوى الجانب الآخر، أو تخفيض قوى الجانبين بالنسب التي تحفظ التوازن بينهما. وكل دعوة لتحقيق السلام مع الاحتفاظ بالتفوق الإسرائيلي المطلق ليست سوى وهم أو مخادعة تستر الرغبة الحقيقية في الاحتفاظ بالتميز دون مراعاة متطلبات السلام.

وثانية هذه الحقائق أن السلام ليس مئة تتفضل إسرائيل بعرضها على العرب، بل هو مطلب تتساوى دوافع اليهود والعرب في الحاجة إليه. ولو اقتنع دعاة السلام في إسرائيل حقيقة بعمق الدوافع وتساوي الحاجات على الجانبين، لما استدرجوا إلى التفاصيل والمآخذ الصغيرة التي يتخذونها ذرائع للتهرب من المسؤوليات.

وثالثة هذه الحقائق أن نشر الدعوة للسلام وتعميم القناعة، داخل المجتمع الإسرائيلي، بضرورة تحقيقه حتى تصل إلى مستوى عموميتها داخل المجتمع الفلسطيني، يلزمان دعاة السلام الإسرائيليين بالكيل بمكيال واحد، وليس باتباع العادة القبيحة التي يتبعها حكامهم المتعنتون حين يستنكرون احتلال العراق للكويت، فيما يحتل جيشهم هم أراضي ثلاث دول عربية. وإذا كان دعاة السلام هؤلاء يقبلون أن تكون حكومة اسحق شامير هي ممثلة إسرائيل، ولا يشككون بأهلية تمثيلها مع كل ما يقترن بوجودها من جرائم، فكيف يسوغون لأنفسهم التشكيك بأهلية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لشعبها، لا لشيء إلا لأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فعلت بعض ما لا يعجبهم.

ورابعة هذه الحقائق أن شعب فلسطين شعب قائم، حي، نشيط ومثابر على النضال من أجل حقوقه. وقد أظهرت كل الوقائع أن هذا الشعب ملتف حول منظمة التحرير الفلسطينية سواء كانت منظمته في موقف ضعيف أو قوي، مخطئ أو مصيب. وليست المحاولات الجارية لفك الارتباط بين الشعب ومنظمته إلا مضيعة للوقت، يراد بها على وجه التحديد استبعاد فرص السلام من قبل الذين لا يريدون أن يدفعا من جانبهم ثمن هذا السلام.

وخامسة هذه الحقائق أن منظمة التحرير الفلسطينية قوية بذاتها، أي بتأييد الشعب الفلسطيني لها ولوجودها ولدورها وحقها في صياغة مستقبله، فهذا هو العامل الرئيسي الذي يحدد قوة منظمة التحرير الفلسطينية. وليس من المتوقع أن تؤدي أي مشاكل بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين أي من الدول العربية إلى زعزعة مكانتها بين الشعب الفلسطيني. لقد جرت محاولات كثيرة من هذا القبيل وفشلت. والأقرب إلى الصواب القول إن اختلاف منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول التي تبتعد عن تأييدها لمطالب الشعب الفلسطيني وتتهاون في مواجهة إسرائيل وترضخ أكثر للولايات المتحدة الأميركية يعزز مكانة المنظمة عند الشعب. وإذا ظن بعضهم أن التضيق المالي على المنظمة سوف يضعفها فهو واهم، فالمنظمة ليست بنكا ولا شركة استثمار، بل إنها جهاز للكفاح، والمكافحون يجدون وسائلهم في كل الأحوال. بل إن المنظمة من يعتقد، عن حق، أن التضيق المالي يمكن تحويله إلى عامل مساعد لتقوية الروح الكفاحية فيها، وفي هذا مزيد من القوة لها.

وسادسة هذه الحقائق، أن توجه طرفين متعادلين نحو تحقيق السلام بينهما لا يفرض على أي منهما أن يجعل نظرتهم لكل الأمور متطابقة مع نظرة الطرف الآخر. وليس

في منظمة التحرير الفلسطينية شخص واحد يطلب من دعاة السلام الإسرائيليين ان يدينوا يهود إسرائيل لأنهم فرحوا هم وحكامهم يوم توفي جمال عبد الناصر بالسكتة القلبية، غير مراعين حرمة الموت، أو يوم ظفر مجرمو الموساد بهذا أو ذاك من قادة الشعب الفلسطيني فاغتالوهم في حجر نومهم. ومن المضحك، إن لم يكن من المبكي، أيضاً، أن تتخذ الحكاية عن فلسطينيين رقصوا فرحين على أسطح منازلهم حين سقطت الصواريخ العراقية على إسرائيل مسوغاً لإدانة شعب فلسطين.

إن مسوغات كهذه لا ينجر لترديدها إلا الذين يبطنون الرغبة في استمرار الاستفادة من الوضع الراهن. أما الذين ينطلقون من الحقائق التي لا يقوم السلام بدونها فإنهم يدركون أن عليهم توسيع نشاطاتهم لتعميم هذه الحقائق.

إن الليكود والمعراخ ومن هم مستقربون من قبلهما مستمرّون في اللعب فوق الجثث وفي تجاهل المصالح الحقيقية المستقبلية لليهود فضلاً عن العرب. والولايات المتحدة مستمرة، بدورها في تعزيز مصالحها على حساب الجميع لا يردعها عن ذلك تزايد عدد الضحايا. والأمل الذي انتعش ذات يوم فمكّن من تخيل صورة أخرى للدولة اليهودية يكاد يغيّب مع وقوع كثيرين من دعاة معسكر السلام في دوامة الليكود والمعراخ معاً، أو بالتناوب.

وإذا لم ينتعش الأمل من جديد ولم يستخلص ذوو النظرة البعيدة في إسرائيل الحقائق التي لا يقوم السلام بدونها، فلن يتوقف هذا اللعب على الجثث.

الدورة العشرون للمجلس الوطني

الدورة العشرون للمجلس الوطني*

يلو لفلستينيين كثيرين أن يصفوا أي نشاط يشتركون فيه، من النشاطات التي تتعاقب على ساحة العمل الوطني، بأنه عمل تاريخي. كما يلو لهؤلاء كلما تحدثوا عن محطة من محطات المسيرة الوطنية أن يؤكدوا على أن الشعب الفلسطيني يعبر مرحلة حاسمة في تاريخه وأن قضيته تواجه مفترق طرق. ولو أخذت هذه الأوصاف على محمل الجد، وحسب مقدار تواترها، لعنى ذلك أن كل أمر يفعله الفلسطينيون هو حدث تاريخي، وأن المراحل تتعاقب بسرعة تعاقب المواسم الماطرة والجافة، وأن العمل الوطني لم يسر قدماً في أي وقت من الأوقات بل ظل يقفز من مفترق طرق إلى آخر، دون هداية. وهذا كله غير دقيق .

أشير إلى هذه الخصلة قبل الشروع في الحديث عن عمل الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، مستذكراً الأوصاف التي أطلقت على هذه الدورة، من قبل المساهمين فيها أو في الكتابة عنها، قبل انعقادها وبعده. لقد جلجت في قصر الصنوبر الجزائر حيث اجتمع المجلس عبارات " الدورة التاريخية " و " المرحلة الحاسمة " و " مفترق الطرق " . أطلق هذه العبارات الأشخاص ذاتهم الذين رددوها هي ذاتها في وصف كل نشاط اشتركوا فيه، سواء تمثل هذا النشاط في دورة للمجلس الوطني أو اجتماع للمجلس المركزي أو لقاء للقيادة أو مؤتمر لفصيل أو تنظيم.

وأفرغ من هذه الإشارة لأقول إن دورة المجلس الوطني العشرين كانت عادية كغيرها من الدورات المماثلة، وإن أهميتها، حين يتوجب أن تكتسي كل دورة أهمية خاصة، نابعة من هذه الحقيقة، ليس أكثر، وكذلك ليس أقل .

• مقال نشر على حلقتين في: القدس العربي، لندن، ١٤/٨/١٩٩١ و ١٥/٨/١٩٩١.

فمن الناحية التنظيمية، ومن حيث تعبيرها عن نسب تمثيل القوى في المجلس أو من حيث انعكاسها على قراراته، لم تتميز هذه الدورة بجديد كثير يسوغ تمييزها بأي أوصاف استثنائية. فقد احتفظت الفصائل الممثلة في الدورات السابقة بالنسب ذاتها التي كانت لها في هذه الدورات. وذلك، عدا الجبهة الشعبية التي ظفرت بمقاعد قليلة إضافية فزادت بذلك حصتها بعض الزيادة عن حصة مثيلاتها في النسبة، الجبهة الديمقراطية، دون أن تحدث الزيادة أي تبدل في ميزان التمثيل. والفصائل التي قاطعت الدورات السابقة لم تبدل موقفها. وكما حدث في آخر دورتين، لم تؤد مقاطعة هذه الفصائل إلى أي خلل في عمل المجلس. و"حماس" التي اشترك عدد قليل من ممثليها في الدورة السابقة دون أن تعد ذلك من قبلها مساهمة منها رسمية، رفضت المساهمة في الدورة العشرين. لكن هذا الرفض من "حماس" لم يعن تراجعاً عن موقف سابق، ثم إنه لم يحدث أي تبدل في طبيعة عمل المجلس كما تجلت في الدورات السابقة. و"الجهاد الإسلامي" وقد التحقت بالمجلس بعد تردد ومثلها فيه عدد قليل من الأصوات، لم تصف إلى المشهد العام إلا هذه النفحة السلفية التي تمثلت في الخطب المنبرية لشيخها. ولم يؤثر وجود الجهاد الإسلامي في المجلس إلا أضال تأثير على مواقف التيارات الرئيسية فيه وتوجهاتها. ولم تؤد مواعظ الشيخ التميمي وطروحاته الميتافيزيقية واستشهاداته الكثيرة بالآيات والأحاديث والأقوال المأثورة إلى تشويش الجوهر العلماني للمعالجات التي تولتها الدورة. كما لم يؤد ذلك كله إلى تشويش الطابع العقلاني للقرارات والوثائق الأخرى التي أجيّزت في هذه الدورة. والانقسام الذي تكرر في الجبهة الديمقراطية قبل انعقاد الدورة وأريد له أن يبلبل عملها بأمل أن تتدخل لحسم الخلاف لصالح هذا الفريق أو ذاك، هذا الانقسام عومل في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، بالحجم الذي يستحقه من الاهتمام العام، فحصر الاهتمام به باللجنة التي تولت تطوير تأثير الانقسام على عمل الدورة، من جهة، ووضع الأسس التي يتوجب في ضوءها معالجة التركة الناجمة عنه من جهة أخرى.

أما التنظيمات المهنية الجماهيرية فقد احتفظت في الدورة الجديدة بنسب تمثيلها السابقة، ولم يتميز ممثلوها في المجلس عن سواهم، فظل لهذه التنظيمات الدور المحدود الذي كان لها دوماً، دون زيادة. والمستقلون، المتجانسون منهم في كتل أو شلل، والموزعون على شتى المشارب، والمحتفظون من بينهم بثبات الموقع المستقل والعلاقات الموضوعية مع الجميع، هؤلاء المستقلون زاد عددهم بعض الزيادة عن الدورة السابقة، لكنهم ظلوا على حالهم، أي موضع تجاذب بين شتى التيارات وأقنية اتصال في الوقت ذاته، وصمام أمان لإدامة الوحدة الوطنية المتحققة وتعزيزها وإبقاء الأمل بتطويرها مفتوحاً. وحين رشحت كتلة من المستقلين ياسر عمرو لمنافسة الشيخ عبد الحميد السايح مرشح الفصائل والمستقلين الآخرين على رئاسة المجلس، لم يظفر عمرو بأكثر من ٥٦ صوتاً مقابل أكثر من مئتي صوت ظفر بها السايح وأكثر من مائة صوت ظفر بها المنافس

الأخر شفيق الحوت؛ وفي انتخابات بقية أعضاء مكتب المجلس، وقع تغيير وحيد، فقد حل تيسير قبة، العضو المرشح للمكتب السياسي للجبهة الشعبية، محل محمود تيم. وكان تيم قد شغل منصب النائب الثاني لرئيس المجلس، منذ سنوات عديدة، بوصفه ممثلاً للصاعقة. ثم احتفظ تيم بموقعه هذا منذ الدورة السابعة عشرة التي انعقدت في عمان في العام ١٩٨٤، بوصفه منشقاً عن الصاعقة بعد أن قاطعت هذه اجتماعات المجلس. وكان طبيعياً أن يفقد تيم الموقع بعد أن تضاعف الاهتمام بمقاطعة الصاعقة واستوفى هو شخصياً الحفاوة التي يستحقها حين لم يجار رفاقه في موقفهم السلبي. أما مجيء قبة فقد عنى ترضية مفهومة الدوافع قدمتها الأغلبية عن طيب خاطر للجبهة الشعبية تقديراً منها لثبات الجبهة على الالتزام بالمؤسسات الوطنية حتى وهي تعارض هذا أو ذاك من بنود السياسة التي تتبناها الأغلبية، وتشجيعاً للجبهة على مواصلة هذا الالتزام المفيد لجميع الفرقاء.

والتوسع في تكريس صلاحيات المجلس المركزي بدأ، عملياً، منذ الدورة الثامنة عشرة وتعزز في الدورة التاسعة عشرة، مثلما تعزز مرة أخرى في الدورة العشرين هذه. وهذا التكريس لا يعكس، فحسب، رغبة المجلس في ضبط حركة القيادة من قبل هيئة أكبر عدداً من اللجنة التنفيذية، بل يستجيب، أيضاً، لمتطلبات من طبيعة عملية صرفة. فعقد المجلس المركزي، كلما احتاجت اللجنة لمرجع شرعي، أسهل بكثير من عقد المجلس الوطني. أما موازين القوى في المجلسين، فقد جرى حسابها بحيث تجيء متطابقة. وما يقرره المجلس المركزي هو، إذاً، ما كان سيقدره المجلس الوطني لو انعقد. والأمر، إذاً، هو أمر اللجوء إلى الوسيلة الأسهل، وليس إلى التمثيل الأضيق كما قد يظن بعض الناس.

والتبديلات التي طرأت على العضوية في اللجنة التنفيذية لم ينجم أي منها من دوافع تتصل بتبديلات في السياسة أو تعبيرات عن توجهات سياسية متعارضة بين من تبادلوا المواقع. لنأخذ أولاً زيادة عدد أعضاء اللجنة. فقد لبت هذه الزيادة الحاجة الطارئة لتمثيل طرفي الجبهة الديمقراطية حتى لا يفقد فريق الأغلبية أيّاً من مسانديه. واستبدال الجبهة الشعبية لممثلها السابق في اللجنة أبو علي مصطفى بالممثل الجديد عبد الرحيم ملوح، تم لأن الجبهة تهيئ مصطفى لمهام إضافية داخلية فيها. وأما استبدال محمد عباس "أبو العباس" بعلي اسحق، ممثلاً لجبهة التحرير الفلسطينية في اللجنة، فكان أمراً مفهوماً بمقدار ما هو مطلوب ومتوقع. ذلك أن طبيعة عباس هذا ونشاطاته ذات الصبغة الاستعراضية والعلاقات التي أقامها هنا وهناك دون أن تمر عبر أقدانية منظمة التحرير الفلسطينية ألحقت الكثير من الأذى بسمعة جبهته وسمعة الشعب الفلسطيني وأثارت ما تستحقه من الاعتراض على هذين الصعيدين. وقد انتهى الجميع، بمن فيهم "أبو العباس" ذاته، إلى الإقرار بضرورة تنحيه عن موقع القيادة الرسمي، وذلك كما يمكن أن يقال من باب "كف الأذى" أو حصره في أضيق الحدود. وكان انعقاد الدورة

مناسبة تتم فيها تحية الرجل دون أن يبدو الأمر كحدث متميز، خصوصاً لأن مدة كافية قد انقضت منذ طلبت الإدارة الأميركية معاقبته، بحيث لا تبدو تنحيته كأنها رضوخ من المنظمة للتدخل الأميركي في الشأن الفلسطيني الداخلي. وخروج مستقلين من اللجنة ودخول سواهم إليها تما دون ارتباط بشأن سياسي محدد، إلا إذا اعتبرنا أن مجيء ياسر عمرو، صاحب الصلات القديمة الحميمة بالقيادة السورية، يمثل استجابة من المجلس للتطور الذي شهدته العلاقات الفلسطينية- السورية في الآونة الأخيرة ويعوض غياب ممثل الصاعقة عن اللجنة بعض التعويض.

من الناحية التنظيمية، أيضاً، ظهرت قيادة "فتح" في المجلس موحدة أتم توحيد. وقد عكس هذا بصورة طبيعية تماماً ضخامة المسؤولية التي يحس بها القادة المجرّبون للفصيل الفلسطيني الأول. وكان من شأن هذا أن جعل عضواً مؤسساً في اللجنة المركزية هو خالد الحسن يطوي صفحاً عن أشياء بإمكانه أن يقولها للجميع، بعد أن تميز بالاعتراض على السياسة التي اتبعت إزاء أزمة الخليج. وقد تحدث خالد الحسن كما ينبغي لقائد في "فتح" يستشرف المستقبل ويحرص على وحدة فصيله باعتبارها العامود الفقري للوحدة الوطنية، فيكبر ويكبر فصيله ويغني الدورة بوحدة من أهم المداخلات. وفي عرضنا لهذه النقطة، ينبغي ألا نغفل أثر التكتيك البارع والسديد الذي اتبعه ياسر عرفات، بما هو رئيس لـ "فتح" فقد أباح عرفات لكل عضو فتحاوي أن يقول كل ما في نفسه، مما يتفق أو لا يتفق مع نهج القيادة، على أن يلتزم الجميع موقفاً واحداً عند التصويت. وكان من شأن هذا السلوك أن جنب "فتح" مظهر الوحدة الميكانيكية، يجعل التعبير عن الآراء المعارضة في داخلها قليل التأثير على صورتها المتماسكة، بما في ذلك الآراء التي اشتط أصحابها فبلغوا درجة توجيه الشتائم والاتهامات.

وإلى ذلك، بدت الجبهة الشعبية متماسكة، هي الأخرى، وتحدث ممثلوها بنبرة واحدة ولغة واحدة، ولم يظهر هذه المرة "بسام أبو شريف" جديد. وقاد الحكيم جورج حبش فريقه باقتدار عكس عمق التجربة التي تمثلها هذا القائد الجليل المزمّن على المعارضة. لقد أظهر الحكيم موقف جبهته المعارض، بلا غموض ودون وضع الجبهة في موقع التصادم العدائي مع الآخرين، فكسب للأقلية احتراماً عميقاً من الأغلبية وأسهم في رفع مستوى المناظرة والحوار داخل الدورة.

الفصيل الوحيد الذي بدا مبلبلاً هو الجبهة الديمقراطية. وقد يكون للانقسام الذي تعرضت له الجبهة حصته في بلبلتها موقفها. غير أن الأمر تعدى هذا السبب، ليعيدنا إلى الأسباب التي أدت، في الأساس، إلى انقسام هذه الجبهة. وعلى كل حال، وفي ما يخص هذه الدورة، لم يكن الأمين العام للجبهة، نايف حواتمة، والأمين العام الآخر لها، ياسر عبد ربه، في أمثل حالاتهما، ولم يتمكن أي منهما من إبراز موقف متميز للفريق الذي يمثله. وهكذا، استخدم حواتمة في مداخلته أمام المجلس وفي أحاديثه الكثيرة أمام

الصحافيين مفردات الرفض وحيثياته، فبدأ كأنه عازم على الوقوف مع فريق الأقلية. لكن حواتمة انتهى عند التصويت إلى غير ذلك. وبدا ياسر عبد ربه حريصاً على إظهار تميزه عن الأمين العام الآخر أكثر من حرصه على تمييز فريقه بالرؤية التي تخصه. وانتهى عبد ربه حيث انتهى حواتمة، أي في فريق الأغلبية. وبالإجمال، بدت الديمقراطية بفريقيها وبمجموع الفريقين ضائعة ومضيعة بين التيارين الرئيسيين اللذين توزعا مؤيدي الموقفين المتقابلين، وانخفض بذلك مستوى الأداء مثلما انخفض حجم الدور الذي أُلّف الجميع أن تضطلع به الجبهة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، وليس بمقدور أي كلمات مطمئنة أن تبدل هذه الصورة ما لم يبادر فريقاها، معاً أو كل على حدة، إلى مراجعة الشؤون والشجون التي بلبت أوضاعهم، جملة وتفصيلاً. وقد تشكل لدى كل من يعينهم الأمر إحساس عميق بالأسف إزاء ما انتهى إليه حال هذا الفصيل، مما يجعل المراجعة التي نتحدث عنها مطلباً لا تمليه حاجات فريقتي الجبهة وحدهما، بل حاجة الساحة الوطنية لاستعادة الحضور الكامل للجبهة الديمقراطية والفعالية التامة للعديد من المنتمين إليها ممن انتهوا في هذا الفريق أو ذاك، أيضاً. ولعل وجود ممثلين للفريقين في المؤسسات الوطنية، بما فيها اللجنة التنفيذية، من الأمور التي ستساعد على تجاوز الاعتبارات الثانوية بين الفريقين وستسمح بتعاونهما حول ما هو جوهري.

وفي ضوء ما تقدم كله، يمكن أن نرى أن ما شغل الدورة العشرين أو ما انشغلت به الدورة، على الصعيد التنظيمي، لم يحمل أي مفاجأة تذكر أو أي أمر خارق للعادة. يعزز هذه الرؤية أن الدورة تولت معالجة الأمور الروتينية التي يوجب النظام الأساسي على الدورات العادية معالجتها. وفي هذا المجال، قامت اللجان المتخصصة بعملها المؤلف ثم صادق المجلس على التوصيات التي وضعتها اللجان فصارت قرارات تناولت الشؤون المالية والإدارية والقانونية وغيرها من الشؤون العادية، فضلاً عن تناولها للشؤون السياسية.

فهل اختلف الأمر على الصعيد السياسي؟

على الصعيد السياسي، لم تنعطف الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني بالفكر السياسي أو بالتوجه السياسي في مسار جديد، ولم تقفز بأي منهما لا إلى أمام ولا إلى وراء ولا إلى يمين أو يسار. ولم تتجاوز الدورة العشرون في قراراتها السياسية طبيعة السياسة التي أقرتها الدورة التاسعة عشرة التي كانت حقاً دورة "استثنائية" و "تاريخية" وحملت رسمياً اسم الدورة الاستثنائية. نقول هذا في وصف الدورة العشرين، مخالفين ما ذهب إليه أصحاب "مفترقات الطرق" و "المراحل الحاسمة" والمغرقون بالتوصيف التاريخي.

الدورة التاسعة عشرة هي التي أقرت النهج الذي سارت عليه الدورة العشرون. وهو نهج المطالبة بدولة فلسطينية تقوم إلى جانب إسرائيل والاستهداء بمبادئ التسوية

التي تضمنها القرار ٢٤٢ الشهير وبضمنها الاعتراف بإسرائيل وتوفير الحدود الآمنة لها إلى جانب عدم جواز ضم الأراضي بالقوة، والانسحاب الإسرائيلي، وحل مشكلة اللاجئين. والذين رأوا جديدا جدا في قرارات الدورة العشرين هم الذين تغاضوا عن جوهر القرارات التي اتخذتها دورات سابقة، تاريخية، حقا.

فقد سبق أن صادقت الدورة الثانية عشرة للمجلس في العام ١٩٧٤ على برنامج النقاط العشر الشهير. هذا البرنامج هو الذي أباح مرحلة الأهداف الوطنية، أي تحقيقها على مراحل، ملغيا نهج السعي إلى الهدف المطلق دفعة واحدة. وبإقرار المرحلة للأهداف، فتحت الدورة الثانية عشرة الباب أمام جعل إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية والقطاع هدفا لمنظمة التحرير وشعبها. وهو ما نصت عليه، بالإسم، قرارات الدورة الرابعة عشرة. لقد أقر الأمر منذ ذلك الوقت. وكان المأمول، حسب الرؤية الفلسطينية لموازن القوى في ذلك الوقت ولنتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ وصراعات الآراء داخل الساحة الفلسطينية ذاتها، أن يتم تحقيق الهدف مرحلي دون اضطراب الجانب الفلسطيني إلى تقديم الثمن الذي يفرضه القرار ٢٤٢ على العرب، أي الاعتراف بإسرائيل والقبول بتأمين حدودها وضمان أمنها وسلامتها. وما حدث في الدورة التاسعة عشرة الاستثنائية أن المجلس رأى، وفق تقويم جديد لموازن القوى وبعد أن خفتت الحدة في صراع الآراء على الساحة، أن من المتعذر أن يتحقق الحبل الذي بلا دنس، وأن لا بد من القبول الفلسطيني الصريح بالقرار ٢٤٢ لكي يستقيم الأمل بتحقيق دولة الضفة الغربية والقطاع المستقلة.

وهكذا، محت الدورة التاسعة عشرة عمليا أدبيات فلسطينية كثيرة كرسيت للهجوم على القرار ٢٤٢ بين ١٩٦٧ و ١٩٨٨، وأجازت الدورة تسوية تقوم على أساسه. وقد تحوطت الدورة لضمان حقوق أخرى، فنوهت بقرارات الأمم المتحدة الأخرى إلى جانب هذا القرار مع معرفة جميع من صوتوا على المبادرة بالقبول أو الرفض أن بيت القصيد فيها يتمثل في قبول الفلسطينيين بالقرار ٢٤٢ بعد طول اعتراض وممانعة.

وإذاً، فإن التحول في المواقف والسياسة والفكر السياسي، تم، وانتهى الأمر، منذ العام ١٩٨٨، أما ما عالجته الدورة العشرون في العام ١٩٩١ فهو الموقف من خطوة من الخطى المقترحة التي تصب في الاتجاه المقرر، أي الموقف من المؤتمر الإقليمي للسلام الذي تقترحه الولايات المتحدة ومعها الاتحاد السوفياتي. فالمؤتمر المقترح مدعو لمعالجة أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في ضوء القرار ٢٤٢. والمبدأ الرئيسي المعلن في هذا القرار هو الأرض مقابل السلام، أو الانسحاب الإسرائيلي مقابل توفير الأمن لإسرائيل وضمانه بشتى السبل.

هنا، تكون الدورة العشرون قد مضت في الطريق الذي يعمق التحول الذي بدأت به الدورة التاسعة عشرة، والحقيقة أن الدورة الجديدة مضت على هذا الطريق قدما، وبغير التواء، فلم يحدث أي منعطف، ولم تقفز من أي مفترق طرق إلى سواه.

ولعلنا لا نقع في المبالغة حين نقول إن الذين رأوا في موافقة الدورة العشرين على التعاطي الإيجابي مع مؤتمر السلام المقترح أمراً جديداً وعدوها، لذلك، تحولوا ووصفوا الدورة على أساسها بأنها تاريخية، إنما عكسوا، بوعي أو بغير وعي، قلة إيمانهم، أو عدم إيمانهم بقرارات الدورة التاسعة عشرة التي اشتهرت تحت عنوان مبادرة السلام الفلسطينية. وقد نضيف إلى ذلك أن هؤلاء الذين نتحدث عنهم تأثروا بما استجد بين الدورتين وكاد يززع الإيمان الفلسطيني بصواب قرارات الدورة التاسعة عشرة بل زععه فعلاً عند بعض الأطراف، والمقصود هو الأمل الفلسطيني الذي ارتبط بانفجار أزمة الخليج، منذ احتلت القوات العراقية الكويت إلى أن انجلت الحرب عن تدمير العراق.

ففي هذه الفترة، اتقد على الجانب الفلسطيني أمل اقترن بما أظهره العراق من تحد لدول التحالف المتف حول الولايات المتحدة وبما دعا إليه أيضاً من ربط بين القضية الفلسطينية والنفط. وفي هذه الفترة، كثرت الأحاديث عن قدرات العراق العسكرية وتهيب الولايات المتحدة الخسائر التي ستصيبها لو دخلت في المواجهة العسكرية مع العراق. وأدى التصور الفلسطيني المبالغ فيه لمقدرة العراق على التصدي والصمود إلى تبهيت الإيمان بأهمية مبادرة السلام الفلسطينية، على أساس أن التحدي العراقي يوفر ظروفاً لتحصيل شروط أفضل من تلك التي تضمنتها المبادرة.

وقد تجلى تأثير تصور كهذا على صعيدين أو على مستويين. على المستوى الأول، رأت قوى الرفض التي صوتت ضد مبادرة السلام في الأمل الذي أطلقه الطرح العراقي للمسألة برهاناً على صواب موقفها الرافض للمبادرة. وأعادت هذه القوى دعوتها إلى الهدف المطلق، وظنت أن أمر تحرير كامل التراب الفلسطيني، أي إلغاء وجود إسرائيل، قد صار في المتناول. وذهب بعضهم على هذا المستوى إلى حد التأكيد على أن العراق الذي يهدد رئيسه بتدمير إسرائيل قمين بإيصال الفلسطينيين إلى تحقيق الدولة الديمقراطية الواحدة للتو. وعلى المستوى الثاني، رأت القوى التي أيدت مبادرة السلام أن تحدي العراق للولايات المتحدة وتهديداته لإسرائيل كفيلاً بأن تهيئ الظروف لتحقيق دولة الضفة الغربية والقطاع المستقلة، سواء أفضت أزمة الخليج إلى الحرب أو انتهت بتسوية بين العراق وخصومه. وراود هذه القوى الأمل بأن تنجلي الأزمة عن إرغام الولايات المتحدة وإسرائيل على قبول مبادرة السلام الفلسطينية بعد أن رفضتاها. وهكذا، تبارى الجانبان الرافض للمبادرة والمتبني لها في تغذية الأمل بالخلاص القريب، واستعادت الساحة لغة كانت قد تجاوزتها منذ ١٩٧٤ وقبرتها منذ ١٩٨٨.

غني عن البيان أن الأمل في مستوييه كليهما كان مجرد وهم طغى فحجب عن العيون رؤية الجوانب الأخرى للصورة. ولا يبدل من هذه الحقيقة أن أغلبية ساحقة من القادة والكوادر والجمهور تعلقت بهذا الأمل بوصفه حقيقة ماثلة. وقد انعقدت الدورة العشرون بعد وقت قصير من انطفاء الأمل الخادع. وكان على هذه الدورة أن تعيد

الأمر، في واقع الأمر، إلى أنصبتها التي حددتها الدورة السابقة. كما كان على هذه الدورة أن تراعي، بالطبع، المستجدات وخصوصاً تأثيرات أزمة الخليج وحربه وما أحدثاه من تبديلات في الصورة التي كانت موجودة عند صياغة المبادرة السلمية. إنها، إذاً، عودة إلى الأصل، وليس شقاً لنهج جديد، وهي استجلاء لتطورات الصورة وليس بحثاً لمعرفة الصورة ذاتها. والذين يصرون على أن الدورة الجديدة واجهت مفترق طرق هم الذين لا يريدون، بوعي أو بغير وعي، أن يصدقوا أن حلمهم القصير كان وهماً، مجرد وهم.

فما هو الجديد الذي طرأ على الصورة بسبب نتائج أزمة الخليج وكيف تعاطت الدورة العشرون معه؟

لا مجال، الآن، للجدل في أن أزمة الخليج بشقيها، الغزو العراقي للكويت والحرب العدوانية المدمرة التي تعرض لها العراق، أثرت سلبياً على قوة الموقف الفلسطيني التي بلغت ذروتها بعد إعلان المبادرة السلمية.

وقد قدم الأداء الفلسطيني، القيادي وال جماهيري، أثناء الأزمة، لخصوم الشعب الفلسطيني مسوغات استفاد هؤلاء الخصوم منها ليضاعفوا من التأثير السلبي للأزمة على قضية هذا الشعب. وبالتفاعل بين هذين الصعيدين، كادت منظمة التحرير أن تفقد وجودها ذاته، وليس مكانتها أو نفوذها أو قدراتها على الحركة وحدها.

أما معالجة الدورة العشرين لهذا كله، وفيه، أو كان فيه، ما فيه من خطر، فقد اتسمت بطابع فريد حقاً. إذ أن المعالجة تمت، بكاملها، من خلال عدم التعرض للأزمة كلها، أو لأي من تأثيراتها أو للسياسة التي اتبعت إزاءها، ولو بكلمة واحدة. وجرى الأمر على هذا النحو لعدة أسباب. ولعل أهم هذه الأسباب، وفق الحسابات الفلسطينية الصرفة، أن جميع القوى الممثلة في المجلس اتخذت الموقف ذاته إبان الأزمة، إذا استثنينا التحفظات الحية التي سجلها الحزب الشيوعي والأصوات المنفردة التي حذرت من التعلق بالأوهام والجري وراء الأنبياء الكاذبين. ويمكن أن نضيف لهذا السبب أن الأطراف العربية التي تحالفت مع الولايات المتحدة وخاصمت منظمة التحرير من هذا الموقع لم تحصد من الأزمة الكثير مما تستطيع المفاخرة به أو الادلال به على الجانب الذي وقف مع العراق. كما يمكن أن نضيف، أيضاً، أن القيادات الفلسطينية بذلت الكثير من الجهد قبل انعقاد الدورة للتخفيف من الأذى الذي لحق بالشعب الفلسطيني جراء أدائها أثناء الأزمة. وقد جاء انعقاد الدورة ذاته من المؤشرات التي تدل على أن الجهد المبذول في هذا الاتجاه حقق شيئاً من النجاح.

هكذا، إذاً، تمت معالجة الأزمة الخليجية بالامتناع عن فتح ملفها في مداولات الدورة. ولم يكن القصد من هذا تجنب ممارسة النقد أو النقد الذاتي، بمقدار ما كان تجنب

الخوض في ما ينكأ الجروح ويفاقم الأضرار. أما النقد فجرت ممارسته بالمقلوب، أي من خلال الحديث بلغة مختلفة عن اللغة التي استخدمت إبان الأزمة وإقرار التوجهات الإيجابية وإعادة الاعتبار للرؤية العقلانية. ولم يكن صدفة أنه ما من أحد في المجلس تباهى بموقفه إبان أزمة الخليج أو شنّ الهجمات على الدول العربية التي وقفت على الطرف الآخر.

بهذا أيضاً، يمكن القول إن الدورة العشرين مثلت استطراداً للنهج الذي صاغته الدورتان السابقتان، كما عنت إعادة اعتبار كامل لمبادرة السلام الفلسطينية ومقوماتها. وقد شهدت الدورة الحوار المفيد والمعتمق بين الذين يرون من الضروري مواصلة المشوار على الطريق إلى التسوية على أساس القرار ٢٤٢ وبين الآخرين الذين يطلبون وقف هذا المشوار.

لقد غطت التقارير الصحافية تفاصيل الحوارات التي دارت، بحيث تصير إعادة تكراراً لا لزوم له. ولا بد من أن يلاحظ المطلع على هذه الحوارات أن الفريق المعارض استخدم الحيثيات ذاتها التي استخدمها عند معارضته للمبادرة السلمية، مثلما استخدم الفريق المؤيد الحيثيات ذاتها التي استخدمت للدفاع عن المبادرة. وإذا كان أي من الجانبين قد أضاف جديداً، فهو الحديث عن التطورات السلبية التي لحقت بموازن القوى العالمية والمحلية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتردي أوضاع دولها، وبعد انهيار التضامن العربي وتدني القوة العربية في ظل نتائج حرب الخليج. واللافت للنظر أن فريق الأغلبية والأقلية استخدموا الحيثية الأخيرة ذاتها ليستخلص كل منهما نتائج مغايرة. فقد رأى فريق الأغلبية في تدهور المواقف سبباً للتشبيط بنهج التسوية والعمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بينما رأى فريق الأقلية في التدهور سبباً يدعو إلى التعفف عن خوض معركة التسوية في ظروف غير ملائمة، والتريث بانتظار ما قد تجيء به الأيام.

تبقى ملاحظتان عامتان على عمل الدورة قد ينبغي تسجيلهما قبل إقفال هذا الحديث:

الملاحظة الأولى: أن الحوار من المواقع المختلفة انطلق من إحساس رفيع بالمسؤولية الوطنية، ينطبق ذلك على الذين أيدوا التوجه إلى مؤتمر السلام، والذين عارضوه. وقد استند حوار المختلفين على عرض الحجج والبراهين، وتجنب الطعن بوطنية الرأي الآخر أو توجيه التهم والأوصاف السلبية الشخصية لأصحابه. وهذا يعني، خصوصاً أنه اتبع طيلة المناقشات، أن احترام الرأي الآخر، وهو من أهم ركائز الممارسات الديمقراطية، يتكرس على الساحة الفلسطينية أكثر فأكثر، ويحظى بمزيد من الثبات في كل جولة حوارات جديدة، ويحل محل التنازب بالتهم والألقاب الشنيعة الذي طبع الحوارات الداخلية في أوقات سابقة.

والملاحظة الثانية: أن توزع المجلس على أغلبية وأقلية ليس توزعاً كلاسيكياً أو جامداً. فالمواقف التي يتبناها كل من الطرفين موجودة داخل كل فصيل وموجودة، أحياناً،

داخل الشخص الواحد. وهذا يستتبع نمطاً في العلاقة بين الأغلبية والأقلية يؤدي إلى صيانة قوى الطرفين في وقت واحد. بكلمات أخرى، توجب الحالة الفلسطينية على الأغلبية أن تعمل على إبقاء هيبة الأقلية وقوتها واحترامها حتى حين تكون هذه الأغلبية بحاجة إلى التغلب في التصويت. والأمر ذاته، بلا نقصان، مطلوب من الأقلية إزاء الأغلبية. قد يبدو تحقيق وضع كهذا متعذراً، بالرغم من ذلك، فالساحة الفلسطينية مدعوة لابتكار السلوك الملائم لإبقاء أقليتها وأغليتها قويتين ومحترمتين.

الأرض المحتلة
الانتفاضة والفكر السياسي

الأرض المحتلة

الانتفاضة والفكر السياسي*

عندما يدور الحديث حول تأثير الأرض المحتلة على الفكر السياسي الفلسطيني فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو تأثير ناس هذه الأرض على الموقف من الحل المنشود لقضية فلسطين ودورهم في تطويره. وقد شاع في هذا المجال أن الأرض المحتلة لعبت دوراً متميزاً في بلورة الاتجاه إلى القبول بالتسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. واستقر في الأذهان أن المقيمين في الوطن كانوا أكثر تطلعاً من ناس الشتات إلى تأسيس دولة مستقلة على الأرض التي احتلت في العام ١٩٦٧ وطي المطالبة بتحرير فلسطين كلها.

بكلمات أخرى: شاع أن فلسطينيي الضفة وقطاع غزة كانوا أكثر إيجابية في التعاطي مع مشروع التسوية السياسية من فلسطينيي الشتات، وقيل إن موقفهم لعب الدور الأهم في حمل الآخرين على الإنهماك في مجهودات التسوية وجعل منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة في هذا المجال وليس مجرد مستجيبة له. والآخزون بهذا الرأي يرون أن ناس الأرض المحتلة مارسوا هذا الدور في حالاتهم كلها، حالات الركود وحالات الانتفاض. وإذا ميز هؤلاء الانتفاضة بشيء فلكي يظهر أن اشتداد كفاح الأرض المحتلة ضد الاحتلال أدى إلى تكبير دورها وتشديد تأثيرها على الشتات.

فهل صحيح أن ناس الأرض المحتلة مختلفون عن ناس الشتات وأن واقعتهم السياسية سبقت واقعية الآخرين وتميزت عنها؟ وهل صحيح أن مبادرة السلام الفلسطينية التي صادق عليها المجلس الوطني في العام ١٩٨٨ بعد سنة من اشتعال الانتفاضة الكبيرة جاءت ثمرة لهذه الانتفاضة؟ هل صحيح أن التوجه إلى حل قوامه وجود دولتين

* نص محاضرة ألقيت في: مؤسسة شومان، عمان، في ٢٥/١٢/١٩٩١، ثم نشرت في: رؤية، غزة، العدد ٣، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

على أرض فلسطين قد تغلب بتأثير الأرض المحتلة؟ وهل صحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن لتقبل وجود إسرائيل واستمرارها لولا هذا التأثير؟

قبل المغامرة بالإجابة وبين يدي الإجابة، قد ينبغي القول إن تمييز ناس الأرض المحتلة عن ناس الشتات حين يتعلق الأمر بالموقف من الحلّ المتداوله إنما ينطوي على تبسيط شديد. يستوي في هذا أن يصدر التبسيط عن سذاجة أو عن سوء نية. وهذا القول لا يتوخى إنكار أي دور لعبته الأرض المحتلة أو التقليل من أهميته.

وتقديم إجابات قاطعة الدلالة على أسئلة الفكر السياسي الفلسطيني فيه مخاطرة كبيرة. فليس لهذا الفكر الدرجة من الوضوح التي تبيح استخلاص أحكام جازمة بشأنه. ثم إن العوامل المؤثرة في الساحة الفلسطينية كثيرة ومتداخلة وكثيرة وتداخلها يجعل الأمر أصعب. وتأثير هذه العوامل معرض للتبدل على الدوام، وهو كثيراً ما يتبدل بسبب ظروف طارئة. يضاف إلى هذا كله غياب الاستقصاءات المثابرة والإحصاءات الشاملة التي تستجلي التأثيرات المستمرة والأخرى المتبدلة. وهذا هو ما يجعل من العسير إن لم يجعل من المتعذر فصل تأثير عامل عن تأثير آخر أو ترجيح واحد على سواه.

وقد لمس كل من تصدى لدراسة الفكر السياسي الفلسطيني وتقلباته كم هي كثيرة المصاعب التي تواجه الباحث عن اللباب وسط ركام المعطيات المضللة أو المتشابهة. فالباحث في الساحة الفلسطينية يجد نفسه غالباً إزاء قوى تقدم فكرها بتعبير لا تسهل البحث. فهي إما قوى تركن إلى بضع صياغات ثابتة ووجيزة وبضع شعارات وإما قوى تفرط في الحكي لكنها لا تفصح عما تريد إلا بعبارات ملتوية. وحين تضطر أي من هذه القوى إلى اتخاذ موقف مناقض لموقف سابق اتخذته هي ذاتها فإنها تحكي عن الموقف الجديد كأنها ما تزال ماضية في خط مستقيم أو تلوك الحكي السابق وهي تضر غير ما يمكن أن يدل الحكي عليه: يعظم أحدهم شأن الكفاح المسلح في الوقت الذي يقرر فيه التركيز على الجهد السياسي؛ يكيل أحدهم أوجع الكلمات اللفظية للإمبريالية الأميركية في الوقت الذي يقرر فيه التوجه إليها والتفاهم معها؛ يرد أحدهم أعلى الجمل الثورية طينياً ليستر أكثر المواقف تخاذلاً. ولا أظن أن ثمة حاجة لسرد أمثلة أخرى. يكفي أن يستحضر المرء اسم أي مفكر أو قائد أو فصيل أو حزب أو هيئة من الذين قبّحوا قرار التقسيم أو القرار ٢٤٢ على مدى عقود ليرى كيف تبدل الموقف من القرارين بالكامل بعد ذلك دون أن ينتقد المبدلون أنفسهم أو يقولوا إنهم ناقضوها.

لا يراد لهذا الكلام أن يندرج في جدل الخطأ والصواب، لا يراد له أن يظهر ما إذا كان الانهماك في مجهودات التسوية السياسية وتطوراتها خطأ أم صواباً، بل المراد أن يتضح كم هو صعب استقراء المواقف السياسية بالانكفاء على الأدبيات التي تعبر عنها، وحدها. ينطبق هذا على مواقف م.ت.ف. مثلما ينطبق خصوصاً على مواقف الفصائل.

وهذا يعني أن الأسلوب الأسلم لمعرفة المواقف ومتابعة التطورات واستقراء دلالاتها واستخلاص النتائج هو أسلوب التمحيص في وقائع الممارسة ومضاهاة ما يستخلصه التبصر في الوقائع مع ما تعكسه الأقوال.

بذور الاتجاه نحو التسوية

إذا قصرنا الحديث على نشوء الاتجاه نحو التسوية السياسية في الساحة الفلسطينية، وإذا استخلصنا النتائج مما تظهره الممارسات وليس الأقوال وحدها، فسنجد أن البذور الأولى لهذا الاتجاه كانت موجودة منذ ما قبل نكبة ١٩٤٨، أي قبل توزع الشعب الفلسطيني على مقيمين ولاجئين. ولئن شاع أن الفلسطينيين كلهم رفضوا وعد بلفور ومشروع الوطن القومي اليهودي، فقد عم الرفض قبل أن تنشأ على أرض الواقع أي من الحقائق التي جعلت تنفيذ هذا الوعد وتحقيق المشروع ممكنين. وحتى في ذلك الوقت، لم يخل الأمر من أصوات رحبت بالاستيطان اليهودي بدعوى أن المستوطنين سيجلبون الاستثمارات. هذا مع التنويه بأن عدد المرشحين كان أقل من أن يعتد به أو يتبلور في قوة ذات وزن. وعندما برزت فكرة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، رفض جل الفلسطينين الفكرة. حدث هذا في العام ١٩٣٧ إزاء مشروع التقسيم الذي عرضته لجنة بيل الملكية البريطانية. إلا أن بعض الفلسطينيين كان قد سلم حتى قبل ذلك بأفكار تعطي للمستوطنين اليهود حقوقاً في البلاد لا تقر أدبيات الحركة الوطنية إعطائها لهم، وذلك تحت ضغط الواقع ونذره وملايساته. بل إن قيادة الحركة الوطنية ذاتها قبلت في العام ١٩٣٥ مشروع المجلس التشريعي الذي اقترحه المندوب السامي البريطاني والذي يتوفر للنفوذ اليهودي فيه نسبة تفوق نسبة عدد اليهود إلى مجموع مواطني البلاد. وفي العام ١٩٣٩، مالت قيادة الحركة الوطنية إلى قبول الكتاب البريطاني الأبيض وقبلت بين ما قبلته من بنوده تشكيل حكومة في فلسطين يكون لليهود ثلث أعضائها. وفي العام ١٩٤٧، إن رفضت غالبية الفلسطينيين قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد وجدت أقلية قبلته، فجهرت عصبية التحرر القومي وأصدقائها بالقبول صراحة، ووافقت عليه في صورة موارد الفئدة التي يسندها نفوذ مملكة شرق الأردن. وإن رأيت العصبية في التقسيم قاعدة لتأسيس دولة فلسطينية، فإن الفئدة الأخرى لم تأبه حتى لهذا الشرط.

بعد العام ١٩٤٨، فقد الشعب الفلسطيني إمكانية الاحتفاظ بعروبة فلسطين الكاملة، مثلما فقد فرصة تقسيمها بينه وبين اليهود، وغابت التطورات العاصفة اسم فلسطين ذاته عن الخارطة السياسية الرسمية. ومن المكابرة الزعم بأنه ما من أحد ندم على رفضه التقسيم. ولدينا على كل حال وقائع لا لبس في دلالاتها. فالشيوعيون الفلسطينيون في صفتي الأردن أو غزة أو إسرائيل ذاتها أو أي مكان آخر ثابروا على

الدعوة إلى تطبيق قرار التقسيم. صحيح أن هؤلاء ومناصريهم ظلوا أقلية، لكن تطوراً ذا مغزى دخل على الصورة فـعكس تبدل النظرة الشعبية إلى موقفهم. فقبل العام ١٩٤٨، رفضت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية احتساب الشيوعيين في عداد قوى هذه الحركة. وفي أوقات التحولات العاصفة بعد صدور قرار التقسيم، لاحق المسلحون المتعصبون لقيادة الحركة الوطنية الشيوعيين كما يلاحق الخونة والمجرمون. أما بعد ذلك، بعد وقت قصير في واقع الأمر، فقد صار من المتعذر الحديث عن حركة وطنية في أي مكان يوجد فيه فلسطينيون، في ضفتي الأردن أو القطاع، أو إسرائيل، أو أي موقع شتات، دون احتساب الشيوعيين في عدادها، بل في عداد طلائعها. ولأن هذا حدث مع مثابة الشيوعيين على الدعوة إلى تسوية سياسية قوامها قرارات الشرعية الدولية، فمن المتعذر القول إن الفلسطينيين كلهم كانوا ضد التسوية.

وقبل أن يقع كل من ضفة الأردن الفلسطينية وقطاع غزة في قبضة الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، يمكن أن نقع على مؤشرات عديدة تظهر أن بذور الواقعية السياسية في الساحة الفلسطينية لم تكن قليلة، يستوي في هذا، البذور التي داخل الوطن والبذور التي في الشتات. وأشهر المؤشرات، وربما أعمقها دلالة، تمثل في تأييد الجمهور الفلسطيني الكاسح لزعامه جمال عبد الناصر. فقد محضت غالبية الفلسطينيين هذا الزعيم تأييداً لم تمحضه أي زعيم عربي آخر ولم يحظ عبد الناصر بمثله لدى أي جمهور عربي آخر. حدث هذا فيما كان عبد الناصر معدوداً بين الحكام العرب الذين يدعون إلى حل قضية فلسطين بتطبيق القرارات الدولية. وقد يرد هنا القول بأن الجمهور الفلسطيني ذاته سخط على حكام آخرين دعوا إلى الحل ذاته. وقد يتذكر المرء في هذا السياق موقف الجمهور الفلسطيني من الملك الأردني عبد الله الأول أو الزعيم العراقي نوري السعيد أو الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. لكن في هذا التباين بالذات ما قد يعزز دلالة المؤشر الذي نتحدث عنه. فقد ميز الجمهور بوعيه أو بسليقته بين حاكم ينشد الحل في مسار كفاحي يعزز الأمل بتحقيقه لصالح العرب وبين حكام اتبعوا نهجاً خشي الجمهور أن يؤدي إلى طي المطالب والمصالح العربية.

وهناك مؤشر آخر. ففي أواخر العام ١٩٦٤، جدد منشئو م.ت.ف. كل ظواهر الرفض السابقة وعدوا وجود إسرائيل باطلاً وتمسكوا في وثائق المنظمة بضرورة تحرير فلسطين كلها. ثم برز حملة البنادق، وقدمت "فتح" وجبهة التحرير الفلسطينية وغيرهما وثائق مماثلة، وصيغت برامجهما على أساس الدعوة إلى التحرير الكامل وإلغاء وجود إسرائيل. واعتمد حملة البنادق حسبة بدت لهم مغوية، فتصوروا أن مبادرتهم بالعمليات المسلحة ضد إسرائيل سوف تستدعي أفعالاً وردود أفعال تستدرج الدول العربية إلى المععان. وقوم هؤلاء موازين القوى تقويماً رغبياً، فاعتقدوا أن تحرير فلسطين وإلغاء وجود إسرائيل سيصيران بدخول الدول العربية المععان ممكنين. لكن

الوقت لم يطل بين نشأة المنظمة أو بروز حملة البنادق وبين وقوع حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧. وفي هذه الحرب، لم يعجز الجانب العربي عن دحر إسرائيل فحسب، بل عجز عن الدفاع عما بحوزته. وهكذا، بدل أن يتحرر الجزء من أرض فلسطين الذي أقيمت إسرائيل عليه، وقع الجزء الآخر في يد الدولة الغاصبة واحتل جيش إسرائيل أراضي عربية أخرى، وصار على الحسبة غير الصائبة أن تسقط منذ ذلك الوقت، بل إن بعض العرب أسقطها فعلاً عندما قبل القرار ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في العام ١٩٦٧ وحدد فيه مبادئ تسوية سياسية جديدة. وقد أظهر القبول العربي بهذا القرار أن الدول التي قبلته مستعدة ليس فقط للكف عن مقاومة وجود إسرائيل بل الاعتراف بهذا الوجود في الحدود التي بلغها قبل حرب ١٩٦٧ وتوفير الشرعية لاستمراره، أيضاً. والمؤشر الذي نتحدث عنه تمثل في ظاهرتين: قبول بعض الفلسطينيين بالقرار ٢٤٢ فور صدوره حتى وإن ظلوا أقلية؛ ازدياد تعويل الفلسطينيين، بأغليبيتهم، على عبد الناصر وجهده، هو الذي كان أشهر الذين قبلوا هذا القرار.

بدايات التحول نحو التسوية

مع وطأة الهزيمة التي منيت الجيوش العربية بها في العام ١٩٦٧، ملأ صوت الرصاص المقاوم أجواء الشرق الأوسط وأحيطت منجزاته الحقيقية والمتوهمة بدعاية هائلة الحجم. وتقدم الدعاة والمنظرون المفتونون بالكفاح المسلح الفلسطيني بتحليلاتهم، فأقروا بعجز الحكومات عن إلغاء وجود إسرائيل ونسبوا عجزها إلى شتى الأسباب، لكنهم ألهوا الجماهير ونسبوا إليها قدرات خارقة وأكلوا المهمة إليها. وفي هذا الجو، راجت دعوات الكفاح المسلح بتلاوينها المتعددة وطبع الحماس له الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٠ ولم يبق مطرح للانشغال بغيره. ولكي يستقيم التحليل حتى بالرغم من الواقع، برزت داخل الوطن الذي صار كله محتلاً كما برزت في الشتات تلك الروحية التي تقدر البندقية وتستهن بما عداها من وسائل الكفاح وتفترض أن جماهير العرب بين محيطهم وخليجهم تقدسها وتستهن بما عداها. وهذه الروحية هي التي أفرزت بين ما أفرزته من شطط الدعوة إلى تحقيق سلطة المقاومة الفلسطينية في غير بلدها وأعلت صوت البندقية فوق أي صوت فغيبت بين ما غيبته في تلك الفترة صوت العقل. وكما يحدث في الحالات التي تسود فيها الأوهام، طرب الدعاة والمحللون لأصواتهم، وانتعش الرفض كما انتعشت كل أشكال التطرف. وصار من الممكن خطف الطائرات المدنية وارتهان ركابها أو إطلاق النار على المسافرين في صالات الترانزيت أو تفجير القنابل في أماكن العبادة والإدعاء بأن هذا هو الكفاح الوطني.

كانت تلك فورة، لم يمتزج فيها الحابل بالنابل فحسب، بل طغى أي نابل على كل حابل. وكان الحامل الرئيس للفورة هو الاعتقاد الساذج بأنك تزداد شعبية كلما أمعنت في

التطرف، وكان الحاضن الإقليمي لها هو حاجة الدول المهزومة إلى الضجيج الفلسطيني للتستر على عجزها وحاجة العازمين على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي إلى ما يشغل إسرائيل فيما هم ماضون في الإعداد للمواجهة القادمة.

ثم جاء أيلول/سبتمبر، أيلول عمان ١٩٧٠، وامتد حتى تموز/يوليو، تموز جرش ١٩٧١، وأخرج المسلحون الفلسطينيون من معاقلمهم في الأردن. وفي معمان البطولات والمآسي، بطولات الفدائيين الفلسطينيين في قتالهم إسرائيل ومآسي تقاتلمهم مع الأشقاء، وامتزاج الصائب والخاطيء واختلاط المواقع كما لم تختلط من قبل، تقسم العرب المعول عليهم من الفلسطينيين، فصاروا عرباناً. وفتك بعض العرب بالمقاومة الفلسطينية ودافع بعضهم عنها، فيما لبس الآخرون عبيّ الوسطاء أو بقوا متفرجين. وأيدت غالبية الدول العربية، في السر أو في العلن، التوجه إلى منع المقاومة من التحول إلى عامل ينشط المعارضات القائمة ضد الحكام في الدول العربية. وفي هذا كله، اختلط الرسمي والأهلي حتى وإن تفاوتت النسب. وما جرى في الأردن، تكرر في نحو أو آخر في لبنان وغيره. ولئن لم يشبه الأمر هنا ما جرى في الأردن بتمامه فقد بقيت له الدلالة ذاتها: العرب في الموقف من المقاومة الفلسطينية عربان وليسوا عرباً واحدة موحدة. وكان من شأن هذا أن يبين أن اللحاف الذي توهم الفلسطينيون أنه سابع لا يستر، لا الرأس ولا القدمين.

في هذا الطرف، تنبه مزيد من الفلسطينيين إلى ضرورة التدقيق في الطروحات الرائجة وإعادة رسم الأهداف باتجاه المواءمة بين صياغة الهدف وإمكانية تحقيقه. وفي هذا السياق الذي يعيد الاعتبار لصوت العقل، اشدد التنبه إلى حساسية الشرق الأوسط بالنسبة للعالم أجمع وضرورة أخذ المواقف الدولية، وبالتالي الشرعية الدولية، بعين الاعتبار. وقد حدث هذا في الأرض المحتلة التي نالت حصتها من مآسي الشتات كما حدث في الشتات سواء بسواء.

ويمكن لأي متابع مدقق أن يرصد ثلاث ظواهر هامة راحت تتبلور منذ تلك الفترة: بداية انحسار الرفض باهتزاز الأرض التي أنبتته؛ وبداية الاهتمام باستخدام الشرعية الدولية سلاحاً في المواجهة مع إسرائيل؛ وبداية انحسار الأوهام الفلسطينية بشأن المحيط العربي. والواقع أن بروز الظواهر الثلاث وتطورها اللاحق صبا في اتجاه واحد: مواءمة أهداف العمل الوطني الفلسطيني مع متطلبات الوضع الدولي وزيادة الانتكاء على الشرعية الدولية. وفي سلوك المقاومة، تجلّى هذا الاتجاه في توسيع النشاط السياسي والتدقيق في التحالفات على الساحة العربية ونشدها دعم الاتحاد السوفييتي والاهتمام بمخاطبة العالم الغربي بلغة تتوسل أن تكون مؤثرة.

في المتناول، إذًا، الزعم أن هذا كله بدأ يشق طريقه منذ ما بعد اندحار المقاومة الفلسطينية في الأردن. كما أن في المتناول الزعم أن التطورات كلها تأثرت بمواقف الفلسطينيين في

الأرض المحتلة والشتات كليهما وأثرت فيها. وإذا كانت الدعوات إلى حل وفق الشرعية الدولية قد برزت في الأرض المحتلة بأوسع مما برزت خارجها، فلأن الناس هناك كانوا أقل تحرجاً في التعبير عن الدعوة إلى التعقل مثلما كانوا أشد احتياجاً إلى الحل الذي يخلصهم من أسر الاحتلال الإسرائيلي.

حرب ١٩٧٣ تعزز الاتجاه

أظهرت حرب تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ أن جيش إسرائيل ليس محصناً تحصيناً كاملاً ضد تكبد خسائر كبيرة إذا واجهه جهد عربي عسكري ماثب وأتقن العرب استخدام إمكانياتهم. غير أن هذه الحرب عززت في المقابل قناعة سابقة بأن زحزحة الجيش الإسرائيلي عن الأراضي العربية التي يحتلها ليست بالأمر اليسير. وفي ضوء هذه النتائج بوجهها كافة، نشط البحث عن تسوية سياسية بوصفه الاتجاه الغالب. وعلى الساحة الفلسطينية، عززت نتائج الحرب إرهابات التوجه إلى التسوية ووسعت الظواهر السابقة فصار هذا التوجه معبراً عن موقف الأغلبية. وبعد أن صممت المدافع، شرعت مصر في مفاوضاتها الشهيرة مع الإسرائيليين والأميركيين، وجهرت سورية بموافقتها على القرار ٢٤٢ ووافقت كذلك على القرار الجديد الذي أصدره مجلس الأمن برقم ٣٣٨ وحدد فيه آلية لتحقيق التسوية. وقد أعطت هذه التطورات واندياحاتها الإقليمية والدولية دفعا قويا لمؤيدي التوجه إلى التسوية على الساحة الفلسطينية. ولم يتوان هؤلاء في العمل لتحضير الأجواء للقبول.

صحيح أن تعبيرات القابلين اتسمت بالمواربة وتستررت بشتى أنواع الحكي على المطلقات والثوابت. لكن الدعوة إلى التسوية انطلقت ولم يعد التوجه إليها معرضاً للارتداد. وقد تمثلت أولى ثمار هذه الدعوة في البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير أو برنامج النقاط العشر وفق التسمية الأوسع شهرة. وفي هذا البرنامج، تجسدت نقطة التحول الجذرية في الساحة الفلسطينية، في الفكر كما في الممارسة، وافتتحت المرحلة التي ما تزال قائمة إلى الآن، وانتقلت إلى العن المطالبة بإقامة سلطة الشعب الفلسطيني على أي جزء يتحرر من فلسطين دون رهن إقامتها بتحرير فلسطين بكاملها.

وبرنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني بما يشبه الإجماع في العام ١٩٧٤ هو الذي مهد الدعوة اللاحقة إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الضفة والقطاع. ولا بد من الانتباه إلى أن غالبية أعضاء المجلس الوطني الذي أقر البرنامج كانت من ناس الشتات وليس من المقيمين في الأرض المحتلة.

أما في ما يتعلق بدور الأرض المحتلة، فبالوسع القول إن المبادرة إلى وضع البرنامج جاءت من قيادة م.ت.ف. وقد دعمها التحالف الذي ضم "فتح" والجبهة الديمقراطية

لتحرير فلسطين والصاعقة وجمهرة الناشطين من المستقلين، بينما تحفظ عليها الرافضون. وإذا كانت المناقشات التي استهدفت صياغة البرنامج قد استغرقت شهوراً عديدة فلأن المبادرين إلى وضعه حرصوا على تحقيق الإجماع بشأنه. والواقع أن ناس الأرض المحتلة وناس الشتات، الناس من شتى المشارب، قد انهمكوا في هذه المناقشات، سواء بسواء. وهنا، قد يجدر أن نتذكر أن الأرض المحتلة كانت تشهد آنذاك انتفاضتها التي أعقبت الحرب ووازت حرب الاستنزاف التي شنتها سورية وحدها ضد مواقع الجيش الإسرائيلي في الجولان لتحسين فرصتها في تحريره. وتأثير شعبية انتفاضة ١٩٧٤، لعب ناشطو الأرض المحتلة مساندة والتوجه إلى التسوية دوراً يعتد به في الدفع نحو التسوية ودعم المبادرين إليها في الشتات. لقد استخلص هؤلاء النتائج ذاتها التي استخلصها ناس الشتات وبقي لهم فوق هذا قدرة أوفر للإفصاح عن مواقفهم بجسارة وبدون مواربة. ومن الوقائع ذات الدلالة أن المبادرين في الشتات استثمروا موقف نظرائهم في الأرض المحتلة ليعززوا التوجه نحو التسوية ضد الرافضين. وقد بالغ ناس الشتات هؤلاء في انتساب الدعوات إلى التعقل إلى الأرض المحتلة ليستفيدوا مما لها من هيبة واعتبار كبير في نظر الجمهور. وزيادة في استثمار هذه الهيبة، طلبت قيادة م.ت.ف. من الجبهة الوطنية التي تقود انتفاضة ١٩٧٤ أن ترسل رأيها مكتوباً. فأرسلت القيادة مذكرة موجهة إلى قيادة م.ت.ف. تحث على المشاركة في مجهودات التسوية وتتوسط في عرض المسوغات. وإضافة إلى هذه المساهمة وغيرها، ضمت اللجنة السباعية إلى جانب الأمناء العامين لفصائل م.ت.ف. ممثلاً عن الجبهة الوطنية هو المرحوم عبد المحسن أبو ميزر. وهذه اللجنة هي التي شهدت المداولات المثابرة لإعداد برنامج النقاط العشر قبل عرضه على المجلس الوطني.

وبهذا البرنامج، حتى بعد أن سحبت الفصائل الرافضة تأييدها له، ذهبت قيادة م.ت.ف. إلى قمة فاس العربية في العام ١٩٧٤ وصوتت على برنامج القمة الذي دعا إلى حل لقضية فلسطين في ضوء قرارات الشرعية الدولية. وبالبرنامج الفلسطيني والآخر العربي، ذهب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ذاته ووجه من على منبرها دعوة علنية إلى تسوية سياسية وحذر من أن البديل سيظل هو العنف والحروب: غصن الزيتون أو البندقية.

منذ ذلك الوقت، ظل دعاة التسوية في الساحة الفلسطينية هم الأكثرية، وقد تعززت أكثريتهم بمضي الوقت في الأرض المحتلة وفي الشتات، إلا أن الرافض بقيت له مواقعه في الجانبين، وتعززت هذه المواقع في الأرض المحتلة حين شكلت الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة نراعها المقاوم "حماس" دون أن يتحول الرافضون إلى أغلبية.

دور الانتفاضة الكبيرة

بعد خروج مؤسسات م.ت.ف. الرئيسية من لبنان إثر الاجتياح الإسرائيلي لهذا البلد في العام ١٩٨٢، صارت الدعوة إلى التسوية أشد وضوحاً. وقد أملى الوضع الجديد مزيداً من التركيز على الأرض المحتلة لأن الحاجة إلى جهودها اشتدت بعد فقدان الموقع اللبناني وبعد الانقسام الذي هدد وحدة "فتح" في العام ١٩٨٣ وكاد يشق م.ت.ف. وقد مثلت الأرض المحتلة خزان الدعم الثابت ل م.ت.ف. وسياستها وأدت المهمة على أتم وجه. ثم جاءت الانتفاضة الكبيرة التي انطلقت أواخر ١٩٨٧ فيما الوضع في الشتات في قاع تردّيه فشكّلت الرافعة التي شالت المنظمة وعززت بين ما عززته فيها برنامجها للتسوية واجتذبت مزيداً من المؤيدين له. وفي ظل هذه الانتفاضة حتى مع تردّي الحال في المحيط العربي والانهيئات الكبيرة في المحيط الدولي، أمكن أن تصوغ م.ت.ف. مبادراتها السلمية في العام ١٩٨٨، المبادرة التي وافق عليها أكثر من ثلثي أعضاء المجلس الوطني، كما أمكن أن تتطور المبادرة باتجاه القبول بالقرار ٢٤٢ والمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. مرة أخرى، كان جل أعضاء المجلس الوطني الذي صادق على المبادرة وأجاز المشاركة في مؤتمر مدريد من ناس الشتات. وهذا لا يعني أن حماس ناس الأرض المحتلة للتسوية كان قليلاً. وكل ما في الأمر أن الظروف لم تكن تسمح بوجود أعضاء في المجلس من بين المقيمين تحت وطأة سلطة الاحتلال.

ومن هذا الذي تقدم كله، نستطيع أن نصل إلى المجازفة بالإجابة على الأسئلة التي وردت في مطلع الحديث. فالإتجاه إلى التسوية السياسية شقه تيار مضطرب الوجود ومتواصل التأثير منذ ما قبل ١٩٤٨. ولئن توقف تأثير هذا التيار كما توقفت الفعاليات الوطنية كلها بحلول النكبة، فإن وجوده لم ينتف كلية في أي وقت. وقد تجدد تأثير هذا التيار بعد تجديد الحركة الوطنية نفسها في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وكسب التيار تأييد الأغلبية منذ أواسط السبعينيات، ثم صارت له منذ ١٩٨٢ الأغلبية الكاسحة.

هذا التيار أثرت فيه وتأثرت به قوى الشعب الفلسطيني كافة، المقيم منها والمشتت. ومع غياب الروائز قاطعة الدلالة يصعب، إن لم يتعذر، أن نقيس نسب التأثير والتأثر والفروق بينها في هذا التجمع الفلسطيني أو ذاك. أما الدور المتميز للأرض المحتلة فيمكن الحديث عنه إذا استحضرنّا التميز في التعبير عن القناعات الجديدة دون تهيب والحاجة الأعجل إلى الفكّك من أسر الاحتلال الإسرائيلي واستثمار القيادة الفلسطينية لهذين العاملين من أجل تسويغ مبادراتها السياسية باتجاه التسوية. وعلى أي حال، فإن تميز الأرض المحتلة برز أشد ما برز في أوقات انتفاضاتها، وخصوصاً انتفاضة ١٩٨٧.

وقد ينبغي أن نجتذب الانتباه إلى ظاهرتين اثنتين من الظواهر التي اقترنت بالانتفاضة. أولى الظاهرتين تجسدت في ابتكار أسلوب لمواجهة الاحتلال ووسائل يعجز جيشه

كما تعجز سلطته عن إحباط مفعولها بالرغم من تفوق القوة الساحق الذي يتمتعان به. وهذا هو في المقام الأول السبب الذي جعل الانتفاضة الفلسطينية شديدة الوقع على المجتمع الإسرائيلي بعسكريه ومدنييه وناسه كلهم. وثانية الظاهرتين تجسدت في تبني الانتفاضة برنامجاً سياسياً يوائم بين مطالب الشعب الفلسطيني وبين الشرعية الدولية وهو البرنامج الذي طرحته منظمة التحرير ممثلة الشعب كله. وهذا هو السبب الذي وفر للانتفاضة التأييد العالمي والتفهم للذين لم يحظ كفاح الشعب الفلسطيني بمثلهما في أي مرحلة أخرى من مراحلها. وفي هاتين الظاهرتين، كما في غيرهما، نضع اليد على حقيقة التفاعل البناء بين التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وندرك حقيقة أخرى وهي أن التفاعل يشدد كلما اشتد الكفاح واهتدى بسياسة فعالة. فالعقلانية، والعصنرة، والمثابرة على تطوير وسائل الكفاح الوطني، ومواءمة المطالب مع الشرعية الدولية، هذه كلها منجزات حققها كفاح الشعب كله، وقد كان من شأنها أن عززت اللحمة بين تجمعاته المشتتة. وإذا أفلحت الانتفاضة أو الانتفاضات المتعاقبة في الأرض المحتلة في تطوير العمل الوطني وزيادة نجاعته في مجالي الفكر والممارسة كليهما، فقد جرى هذا في سياق متواصل كان له ما قبله وكان من شأنه أن يمهد لما هو أفضل منه، وكان هو على كل حال السياق المرغوب من الجميع.

إن الشيء الحاسم الذي أضافته الانتفاضة تجسد، في رأي كاتب هذه السطور، في أسلوب مجابهتها للعدو. ولئن كانت المحاجرة، والتظاهر، والاعتصام، والإضراب، وكثير من مظاهر العصيان المدني ووسائل استخدامها الشعب الفلسطيني في هذه أو تلك من فترات كفاحه الوطني، فإن انتفاضة الأرض المحتلة ارتقت بالمواءمة بين الوسائل المتيسرة إلى مستوى غير مسبوق. وقد ارتقت الانتفاضة أيضاً بأساليب تنظيم الجمهور وجدولة فعالياته واجتذاب أوسع الفئات إلى المشاركة فيها فبلغت في هذا المجال أيضاً مستوى غير مسبوق هو الآخر. وهكذا، لم يعد الكفاح المسلح لا في الفكر ولا في الممارسة هو الأسلوب الوحيد الجذاب، بل أدخلت الانتفاضة وسائل متيسرة أكثر من وسائل الكفاح المسلح دون أن تكون أقل فعالية منه وبرهنت على أن هذه الوسائل جذابة هي الأخرى.

الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة

الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة*

يدور الحوار حول المفاهيم المتعددة المتصلة بالديمقراطية، ويتناول من هذه المفاهيم ما يطرح بهدف إغناء المفهوم العام الذي بلورته تجربة البشرية في انتقالها المطرد من النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية وتسهيل هذا الانتقال. كما يتناول الحوار المفاهيم التي تنطلق من نفي وجود مفهوم عام وتتشبث بمقولة المفهوم الخاص. وهذه مفاهيم تنسب الخصوصية إلى هذا أو ذاك من الأسباب، فيما يكون الهدف غالباً هو مقاومة الوصول إلى الديمقراطية بمفهومها العصري أو تسويغ سلوك النظم المستبدية التي تتوخى شتى الذرائع لتسويغ استبدالها.

وأياً ما كان عليه مآل الجدل على الساحة العربية حول العام والخاص ومقدار الحاجة لأخذ الخاص بعين الاعتبار، ومع الميل للأخذ بأن تأثير الخاص لا يمكن نفيه، بل يمكن، وينبغي، التعاطي معه بما يدفع باتجاه التوصل إلى العام في نهاية المطاف، فإن تناول الممارسة الديمقراطية الفلسطينية، كما تمثلها تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، تضعنا إزاء خصوصيات تكاد تكون فريدة، أو لنقل: إن تجربة م.ت.ف. تتأثر بعوامل لا تقع عليها إلا في الحالة الفلسطينية وحدها، فتستتبع ممارسات ملائمة لها، دون أن ينفي ذلك أن الأسس العامة للديمقراطية تظل هي ذاتها في الأحوال كلها.

ولكي لا يحدث أي اختلاط بين تناولنا لجدل العام والخاص في الساحة العربية وبين ما هو خاص، أو فريد، في الساحة الفلسطينية منها، فمن الجائز القول بأن ما هو خاص في مكونات التجربة الفلسطينية نابع من وضع م.ت.ف. وشروط نشأتها وتأثير هذا الوضع وهذه الشروط على وجود المنظمة وأوجه نشاطها المتعددة خلال سنوات

* مقال نشر في: شؤون فلسطينية، نيقوسيا (قبرص)، العدد ٢٢٣-٢٢٤، آب/أغسطس-أيلول-سبتمبر ١٩٩٢، ص ٣-١٧.

عمرها الثماني والعشرين، وليس نابعاً مما يشير إليه دعاة التخصيص من سمات دينية أو قومية يظنون أنها تخص العرب أو المسلمين وحدهم. بكلمات أوجز: إن ما هو خاص في التجربة الفلسطينية ناجم ممّا هو خاص في وضع الشعب الفلسطيني مما لا يشاركه فيه أي شعب آخر.

نظرة على التجربة في عهد الانتداب البريطاني

إذا كان الجميع مطلعاً، بصورة أو بأخرى، على الظروف التي نشأت فيها المسألة الفلسطينية وتطورت في ظلها، فقد يكفي مجرد التذكير بأن الشعب الفلسطيني واجه، في العقد الثاني من قرننا العشرين، المصير الذي واجهته البلدان العربية المشرقية حين تعاونت مع معسكر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وثارَت ضد الاستبداد العثماني والاضطهاد القومي التركي لتجد نفسها فريسة للاحتلال الأجنبي: البريطاني أو الفرنسي، وضحية مطامع المحتلين الاستعمارية. إلا أن فلسطين، التي خضعت كغيرها من البلاد العربية للاستعمار، واجهت إلى جانب ذلك، وفي ظلّه، بلية أخرى تمثلت بالغزو الصهيوني الذي استهدف السيطرة على أرض الشعب الفلسطيني واقتلعه منها وتأسيس دولة للمستوطنين اليهود. وبهذا، واجه الشعب الفلسطيني خطراً مزدوجاً، وتضافرت ضده نشاطات المستعمرين البريطانيين والمستوطنين اليهود الوافدين تحت الراية الصهيونية. وأيد البريطانيون هدف الصهيونيين بإنشاء الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين، ووضعوا إمكاناتهم في خدمة العمل لتحقيقه. هذا الظلم المزدوج، وهذا الخطر المزدوج، والقوة الهائلة الناجمة عن تعاون ممثليه الاستعماريين والصهيونيين، لوّنوا التجربة الفلسطينية الوطنية المعاصرة بلون ميّزها، منذ البداية، عن تجارب جاراتها العربيات القريبات والبعيدات، وهو تميز دفعت الحركة الوطنية الفلسطينية أثماناً باهظة قبل أن تتمكن من التعرف على حدوده كافة وتتصرف بهدي ذلك.

ولكن تأثير هذا التميز على الممارسة الديمقراطية في تجربة الحركة الوطنية في فلسطين بدأ، بمقدار أو بآخر، قبل تبلور المعرفة به والوعي على أبعاده. ويكفي التذكير بأهم تأثيرات الخطر المزدوج على صياغة المواقف والممارسات الفلسطينية. ففي البلدان المجاورة لفلسطين، وجد الاستعمار التقليدي طبقات وفئات اجتماعية متعاونة معه أو مستفيدة من سياساته على أساس هوامش مشتركة تمثلها رغبة هذه الطبقات والفئات في تعزيز امتيازاتها القائمة، مما جعلها تجد في التحالف مع قوة المحتل وسيلتها لتحقيق هذه الرغبة. كما وجد، في هذه البلدان، من توهم أن بالإمكان التدرج في تطويرها بالاستفادة من معونة الدولة المستعمرة، فدخل في مفاوضات أفرزت برلمانات وانتخابات من نوع أو آخر إلى أن انتهى الأمر بالاستقلال المقترن بمعاهدات تشتمل على مقدار أو آخر من مصالح الأطراف كافة. أما في فلسطين، فإن هذا المسار

التقليدي لتطور المستعمرات قد فشل، لأن تضافر الخطرين الاستعماري والصهيوني جعل طبقات الشعب الفلسطيني كلها مستهدفة، كلها بغير استثناء، ما دام الهدف هو اقتلاع الجميع من الوطن ومصادرة ما بحوزتهم، سواء كان أرضاً، أو متاجر، أو محترفات، أو مصانع. لقد وجد فلسطينيون كثيرون توهموا، في البداية، أن من الممكن استرضاء بريطانيا والتلويح بالمنافع التي ستجنيها برضى الفلسطينيين وموافقهم لو تخلت عن تأييدها للمشروع الصهيوني. وانقضى ما لا يقل عن عشر سنوات من عمر الحركة الوطنية في العمل في هذا الاتجاه، إلى أن اتضحت استحالة الفصل بين المستعمرين البريطانيين والصهيونيين فاتحد الفلسطينيون في ثورة ١٩٣٦، حيث وقف الشعب الفلسطيني بفئاته كلها في جهة، ووقف المستعمرون والصهيونيون في الجهة الأخرى. والفترة الوحيدة التي تزعزت فيها الصفوف الوطنية هي الفترة القصيرة التي أظهرت فيها بريطانيا ميلاً لتخفيف غلواء المشروع الصهيوني.

هذا الوضع، الخاص بفلسطين وحدها، كما يمكن أن نرى بوضوح، أثر على بناء الحركة الوطنية الفلسطينية فميزها، بدورها، عن جاراتها، فأثر، بالتالي، على الممارسة الديمقراطية فيها. فقد هيمن على قيادة هذه الحركة ممثلو القوى التقليدية السائدة، وهم المحافظون من ملاك الأرض ورجال الدين ومن يواليهم من وجهاء المدن. وسيطر هؤلاء على قيادة الحركة الوطنية ليس بالتحايل ولا بدعم السلطة المستعمرة، ولكن بحكم تصديهم لمقاومة المشروع الصهيوني الذي استهدفهم مثلما استهدف فئات الشعب الأخرى كافة، فظفروا ليس بالسلطة القيادية، وحدها، بل بالتأييد الشعبي الواسع، أيضاً.

ولم ينشأ في فلسطين على نطاق واسع، كما نشأ في غيرها من المستعمرات، هذا النوع من البرجوازية المدنية، التجارية والصناعية، التي يتقدم المستثمرون صفوفها ويشغلون مواقع فعالة في الحركة الوطنية، ويفرضون فيها صيغاً متقدمة للممارسة السياسية. ذلك أن الصعود البورجوازي على حساب القوى التقليدية كان في فلسطين من حصة الجانب اليهودي، بالدرجة الأولى. وقد قاوم المستعمرون، لصالح هذا الجانب، أي تطور في المجتمع العربي في فلسطين.

وهكذا، لم تشهد فلسطين الحركة الدستورية التي شهدتها جارتها مصر، مثلاً. ولم تنشأ أو تتطور في فلسطين تلك المجالس التشريعية والبرلمانية التي نشأت وتطورت، حتى مع وجود الاحتلال الأجنبي، في العراق أو لبنان أو سورية، ولم تتأسس فيها بدايات التقاليد الديمقراطية العصرية التي شهدتها هذه البلدان. وفي حالات بعينها، ناجمة من جعل الدفاع عن الأرض ومنع انتقالها إلى اليهود هدفاً جوهرياً للحركة الوطنية، قاومت الحركة الوطنية، بتأييد شعبي، بعض مظاهر التطوير التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها، لا لشيء إلا لأن فرضها كان يستهدف تسهيل تحقيق الوطن

القومي اليهودي. وللتذكير، هناك أمثلة بارزة وشهيرة، فقد حاولت الحركة الوطنية أن تحول دون إلغاء نظام شيوع الأرض العثماني لأن إلغاءه يعمم الملكية الفردية فيسهل على اليهود شراء الأرض التي يتعذر عليهم شراؤها في ظل الملكية المشاعية البدائية. ورفضت الحركة الوطنية، بتأييد شعبي كاسح، عروض بريطانيا إنشاء مجالس تشريعية، معينة أو منتخبة، لا لشيء إلا لأن بريطانيا أعطت اليهود، في هذه المجالس، ما يسهل جعل الصهيونيين مهيمنين عليها. هذا الرفض جعل الحركة الوطنية حذرة حتى إزاء إجراء الإحصاءات العامة للسكان لارتباط هذه الإحصاءات بإجراء الانتخابات.

بهذا كله، وبتضافره مع تأثير الموروث الاجتماعي المتخلف، بقيت الولاءات في فلسطين، بما فيها الولاءات الوطنية، قائمة على الأسس التقليدية التي لم يمتزج بها من مفاهيم الديمقراطية المعاصرة إلا أقلها. فلم تعرف فلسطين، في عهد الانتداب البريطاني، انتخابات عامة، لا صحيحة ولا مزورة، ولم تجر أي انتخابات قطاعية يشترك فيها ناس القطاع كله، كما لم تتشكل الهيئات التمثيلية القليلة الموروثة أو الناشئة، كمجالس الاختيارية في القرى أو مجالس البلديات في المدن، من طريق الانتخابات العامة، بل تشكلت من طريق انتخابات يشترك فيها الوجهاء في القرى ومن تنطبق عليه شروط بعينها في المدن.

وانسحب الأمر ذاته على الهيئات التي أنشأتها الحركة الوطنية. فالجمعيات الإسلامية-المسيحية التي شكلت طيلة عقد العشرينيات قاعدة البناء التنظيمي للحركة الوطنية في المدن ضمت نخبة من النشطاء، وكان هؤلاء هم الذين يختارون مندوبي مدنها إلى المؤتمر العربي الفلسطيني الذي ينتخب بدوره اللجنة التنفيذية، أي القيادة الوطنية العليا. أما الأحزاب، وقد تأخر تشكيلها حتى عقد الثلاثينيات، فقد بقيت أحزاباً للنخبة التي يحظى ناسها بالتأييد الشعبي بسبب المنزلة المتحققة لهم نتيجة عوامل غير حزبية، فبقي الولاء فيها قائماً على الأسس التقليدية. وقد تفيد الإشارة هنا إلى أن أكبر هذه الأحزاب وأوسعها شعبية وهو الحزب العربي الملتف حول زعامة الحاج أمين الحسيني أصرّ في نظامه الداخلي على حصر حق انتخاب هيئته القيادية بعدد محدود من أعضائه ممن تبيح القيادة ذاتها لهم هذا الحق، أي للنخبة، وحجب هذا الحق صراحة عن الأعضاء الآخرين، أي عن معظم الأعضاء. أما حزب الاستقلال الذي مثل أكثر العناصر القومية استنارة في حينه، فقد جهر برأي أعلنه مؤسسوه، وهو أن الانتخابات مفسدة لأنها قد تجيء إلى القيادة بالعناصر التي يراها هؤلاء المؤسسون غير صالحة. فبقي هذا الحزب، على الرغم من تأثيره الفكري الواسع في تطوير المقاومة الوطنية للاستعمار البريطاني، محصوراً بالعدد المحدود من العناصر التي أسسته، ثم لم يلبث أن تلاشى قبل انقضاء سنتين على تأسيسه، بسبب قلة موارده، من دون أن يتخلى أصحابه عن حرصهم على النخبوية. والمنظمة الوحيدة التي نشأت في البلاد

بعيداً عن الأسر الطاغي للوجاهات التقليدية وهي المنظمة العمالية العربية، أو جمعية العمال العرب، لقيت معارضة قاسية من قيادة الحركة الوطنية وانتهى أمرها بالتبديد، واغتيل مؤسسها، وتشرذم أو طوع أعوانه.

ولكي لا نحمل الأمور أكثر مما تحتمل أو نسقط مفاهيم قائمة الآن على حالة انقضت، تجدر الإشارة إلى أن الجمهور، الذي كانت درجة وعيه على الحقوق الديمقراطية ابنة الوضع الذي يعيشه، لم يشك من نقص هذه الحقوق. وإذا كان ثمة شيء من التشكي قد ظهر هنا أو هناك فمن قبل أفراد أو تكتلات صغيرة لم تتمكن من أن تجعل المطالبة بالحقوق الديمقراطية داخل المنظمات الوطنية حركة قوية التأثير. أما مطالبة قيادة الحركة الوطنية بحق تمثيل الشعب الفلسطيني لنفسه في مؤسسات منتخبة، وهي مطالبة رفعت في وجه سلطات الاحتلال، فكان الدافع الواضح لها هو الرغبة في تأكيد وجود عرب فلسطين أغلبية كاسحة في البلاد، في مقابل الأقلية اليهودية.

حرمت البلاد، إذاً، من الحريات الديمقراطية العامة، أو من كثير منها، فغاب حق الانتخاب كلية. وضيق حقوق تشكيل الجمعيات والأحزاب بإرادة المستعمر الذي كان يبادر إلى حل ما سمح بإقامته منها حين تشكل خطراً على مصالحه. وقيدت، كذلك، حريات الإضراب والتظاهر. وأخضعت الصحافة إلى رقابة كانت تصبح حاجبة تماماً للرأي المعارض في أوقات الأزمات. أما الحركة الوطنية، فلم تول تطوير الممارسة الديمقراطية وتعميمها داخل هيئاتها وفصائلها اهتماماً كبيراً.

هذا القول لا يعني أن الساحة خلت تماماً من الممارسة الديمقراطية. فقد عرفت فلسطين منذ السنة الأولى لابتلائها بالاحتلال البريطاني المؤتمرات الوطنية العامة التي تتصدى لتمثيل الشعب بأسره. وتشكلت هذه المؤتمرات، وعددها سبعة انعقد معظمها في عقد العشرينيات، ليس على أساس تعيين مندوبين إليها من قبل القيادة، بل على أساس اختيارهم من قبل النشطاء في الصف الوطني في المناطق التي يجيئون منها، وأخذ موافقة من يرغب من أبناء الجمهور على اختيارهم. فكانت الجمعية الإسلامية - المسيحية، في كل قضاء من أقضية فلسطين، تحدد أسماء مندوبي القضاء إلى المؤتمر العام، وتجمع تواقيع الموافقة على تحديدهم أو البصمات، فيوقع أو يبصم كل راغب في ذلك. والمؤتمر العام المكون بهذه الصيغة التمثيلية الأولية هو الذي يختار اللجنة التنفيذية أي القيادة العليا للحركة الوطنية، بالانتخاب، واللجنة تنتخب رئيسها.

وفي عقد الثلاثينيات، قررت اللجنة التنفيذية حث الوطنيين على تشكيل أحزاب تمثل تياراتهم المتعددة. فتشكلت بضعة أحزاب كبيرة وأخرى صغيرة وأجتمعت ممثلو قيادات الأحزاب فاختاروا اللجنة التنفيذية. وفي اختيار المؤتمر العام أو هيئة قيادة الأحزاب للقيادة الوطنية العليا، كانت تتم، بالطبع، المراعاة الكاملة للاستحقاقات التقليدية، لمكانة

القائد الاجتماعية أو الدينية أو الاقتصادية، لتمثيل مختلف التيارات المستجدة، ولتمثيل مختلف المناطق. وفي أكثر من مرة، عززت القيادة صفتها التمثيلية أو مظاهر تأييد الجمهور بعقد مؤتمرات تمثل قطاعات من الجمهور، فانعقدت مؤتمرات عامة للجان القومية في المدن ومثلها للجان القومية في القرى، كما انعقدت مؤتمرات عامة للشباب أو للنساء أو للتجار وأصحاب المهن الأخرى، من دون أن يصل الأمر في أي مرة إلى حد انتخاب المنوبين إلى هذه المؤتمرات من جمهورهم بالتصويت العام. وإذا كانت الهيئات الوطنية ضمت، على الدوام، أغلبية، كبيرة أو محدودة، حسب الأحوال، موالية للقيادة الوطنية النافذة، فقد ضمت، على الدوام، أيضاً، كتلاً وتيارات تعارض هذه القيادة عن يمينها أو عن يسارها. وانسحب هذا الوضع على التشكيلات المسلحة، فكان منها ما هو تابع كلية للقيادة وما هو معارض لها. وفي تفسير ذلك ترد أسباب عديدة، منها إقرار الحركة الوطنية بالتعددية التي تعكس تنوع المصالح، ومنها أيضاً وجود سلطات الانتداب والعدو الصهيوني الذين يشجعون المعارضة بهدف إضعاف الحركة الوطنية وزعزعة صفوفها والتأثير على مكانة قيادتها ونفوذها.

نتائج النكبة: الشتات وتأثيراته

وبالطبع، بات معروفاً على نطاق واسع ما آل إليه شأن الشعب الفلسطيني عشية انقضاء النصف الأول من هذا القرن. لقد ابتلي شعب بأسره بنكبة ماحقة لم يتعرض لمثلها شعب آخر في التاريخ الحديث، فخسر دفعة واحدة، وفي وقت قصير، كل ما كان قد بناه من مكونات كيانه الوطني وحياته العامة، وفقد أكثر من نصف هذا الشعب أرضه ذاتها ووجوده ذاته على هذه الأرض ومصادر رزقه. ولم تتمزق أرض الوطن ويلغى كيانه فحسب، بل تمزقت جموع مواطنيه، فتشرد بعضها في الدول المجاورة، وأخضع ما بقي منها على أرض الوطن لهيمنة سلطات متعددة لم يكن للشعب الفلسطيني دخل في اختيار أي منها. وتضافرت عوامل كثيرة، معروفة، أدت إلى أن ينحدر وضع هذا الشعب، من التطلع إلى تحرير وطنه وتطوير كيانه نحو الاستقلال التام، إلى ما دون الصفر في كل شيء في الشأن العام كما في الشأن الخاص.

أدت النكبة، بين ما أدت إليه، إلى تشتت جموع الشعب الفلسطيني وتوزع أبنائه بين مقيم ولاجئ داخل الوطن وخارجه. والذين بقوا على أرض الوطن، المقيم منهم واللاجئ، توزعوا على ثلاث تجمعات منفصلة وخاضعة لظروف وسلطات مختلفة. فكانت من هؤلاء الأقلية المغلوبة على أمرها كلية التي بقيت في إسرائيل وأخضعت لأقصى أنواع الحكم العسكري مجردة من الحقوق القومية ومفتقرة للكثير من الحقوق الإنسانية. وضم قطاع غزة، ذلك الشريط الساحلي الرملي محدود المساحة، الجماعة التي تشكلت أغلبيتها من الذين لجؤوا إلى القطاع بالإضافة لسكانه، فاحتفظ بها القطاع

الضيق والمعزول. وقد رضخت هذه الجماعة لأنظمة الإدارة المصرية العسكرية، وعانت، فضلاً عن الاكتظاظ في السكن، فقدان موارد الرزق ونقص فرص العمل وغياب أو تغييب الكثير من حقوق الإنسان، واخضع الناس فيها للمراقبة والقمع والملاحقة من قبل أجهزة ليست مستبدّة وقاسية فحسب، بل شديدة التخلف أيضاً. وفي الضفة الفلسطينية، احتشد اللاجئون والسكان في ظروف يبدو الحديث فيها عن حقوق الإنسان أو عن الديمقراطية ترفاً عزيز المنال، وخضع الناس للحكم الملكي المطلق الذي عرفه الأردن، حينذاك، حيث كان محظوراً عليهم أي نشاط سياسي أو ثقافي أو اجتماعي مستقل عن رغبة السلطة.

أما خارج الوطن، فنشأت، بالإضافة للعدد الكبير الذي لجأ إلى شرق الأردن وعانى ما عاناه سكان الضفة الأخرى، مجموعات متميزة للاجئين الفلسطينيين: اثنتان منها كبيرتان، في لبنان وسورية، واثنتان صغيرتان في مصر والعراق. ووجدت جماعات فلسطينية أخرى طريقها، آنذاك أو فيما بعد، إلى بلدان أبعد. وكان بعيداً عن الأمل أن يتمتع ناس هذه المجموعات بأكثر من الحقوق الديمقراطية التي يتمتع بها مواطنو هذه البلدان. ويعرف الجميع الحال الذي كان سائداً في البلدان العربية. بل إن الأمر في حال لبنان ومصر بدا أسوأ من ذلك، إذ حرم الفلسطينيون من حقوق كثيرة متاحة للمواطنين في هذين البلدين، وحرّموا بصورة خاصة منذ العام ١٩٥٦ من الحقوق السياسية، وضيق عليهم فرص العمل. وفي سورية، وحدها، ساوى القانون بين اللاجئين الفلسطينيين وبين المواطنين السوري في الحقوق والواجبات، مستثنياً الفلسطينيين من ممارسة حق الانتخاب وواجب الخدمة الإلزامية في الجيش.

وزاد الطين بلة أن فرص الاتصال بين التجمعات الفلسطينية المتعددة ضاقت كثيراً، بسبب أنظمة السفر المعمول بها في الدول العربية التي تقيد حرية مواطنيها في الانتقال من بلد إلى آخر، وزاد في تضييقها الأنظمة التي شرعت خصيصاً ضد تنقل الفلسطينيين بين هذه البلدان والتي جعلت التنقل صعباً في جميع الحالات وأشبه بالمتعذر في العديد منها. كما ضيققتها الخلافات المتواترة بين الدول العربية، والأزمات المتعاقبة التي تنشأ بين أنظمة الحكم فيها فتؤدي إلى إقفال الحدود في وجه المواطنين واللاجئين على السواء.

والحقيقة أن جهد الفلسطينيين الرئيس، في الفترة التي أعقبت تشردهم، انصب في اتجاهين كثرت المصاعب في كل منهما: تأمين المعيشة المنتظمة، السكن، العمل، الطباية، التعليم وما شابه؛ وإعادة الاتصال بين الأسر والأقارب والتجمعات الممزقة. لقد جرت هذه العمليات في ظروف غير مسعفة، وتوجب على الفلسطينيين ان يعانون معاناة مزدوجة، فبتأثرهم بقسوة ظروفهم الخاصة وبظروف الفقر والتخلف والظلم متعدد الوجة السائدة في البلدان التي لجأوا إليها. وقد احتفظت سلطات هذه البلدان بخشية

دائمة من أن تدفع النكبة القاسية ومسؤولية الأنظمة العربية عنها أبناء فلسطين إلى أعمال انتقامية، فخصت الفلسطينيين بتشديد الرقابة عليهم، ومنعتهم من ممارسة النشاط السياسي أو إقامة أيّ تنظيمات مستقلة. وحرّم الفلسطينيين من حق التعبير حتى عن مأساتهم إلا حين لا يؤثر تعبيرهم على أوضاع السلطات التي يرضخون لها. ومضت عملية البحث عن اللقمة بمشقة هائلة، ولم يتيسر الحصول عليها من دون تنازلات أمام السلطات التي تملك المقدرة على حجبتها.

في ظل هذه النكبة الماحقة وذبولها المتعددة، وربما، أيضاً، بسبب قسوتها غير الاعتيادية، لم ينس الفلسطينيون كيانهم المغتصب وتطلعهم للعيش الكريم فيه. وقد تملّك الفلسطينيون حتى في أشد الظروف قسوة، وحاولوا أن يقوموا بشيء ما من أجل استعادة الكيان، ولم يتخلوا، في أي وقت، عن حقهم في استعادته. وقد شهدت السنوات الصعبة الأولى عدداً من التحركات، قد يكون محدوداً أو قليل الفعالية، لكنه أشر إلى اتجاه الرياح القادمة، فقوى حذر السلطات العربية منهم، ودفعها إلى تشديد الرقابة عليهم.

ومن مستصغر الشرر، تجمعت الوقعة التي أخذت بالسطوع مع اقتراب عقد الخمسينيات من نهايته. فتشكل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وتشكل، أو أعيد تشكيل، الاتحاد العام للعمال، ثم توالى ظهور اتحادات ومنظمات جماهيرية ومهنية أخرى. وفي هذه الاتحادات التي أرخ تشكيلها لبداية التحرك العام نحو بناء الكيان الوطني الفلسطيني الجديد، وبحكم نشأتها في معمعان الكفاح الملتهب ضد كل أشكال العسف، روعيت أكثر أسس الديمقراطية عصرية. وقد جاء هذا ثمرة عوامل عدة، لعل أبرزها شيوع التعليم العام، وتحرر المجتمعات اللاجئة من أسر التقاليد المحافظة. ومع الإشارة إلى تماثل التجربة في الاتحادات كلها، يمكن التحدث عن تجربة اتحاد الطلاب التي بدأت بإنشاء روابط للطلبة الفلسطينيين في دمشق وبغداد وبيروت والإسكندرية، فأنضافت إلى الرابطة التي نشأت في وقت أبكر في القاهرة. لقد أنشئت هذه الروابط في غير فلسطين، في بلدان عربية تبيح قوانينها إنشاء الجمعيات، لكن سلطاتها لم تتعفف عن التدخل في أدق شؤونها، فضلاً عن أنها حظرت عليها العمل في السياسة. وبالنسبة للروابط التي أسست الاتحاد، واجه المؤسسون صعوبة من نوع آخر، فقد كان النظام في الجمهورية العربية المتحدة، على سلبيته كغيره من الأنظمة إزاء حرية التنظيم، يتمتع بشعبية طاغية، فكانت معارضة هذا النظام تعرض المعارضين لتهم يقبلها الجمهور، ولم تكن تهم الخيانة أو التخريب أو الوقوف ضد وحدة الأمة العربية مستثناة منها. ومع ذلك، فإن الروابط الفلسطينية أنشئت بمبادرة قوى معارضة أو غير معنية بأن تتطابق مواقفها مع مواقف النظام، وخصوصاً في مسألة الحريات الديمقراطية. وتشدد المؤسسون في مقاومة تدخل أجهزة السلطة في شؤون روابطهم، وفي اختيار قيادات الروابط بالانتخاب المباشر السري بصورة تكاد تكون مثالية.

وتجلى أثر هذه المقاومة وصمودها ونجاحاتها في نتائج الانتخابات. ففي كل الدورات الانتخابية، جاء إلى قيادة الروابط ناس من غير المواليين للنظام، ولم تفلح جهود السلطة في منع وصولهم أو في إسقاطهم في الانتخابات التالية. وعندما تشكل الاتحاد العام من مجموع الروابط، في العام ١٩٥٩، ظفرت المعارضة بأغلبية كبيرة من مقاعد قيادته، مثلما احتفظت بالأغلبية في قيادات الفروع. وتكرر الأمر في السنوات التالية من عمر الجمهورية العربية المتحدة، وما بعدها.

لا يعني هذا القول أن الأمر كان على ما يرام في كل مكان وفي كل تجربة. فقد شهدت الساحات الفلسطينية المشتتة تجارب علنية من النوع الآخر، نسجت على منوال ما كان حولها في بلدان اللجوء. فقد إنشئ في كل من قطاع غزة وسورية، في عهد وحدتها مع مصر، اتحاد قومي فلسطيني، على غرار الاتحاد القومي العربي. وعرف الأردن وغيره كتكتلات فلسطينية موالية للأنظمة ومفتقدة لأسس التنظيم الديمقراطي. بل إن الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي تواصل بعض نشاطها بعد النكبة، احتفظت بتشكيلها كما كان عليه حالها قبل العام ١٩٤٨، وتعززت فيها سلطة الرئيس - الزعيم، ولم تقم بأي شيء لتعزيز تمثيلها لجمهورها، لا بالانتخابات ولا بغيرها حتى من الوسائل الأولية التي اتبعت في الماضي.

وقد تزامن إنشاء الاتحادات العلنية مع إنشاء المنظمات السرية التي كانت في عقد الخمسينيات كثيرة العدد، وهي كثرة عكست تأثير التشتت بمقدار ما عكست تعدد الآراء والتيارات، والتي كان أغلبها صغير الحجم. وقد أمكن لعدد من هذه المنظمات أن يستمر ويتطور ويكبر فيشتهر بالأسماء التي عرفت في عقد الستينيات. في هذه المنظمات، تباينت أشكال الممارسة حين تعلق الأمر بديمقراطية التنظيم وتفاوتت، فكان منها من اعتمد الصيغ التقليدية التي عرفت من قبل، فتشكل حول شخص أو نواة من الأشخاص المقتدرين، وقام على أساس الثقة بهم والولاء لهم، ولم يعرف من أشكال الممارسة الديمقراطية إلا أقلها، وهو صيغة اتخاذ القرارات في القيادة بالتصويت. كما كان منها من تمثل روح العصر وعرف ممارسات ديمقراطية أرقى، وإن تأثرت جميعها بمقتضيات السرية فحال هذا دون توطد الممارسة الديمقراطية داخلها، وأدى، بين ما أدى إليه، إلى تغليب الاعتماد على الثقة الشخصية، وتغليب الولاءات المبنية على هذا الأساس. أما الناشطون من أعضاء المنظمات السرية في الاتحادات العلنية، فكانوا ملزمين، بالطبع، باتباع الصيغ الديمقراطية المعتمدة في الاتحادات. وإذا توقفنا عند تجربة حركة "فتح" الأولى، باعتبارها التنظيم الذي سيصير له أكبر دور في م.ت.ف. فيجب أن نتذكر أن خبرة معظم مؤسسيها وقادتها اللاحقين حملت، في ما يتعلق بالديمقراطية، تأثيرات من تجربتهم في الاتحادات، وخصوصاً اتحاد الطلاب، ومن تجاربهم الحزبية السابقة على "فتح"، مثلما حملت آثار العمل السري الذي لجأوا إليه عند تشكيل فصيلهم الجديد، فجاءت الحصيلة خليطاً من هذه التجارب.

صراع الإرادات العربية

في هذه الظروف التي تحول فيها التملل الفلسطيني باتجاه بناء الكيان الوطني الجديد إلى تيار حازم الإرادة، نشأت أوضاع وجد فيها تيار عربي راغب في تحقيق الهدف ذاته لأسباب مختلفة. وظهرت مبادرات عربية دفعت في هذا الاتجاه. وكان من أصحاب هذه المبادرات الأوائل العراق ومصر وسورية. وبالإجمال، أراد الفلسطينيون كياناً يبلور هويتهم الوطنية ويستوعب نضالهم لتحرير الوطن، وأرادت الدول العربية غير القادرة على لجم الإرادة الفلسطينية كياناً يستجيب لهذه الإرادة ويمكن هذه الدول، في الوقت ذاته، من ضبط حركة الكيان المأمول حتى لا تشكل عبئاً عليها.

وحصيلة تقاطع الإرادتين، العربية والفلسطينية الخاصة، تغلبت على معارضة المعارضين في الجانبين ونشأت م.ت.ف. حاملة التأثيرات المتباينة للإرادتين، وما في داخل كل منهما من تلوينات متعددة.

هنا نضع اليد على خصوصية أخرى من خصوصيات الوضع الفلسطيني انعكست تأثيراتها الواضحة على بناء المنظمة وعلى الممارسات الديمقراطية داخلها. فقد نشأ للفلسطينيين كيان تجسد، في الظروف التي أشرنا إليها، في منظمة ليس لها سلطة على أي جزء من أرض الوطن، لا على الجزء الذي قامت عليه إسرائيل ولا على الأجزاء الخاضعة لدول عربية، كما أنها ليست لها أي سلطات مادية على أبناء الشعب الذي تمثله إلا السلطات القليلة التي توفرها لها أنظمة هذه الدول والتي لا يحق لها أن تمارسها، على كل حال، إلا بإشرافها. وكان من الممكن، بالطبع، أن يجيء الكيان على هذا النحو وأن يكون قويا لو توفرت الدرجة الكافية من الديمقراطية التي تبيح أن تنشط م.ت.ف. بحرية. إلا أن واقع الحال عكس شروطا مغايرة، فلم تتوفر لا في مصر ولا في سورية هذه الدرجة من الديمقراطية، ولا توفرت الديمقراطية في أي من الدول الأخرى التي أيدت قيام م.ت.ف. واعترفت بها ممثلاً للشعب الفلسطيني. أما في الدول التي عارضت قيام المنظمة، فقد انضاف تأثير غياب الديمقراطية إلى تأثيرات الصراعات العدائية مع المنظمة. زد على ذلك أن الرعيل الذي أسس المنظمة وكان له الصوت الأول النافذ فيها، أو لنقل إن الناس الذين أباح تشابك الوضع لهم أن يكونوا في طليعة المؤسسين، كانوا من المتأثرين بالأفكار القومية العربية السائدة، فلم يتنبهوا، بدرجة كافية، إلى أهمية السلطة الوطنية، ولم يجعلوا ممارستها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على الأقل، من بين أهدافهم. وقد اكتفى هؤلاء بحقيقة أن السلطات القائمة في هذين الجزئين من أرض فلسطين هي سلطات عربية فجعلوا جهدهم موجهاً لاستعادة الجزء من أرض فلسطين الذي تحتله إسرائيل.

حملت الصيغة الأولى ل م.ت.ف. تأثيرات هذه الظروف الخاصة، الشتات، ورضوخ المجموعات المشتتة لسلطات متعددة، وغياب السلطة الوطنية، مثلما حملت تأثير

الخلافاً والتناقضات بين الدول العربية. واعتمد المؤسسون أسلوباً جعلهم أقرب، من حيث مفاهيمهم الديمقراطية، إلى الصيغ التي سادت قبل العام ١٩٤٨ في اختيار ممثلي الجمهور، ومنسجمين، في الوقت ذاته، مع الأوضاع في الدول العربية ذات التأثير على الفلسطينيين.

التعبير عن صيغ الماضي تجلّى في الطريقة التي تشكل بها المجلس التأسيسي أو ما سمي بالمؤتمر الفلسطيني الأول الذي تحول هو ذاته إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأول. فقد تشكلت لجنة تحضيرية عليا، تبعت لها لجان تحضيرية في كل دولة عربية توجد فيها تجمعات للفلسطينيين. وتولت هذه اللجان الاتصال بالذين أمكنها الاتصال بهم، وأجرت ما تيسر من مشاورات، وراعت، بقدر ما استطاعت، الاعتبارات التقليدية للوجاهة والنفوذ بما فيها المنشأ البلدي، وسمت مندوبي المؤتمر على هذا الأساس. وفي الانسجام مع أوضاع الدول العربية ورغبات سلطاتها، تعمد المؤسسون أن تكون اللجان التحضيرية علنية وأن تحظى برضى السلطات التي تنشط في أرضها، وجعلوا رغبة السلطات بين العوامل الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار المندوبين. ولم تجر انتخابات عامة في أي بلد، بما في ذلك قطاع غزة الذي تديره مصر المؤيدة لقيام المنظمة والمساندة لمن تولوا مهمة بنائها، كما لم تجر أي انتخابات قطاعية، جماهيرية أو مهنية، ولم تقر اللجنة بوجود الأحزاب والمنظمات السياسية القائمة بالفعل، وإن قبلت أن يحضر المؤتمر مندوبون منها بصفته الشخصية حين كانت هذه المنظمات والأحزاب من النوع الذي تسنده سلطات هذه الدولة أو تلك، كما كان شأن البعثيين الذين تسندهم سورية أو القوميون العرب الذين تسندهم مصر، أو من على شاكلتهم.

ويمكن أن نعرض بشيء من التفصيل ما جرى عند تأسيس المنظمة في الأردن، كحالة نموذجية بوصفه الدولة التي يقيم فيها أكبر عدد من الفلسطينيين. لقد عارض الأردن السعي إلى قيام م.ت.ف. عندما كان هذا الموضوع ما يزال في قيد الدرس، واحتفظ بسلبيته حتى بعد أن صدر قرار القمة العربية بإنشاء المنظمة وبدأت النشاطات العملية لوضع القرار موضع التنفيذ. ولما تعذر منع إنشاء المنظمة، جهد الأردن كي لا يكون لها وجود أو نفوذ في أي من الضفتين. وكان هذا يعادل عدم إنشاء المنظمة.

فلما أصبحت الإندفاع لإنشاء المنظمة أقوى من أن تقف في وجهها أي معارضة، تشبث الأردن بمنع المنظمة من إقامة بناء تنظيمي لها أو تحقيق وجود عسكري في الضفتين، كما بذل جهده كي لا تمارس المنظمة الفلسطينية أي نشاط سياسي بين ناسها فيها. وفي مواجهة ذلك، قدم المؤسسون جملة من التنازلات الكبيرة التي مست بناء المنظمة ودروها. وكان من أبرز ذلك أن قبل المؤسسون بأن ينص الميثاق القومي، الذي كان بمثابة دستور للشعب الفلسطيني، على أن المنظمة لا تمارس السيادة على الأرض الفلسطينية في الضفة الأردن الغربية وقطاع غزة والحمّة. وضمت اللجنة التحضيرية

إلى مندوبي المؤتمر كل فلسطيني سبق له أن كان في الأردن، في أي وقت من الأوقات، عضواً في مجلس النواب أو مجلس الأعيان أو مجلس بلدي، يتساوى في ذلك من ظفر بالعضوية نتيجة الانتخاب أو توليها بالتعيين من قبل سلطات الأردن.

وبحسب شروط كهذه الشروط، انعقد المؤتمر التأسيسي في أيار (مايو) ١٩٦٤، في القدس، بعد أن حولته صيغ التمثيل هذه إلى تجمع لا تشكل المسألة الديمقراطية هما حاضراً إلا لدى القليل من أعضائه. هذا المؤتمر هو الذي أقر الميثاق القومي، أي الدستور، والنظام الأساسي، وأصدر إعلان إنشاء م.ت.ف. بأسلوب جعل عمل المؤتمر ذاته أقرب إلى عمل المهرجانات منه إلى عمل البرلمان. ومع أن قوى فلسطينية كثيرة دأبت على المطالبة بإنشاء الكيان وفق الأسس الديمقراطية المعاصرة، ومنها الانتخابات العامة، ومع أن هذه القوى وجدت من ينقل صوتها إلى المؤتمر، فإن الأغلبية أقرت - وغالباً ما جرى ذلك بالتصفيق وليس بعد الأصوات - بنود الميثاق القومي والنظام الأساسي اللذين عكسا تداخل ثلاثة عوامل رئيسية: طبيعة الغالبية من المؤسسين ومفهومها المتخلف حول الديمقراطية؛ والشروط الخاصة التي جعلت الفلسطينيين مشتتين وراضخين لسطوة سلطات متعددة ليست سلطتهم؛ والتأثير المباشر للدول العربية المؤثرة في الشأن الفلسطيني، والتي يعنيها أن لا تشكل حالة الفلسطينيين وضعا ديمقراطياً متقدماً على أوضاعها هي.

وبالتأثير المتداخل لهذه العوامل، وفي ما يتعلق بالممارسة الديمقراطية، أقر المؤتمر موثيق تتضمن ما يلي:

- النص على إجراء انتخابات عامة لاختيار مندوبي الشعب الفلسطيني إلى المجلس الوطني وذلك كمبدأ، وتعليق تطبيق هذا المبدأ بدعوى أن الظروف القائمة لا تسمح بإجراء الانتخابات، وتحويل المؤتمر ذاته إلى مجلس وطني مدته ثلاث سنوات، وتجنب النص على الكيفية التي سيتشكل وفقها المجلس الجديد بعد انقضاء هذه السنوات الثلاث إذا لم يمكن إجراء انتخابات عامة.
- العداء المبطن والسافر للحزبية، وذلك، كما ورد في المادة التاسعة من الميثاق القومي، لأن "المذاهب العقائدية، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم"، ولأن "الفلسطينيين، جميعاً، جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية، وفق نص الميثاق القومي.
- السلبية الظاهرة أو المبطنة ضد منظمات العمل المسلح.
- تركيز صلاحيات ضخمة، سياسية وإدارية ومالية، في يد رئيس المنظمة، فهو وفق النظام رئيس اللجنة التنفيذية، أي رئيس السلطة التنفيذية، وهو الوحيد

الذي ينتخبه المجلس الوطني، وهو الذي يعين أعضاء اللجنة التنفيذية، من دون أن يحتاج لمصادقة المجلس على تعيينهم، وهو، في الوقت ذاته، رئيس المجلس الوطني، أي رئيس السلطة التشريعية.

وفي هذا كله، تماثل وضع المنظمة مع أوضاع الدول التي نشأت فيها وتأثرت بها، وخصوصاً في أمرين: إيلاء معظم الصلاحيات للرئيس، وإدراج عدد من المبادئ الديمقراطية العامة في المواثيق مع إفراغها من مضمونها، إما بنصوص المواثيق ذاتها أو بما تبيحه من تجاوز لها عند التطبيق، أو بتعليق تطبيقها.

أما تلبية الحاجة الفلسطينية إلى كيان يلمّ الشعب المشتت، فقد انعكست في عدد من النصوص الأخرى، وكان من أهمها اعتبار كل فلسطيني عضواً طبيعياً في م.ت.ف. أو المماثلة بين عضوية المنظمة والجنسية الفلسطينية، كما كان فيها النص على أن يدفع كل فلسطيني نسبة من دخله ضريبة تعود إلى المنظمة. أما المجلس الوطني الفلسطيني، الذي جعل النظام مدته ثلاث سنوات، فقد صار عليه أن يعقد مرة واحدة كل سنة، مما جعله هيئة أقرب إلى المؤتمر العام لتنظيم من التنظيمات منه إلى برلمان لشعب من الشعوب. فعكس الأمر بهذا كله رغبات غير ديمقراطية مضمرة، وانسجم، في الوقت ذاته، مع حالة الشتات الفلسطيني.

وبهذا كله، يتأكد لنا أن المنظمة حملت، منذ نشأتها، طموحاً من طبيعة مزدوجة: أن تكون هيئة سياسية، تنظيماً أو تجمعاً أو جبهة، تستقطب العاملين في الميدان الوطني كافة وتنسق جهودهم الرامية إلى تحرير الوطن؛ وأن تكون، في الوقت ذاته، كياناً يستوعب الشعب بأسره ويمثله ويكون وطناً معنوياً مؤقتاً لهذا الشعب إلى أن يتمكن من استعادة وطنه. هذا الطموح واجهته مصاعب كبيرة بعضها انبثق من داخل الساحة الفلسطينية أو نجم من معارضة البعض للصيغ التي جرى إقرارها. فلم تكن قوى كثيرة راضية عن إنشاء المنظمة، أو عن الشكل الذي نشأت عليه. وقد دعا بعض هذه القوى، ومنها ما بقي من الهيئة العربية العليا، إلى تحقيق التمثيل في الكيان على أساس الانتخابات العامة. وانبثقت مصاعب أخرى من مقاومة هذه الدولة العربية أو تلك لوجود المنظمة أو لبعض وجوه سياستها وممارستها.

ولكن الطموح الذي راود الأغلبية بأن تكون المنظمة هي الوعاء التنظيمي والكيان الوطني ظل حاضراً. وما كان لهذا الطموح أن يتحقق في الشروط الفلسطينية والعربية، إلا بالتوافق الإرادي بين القوى الفلسطينية كافة. وإذا كانت الاتصالات التي تعجلت إنشاء المنظمة لم تتح الوقت الكافي لتحقيق هذا التوافق، فإن الطموح ذاته بقي بعد التأسيس وما اعتوره من سلبيات، وظل يفعل فعله. هنا، تبرز حقيقة أن التوافق الإرادي مطلوب لإنجاح أي تحالف من أي نوع، سواء في تنظيم واحد أو تجمع تنظيمات أو جبهة وطنية. ولكن

مشروع م.ت.ف. لم يكن مجرد شيء من هذا القبيل فحسب، بل كان أكبر، وكان لا بد من التغلب على عقبات لا حصر لها قبل الوصول إليه. وقد تطلب الأمر تحقيق جملة متصلة من الخطوات، والمواءمة بين خصوصية الوضع وعموميته والتداخل القائم بينهما حتى يتوافق الجميع على العيش في كيان واحد.

ولأن من المستحيل، حتى في كيان له أهمية الكيان الفلسطيني وواجباته التحريرية الكبيرة، تذويب الفروقات القائمة في المجتمع والمنعكسة في بناء السياسية، ثم لأن تأثير هذه الفروقات يشد في الساحة الفلسطينية بوجود أطراف كثيرة جاهزة لاستغلالها، فقد اشتدت الحاجة إلى التوافق الطوعي، أو لنقل إلى الالتزام الإرادي لكي تقوم المنظمة، ثم لكي تنشط، ثم لكي تتطور وتلعب الدورين المنوطين بها، بما هي هيئة سياسية وكيان في آن واحد.

والواقع، كما أظهرته التجربة، أن إنشاء المنظمة في حد ذاته كان هو المكسب الأكبر الذي حققه شعب فلسطين منذ تشرده. أما العثرات التي واجهتها المنظمة، منذ تأسيسها في العام ١٩٦٤ حتى قيام حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فقد كانت كبيرة، وكان من الطبيعي أن لا تكون المنجزات المتحققة على الأرض كثيرة، إذا ما راعينا حجم الاعتراضات الفلسطينية المتنوعة، والمصاعب العربية، والعداء الإسرائيلي.

تطور التجربة وتشابكها بعد العام ١٩٦٧

لقد أفرزت الشروط التي تأسست فيها المنظمة قيادة تمثلت أغلبيتها التجربة الديمقراطية للحركة الوطنية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، وأضافت إليها الموقف المعادي أو غير المحبذ للحزبية، أي للتعددية، والميال إلى الهيئات ذات التكوين الفضفاض أو الهلامي، حيث يتم التستر على الفروقات الحقيقية بالتشبث بالشعارات العامة واستدراج الولاء الجماهيري لأشخاص القادة. وضمت القيادة، بحكم شروط النشأة، أيضاً، أقلية من ممثلي القوى المستجدة التي حملت طموحات بتثوير المنظمة وإقامة هيكل تنظيمية ديمقراطية تدعمها. ومنذ البداية، نشب الصراع بين الجانبين. وأثمر الصراع منجزات قليلة تمثلت في حمل المنظمة على إنشاء ما عرف باسم التنظيم الشعبي الذي يجري بناؤه بالانتخاب من قبل المنتسبين إليه طوعاً، وحملها كذلك على تشجيع تطوير الاتحادات القائمة وإنشاء اتحادات قطاعية جديدة. غير أن الغلبة تحققت، في نهاية المطاف، للأغلبية المحافظة، فبهت دور التنظيم الشعبي وتوقف تطوره عند خطوات التأسيس الأولى، ووجدت الاتحادات القائمة نفسها في صراع، من هذا النوع أو ذاك حول هذه المسألة أو تلك، مع التنفيذيين في القيادة. وبالإجمال، لم تتمكن قيادة المنظمة من اجتذاب القوى الفلسطينية المشبعة بروح عصرها، والرافضة لأسس الولاء الشخصي

أو البلدي أو العشائري، كما لم تنجح في اجتذاب القوى الراغبة في العمل المسلح والتي شرع بعضها في ممارسة هذا العمل بالفعل مع مطلع العام ١٩٦٥. وهكذا، بقيت قوى فلسطينية كثيرة وهامة خارج إطار المنظمة ومعارضة لسياسة قيادتها. وأظهرت قوى من التي عملت في إطار المنظمة ضيقها بممارسات القيادة. وانصب جانب كبير من الانتقادات على غياب السلوك الديمقراطي في العلاقات داخل م.ت.ف. والتصرفات الفردية لرئيسها، وكان الكثير من هذه الانتقادات صحيحاً.

فلما وقعت حرب العام ١٩٦٧ وتلاها الانطلاق الواسع لمنظمات العمل المسلح، أو الفدائي، أصبحت الدول العربية، بما فيها التي عادت المنظمات الفدائية قبل العام ١٩٦٧، بحاجة لهذا العمل. ووجد فلسطينيون كثيرون أنفسهم منجذبين إلى ساحة العمل الوطني. وبالشعبية المتحققة للعمل الفدائي والنفوذ المتحقق لمنظماته، تمكن العمل الوطني الفلسطيني من كسر العديد من القيود التي كانت تحد من الاتصال بين التجمعات الفلسطينية، وظفر العاملون في هذا الحقل بإمكانيات كثيرة للتنقل، فساعد ذلك على بلورة حركة شعبية عامة واسعة ملتفة حول منظمات العمل الفدائي.

واتجهت الأنظار فوراً للاستفادة من كيان م.ت.ف. الشرعي ليصبح إطاراً لهذه الحركة، وعنى هذا أن يتولى قادة العمل الفدائي قيادة المنظمة. وهذا هو ما تم بين العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩، حين تنحى المرحوم أحمد الشقيري عن رئاسة المنظمة وحل محله رئيس مؤقت، ثم تقدم " حملة البنادق " لأخذ مكان الصدارة في الكيان الفلسطيني.

حتى هنا، كان الجميع قد تعلم أن الالتزام الطوعي هو حجر الزاوية في بناء م.ت.ف. كله وتفعيل نشاطها، سواء تعلق الأمر بدورها كجبهة سياسية أو ككيان. ومنذ انتقال حملة البنادق إلى صدارة الصورة وانجذاب الأحزاب والمنظمات السياسية إلى العمل المسلح وتحولها إلى منظمات فدائية وما تبع ذلك من تعاظم المسؤوليات وتعاظم المخاطر، تركز البحث على إيجاد وسائل تحقيق هذا الالتزام.

على أن الحوارات الجادة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بين يدي انتقال حملة البنادق إلى قيادتها وبعد هذا الانتقال، استهدفت، في المقام الأول، تحقيق التوافق بين الحجم الأخذ في الاتساع للحركة الوطنية والقوى الشعبية التي تدعمها وبين الإطار الذي يضمها وهو م.ت.ف. وكانت هذه في جوهرها عملية ديمقراطية، بصرف النظر عن الصيغ التي تمت بها وسواء تطابقت هذه الصيغ مع أحدث الممارسات الديمقراطية أو اتخذت أشكالاً تقليدية. وإذا ما توخينا الإيجاز، فإنه يصح القول إن أهم منجزات هذه العملية الكبيرة تمثل في تحقيق مطلب انتقال حملة البنادق إلى قيادة المنظمة وحلولهم محل قيادتها التقليدية. وكان هذا يعني، في حسابات القوى القائمة، أن تتولى " فتح "، وهي أكبر المنظمات الفدائية، القسط الأوفر من المسؤولية، وأن ينشأ تحالف يضم

المنظمات كافة. وكانت "فتح" تضم خليطاً من الآراء والتيارات، بينما وجدت منظمات انبثقت مباشرة عن أحزاب أو كانت في ذاتها أحزاباً سياسية تحولت إلى منظمات فدائية، فكانت في داخلها أشد تجانساً ولكنها كانت أصغر من "فتح". وهكذا، احتدم الجدل، أساساً، داخل "فتح" وكان فيها من يرى أن مجيء "فتح" إلى إطار م.ت.ف. خطيئة. كان هذا الرأي في جوهره رأياً متهيّباً من العمل السياسي، وغير محبذ للتحالف الوطني الذي سيفرضه الوجود داخل المنظمة، أي غير ديمقراطي. وبعد عملية حوارات واسعة داخل "فتح"، حسم الأمر في المنظمة الكبيرة لصالح الانتقال إلى م.ت.ف. ولصالح التحالف مع الآخرين.

وقبل إتمام الإجراءات الدستورية لعملية الانتقال، أجريت مشاورات واسعة بين المنظمات الفدائية والأوساط المعنية الأخرى. وتركز جزء من هذه المشاورات، جزء هام منها في واقع الأمر، حول المسائل ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية، وتم، بنتيجتها، تثبيت أمرين في غاية الأهمية: مبدأ الالتزام الطوعي؛ والإبقاء على التعددية. وتم كذلك تحديد أسس تمثيل الأطراف المتعددة في هيئات المنظمة، حيث جرى تطوير بعض الأسس القائمة وابتكار أسس جديدة. وكان الإقرار بالتعددية، في حد ذاته، هو الخطوة الكبيرة التي شالت كل الخطوات الأخرى. كما كان الالتزام الطوعي هو الوسيلة التي صانت المنظمة من تحول الخلافات فيها إلى تناحرات عدائية. وكان هذا وذاك هما البابين اللذين حصلت المنظمة عبرهما على أوسع تأييد شعبي يمكن لأي منظمة أن تحصل عليه في ظروف الشعب الفلسطيني.

ومع دوام الظروف التي تحول دون إجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني، بل مع تفاقم هذه الظروف بوقوع الضفة والقطاع في أسر الاحتلال الإسرائيلي، جرى الاقتراب من صيغ التمثيل الديمقراطي الأصوب، وتحددت أسس جديدة لاختيار أعضاء المجلس، وكلها أسس تضيّق صيغ الاختيار العشوائي أو المزاجي، وتدخل عامل الانتخاب في عملية الاختيار بمقدار أو بآخر. واتفق على أن تتوزع مقاعد المجلس على أساس حصة لكل فصيل فدائي بما فيه جيش التحرير الفلسطيني تتوازي مع حجم وجوده على الساحة، وحصة لكل تنظيم شعبي، جماهيري أو مهني، تعكس حجمه. كما اتفق على أن تشكل هذه الحصص أغلبية أعضاء المجلس وتترك بقية المقاعد للمستقلين من ذوي المكنات أو الكفاءات المتميزة في الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية. وتمّ التفاهم على أن يجري اختيار المستقلين بالتوافق بين الفصائل كافة، وأن يخضع تثبيت عضويتهم لقرار يصدره المجلس الوطني ذاته. هنا، يجدر أن نذكر أن لكل فصيل وسائله الديمقراطية الخاصة به، وهو حر في استخدامها، لاختيار الأعضاء الذين يمثلونه في المجلس، وأن التنظيمات الشعبية تختار قياداتها عادة، بالانتخاب، والقيادات المنتخبة هي التي تسمى ممثلها فيه.

هذا الاتفاق وغيره من الاتفاقات التي تناولت شؤوناً متعددة أخرى أُجري تثبيتها، جميعاً، في ميثاق المنظمة. والحقيقة، أن تعديلات كبيرة، متعددة الوجوه، أدخلت على هذه المواثيق. وكان الهدف أن تتوسع الممارسة الديمقراطية، وأن تستكمل سمة المنظمة بما هي كيان وطني يستوعب الجميع. فالميثاق القومي، الذي هو الدستور، عدل وربما من الأصوب القول أنه استبدل، وأقر المجلس الوطني المشكل بالصيغة الجديدة ميثاقاً جديداً حمل اسم "الميثاق الوطني". وكذلك عدل النظام الأساسي. وقد أقرت التعديلات التعددية وصيغ التمثيل الجديدة. فظهرت بوضوح سمة المنظمة، أيضاً، بوصفها جبهة للقوى الوطنية الفلسطينية الفاعلة. وأوجز الميثاق المجدد هذا كله في مادته الثامنة، فوصف المرحلة بأنها "مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين". ولم يتستر الميثاق المجدد على التناقضات كما فعل سابقه، بل أقر بوجودها، فيما دعا إلى تغليب التناقض الرئيس الذي هو "بين الصهيونية والاستعمار، من جهة، وبين الشعب الفلسطيني من جهة ثانية". وعلى هذا الأساس، تبين في هذه المادة "أن الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهجر، تشكل، منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة". وبهذا، أسقط الميثاق المجدد النص المعادي للحزبية الذي ورد في سابقه، وأعطى للتعددية شرعية دستورية. وهذا النص في الميثاق عززته التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي. فقد أناطت هذه التعديلات بالمجلس حق انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الذين ينتخبون رئيسها من بينهم، وفصلت بين منصب رئيس اللجنة ورئيس المجلس، معززة الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، إن جاز التعبير، وجعلت للمجلس ذاته حق إضافة أعضاء جدد إليه.

إن وجود التعددية داخل م.ت.ف. بما هو أكثر منجزات الديمقراطية فعالية، والإقرار بها في الميثاق والنظام الأساسي، واستمرارها في التجربة العملية، قد عززت على الساحة الفلسطينية واحدة من الحريات التي تميزت هذه الساحة بها في المحيط العربي القاتم، وهي حرية التعبير. هنا، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى نقطة هامة في تجربة التعددية الفلسطينية، فقد أقرت المواثيق وكذلك الممارسة العملية، ليس حق وجود قوى متعددة، فحسب، بل استقلالية كل قوة في شؤونها الخاصة ومنع التدخل فيها أيضاً. وحتى مع الإغواء الشديد لشعار الوحدة الوطنية والحاجة الشديدة له، لم يخلط ناس المنظمة المفاهيم، ولم يجعلوا مفهوم الوحدة الوطنية مطابقاً لمفهوم دمج المنظمات بعضها مع بعض أي إلغاء التعددية. وهذا هو ما أبرز، مرة أخرى، أهمية الالتزام الطوعي فجعل المقدار المتحقق من الوحدة الوطنية، في كل مرحلة، فعالاً لأنه نابع من هذا الالتزام. وهذا، أيضاً، هو ما جعل حرية التعبير في الممارسة، كما هي في المواثيق، راسخة وفعالة، ووفر لها المنابر اللازمة. ومهما يكن من أمر، فإن وجود حرية التعبير وتوفر المنابر المتعددة لممارستها قدما خدمات كبيرة للعمل الوطني الفلسطيني، خدمات يصعب إحصاء فوائدها. وبوجود حرية التعبير المستندة إلى التعددية الحقيقية، بقي

الباب مفتوحاً أمام النضال الداخلي لصياغة السياسات عبر الحوار الفعال ولمعالجة الأخطاء والمعضلات ومراقبة السلوك. وبوجود التعددية وحرية التعبير، أمكن، في الوقت ذاته، تكتيل الجمهور حول المنظمة وحفره على الدفاع عنها كلما تعرضت للخطر. كما أمكن بوجود حرية التعبير حماية التعددية ذاتها التي هي مفتاح كل الممارسات الديمقراطية الأخرى وضمان استمرارها. وكان من العيب الحديث عن أي حريات من أي نوع داخل م.ت.ف. لولا وجود التعددية وحرية التعبير المقترنة بها.

يبقى، بعد هذا، من المفيد والهام التذكير بأن أي حديث يدور حول ديمقراطية م.ت.ف. أو ديمقراطية العمل الوطني الفلسطيني، مثله مثل أي حديث حول استقلالية هذا العمل أو أي شأن آخر من شؤونه، إنما هو حديث يتطرق لأمر نسبية، ما دامت المنظمة، وهي الممثلة لهذا الشعب والمستوعبة لهذا العمل، هي منظمة لشعب مشئت خاضع لسلطات متعددة وعلاقات إنتاج مختلفة، وغير متمتع بالسيادة على أرضه أو على نفسه في أي مكان. وبهذا، لا يمكن تقديم أو صاف تامة الكمال لأي ممارسة فلسطينية عامة.

يضاف إلى ذلك التأثيرات السلبية للتدخلات الخارجية المباشرة في الشأن الفلسطيني، وهي تدخلات كثيرة الأهداف، وفتاكة في كثير من الحالات، وهي غالباً ما تكون موجّهة ضد ما هو إيجابي في الممارسة الفلسطينية. والأمر هنا لا يجيء من تدخلات الخصوم، وحدهم، بل كثيراً ما تترتب آثار سلبية على تدخلات الحلفاء، أيضاً. ويمكن للمرء أن يعد مئات الأمثلة التي واجهت م.ت.ف. فيها ضغوط الأصدقاء فضلاً عن هجمات الخصوم، وعانت منها. هذا الأمر يفاقمه واقع أن أطرافاً كثيرة أعطت لنفسها حق التدخل في الشأن الفلسطيني، وأباحت لنفسها حق الإفتاء وحتى القرار في هذا الشأن وبما يخالف رغبة غالبية الفلسطينيين. كما فاقم من هذا الأمر أن الأطراف العربية، وخصوصاً الأنظمة الحاكمة المعنية أكثر من غيرها بالشأن الداخلي الفلسطيني، لها امتدادات ودوائر نفوذ داخل الساحة الفلسطينية ذاتها. هذا إذا لم نتحدث عن الاتجار المزمّن بالقضية الفلسطينية بدعاوى دينية أو قومية أو غيرها.

أما التأثيرات السلبية النابعة من داخل هذه الساحة، وهي التي تغدو أشد خطورة حين تتقاطع مع التأثيرات الخارجية، فهي أيضاً كثيرة. ولنأخذ بعض الظواهر الشائنة: ترهل الأجهزة واستشراء البيروقراطية، الإفساد والفساد وما ينجم عنهما من تخريب روحي ومادي، نزعات التسلط الفردي أو الفئوي وما يقترن بها من إعاقة الممارسة الديمقراطية وتشويه لها، الخروج لهذا السبب أو ذاك عن مبدأ احترام الأقلية للأغلبية وما يستتبعه من ردود فعل، تأثيرات بقايا العوامل التقليدية المختلفة كالولاء على أسس بلدية أو جهوية أو عشائرية. هذه الظواهر السلبية كلها يمكن أن توجد في أي حركة أو كيان وأن تؤثر سلباً على ممارسته الديمقراطية بمقدار أو بآخر. ولكنها تصبح في الساحة الفلسطينية أشد فتكاً حين يجد أصحابها الحماية في المحيط العربي الذي

يستغلهم لأغراضه الخاصة. وقد دفع الشعب الفلسطيني أثماناً باهظة نتيجة استفحال هذه الظواهر واستثمار المتدخلين في الشأن الفلسطيني لها. ولن نبالغ لو قلنا إن خطر هذه الظواهر أدى إلى تبديد جزء كبير من الطاقات الفلسطينية، سواء ما بدد من الطاقات نتيجة التخريب، أو ما استهلك منها في مقاومته.

لكن، ومهما يكن من أمر، فإن السلبيات داخل الساحة الفلسطينية، مع الإقرار بضخامة بعضها واستفحال مخاطره، لا تبقى بدون مقاومة. وقد توفرت لهذه الساحة، عبر تجربتها الطويلة الراسخة والشاقة، تقاليد تبيح فرصاً طيبة للنضال الداخلي ضد السلبيات. والصراع، في هذا المجال، مفتوح، نشهد وقائعه في كل يوم، وفي كل مجال. وإن وجود التقاليد الديمقراطية، وخصوصاً التشبث بالمنجزات الديمقراطية المكتسبة، هو الذي يشكل الضمانة للأمل بأن السلبيات لا تكتسح الإيجابيات.

مناقشة للبرنامج الأول لحزب الشعب

مناقشة للبرنامج الأول لحزب الشعب*

يراقب الوطنيون الفلسطينيون المعنيون بالشأن العام، بمقدار من الاهتمام أو بآخر، التطورات الجارية منذ سنوات بين صفوف شيوعيينهم. وتتفاوت الآراء أو تتباين، وفقاً لاختلاف زوايا النظر التي تطل على الأحداث، دون أن يفتقر أي منها إلى الرغبة في أن تتم التطورات على نحو لا يؤدي إلى مزيد من تعقيد الأوضاع على الساحة الفلسطينية، ولا يجرده هذه الساحة من واحد من أسلحتها الفعالة.

البيريسترويكا السوفيتية وتأثيراتها

وعلى أرض الواقع، كما يمكن أن تراه عين المراقب، اجتاحت هذه التطورات برنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني السابق وجاءت ببرنامج جديد، وأسقطت مقولات كثيرة من فكر الحزب كانت هي المقولات الأساسية المعتمدة فيه منذ تأسيسه والمعتمدة لدى الأحزاب الشيوعية الأخرى كافة. وطالت التطورات، إلى هذا، اسم الحزب ذاته، فأسقطت منه صفة الشيوعية واستبعدت صفة الاشتراكية وجعلت له اسماً جديداً لا صلة له بأي من هاتين الصفتين، فصار الاسم هو "حزب الشعب الفلسطيني"، وهو اسم يمكن لأي حزب أن يتسمى به دون أن يشكل، بالضرورة، دلالة قاطعة على طبيعته. واكتسحت التطورات بناء الحزب وبدلت نظامه الداخلي فحولته، في المحصلة، من نظام لحزب متماسك البنين متجانس الهيئات متشبه بالمفهوم التقليدي للمركزية الديمقراطية، إلى نظام لحزب متعدد المنابر، قليل الحفاوة بالتجانس، متساهل إزاء تراخي الصلات بين أعضائه أو بين هيئاته.

* مقال نشر في حلقتين تحت عنوان "مساهمة في نقاش برنامج حزب الشعب الفلسطيني، لماذا يراد للإصلاح أن يتم بروح العداء للماركسية؟"، في: صوت الوطن، نيقوسيا (قبرص)، العدد ٣٨، ١٥/١١/١٩٩٢ ص ٤٤-٤٧؛ والعدد ٣٩، ١٥/١٢/١٩٩٢، ص ٣١-٣٣

وعلى أرض الواقع، كما هو متحقق عياناً، وأياً ما كانت عليه الزاوية التي يطل المراقب منها على الأحداث، تزامنت هذه التطورات مع بروز حركة البيريسترويكا السوفييتية. ثم بلغت التطورات ذروتها بعد أن انهارت الآمال الإيجابية التي اقترنت بالحركة السوفييتية، وبعد أن آل مصير الاتحاد السوفييتي إلى تدمير النظام الاشتراكي فيه وتفتت الدولة وتسليم أجزاءها المفتتة إلى مصائر مظلمة. وقد يجادل أحد من الشيوعيين الفلسطينيين حول دافعهم الأصلية لتبديل برنامج الحزب وبنائه واسمه، وقد ينسب عملهم في هذا الاتجاه إلى دوافع ذاتية ومحلية وإقليمية ويحاول التقليل من تأثير حماسهم الأول للبيريسترويكا السوفييتية على التطورات. إلا أن المراقب، غير المنشغل بحسابات تحمل المسؤولية عما وقع، لا يستطيع أن يغفل حقيقة التأثير الكاسح للآمال التي انعقدت على البيريسترويكا حين بدأت دعوة للإصلاح الشيوعي في حمل شيوعيين فلسطينيين على التماهي معها مما جعلهم يندفعون ويدفعون غيرهم في الاتجاه الذي بدل حال حزبهم ثم لا يتمكنون من التوقف عندما ظهر أن حركة البيريسترويكا لم تعد ملك الراغبين في الإصلاح، بل صارت مطية أعداء الشيوعية الراغبين في تدمير النظام الاشتراكي ومعسكره الكبير.

هذا الكلام لا يراد به التلويح بأي تهمة من نوع التهم المفتقرة إلى الدقة التي أُلِفَ مروجوها أن يعدوا الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفييتي مجرد تابع مناصح للحزب الشيوعي الكبير، وأن يروا في كل ما تقوم به هذه الأحزاب تقليداً للمركز، أو تنفيذاً لأوامر مفترضة صادرة عنه. كما أن هذا الكلام لا يراد به الحكم بأن الذين اجتذبتهم دعوة البيريسترويكا الإصلاحية، في البداية، كانوا على خطأ أو أنهم انساقوا وراء وهم لا سند له. فالواقع أن الحاجة الملحة، والمشروعة، للإصلاح هي التي أملت ظهور البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي، كما أملت التأييد الذي حظيت به لدى معظم الأحزاب الشيوعية. والواقع أيضاً أن حركة البيريسترويكا عندما ظهرت استقطبت التأييد الكاسح من جمهور الحزب في البلاد. وكانت البيريسترويكا عند ظهورها في الدولة الكبيرة حركة حمالة أوجه، وقد أمل معظم الذين أيدها من الشيوعيين في أن تؤدي فعلاً إلى توسيع الحياة الديمقراطية في الحزب والبلاد وتطلق المبادرات اللازمة لخلق الأجواء الملائمة لتطوير البناء الاشتراكي وتوطيده، وتعزيز المكانة الدولية للاتحاد السوفييتي، وتشكيل نموذج جاذب يعزز مكانة الحركة الشيوعية في العالم بأسره. أما الذين يعتزون بأنهم رأوا الوجه الآخر للبيريسترويكا، منذ بدايتها، فإن معظمهم، ومعظمهم وليس كلهم، يندرج في عداد من قاوموا البيريسترويكا بدافع المحافظة على القديم، ليس غير. وقد جاءت آراء هؤلاء في معرض التعبير عن رغبتهم في فشل الدعوة للإصلاح بأكثر مما جاءت نبوءة عبقرية بما حصل بعد ذلك.

وإذا كان المال الواقعي لتطور الأحداث قد قاد البلاد السوفييتية إلى الدمار، فهذا يعني، أول ما يعني، أن الخلل الذي كان ينبغي إصلاحه كان، أيضاً، أعمق من أن يمكن تلافيه،

أعمق وأكثر مما قدر المحافظون والإصلاحيون، وبأكثر مما قدر أنصار الشيوعية في الجانبين، وخصوصاً. أما الأسباب التي عمقت الخلل إلى هذه الدرجة فإن الخوض فيها يدخلنا في تفاصيل لسنا بصدد تناولها. ثم إن من السابق لأوانه الإتيان بتفسير جازمة، ما دام الأمر بحاجة إلى كثير من الدراسة والتدقيق في إيجابيات تجربة بضخامة التجربة السوفيتية وعمرها أكثر من سبعين سنة وسلبياتها.

إذاً، وكما يتهدى لنا، بدأت التطورات التي بدأنا بالحديث عنها دعوة إصلاحية في سياق التماهي مع الدعوة الإصلاحية السوفيتية وتأثيرها، في المقام الأول. وحملت الدعوة الفلسطينية، في سنواتها الأولى، السمات الرئيسية للدعوة السوفيتية في سنواتها الأولى، أيضاً. فجرى هنا كما جرى هناك التشديد على المطالبة بتوسيع الممارسة الديمقراطية في الحزب. وتم هنا، مثلما تم هناك، تبديل نقاط الارتكاز في فكر الحزب وسلوكه وتغيير الأولويات. وارتفعت المطالبة بأن يكون الحزب هو حزب الشعب كله وليس حزب الطبقة العاملة أو الكادحين، وهدمهم، وأن يؤذن في الحزب بتعدد الآراء وبالتالي تعدد المنابر بدل الالتزام الصارم بموقف موحد ومركز قيادي واحد.

ثم جاء وقت بدأت فيه حركة البيريسترويكا السوفيتية بالانفصال العلني عن المصادر الرامية إلى إصلاح النظام الاشتراكي، وهي المصادر التي أملت وجود الحركة ووفرت لها معظم ما حظيت به من تأييد الحزب والجمهور ودعمهما. وكان من شأن هذا الانفصال الذي جرى تحقيقه بالتدرج أن يبلبل دعاة الإصلاح أنصار البيريسترويكا في الأحزاب الشيوعية الأخرى ومنها، بالطبع، الفلسطيني. وقد وجد بين هؤلاء من توهم أن الخطى التي أظهرت هذا الانفصال ناجمة من سوء فهم ما يزال من الممكن تلافيه. ويقدم موقف الشيوعيين الفلسطينيين من مسألة هجرة يهود الاتحاد حالة أنموذجية في هذا المجال. لقد عرف هؤلاء ما يعرفه غيرهم مما تنشره وسائل الإعلام عن وجود صفقة يجري إعدادها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ثم رأوا كيف أذن القادة السوفييت ليهود بلادهم بالتدفق نحو إسرائيل مقابل منافع موعودة. وقد تصرف الشيوعيون الفلسطينيون على أساس أن الحوار الرفاعي مع الرفاق في موسكو يمكن أن يثني هؤلاء عن إبرام الصفقة وتنفيذها. وشهدت موسكو زيارات متعاقبة لقادة شيوعيين فلسطينيين ركزوا كل جهودهم في الحوار بأمل إقناع الرفاق بالتوقف عما شرعوا فيه، والاستماع إلى التبريرات الصريحة أو المواربة التي ساقها الرفاق لتسويغ إجراءاتهم أو للتموه عليها. وعندما جوبه المحاورون الفلسطينيون بالإصرار السوفيتي على المضي في الصفقة، كان الأوان قد فات على تعليل النفس بالأوهام، وكان اليهود الوافدون إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتي قد شرعوا في الاستيطان، حتى في الضفة الفلسطينية، ولم يكن السوفييت يبدون من الممانعة لهذا الاستيطان غير الشرعي حتى ذلك المقدر من الممانعة الذي أبدته الولايات المتحدة ذاتها.

هذه الحالة ماثلتها حالات أخرى عديدة، أهم منها أو أقل منها أهمية، فشكلت منظومة من الدلالات السافرة على اتجاه الرياح لدى قادة البيريسترويكيا. وكان من ذلك تبديل برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بدعوى تليين مفاصل الديمقراطية المركزية، والتخلي عن، أو التساهل بشأن مقولات الماركسية الأساسية، وبضمن ذلك التخلي عن مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا وإدانة كل ما جرى بهدي هذا المفهوم في تاريخ الاتحاد السوفييتي، وإغفال أهمية الصراع الطبقي واعتبار النتائج التي أفرزها هذا الصراع ذاته في ظل الدولة السوفييتية جرائم يتحمل الحزب الشيوعي مسؤولياتها، والتعمية على التناقض الرئيس في هذا العصر بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة وإغفال القوانين العلمية التي اكتشفتها الماركسية في هذا المجال، وتأليه الدعوة للتعایش السلمى بين الأنظمة المختلفة واستبعاد العنف وجعلها مساوية للدعوة للتعایش بين الطبقات، وما إلى ذلك من المؤشرات. وقد جرى كل هذا من خلال التستر بالدعوة إلى الإصلاح، وهو تستر مارسه أولئك الذين انتهوا إلى تدمير كل شيء دون أن يقدموا للجمهور الموعد بتحسين أحواله سوى البطالة والجوع وفقدان الاستقرار وغياب الأمن وتعريض الكرامات الشخصية والعامّة للامتهان.

هنا يبرز سؤال ذو أهمية بالغة: إذا كان الإصلاحيون على الجانب الفلسطيني قد رأوا هذه المؤشرات كما رآها سواهم، وإذا كانوا قد أدركوا مغزاها، كما أدركها أو كما ينبغي أن يدركها الشيوعي المتمتع ببصيرة نفاذة، فلماذا لم يحملهم هذا وذاك على التوقف للتبصر في دعوتهم هم أنفسهم للإصلاح داخل حزبهم وإعادة النظر في بنود الطروحات الإصلاحية التي اقتبسوها من دعاة البيريسترويكيا السوفييتية وتوسلوا بها لإصلاح حزبهم؟

بكلمات أخرى: إذا كان قد اتضح للشيوعيين الفلسطينيين أن التخلي عن المقولات الماركسية الأساسية لا يجيء بشيوعية مصلحة ولا يجيء باشتراكية من أي نوع بل يقود إلى الانقلاب عليهما، فلماذا تشبثوا بما ظنوه في البداية وسيلة للإصلاح ومضوا إلى حد استكمال الانقلاب الذي شرعوا فيه فقلبوا برنامج حزبهم رأساً على عقب ولم يبقوا منه مما هو شيوعي، حقاً، حتى الاسم، ولم يدعوا للجمهور مما يسند ثقته بهم كشيوعيين إلا حديثهم، هم أنفسهم، عن رغبتهم في الاسترشاد بالماركسية؟

هذا السؤال الهام تتداعى معه سلسلة طويلة من الأسئلة الأخرى.

هل تبدلت طبيعة التناقض الرئيس وهو التناقض بين الشغيلة ومستغليهم؟ وهل كفت البرجوازية عن كونها بطبيعتها طبقة مستغلة؟ وهل تنحى هذا التناقض عن كونه رئيساً فحل بين التناقضات الثانوية؟

هل زالت حقاً الفروق بين الديمقراطية البرجوازية والأخرى الشعبية؟ وهل تبدلت طبيعة الديمقراطية البرجوازية التي تبيح أوسع الفرص للاستغلال ولا تبقى للعاملين

بكدهم إلا أضيق الفرص؟ وهل أصبحت هذه الديمقراطية البرجوازية أصلح من الأخرى فصار من الممكن الأخذ بتقاليدها حتى داخل حزب شيوعي؟

هل ثبت، فعلاً، بطلان قوانين الصراع الطبقي واندثرت حقيقة أن هذا الصراع هو المحرك الرئيس لكل الصراعات، وهل تبين انتفاء الحاجة لأحزاب طبقية فصار من اللازم تسويق العمل لإنشاء أحزاب تمثل الشعب كله؟

وإذا لم تكن الحاجة لأحزاب طبقية قد انتفتت، فلماذا يميع حزب شيوعي صفته الطبقيّة بإرادته وينص برنامجاً ونظامه الداخلي ويبدل اسمه. أما إذا كانت هذه الحاجة قد انتفتت حقاً فما هو الذي يسوغ استمرار حزب شيوعي في البقاء؟ لماذا لا يحل الحزب نفسه ويفسح المجال أمام أعضائه للانخراط في الأحزاب التي قالت منذ البداية إنها أحزاب مفتوحة للطبقات كافة؟

وعلى أي أساس يدعي البعض أن صفة شيوعي صفة منفرة بالإطلاق؟ ألم تكن هذه الصفة على الدوام منفرة للذين ينفرون من النوع من العدالة الذي تتوخاه الشيوعية، وجذابة لمن يتوخون الوصول إليه؟

وإذا كان الدافع لتبديل الاسم وإغفال المقولات الشيوعية هو الرغبة في توسيع صفوف الحزب، كما توحي بذلك أقوال الذين يرون أن الشيوعية غدت مبعوضة وأن هذه أو تلك من مقولاتها لم تعد جذابة، أفليس من المشروع أن نسأل: هل يجذب ناس أكثر إلى الحزب عندما يتشبه هذا الحزب بصفته الشيوعية أم عندما يموه هذه الصفة ويبدل الاسم ويميع البرنامج؟ وإذا كان البرنامج الوطني العام، المغفل لشيوعية الحزب والمتساهل إزاء مقولاتها، هو الذي يجذب الجمهور، فلماذا يأتي الباحثون عن تنظيم يلائمهم إلى حزب غير جلده ولا يأتون إلى الأحزاب الأخرى الأكثر عراقة في هذا المجال؟ لماذا ينضم الفلسطينيون في هذه الحالة إلى حزب الشعب، وعندهم "فتح" وخيراتها متعددة الوجوه.

وباستقصاء مغزى ما تثيره هذه الأسئلة والأسئلة الأخرى التي من هذا القبيل، وبمتابعة التطبيقات على الساحة الفلسطينية، يمكن إجراء قراءة أكثر تبصراً للتطورات التي يشهدها حزب الشعب - الحزب الشيوعي سابقاً.

هنا، قد ينبغي أن نثير الانتباه إلى أن على الساحة الفلسطينية من التعقيدات والتداخلات ما قد لا يوجد له مثل على أي ساحة أخرى ملتهبة أو هادئة، في العالم. ولعل في هذا ما يسوغ كثرة الاجتهادات والتعدد الكبير للأراء المتداولة على هذه الساحة ويعطي لكل منها أياً كانت درجة خطئه أو سداذه هذا المقدار أو ذاك من المشروعية.

قراءة في تطورات الحزب الشيوعي الفلسطيني

والآن، لنأخذ تطورات الحزب الشيوعي الفلسطيني منذ نشأته في العشرينيات. لقد ظهر هذا الحزب عند تشكيله بما هو حزب يضم أغلبية يهودية وأقلية عربية في بلد كان العرب فيه يشكلون ما يزيد على تسعين بالمائة من سكانه، وكان هؤلاء يرون في اليهود مهاجرين وافدين تحميمهم سلطة الاحتلال البريطاني دون أن تكون لهم حقوق متميزة في البلاد، ودون أن يكون لأغلبهم حتى حق الاستيطان فيها. وقد توجب على حزب نشأ في ظرف كهذا الظرف أن يدعو الجمهور العربي والآخر اليهودي إلى الوقوف في وجه الاحتلال البريطاني وتوحيد الصفوف لمقاومته وأن يدعو إلى التآخي بين الكادحين اليهود والكادحين العرب في وجه الصهيونية والرجعية العربية. وقد صدرت هذه الدعوة في وقت كان العداء قد استشرى فيه بين الجانبين العربي واليهودي. وكان معظم الكادحين إن لم نقل كلهم على الجانبين مستقطين من قبل الجهتين اللتين ينشد الحزب التآخي بينهما. وبهذه المساواة الميكانيكية بين الكادحين العرب والكادحين اليهود وبين الرجعيين العرب والرجعيين اليهود وإغفال طبيعة، ومشروعية، الاصطفاف الوطني العربي في وجه الغزو الصهيوني، كانت دعوة الحزب غير مفهومة، ولم تحقق له فرص الانتشار، لا على هذا الجانب ولا على الجانب الآخر. وقد اقتضى الأمر أن يتدخل الكومنترن، الهيئة المركزية التي كانت تتمثل فيها آنذاك أحزاب الحركة الشيوعية العالمية، فينبه الشيوعيين الفلسطينيين إلى ضرورة تعريب حزبهم بحيث لا يظل مقتصرًا على نخبة اليهود الذين أسسوه والقليلين من العرب الذين انضموا إليه. ولم يكتسب الحزب الشرعية الشيوعية إلا بعد استجابته لمطلب الكومنترن.

بالرغم من ذلك، لم يفلح الحزب في تحقيق الانتشار إلا على نطاق ضيق، لكنه صار باتجاهه إلى التعريب حزباً موجوداً في الحياة السياسية في البلاد وقادراً على اجتذاب مزيد من العرب، فضلاً عن اليهود، إلى صفوفه دون أن تكف غالبية اليهود والغالبية الكاسحة من العرب عن رفضه والاستخفاف بدعوته لتآخي الكادحين. لقد وقف الحزب ضد التيارات السائدة على الجانبين العربي واليهودي فكسب عداءها، لكنه واصل العمل، بعدة محدودة، إنما بشجاعة باهرة، للدعوة التي تشبث بها، وأصر على أن التناقض الرئيس في البلاد هو التناقض مع الاحتلال البريطاني دون أن يقصر في فضح ما يراه من جرائم الصهيونية أو من أخطاء القيادة الوطنية العربية. وتميز الحزب عن الحركة الوطنية العربية في فلسطين، وكذلك، بالطبع، عن الصهيونية، بدعوته إلى العمل من أجل استقلال فلسطين في دولة واحدة يعيش العرب واليهود فيها بحقوق متساوية. إلا أن هذه الدعوة، على ما فيها من سداد، كانت في ظروف فلسطين آنذاك أشبه بصرخة في واد. فقد بلغ التعادي بين الجانبين العربي واليهودي حداً تعذر معه على أي صوت عاقل النفاذ منه، بل بلغ الحد الذي أثر فيه على عمل

الشيوعيين العرب واليهود المشترك ذاته، فصار من المتعذر على اليهودي منهم أن يحتك بالعرب مثلما صار من المتعذر على العربي أن يحتك باليهود. وكان أن انقسم الحزب في العام ١٩٤٣ إلى حزبين، واحد عربي صرف حمل اسم عصابة التحرر الوطني وآخر يهودي. وجرى الانقسام بالتراضي ودون أن يخلف ضغائن بين طرفيه. ومضى كل من الطرفين، على الجانب الذي عاش وسطه، محاولاً أن يفعل شيئاً مختلفاً عن هذا الذي كانت تقوم به القوى السائدة.

وعندما وقع ما وقع وقامت إسرائيل ولم تقم الدولة الواحدة كما لم تقم دولة للعرب، واصل الشيوعيون الفلسطينيون العمل، فساهم من انتهى من الشيوعيين إلى ضفتي الأردن في تأسيس الحزب الشيوعي الأردني. وأسس من وجد نفسه في قطاع غزة المنظمة التي حملت اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني في القطاع. أما اليهود ومن بقي في البلاد من العرب فواصلوا عملهم في حزبهم الشيوعي الإسرائيلي. وتميز الشيوعيون الفلسطينيون عن سائر الأطراف الوطنية الفلسطينية والعربية القومية بدعوتهم إلى حل للقضية الفلسطينية في ضوء قرارات الأمم المتحدة، أي الحل الذي تنشأ في فلسطين بموجبه دولتان، عربية ويهودية.

هذه الدعوة عرضت دعائها، وقتها، للاتهام بالخيانة ووصفت من قبل الأطراف الوطنية القومية بأنها دعوة للتفريط بحقوق العرب في فلسطين. وجوبه الشيوعيون في الضفة وفي القطاع، كما في غيرهما، بحملات ساهمت فيها السلطات بتنكيلها البوليسي، وساهم فيها الآخرون بالتحريض الفكري، دون أن يؤدي ذلك إلى ثني الشيوعيين عن دعوتهم أو إلى حملهم على تبديل مواقفهم أو التموه عليها. بكلمات أخرى: لقد تشبث الشيوعيون بالطرح الشيوعي وصمدوا أمام معارضة السلطات كافة لهم كما صمدوا أما مهاجمة القوى السياسية الشعبية لموقفهم.

في غضون ذلك، تميز الشيوعيون، أيضاً، بوقوفهم، في كل مكان، في مقدمة الصفوف المكافحة من أجل تحسين معيشة الجمهور وتحصيله حقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكان عليهم في هذا المجال، أيضاً، أن يواجهوا تنكيل السلطات ومعارضة القوى الرجعية وتردد القوى الأخرى التي لا تستطيع أن تجاريهم. وبهذا، أي بالسلوك الشيوعي، حقق الشيوعيون في الأردن، كما في قطاع غزة، المكانة التي توفرت لهم والاحترام الذي حظوا به بالرغم من استمرار غالبية الجمهور الفلسطيني في رفض طرحهم للحل القائم على تطبيق قرارات الأمم المتحدة. وقد انتهى الأمر في الأردن، كما في غزة، إلى أن أصبح الشيوعيون جزءاً لا يمكن إهماله في بنيان الحركة الوطنية، وجزءاً عميق التأثير على الأوساط التقدمية فيها.

ثم جاء عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧، فحققت إسرائيل توسعها الكبير الثاني، فوعدت أرض فلسطين بكاملها تحت سيطرة إسرائيل. وسيطرت إسرائيل كذلك على شبه

جزيرة سيناء المصرية ومنطقة الجولان السورية وأجزاء هنا وهناك تابعة لضفة الأردن الشرقية. وكانت تلك كارثة أخرى ليست أقل أذى من كارثة ١٩٤٨، وتذكر كثير من الناس طرح الشيوعيين وتمنوا لو أنهم كانوا قد استمعوا إليهم منذ البداية. غير أن ناساً آخرين تشبثوا، حتى مع الكارثة الجديدة، بما تشبثوا به إبان الكارثة السابقة ودعوا إلى مواصلة العمل لحل لا يقوم على أقل من تحرير فلسطين كاملة وإلغاء وجود إسرائيل. وصدر القرار ٢٤٢ الشهير. وقد أعطى هذا القرار للعرب الشرعية الدولية اللازمة لهم كي يطالبوا بانسحاب جيش العدوان الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها في العام ١٩٦٧، في حين أكد على الجانب الآخر حق إسرائيل بحدود آمنة ومعترف بها. وعنى هذا أن يقر العرب بوجود إسرائيل في الحدود التي كانت قائمة حتى صباح الخامس من حزيران /يونيو ١٩٦٧. وقد انقسم العرب، حكومات وقوى سياسية، فكانوا بين قابل بالقرار على أساس انه أحد أدوات العمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتفويت الفرصة على إسرائيل كي لا تتمكن من هضم التوسع الجديد وضم الأراضي المحتلة إليها، وبين رافض له، على أساس التشبث بالهدف الكامل وبال حقوق التاريخية كلها. وعلى الجانب الفلسطيني، بالذات، مالت غالبية الجمهور الكاسحة إلى رفض القرار، أي، في الجوهر، إلى رفض توفير الشرعية لوجود إسرائيل، ودعت معظم القوى الفلسطينية إلى مقاومة تطبيق هذا القرار وعملت كل ما تمكنت من عمله في هذا المجال.

مرة أخرى، تميز الشيوعيون عن غالبية القوى الوطنية الفلسطينية بدعوتهم إلى التعاطي الإيجابي مع القرار ٢٤٢، وبدلوا جهدا لم تغب عنه الشجاعة الباهرة لشرح مزايا التعاطي الإيجابي مع قرار المجتمع الدولي، فيما واصلوا الدعوة إلى حل القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط بكامله في ضوء قرارات الأمم المتحدة. وبلور الشيوعيون دعوتهم هذه في الحل الذي يدعو لقيام دولتين على أرض فلسطين، واحدة للعرب، بجانب إسرائيل.

بصمود الشيوعيين، حين كانوا الفلسطينيين الوحيدين الذين دعوا لمثل هذا الحل، وبالجهد الدؤوب الذي انهمك فيه، أيضا، الذين انتهوا إلى الاقتناع بالحل ذاته، وبتأثير التطورات والعوامل الأخرى العديدة المعروفة، وبعد أن أدت هذه التطورات إلى إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني بهذا الاسم، انتهت الأطراف العربية القومية ثم انتهت م.ت.ف.، وتحت لوائها القوى الوطنية الفلسطينية كافة، إلى تبني ما طالب الشيوعيون به منذ البداية. ولم يلبث أن صارت الدعوة إلى حل قضية فلسطين في ضوء قرارات الأمم المتحدة دعوة عربية وفلسطينية شاملة، وصار تطبيق القرار ٢٤٢ مطلباً يشكل صلب برنامج م.ت.ف. للحل.

لقد كان في ما آلت إليه تطورات المواقف تأكيد قدمه مجرى الحياة ذاته، دون حاجة لأي طنطنة، على صواب الموقف الشيوعي واقتناع الآخرين به.

نُذِّكرُ بهذا الموجز لتاريخ الحزب الشيوعي الفلسطيني لنقول إن الحزب وصل، عند قبول م.ت.ف. بمبدأ التسوية على أساس دولتين في فلسطين، إلى النقطة التي حظي فيها برنامج الحزب لحل المسألة الوطنية بالقبول من غالبية الشعب الفلسطيني، بما ينطوي عليه هذا القبول من إقرار وطني وشامل بأن الشيوعيين لم يكونوا خونة ولا كانوا على خطأ، كما وصفوا في السابق. وغني عن البيان أن البرنامج الاجتماعي للحزب لم يحظ بالقبول ذاته ولهذا، بالطبع، أسبابه العديدة التي قد يتصل بعضها بطبيعة المرحلة حين يغلب الاهتمام بالوطني على الاهتمام بالاجتماعي ويتصل بعضها الآخر بقصور جهد الحزب ذاته في المجال الاجتماعي عن الجهد الذي بذله في الحقل الوطني. وذلك، دون أن يغيب عن البال أن نجاح برنامج الحزب الوطني لا بد أن يعكس نفسه إيجابياً على دوره في المجتمع.

يلفت النظر، بعد ما تقدم كله، أن الشيوعيين الذين حظوا باعتراف الجميع بصواب موقفهم، كما حظوا بتمثيلهم تمثيلاً رسمياً، لأول مرة، في القيادة الشرعية العليا للشعب الفلسطيني والذين ظفروا بهذه الصفة بما هم شيوعيون لا لبس في صفتهم هذه، يلفت النظر في هؤلاء أنهم هم أنفسهم الذين راحوا يتداعون للتخلي عن صفتهم الشيوعية ويسقطون أهم المقولات الشيوعية من برنامجهم، وهم أنفسهم الذين بدلوا اسم حزبهم وغيبوا صفة الشيوعية، أو ما يمت إليها بصلة، عنه.

أفليس من حق المراقبين، وخصوصاً منهم أولئك غير المعادين للشيوعية، أن يروا في هذا الذي جرى ما يدهش؟ أليس من حق هؤلاء الذين يعز عليهم أن يقع الشيوعيون في واحد جديد من أخطائهم التي تبدد مكتسباتهم المتحققة أن يتساءلوا: هل ما نزال إزاء هذا النوع من القصور الفكري الذي يعجز عن الانتباه للحظة المواتية فيعجز بالتالي عن الاستحواذ على ما تعد به من مكتسبات جديدة؟ وكيف يمكن للجمود العاجز أن يسوغ نفسه بالإدعاء بأنه ثورة على الجمود؟

حزب الشعب الفلسطيني

لقد قرأت البرنامج الجديد والنظام الداخلي الجديد لحزب الشعب الفلسطيني - الحزب الشيوعي سابقاً مرات عديدة. وقد حاولت في كل مرة أن أقتش في ثنايا النصوص لأقع على ما يقنعني بصواب حذف ما حذف من البرنامج القديم وإضافة ما أضيف إلى الجديد، مستهدياً، في الحالتين، بما أظن أن وجوده في برنامج شيوعي أمر ضروري. وفي غضون ذلك، حاورت من تيسر لي الالتقاء بهم من قادة الحزب وأعضائه ومن الآخرين المهتمين بشأنه. فإذا جاز لي أن أستبق بقية هذه المناقشة والجمهور برأيي، فأني أؤكد على أن ما من شيء قد أقنعني بأن التبدلات الكبيرة التي وقعت كانت جميعها مسوغة.

سيقال إن تبديل برنامج حزب أو تبديل نظامه الداخلي هما أمران يخصان أعضاء هذا الحزب. وسيقال إن هذا التبديل ما دام قد أقر بالأغلبية، فقد اكتسب المشروعية الحزبية الكاملة. وهذا وذاك قولان صحيحان، لكنهما صحيحان في حدود معينة فقط. فالحزب الناشط وسط شعب بأسره ليس نادياً للسمرم محدود العضوية حيث يقتصر الاهتمام بشؤونه على أعضائه. وإذا جاز هذا بالنسبة لبعض أحزاب النخبة المترفعة عن الجمهور، فهو لا يجوز، بالقطع، بالنسبة لحزب شيوعي، كما لا يجوز بالنسبة لأي حزب وطني. ثم لو افترضنا أن حزب الشعب الفلسطيني هو حزب جديد كلية واقتضى الأمر أن نتعامل معه على هذا الأساس، فلا يصح إغفال حقيقة أن الحزب "الجديد" قد ألقى حزباً سابقاً لعب دوراً متميزاً في الحياة الوطنية الفلسطينية وكان مرشحاً للاستمرار في هذا الدور وتوسيعه في ضوء التأثيرات الواسعة التي حققها على الساحة. ولا يبدل من أهمية هذه الحقيقة وخطورتها أن ناس الحزب الشيوعي أنفسهم هم الذين بدلوا الاسم وجاءوا باسم وبرنامج جديدين. فتبديل الأصل من قبل أصحابه أنفسهم لا يبرهن، بالضرورة، على أن قديمهم باطل، وأبعد منه أن يبرهن، بالضرورة، على أن جديدهم أجود.

مناقشة لبعض المبادئ المهمة في البرنامج الجديد

على هذا الأساس، ومن موقع الميل إلى الأخذ بأننا لسنا إزاء حزب جديد، بل إزاء الحزب ذاته وقد اكتسى ثوبا جديداً، نناقش أهم التطورات التي أدخلت في برنامج الحزب والنظام الداخلي.

وفي هذه المناقشة التي تفرض طبيعة الحديث أن تجيء موجزة، مع الاحتفاظ بأمل توفر الفرصة لمناقشة تفصيلية لاحقة، سنختار من بين التطورات الكثيرة الهامة ثلاثة نعدّها الأكثر أهمية، والأعمق دلالة على مجرى التطور بتمامه.

أول أبرز هذه التطورات، في رأينا، وهو الأول والأبرز لأنه مسّ المنطلق النظري للحزب، تمثل في فك الارتباط الوثيق بين الحزب والماركسية. كان الالتزام بالماركسية هو عماد نظرية الحزب الشيوعي الفلسطيني كما هو الشأن، أو كما كان عليه الشأن بالنسبة لأي حزب شيوعي. أما حزب الشعب فقد أحل نفسه من هذا الالتزام. وقد استبدل برنامج الحزب الجديد عبارة الالتزام بالمنهج الماركسي بعبارة الاسترشاد به، وغني عن البيان أن الاسترشاد بمنهج لا يعادل الالتزام به، ولا يشتمل عليه بالضرورة، وحين يتعلق الأمر بالمنهج الماركسي بالذات يصبح الفارق كبيراً جداً بين القول بالالتزام به والقول بالاسترشاد به. والماركسية هي، في أوجز تعريف لها، منهج علمي متكامل يدعو إلى الأخذ بأحدث القوانين العلمية التي ابتكرها الفكر البشري. ومنهج كهذا لا يمكن الأخذ

ببعضه ونبذ بعضه الآخر. إن الالتزام بالماركسية يعني التسلح بأحدث أدوات الكشف المعرفي، ثم التقدم في الحياة والعمل على تطويرها بهدي ما يتراكم من المكتشفات الجديدة. بكلمات أخرى: إن الاسترشاد بالمنهج الماركسي لا يجعل الحزب المسترشد شيوعياً بالضرورة ولا يوفر له بالضرورة صفة المعاصرة التامة. وقد يسترشد بهذا المنهج حتى الذين ساءهم وجوده واضر بمصالحهم، يفعل بعضهم ذلك لمجرد تزيين صورته، كما يفعله بعضهم لتجويد وسائله حتى في مجال مكافحة الشيوعية ذاتها. وهناك أحزاب كثيرة لم تدع الشيوعية بأي حال من الأحوال وهي تعلن أنها تسترشد بالماركسية، وهي تقوم، فعلاً، بذلك.

ولكي تستقيم المناقشة حول هذه النقطة ينبغي التذكير بأن لا شيء يمنع، من الناحية النظرية، أن تبتكر البشرية في المستقبل منهجاً أكثر تقدمية وأعمق علمية وأكثر ملاءمة لمصالح غالبية الناس من المنهج الذي شكلته مكتشفات الماركسيين حتى الآن. بل إنه ما من شيء يمنع أن تقع البشرية في تقدمها المضطرد على منهج جديد كلياً. إلا أن شيئاً من هذا لم يتوفر بعد. وقد دلت التجارب جميعها، جميعها بغير استثناء، نعم: بغير استثناء، على أن أي تراجع عن الالتزام بالماركسية لم يؤد إلا إلى وضع القمح في طاحونة الظالمين. وأظهرت التجارب أن الدعوات التي حثت الماركسيين على تجاوز القوانين التي اكتشفتها الماركسية لم تفلح في إنجاز شيء ملموس يسلم البشر بأدوات معرفية أرقى من الأدوات التي سلحتهم الماركسية بلها. ومن المفهوم أن يسترشد حزب شيوعي بأي نظرية إلا أن ما يلتزم به لا بد أن يكون المنهج الماركسي، وذلك إلى أن يتوفر منهج أكثر منه تقدمية.

وثاني أبرز هذه التطورات هو التعريف الجديد للحزب. فبعد أن كان الحزب، شأنه في ذلك شأن أي حزب شيوعي، هو حزب الطبقة العاملة والمتحالفين معها والمؤيدين لمصالحها، صار وفق التعريف الجديد والتسمية الجديدة هو حزب الشعب، أي حزب كل من يختار الانضمام إليه، لسبب أو لآخر، أو الحزب الذي يستهدف اجتذاب الأعضاء من أبناء الطبقات كافة فينتهي إلى المحاولة المستحيلة للتوفيق بين مصالح الطبقات.

هنا، أيضاً، ولكي تستقيم المناقشة مرة أخرى، يجدر أن نذكر بأن المسألة ليست أن يكون أعضاء الحزب، كلهم أو غالبيتهم، من الكادحين، عمالاً أو فقراء فلاحين، فالأمر ليس أمر تمثيل ميكانيكي. وليست المسألة كذلك أن يمثل الحزب الكادحين بما هي عليه حالهم الآن، وإلا لأمكن أن يصير حزب شيوعي حزباً متديناً، حين تكون غالبية العمال والفلاحين متدينة. المسألة، ببساطتها العميقة، تتعلق بمدى تمثيل الحزب للمصالح الحقيقية للكادحين أو غيرهم ممن يؤيدهم. وحين يعلن حزب تخليه عن أن يكون حزب الطبقة العاملة والمتحالفين معها، ويميع هويته الطبقيّة والتزامه التام بها، حين يفسح الحزب المجال لشتى الطبقات كي تتمثل فيه، فهذا في رأينا يعادل الإعلان بالتوجه بعيداً

عن الشيوعية وليس في اتجاهها. فإذا انضاف إلى ذلك أن هدف التوجه إلى الشيوعية، بما هو الهدف الأخير للشيوعيين، غير وارد في برنامج الحزب، فإن المعنى يتأكد.

وثالث أبرز هذه التطورات مرتبط بمسألة الديمقراطية. وهذه على ما يبدو عددا الذين دفعوا باتجاه التبديلات مرتبط الفرس في جهدهم كله. ولا شك في أن أي توسع في مجال الممارسة الديمقراطية داخل الحزب وداخل المجتمع هو عمل محمود. وحين يتعلق الأمر بالشيوعيين، فمن الجيد لدعوتهم وعملهم أن يحرصوا على أن يكونوا ديمقراطيين أكثر من أي ديمقراطيين آخرين. أليس هذا في صلب الدعوة الماركسية منذ حملها ماركس وانجلز وطورها لينين وسواه من الأفاضل؟ لكن هل يكسب الشيوعيون شيئاً ذا بال، وهل يكسبون الديمقراطية، إذا صار ثمن "ديمقراطية" حزب من أحزابهم أن يكف عن كونه شيوعياً، أو أن يبتعد عن الشيوعية؟ لقد ابتكرت الماركسية المركزية الديمقراطية لعمل الحزب، كما ابتكرت الديمقراطية الشعبية للمجتمع. ولا شك في أن الديمقراطية التي دعا إليها الماركسيون قد قدمت مفهوماً متقدماً على الديمقراطية البرجوازية حين ركزت على الحقوق الاقتصادية وخلق ظروف لتساو حقيقي في الفرص بجانب الحقوق السياسية، وذلك في الحالتين، للأغلبية الساحقة في المجتمع، أي للعاملين بسواعدهم أو بأدمغتهم. وإذا كان المفهوم الماركسي للديمقراطية قد اشتمل على تضييقات صريحة ضد حريات المستغلين، وإذا كانت هذه التضييقات قد تعرضت للانتقاد، أو شكلت مدخلاً للتشويه الذي اقترن بالممارسة العملية حين جرى توسيعها فشملت غير المستغلين أيضاً، فما يزال من السابق لأوانه الحكم على الديمقراطية الشعبية، كمفهوم، بالإعدام.

لقد تعرضت المركزية الديمقراطية حقاً للتشويه، وكذلك الديمقراطية الشعبية، وذلك في التطبيق. وقد بلغ التشويه، خصوصاً في الاتحاد السوفييتي، حدوداً خطيرة جمدت عمل الحزب وحركة المجتمع وهيات الجو لانتشار الفساد وتغييب الرقابة الحزبية والشعبية، وبالتالي تغييب المحاسبة إلى أن صار البيروقراطيون الفاسدون، فكراً وخلقاً وسلوكاً، هم أصحاب القرار، فانتهت الأمور إلى الكارثة التي انتهت إليها. وهنا يبرز السؤال الذي يحتاج الشيوعيون إلى التوصل إلى إجابة متأنية عليه: هل يتعلق الأمر بخطأ في المفهوم ذاته، أو أننا إزاء انحراف في التطبيق؟ والإجابة المتأنية هي التي ستحدد طبيعة التوجه إلى الحل، فهل يتم الإصلاح بتبديل المفهوم ذاته أو التشبث به وحمايته من التشويه؟ أما السؤال الأهم والأكثر ارتباطاً بما هو راهن فهو الآتي: هل تمثل الديمقراطية البرجوازية منهجاً للديمقراطية أقوم وأكثر فعالية من منهج الديمقراطية الشعبية؟ وهل برهنت الحياة فعلاً على خطأ الموقف الماركسي المعروف من الديمقراطية البرجوازية، بما هي الديمقراطية التي تصون حرية الاستغلال وتطلقه بغير حدود أو ضوابط ولا تعطي للأغلبية الكاسحة في المجتمع إلا أقل الحريات؟

لقد اقترن بالعمل الذي أدى إلى انهيار الاتحاد السوفييتي كله والقضاء على النظم الاشتراكية في دول منظومتها جهد كبير استهدف، بين ما استهدفه، تسوية صورة الديمقراطية الشعبية وتحسين صورة الديمقراطية البرجوازية وتصوير الأخيرة على أنها المنهج الوحيد القادر على البقاء. وفي ظل النتائج الكارثية التي آل إليها الحال في الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى، أثمر هذا الجهد اعتقاداً يكاد يكون شاملاً بسداد المنهج الديمقراطي البرجوازي وخطل المنهج الماركسي، وتنوسيت جرائم البرجوازية كلها ما تم منها بالفعل وما يتم الآن في ظل ديمقراطيتها. وفي يقيني أن من المطلوب، وبإلحاح، هو مراجعة التجربة والمفهوم المتصلين بالديمقراطية الشعبية، لكن لا شيء يسوغ التصرف على أساس أن الديمقراطية البرجوازية هي الأمثل.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الإيجابي جداً أن يحث برنامج حزب الشعب - الشيوعي سابقاً - على التوسع في الممارسة الديمقراطية، في الحزب وفي المجتمع، وإن يعيد الاعتبار لأهمية المبادرة ووجود الآراء المتعددة والاجتهادات المختلفة في الحزب الواحد إزاء المسألة الواحدة. وإنه لمن الإيجابي، أيضاً، أن يحث البرنامج والنظام الداخلي على تأكيد أهمية التعددية في مجتمع متعدد الطبقات وحق القوى المتعددة في تمثيل نفسها في أحزاب والحصول على منابر للتعبير عن رأيها. ومن الأهمية بمكان أن يعاد الاعتبار لمسألة احترام الرأي الآخر وحق أصحابه في الجهر به. لكن، لماذا يرد هذا كله في صيغ توجي بأنه مناف للمنهج الماركسي، ولماذا يوحى بأن إغفاله كان مسلكاً منسجماً مع هذا المنهج؟ بكلمات أخرى: لماذا يراد للإصلاح أن يتم بروح التراجع عن الماركسية، وليس بوصفه من طبيعة منهجها؟ ألم يتعامل حزب لينين ذاته مع الأحزاب المتعددة الممثلة لغالبية المجتمع بروح الحوار؟ ألم يشرك بعضها في الحكم حين استولى الشيوعيون عليه؟ ألم يحاور لينين المختلفين معه في الرأي داخل الحزب، دون أن يستخدم نفوذه لاضطهادهم أو للمس بمكانتهم فيه؟ وهل كان لينين في هذا خارج المنهج الماركسي أو قليل الالتزام به؟ ألسنا، في ما آلت إليه الأمور التي سهلت وقوع الكارثة بصدد تشويه للمنهج وخلل في التطبيق، وليس بصدد منهج هو الخاطيء في حد ذاته؟ وحتى لو قادت الحاجة إلى ضرورة تبديل بند أو قانون احتوى عليه هذا المنهج في وقت من الأوقات، فهل في الماركسية ما يمنع القيام بذلك؟ أليست الماركسية، في النهاية، منهجاً في البحث العلمي لا يأذن بالتطوير، فحسب، بل يحث على الاكتشاف والاستفادة من كل مكتشف جديد؟

ثم إذا كان سوء التطبيق قد شوه سمعة الماركسية وأحزابها، فهل يسوغ هذا، لدى الماركسيين، أو غيرهم ممن يرفضون الاستغلال البرجوازي، أن يقبلوا العودة إلى الوراء فيفتنهم هذا التعني المتجدد بالديمقراطية البرجوازية؟

نقطة أخرى في هذا المجال ترد في البال ويتداولها الناس: إذا كانت الديمقراطية في الحزب قد تعرضت للتشويه والتضييق عليها فمن هو الذي كان مسؤولاً عن ذلك، أليسوا هم

أولئك الناس أنفسهم الذين بدلوا اسم الحزب وبرنامجه؟ فهل نحن، في حزب الشعب، الشيوعي سابقاً، إزاء عملية تَخَفُّ يدفع إليها إحساس بذنب حقيقي أو مفترض هدفها التهرب من مواجهة المسؤولية أو التهرب من مواجهة ظروف الكارثة العامة؟

ثم إذا كانت التعددية مطلوبة ومفيدة في المجتمع متعدد الطبقات، فما الذي تعنيه إجازة التعددية في الحزب الواحد؟ وهل هي تعددية الآراء أو تعددية الكتل والمنابر داخل الحزب؟ وإذا كان من المفيد تعدد الآراء على أساس أن يقود تفاعلها الحر إلى ما هو أصوب، فأى فائدة يمكن إجتناؤها من تعدد الكتل؟ وما الذي سيحول دون نشوء كتل متنازعة، حين يكون من حق كل عضو أن يغني على ليلاه وأن يكتل الناس داخل الحزب، وخارجه، حول أفكاره ويظل عضواً في الحزب؟ ألسنا هنا إزاء تقليد ساذج للأحزاب البرجوازية؟ هذه الأحزاب التي تفر التعددية داخلها من حيث المبدأ لتجذب المؤيدين من الطبقات واسعة العدد، ثم تسلك بألية تبقي السلطة الفعلية في الحزب بيد جماعات النخب البرجوازية، وحدها، وتقمع، بهذه الصورة " الديمقراطية " أو تلك كل ما عداها.

إن الخط الذي يفصل بين تعددية الآراء في الحزب للاستفادة من تفاعلها وبين تعددية الكتل المدفوعة إلى التناذب ليس سوى خط هش. وإذا كانت الشكوى من حظر تعدد الآراء أو من غيابها صحيحة ومحقة، فإن خطر تحول الحزب إلى كتل متنازعة خطر قائم ويمكن في حالة حزب الشعب رؤيته منذ الآن، وهو الخطر الأشد. فما الذي يمكن، إذاً، عمله حتى لا يجوع الذئب ولا يفنى الغنم في وقت واحد؟ في تصوري أن معدلي النظام الداخلي كان عليهم أن يبتكروا الوسيلة التي تصون حق تعدد الآراء وتشجع على التفكير المبادر دون أن تعرض الحزب لانقسامات تكاد تكون محتومة ومتواترة باستمرار أو تجعل بديل الانقسام تحول الحزب إلى منتدى للمناظرات.

هنا، ينصرف الذهن إلى ضرورة تطوير مفهوم المركزية الديمقراطية وإغنائه بمعطيات التجربة والحاجات التي أظهرتها هذه التجربة. لقد أسيء استخدام المركزية الديمقراطية وتصلبت إقنية التفاعل بين القواعد والقيادات، في حالات كثيرة، ليس من أخطرها، على كل حال، حالة الحزب الشيوعي الفلسطيني. وأول ما يمكن التفكير به، لتضييق فرص الإساءة والتشويه، هو التوسع في ممارسة عمليتي النقد والنقد الذاتي، وتأييد حق أي عضو، من أي مستوى، في الجهر برأيه دون أن يتعرض للاضطهاد أو تتأثر مكانته في الحزب، أو تضيق أمامه فرص الترقى. وكذلك تأكيد تقاليد المراجعة الدؤوبة والدورية لسياسات الحزب وممارساته، وإتاحة الفرصة أمام الأعضاء كافة للإسهام فيها، وبالتالي تأكيد مبدأ المحاسبة على الأخطاء وتوسيع فرص تداول المواقع القيادية في ضوء هذه المحاسبة. وأهم من هذا كله تعويد أعضاء الحزب على أن يكونوا في الطليعة في مساندة كل ما هو تقدمي وديمقراطي في المجتمع.

لكن هذا المطلوب، في مجال الممارسة الديمقراطية، وقد استهدف برنامج حزب الشعب ونظامه الداخلي تحقيق الكثير منه، لا يستقيم ولا يقيم للحزب صفته المتميزة، ما لم يقترن بوضوح طبيعة الحزب الفكرية والطبقية، فهل هو حزب للطبقة العاملة وحلفائها وهدفه النهائي هو الشيوعية، أو أنه تجمع لأبناء الشعب أي لكل الطبقات، يعمل في الحقل الوطني من أجل حل القضية الوطنية، وهدفه الاجتماعي غامض؟!

المثقف والسياسي وسؤال الرفض والقبول

المثقف والسياسي وسؤال الرفض والقبول*

منذ تقابل الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي على مائدة المفاوضات جدد عدد من المثقفين طرح السؤال المزمّن: ما الذي ينبغي أن يكون عليه موقف المثقف إزاء ما يجري من محاولات لصياغة حل للصراع العربي-الصهيوني، وفي لبه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟

هذا السؤال المطروح مجدداً حمل التباينات كلها التي حملها السؤال ذاته منذ طرح أول مرة. وقد انطوى السؤال، ضمناً أو بصراحة، على الاعتقاد بأن المثقفين فئة يمكن تحديدها بدقة وأنها فئة متجانسة يمكن تشبيهها بطبقة أو حزب، وأنها مطالبة، على هذا الأساس، بأن يكون لها موقف متميز عن بقية الفئات. وهذا كله، عندي، غير صحيح. كما انطوى السؤال على اعتقاد آخر، ضمني أو صريح أيضاً، بأن المثقفين فئة طاهرة وأن طهرها يتعرض للتلوّث حين يقبل ناسها بما يقبل غيرهم به من تراجعات أو تنازلات، أو أنها فئة أعلى من الفئات الأخرى فلا يجوز لها أن تنحدر إلى مستوى الآخرين. وهذا كله، عندي، أيضاً، غير صحيح.

وعندما تطرق السؤال لما ينبغي أن يكون عليه موقف المثقف حين يكون المثقف نفسه سياسياً، انطلق من الاعتقاد بأن لمن يحمل هاتين الصفتين معاً شخصية مزدوجة يتصارع المثقف داخلها مع السياسي فينقلب أمامه أو يغلبه. وهذا، عندي، أيضاً وأيضاً، غير صحيح، إلا إذا دار الحديث على حالة مرضية يعرفها الطب النفسي باسم انقسام الشخصية، أو دار على الانفصام بين العقل والوجدان، أي على الحالات التي لا يوجد ما يسوغ تعميمها على الجميع.

وما دمت اعتزم الدخول على خط الحوار الساخن حول هذه المسألة، فسأصرف النظر عن التباينات التي أجدّها في السؤال، لا لشيء إلا لكي لا يتشعب الحوار فيتبدد في مسارب جانبية. وسأخذ الأمر كما ينبغي أن يؤخذ فأقصر الحديث على المثقفين الفلسطينيين الوطنيين والذين على شاكلتهم من المثقفين العرب الآخرين. وهؤلاء، عندي، هم المثقفون المعنيون بالسؤال. أما السؤال ذاته فممنصب، في المقام الأول، على الموقف الذي ينبغي أن يتخذه هؤلاء إزاء مسألة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل بما هو استحقاق لا بد منه من استحقاقات التسوية السياسية. مع هؤلاء سيجد المرء نفسه، ببساطة ووضوح ليس قبلهما ولا بعدهما ما هو أبسط أو أوضح، إزاء مثقفين من فئات متعددة تتفاوت مواقفهم أو تباين، وليس إزاء فئة متجانسة ذات موقف واحد. وأنا أزعّم أن واقع الحال الفلسطيني يقدم نماذج لمثقفين عديدين يستريح وجدان الواحد منهم لما يقر به عقله، ويتطابق فيه السياسي مع الثقافي، فلا يحس بأي تباين في داخله. ويقدم واقع الحال نماذج كثيرة لمثقفين يمارسون العمل السياسي في مختلف مستوياته وسياسيين يمارسون النشاط الثقافي دون أن يشعروا بالتعارض الذي يفترض السؤال المطروح وجوده بين حقول الثقافة وحقول السياسة. وهذا النوع من المثقفين يضم أغلبية الذين نطلق عليهم هذه الصفة. فهو يضم الذين يجدون أن نهج التسوية السياسية غير صحيح فيرفضونه وترتاح وجداناتهم كما يضم الذين يستصوبون هذا النهج وترتاح وجداناتهم أيضاً. وبين هؤلاء وأولئك مثقفون يشغلون مواقع سياسية وسياسيون يشغلون بالهم الثقافي، دون أن يقعوا فريسة الإحساس بالتناقض أو يفصلوا بين ما هو ثقافي وما هو سياسي في شخصياتهم.

أما الذين يؤرقهم ما يحسون به من تباين بين نشاطهم السياسي ونشاطهم الثقافي فإنهم قليلون، وأقل منهم الذين يؤمنون بأن المحذور على المثقف مباح للسياسي أو أن المباح للسياسي يلوث المثقف. وعندما أنفي أن يكون الانقسام بين الثقافي والسياسي في العمل الوطني طبيعياً فإنني أنفي، بالتالي، أن يكون في طبيعة الثقافي وطبيعة السياسي في العمل الوطني ما يسوغ انقسامهما. وأنا أعتقد أن الحديث عن الانقسام، حين لا يصدر عن مرض نفسي أو عقلي، يعكس حالة تردد هذا المثقف أو ذاك بين القبول بمسألة الاعتراف بإسرائيل ودفع استحقاقات التسوية وبين الرفض، ليس أكثر. وهذا تردد قد يجد صاحبه عشرات الأسباب لتسويغه، دون أن يعني وجود الأسباب الكثيرة أن الثقافة أظهر، بالضرورة، من السياسة، أو أن المثقف مبدئي، بالضرورة، أو أن السياسي انتهازي بالضرورة. وكل مطلع على واقع الساحة الفلسطينية الثقافية والأخرى السياسية يعرف أن النوعين من الناس، المبدئي والانتهازي، طاهر السلوك وملوثه، موجودان فيهما، كليهما. ولو استعان أي منا بذاكرته وحدها، لاستخرج أسماء كثيرة من النوعين دون عناء.

هذه الأقوال لا يراد لها أن تتجاوز التوصيف إلى إصدار الأحكام على قيم الآخرين. فليس القابل بالتسوية هو محتكر الصواب ولا الرفض لها، ولا المتردد. وليس أي من هؤلاء هو وحده المعصوم عن الخطأ أو المعرض للوقوع فيه. لقد قرأ كل من هؤلاء الواقع، مستندا إلى قدراته مستهديا بمصالحة متوخيا ما يراه مفيدا. ولأن القدرات متفاوتة والمصالح متنوعة وزوايا الرؤية متعددة، فقد توصل كل واحد إلى النتيجة التي تتسق مع قراءته. فليس لأحد فضل على أحد، ولا من حق أحد أن يدعي لنفسه الطهر وينفيه عن الآخرين. وكل هذا لا يعفي أحدا من مسؤولية ما قد يشوب موقفه من انتهازية أو يفضي إليه سلوكه من إضرار بالقضية الوطنية.

ولأنني أعد نفسي واحداً من القابلين بنهج التسوية المحرضين على الانغماس في المجهودات الرامية إلى تحقيقها، فإني أسمح لنفسي أن أقدم قراءتي للواقع وما استخلصته بشأن المشكلة التي يثيرها أصحاب السؤال. ولا أغفل، في هذا المجال، أن أنهه بأن كثيرين غيري يقرأون الواقع بالطريقة ذاتها ويستخلصون الاستخلاص ذاته.

لقد عاش الذين اكتووا بنار الصراع العربي - الصهيوني، وأخصهم الفلسطينيون والعرب الآخرون في دول الطوق، عهداً مديدة وهم يرفضون المشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية على أرض الشعب الفلسطيني، ثم وهم يدعون إلى إزالة هذه الدولة بعد أن قامت. وانخرط هؤلاء في الصراع المديد القاسي، وجربوا كل ما أتاحتها الظروف المحلية والعربية والدولية من أسلحة، دون أن يوقفوا تنفيذ المشروع بل دون أن يتمكنوا من وقف إسرائيل في فلسطين وخارجها. وفي المحصلة، وجد هؤلاء أنفسهم كمن يدور في حلقة مفرغة؛ فلكي يقضي العرب على إسرائيل لا بد من أن يوفروا لأنفسهم القوة المتفوقة على قوة إسرائيل. وهذا متعذر، لأن إسرائيل بقوتها المحققة المتفوقة استطاعت أن تضرب القوة العربية كلما تجمعت قبل أن تبلغ هذه القوة الدرجة التي تمكن الجانب العربي من الدفاع عن نفسه، فضلا عن أن تبلغ الدرجة اللازمة للقضاء على إسرائيل.

في غضون ذلك، (وذلك يعني ثلاثة أرباع قرن بالتمام والكمال، إذا احتسبناه منذ البدء بتنفيذ المشروع الصهيوني مع احتلال بريطانيا لفلسطين، أو ما يزيد عن خمسين سنة إذا احتسبناه منذ عجزت ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ الفلسطينية عن تحقيق استقلال فلسطين، أو أربعة وأربعين سنة إذا احتسبناه منذ قيام إسرائيل)، ظفرت إسرائيل بعضوية الأمم المتحدة واعتراف معظم دول العالم بها، ونجحت في تحقيق مكانة متميزة لها داخل المعسكر الإمبريالي، وقسمت مواقف المعسكر المعادي للإمبريالية بشأن وجودها، فأيدت معظم دول هذا المعسكر وجود إسرائيل وعدته شرعياً وجاهرت باعتراضها على نزعة العرب إلى تدميره. وفي غضون ذلك، أيضاً، حققت إسرائيل قوة ذاتية لا يستهان بها، واجتذبت إليها ملايين عديدة من اليهود وبضمنهم الأغلبية الساحقة من يهود الدول العربية، دول الطوق والدول البعيدة. وتوالد يهود إسرائيل الذين جاءوا إلى فلسطين مهاجرين فنشأت من ذريتهم أجيال وأجيال لا تعرف لها وطناً غير هذا الذي تقيم فيه.

واتضح بهذا كله أن الحلقة المفرغة التي يدور الجانب العربي في جوفها ستظل على حالها. وإذا كانت آمال بعض العرب قد انتعشت بوجود المنظومة الاشتراكية ونموها فإن هذه المنظومة قد انهارت قبل أن يحقق هؤلاء آمالهم. ولا بأس من التذكير بأن جهات عربية عديدة قد فعلت كل ما تقدر عليه لكي يحدث هذا الانهيار. والآن، بعد أن لم يبق في الميدان الدولي إلا القوى التي تدعم وجود إسرائيل وتعزز قوتها وتظهر الاستعداد للدفاع عنها بأي وسيلة، تؤكد القراءة المتحررة من الأوهام والآمال الخادعة أن إسرائيل ستظل قادرة على إحباط أي تحرك يستهدف وجودها، إن لم تظل قادرة، أيضاً، على ممارسة العدوان وتحقيق التوسع، وذلك إلى زمن لا يمكن رسم نهايته أو تصورها منذ الآن.

هنا يندبثق السؤال الأهم من أي سؤال آخر: ما الذي ينبغي عمله، ما الذي ينبغي القيام به لتبديل الوضع الراهن ووقف التدهور؟ وهو سؤال يستتبع سؤالاً آخر من طبيعته: أليس من المنطقي أن يعمل المحكوم عليه بالدوران داخل الحلقة المفرغة على إحداث ثقب في الحلقة أو كسرها إن أمكن؟ أليس هذا ما يشير به العقل الراجح حين تحرره قسوة الواقع من الأوهام وتفكك عنه قيود القلق الذاتي بشأن الطهارة الشخصية أو النجاسة؟

في يقيني أن الذين يعملون على إلزام إسرائيل بالتراجع عن التوسع الذي حققته منذ العام ١٩٦٧ وتبديل طبيعة الصراع مع الصهيونية هم، بالضبط، المدركون لأهمية كسر الحلقة المفرغة والخروج منها إلى الأفضية المفتوحة. وفي قرارة هذا اليقين أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أحدثت الثقب المطلوب في الحلقة عندما أقرت برنامج النقاط العشر في العام ١٩٧٤ وأظهرت ميلها إلى القبول بالتسوية. وفي قرارة هذا اليقين، أيضاً، أن إقرار المنظمة لمبادرتها السلمية في العام ١٩٨٨ قد وفر المعول الفلسطيني المطلوب لتوسيع الثقب وكسر الحلقة.

إن العمل الذي تديره المنظمة لإلزام إسرائيل بالشرعية الدولية وحملها على تعيين حدود معروفة لها يشكل بداية البداية التي ستنتهي بإرغام هذه الدولة على الكف عن التوسع وحرمانها من التأييد الذي كانت تحظى به عند كل توسع جديد. وإن العمل لإقامة دولة الشعب الفلسطيني على أي جزء من أرضه يشكل البداية التي ستؤول إلى تبديل طبيعة إسرائيل العدوانية، فلا تظل هي هذه إسرائيل المعروفة الآن، بل تصير دولة من دول الشرق الأوسط لها ما لهذه الدول وعليها ما عليها، ويصير ملايين اليهود المقيمين في هذه الدولة قطعة في فسيفساء الأقاليم التي ترسم صورة المنطقة.

ولا يصعب على العقل المتحرر من أسر القناعات المتزمتة والمصالح الضيقة أن يرى في أهداف كهذه الأهداف أموراً جلييلة تستحق أن يناضل من أجلها كما تستحق دفع الثمن المطلوب بين يدي تحقيقها وبضمنه الاعتراف بإسرائيل. صحيح أن هذا الاعتراف، مثله

مثل كل بنود الثمن المطلوب، ينطوي على إقرار بالظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني والعرب الآخرين. لكم صحيح، أيضاً، أن الظلم المتحقق عياناً حتى الآن أفدح بكثير من الظلم الذي ينطوي الاعتراف بإسرائيل على الإقرار به. والأفدح من الظلم المتحقق بما لا يقاس هي حجوم الظلم الأخرى التي يمكن أن تحل بالمنطقة كلها إذا استمر الدوران في الحلقة المفرغة. ولا أعرف شريعة واحدة في الكون، وضعية أو غيبية، تحظر العمل على دفع الأذى الأشد بقبول منجزات يشوبها أذى أخف.

إلى هنا، يكون الحديث قد قادنا إلى التنبيه لخطأ وقع فيه الفكر السياسي الفلسطيني المؤيد للتسوية وانساق فيه الإعلام لمدة طويلة. فقد ثابر هذا الفكر، وجاراه الإعلام، على تصوير السعي الفلسطيني إلى التسوية على أنه سعي إلى شر لا بد منه، وركز جهده الأكبر في مجال تسوية القبول بالتنازلات فتركز عليها جل الانتباه، بينما صرف جهداً أقل في مجال تبيين المزايا التي سيظفر بها الجانب الفلسطيني لو تحققت التسوية. هذا الخطأ نجم منه غلبة الوجه القبيح وتبهيث الوجه الآخر المتمثل في أن التسوية ستشتمل، أيضاً، على الاستجابة لعدد كبير هام من مطالب الشعب الفلسطيني وتقلل حجم الظلم الواقع عليه وتجنبه الوقوع في حجوم جديدة أفتك من السابقة.

بكلمات أخرى، نجم من هذا الخطأ أن اتجهت غالبية الشعب الفلسطيني نحو التسوية بروحية المقدم على عمل مشين، بدل أن تتجه إليها بروحية المناضل الإيجابي المثابر على النضال من أجل تحقيق منجزات جلية. وقد أوقع الخطأ الذي أشرنا إليه بلبله كثيرة في الأذهان. فبدل أن يقاس المنجز المتوخى من التسوية بمقارنته مع معطيات الواقع الراهن القائم لتبدو أهميته بحجمها الحقيقي، قيس هذا المنجز بالمقارنة مع المعيار السابق (الذي ثبت تعذر تحقيقه وهو القضاء على إسرائيل) فبدا باهتاً قليل الجاذبية. بالرغم من ذلك، يظل بإمكان العقل السديد أن يكتشف الأهمية الحقيقية للأهداف المتوخاة من التسوية: تحجيم إسرائيل وإلزامها بالشرعية الدولية واستعادة ما احتلته من أرض في العام ١٩٦٧ وقيام دولة الشعب الفلسطيني وتخفيف المعاناة الهائلة التي يزرع هذا الشعب الآن تحت أعبائها. وبالتعرف على الحجم الحقيقي لهذه الأهداف ستأخذ التنازلات من جانبها حجماً لا يزيد عن حجمها الحقيقي هي الأخرى.

وأنا أظن، وليس كل الظن إثماً، أن خطأ المقياس المستخدم في التعبير وبهوت الوجه الإيجابي للتسوية وبروز وجهها الآخر أمور تقف في مقدمة الأسباب التي تثير القلق عند بعض المتقنين وتدفعهم إلى التمرس خلف راية الطهرية، وخصوصاً من بين هؤلاء أولئك الذين لا يرفضون التسوية من حيث المبدأ ولكنهم يتهيّبون دفع الثمن المطلوب دفعه لتحقيقها. فلو انتبه هؤلاء إلى الحجوم الحقيقية لكل من بنود التسوية لخف قلقهم وترددهم ولما انفردت مسألة الاعتراف بإسرائيل، وحدها، بشغل الحيز الأكبر في أذهانهم.

مرة أخرى، لا يراد بهذا القول الحكم بالسفه على منطلق الراضين للتسوية. فهؤلاء، حين يستثنى منهم ذوو النوايا السيئة، لهم منطقتهم الذي لا يمنع شيء أن يأخذه القابلون بعين الاعتبار. فهم يتفقون مع الساعين إلى التسوية في رؤية قسوة الواقع الراهن وضخامة أعبائه، كما يتفقون مع القابلين في ضرورة العمل على تبديل هذا الواقع. وهم لا ينكرون أن التسوية لو تحققت فستجيب ببعض المنجزات، لكنهم يستكثرون الثمن المطلوب دفعه وقيسون سلبيات التسوية وإيجابياتها فيرون أن السلبيات أكبر حجماً وأثقل وزناً. وهم يعتقدون أن الظروف الحالية غير مواتية لتحقيق تسوية متوازنة أو تسوية تزيد إيجابياتها عن سلبياتها، ويظنون بعد ذلك أن المستقبل سيجيء بظروف مواتية لحل لا يدفع فيه الفلسطينيون ثمنًا باهظًا. ولهذا كله يدعو الراضون الشعب إلى الاستمرار في تحمل الأعباء ويمنونه بنصر يقولون إنه آت لا محالة.

بكلمات أخرى، يعمل الراضون على أرجاء التسوية ولا يثير هواجسهم أن يستمر الإرجاء سنين أو عقوداً أو قرناً، بل إن منهم من تحدث عن ألف سنة ودعا الشعب إلى احتمال المعاناة خلالها.

إذاً، نحن إزاء منطقتين: منطق المرجئة الذين يمنون أنفسهم وجمهورهم بوضع لا تشوبه الشوائب ويحثون على احتمال الآلام وتكبد التضحيات والصبر على الظلم القائم، والذين يفتنهم التوق إلى الطهارة ونقاوة الضمير المطلقة. ومنطق الساعين إلى التسوية الذين يجهدون كي يستخلصوا من الممكنات أفضلها فيقللوا حجم الظلم الواقع على الجمهور ويخففوا آلامه ويتركوا للأجيال القادمة أن تتابع المشوار، حسب ظروفها ورغباتها ومصالحها.

والواضح أن الجمهور موزع بين المنطقتين. وقد تشكلت أغلبية هامة تؤيد مساعي التسوية وتدعمها بما تقدر عليه من جهد وتضحيات، كما تشكلت أقلية ليست ضئيلة الأهمية تؤيد الراضين. ومن الواضح أن من المتعذر أن يجمع الجمهور على تأييد واحد من المنطقتين وحده.

هنا، وإذا جاز الحديث عن دور مستقل عن العمل الذي تنهك فيه الفئات كلها، دور يلعبه المثقفون الوطنيون وحدهم، فإن الأمر يقتضي أن نسأل أنفسنا: أين ينبغي أن يقف المثقف، ومع من، وكيف يمارس دوره؟

وبين يدي الإجابة، سأبادر إلى القول إن أسهل ما يمكن عمله وأقله كلفة يتمثل في أن يعتزل المثقف الجميع ويقف مع نفسه ويتصرف على هواه. ولكي لا يقع أي سوء فهم أبادر إلى القول أيضاً إن هذا ليس هو ما يتوخاه المثقف الوطني ولا هو الدور الذي يريده أو يرضاه لنفسه. وقريب من هذا في السهولة أن يتمترس المثقف وراء الرفض المطلق وأن يجد في هذا طهارة لروحه ويستمتع به، وهذا هو في الجوهر شأن مثقفي الرفض.

ولو أردت أن أجعل الإجابة مطابقة لرؤيتي السياسية، أي الرؤية التي اشترك فيها مع الأغلبية، لقلت ببساطة إن المثقف مطالب بأن يقف في صلب الميدان الذي يضم الجميع، وأن ينخرط في النشاط الذي يستهدف إنجاح قضيته الوطنية وأن يكون مع الأغلبية يستهدي بنبضها وبهدها. غير أن أمر المثقفين أشد تعقيداً من أن يستجيبوا لدعوة بسيطة كهذه الدعوة. ولا بد إذا من أخذ الظروف كافة بعين الاعتبار بما تشتمل عليه من منظومات منطق متعددة ومتفاوتة ومتباينة وأحوال ذاتية مختلفة. فإذا أخذ هذا كله بعين الاعتبار، فلن يبقى مجال للحديث عن اصطفاف المثقفين الوطنيين كلهم في جهة معينة وسوقهم كما تساق الكتائب العسكرية إلى هذا الموقع أو ذاك. والأقرب إلى التصور الصحيح أن يتوزع المثقفون فيختار كل منهم الصف الملائم لقناعاته ومصالحه. وهذا هو، على كل حال، المتحقق في الواقع حيث قلما نقع على مثقف وطني غير مصطف على نحو أو آخر مع هذا الفريق أو ذاك أو مع منظمة التحرير بالإجمال.

هذه الحقيقة تنفي من تلقاء ذاتها الفكرة التي يروج لها كثيرا من أن المثقف ينبغي أن يكون رافضاً وأن يحتفظ ببيده ووجدانه نظيفة من مسؤولية التنازلات المفروضة على الجميع والتي تقبل الأغلبية أن تقدمها ثمناً لمنجزات كبيرة. فإذا أضفنا إلى هذا حقيقة أن التسوية هدف يستحق أن يناضل من أجله وأن تعباً الصفوف لدعم هذا النضال وتوسيع فرصة نجاحه، فإن معالم الدور الذي يلعبه المثقف الوطني المصطف مع الأغلبية تكون قد انضحت. وهنا يصير التعبير عن القلق أو الدعوة إلى الطهيرة حين يصدران عن أو من مثقفي الأغلبية مظهراً من مظاهر التراجع عن القناعات السابقة أو التردد إزاءها. ومن حق أي إنسان وخصوصاً المثقف المسكون بالهواجس ومفرط الحساسية إزاء قناعاته ومصالحه أن يبذل القناعات كلها أو بعضها، أو يتردد. إلا أن وجود هذا الحق لا يسوغ التعميم، ولا يسوغ إعطاء الهم الذاتي منزلة أكبر من الهم الوطني، ولا يبرر أبداً أن تصير الدعوة إلى الخلاص الفردي للمثقف أجل من الدعوة لخلاص الشعب بأسره.

أن المثقف الراض لكل شيء بالإطلاق لا يعدو أن يكون، مهما اتسعت ثقافته، إنساناً عديمياً غير ذي فعالية. أما المثقف الفعال فهو ذلك الإنسان الذي يستخدم ثقافته وقدراته في التحريض على رفض ما يراه سيئاً في الصف الذي ينتمي إليه، ويدعو لتكريس ما هو إيجابي في هذا الصف.

وما أكثر المهام التي يمكن للمثقفين الوطنيين الفلسطينيين أن يؤديها في المجالين المذكورين! ولعلي لا أبالغ حين أقول إن الانهماك في أداء هذه المهام، أي في حرارة التجربة، هو وحده القادر على تخفيف تردد المترددين وإراحة الذين يعانون الازدواجية من معاناتهم.

السلطة والمعارضة في الساحة الفلسطينية

السلطة والمعارضة في الساحة الفلسطينية*

يصطدم الباحث في الشأن الفلسطيني، دائماً، بصعوبة تقديم تعريفات دقيقة ومحددة للأمر التي يتناولها في بحثه، ينطبق هذا على المصطلحات والتعابير المتداولة ويمس حتى الجغرافي منها. وعندما اخترت عبارة الساحة الفلسطينية عنواناً لهذا الحديث، توخيت أن أستخدم المصطلح الأقل استعصاء على التحديد، دون أن أجهل صعوبة تحديد الأبعاد الدقيقة له. إذ ما الذي يوحي به هذا التعبير: الساحة الفلسطينية؟ من المؤكد أنه لا يعني منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الوطن المعنوي للفلسطينيين، وإلا لأخرجت منه قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني لم يتسن لها أن تحصل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على ما يعادل وزنها الفعلي من تمثيل أو لم تتمثل فيها أصلاً. فلنقل، إذاً، وذلك من أجل تسهيل الحديث ومنعه من التشتت، إن المقصود، هنا، بالساحة الفلسطينية هو ميادين العمل الوطني الفلسطيني أياً ما كان عليه الموقع الجغرافي لهذه الميادين. ثم لنجز لأنفسنا أن نزعّم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تستقطب نشاط هذه الميادين، كلها أو أغلبها، وتوجهه بمقدار أو بآخر وترسم أكثر السياسات والقرارات تأثيراً فيه. وذلك كله دون أن ننسى أن حال الساحة وشؤونها والعوامل المؤثرة فيها أكثر وأشد تشابكاً من هذا التبسيط.

أما تعابير السلطة والمعارضة، فإنها في الحالة الفلسطينية أكثر استعصاء إزاء التعريفات الدقيقة. ولكي لا نتوه بين شتى الاحتمالات، لنقصر الحديث، حين يتعلق الأمر بالسلطة، على القوى التي تضطلع بمسؤولية رسم القرارات وتنفيذها، وحين يتعلق بالمعارضة على القوى التي تعارض القرارات وتسعى لإحباط تنفيذها.

* نص محاضرة ألقى في: مؤسسة شومان، عمان، في ٣١/١٠/١٩٩٣؛ ونشرت في: الدستور، عمان، ١١/١٩٩٣.

هنا، يجدر أن ننبه إلى أن هذا التبسيط لا يلغي طبيعة الدوافع المتعددة التي ترسم مواقف القوى. ولعل من المفيد أن نضيف للتو ملاحظة أخرى مرتبطة بما تكاد الساحة الفلسطينية تنفرد به، حيث يتضح أن القوة الواحدة قد تكون في الزمن الواحد في موقع السلطة والمعارضة معاً، وأن الدفع والجذب اللذين يتناوبهما الموالمون والمعارضون تتداخل عملياتهما ونشاطاتهما تداخلاً تغيب معه في حالات كثيرة الحدود التي تفصل بين الجانبين أو المعالم التي تميز أحدهما عن الآخر.

طغيان الهم الوطني

ذكرت ما تقدم، لا لأزيد الموضوع بليلة فوق ما تفرضه طبيعته، بل لأنبه، ولو على هذا النحو من الإيجاز الشديد، إلى أهمية توخي الدقة عند تناول شؤون الساحة الفلسطينية وتجنب استسهال، أو استعجال، التوصل إلى النتائج الجازمة وتعميمها. فإذا اتفقنا على أن الشأن الوطني، أي الشأن المرتبط بالدفاع عن الوطن ثم بتحريره وتحقيق استقلاله، شكل مركز الاهتمام الأول على الساحة الفلسطينية، جاز لنا، إذاً، أن نضيف أن الحضور الكثيف لهذا الشأن الوطني قد أدى إلى تغيب الحضور المعتاد للشؤون الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ثم جاز لنا أن نقول، أيضاً، إن التخوم التي وزعت القوى بين موالية ومعارضة ارتسمت وفق المواقف المتصلة بهذا الشأن الوطني قبل أي شيء آخر. على هذا الأساس، لم تعرف فلسطين حتى حين كان أهلها يشكلون أغلبية فيها معارضة ذات وزن يتركز نشاطها في الشأن الاقتصادي أو الاجتماعي، ولم تتكون في إطار الحركة الوطنية قبل العام ١٩٤٨ تقاليد خاصة بهذين الشأنين إلا في أضيق الحدود وحين كان الأمر يتعلق بمواجهة الجميع لبريطانيا أو للحركة الصهيونية.

وعندما أعيد بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ١٩٤٨ فتجسد البناء في تشكيل، أو إعادة تشكيل، منظمات مهنية وجماهيرية وأخرى سياسية أو مسلحة ثم تجسد ذلك كله في تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، خلت برامج المنظمات كافة من الاهتمام الفعلي بغير الشأن الوطني العام. وظهرت مفارقة، إذ صار على الفلسطيني المهتم بالشأن الوطني أن ينهمك في نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية أو أحد فصائلها، في حين وجد فلسطينيون كثيرون طريقهم إلى الأحزاب العربية التي تطرح برامج لا تقتصر بنودها على المسألة الوطنية. ولبى هؤلاء داخل هذه الأحزاب حاجتهم للنضال من أجل أهداف متنوعة وشكلوا فصائل ناشطة منها. وعندما قويت م.ت.ف. وفصائلها، فرض تطور الأحداث على كثير من الأحزاب العربية، وخصوصاً في دول الطوق، أن تغرق في الشأن الوطني الفلسطيني، على حساب الجهد المطلوب للاستغراق

في الشؤون الأخرى. ثم حين فرض التطور على منظمة التحرير الفلسطينية وبعض فصائلها أن تقوم بمهام اقتصادية واجتماعية كبيرة، مثل الاستثمار الاقتصادي أو تقديم الرعاية لأسر الشهداء والمتضررين، طغى الهم الوطني العام على طبيعة المؤسسات التي تولت هذه الخدمات وفرض منطقتها عليها فحال حتى دون نمو النضالات النقابية المألوفة فيها.

لقد استهدى مؤسسو منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الجو فضمنوا موثيق التأسيس، وأخصها آنذاك الميثاق القومي، نصوصا تشتمل على تحذيرات واضحة من الانصراف إلى غير الهم الوطني، مع أن هذه الموثيق ذاتها تحدثت عن أقلية وأغلبية أي عن سلطة ومعارضة. إن الحاجة لتوضيح مغزى هذه النقطة تغري بالإفاضة، غير أن المقام لا يحتمل التطويل. ولذا، فسأكتفي بالقول: إن مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية عملوا من ناحيتهم كل ما يلزم لتقليص موضوعات الجدل على الساحة الفلسطينية وتضييق فرص الاختلاف وحصرها في ما عدوه مسألة تحرير الوطن. وقد انطوى هذا العمل على أمور كثيرة، منها غلبة القوى التي تتخوف من أن يتحول النضال التحرري إلى حافز يقوي النضال الاجتماعي الديمقراطي التقدمي، ومنها تضييق فرص تطور الفكر والعمل السياسيين وترويج فكرة الاستهانة بهموم الناس وشؤون معيشتهم ومعاناتهم اليومية، لحساب الاهتمام بأمجاد قائمة أو مفترضة للنضال الوطني. وما كرسه المؤسسون استمر بعدهم وتعزز بعد انتقال زمام القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى التحالف السريع الذي شكله حملة البنادق، فبلغ تقديس الشأن الوطني والشعارات المرتبطة به الذروة. وقد أسهم في العملية ليس الفصائل المستجدة، المنشأة على أساس الدعوة الوطنية، وحدها، بل كذلك الفصائل المنحدرة من أحزاب وحركات سياسية. وهو ما كشف في واقع الأمر هشاشة الشعارات السابقة المعلنة في الشأن الاجتماعي وقابليتها الشديدة للعطب إزاء إغواء الشعارات الوطنية التي جرفت الجميع. وهكذا، بدأ تحول الأحزاب إلى فصائل مسلحة كأنه تراجع عن الآفاق الاجتماعية التي كان وجود هذه الأحزاب يستشرفها، لصالح الشعار الوطني. وعكس هذا الوضع تأثيراته على سلوك الأغلبية والأقلية.

النتيجة المنطقية لهذا كله تجسدت في تغليب شعار الوحدة الوطنية في مجال العلاقة بين الفصائل المتعددة. وكثيرا ما فهم هذا الشعار على أنه دعوة للجميع للانصياع لمنطق واحد واتخاذ موقف واحد. فلم يكن غريبا إذاً، أن تقترن الدعوة لوحدة الموقف بالدعوة للوحدة التنظيمية أيضا. وقد جرى تقديس هذا الشعار لما يرتبط به من أهمية في بعض الأحيان ولاتخاذ ستارا لتغطية الخلافات المشروعة وغير المشروعة، في أحيان أخرى. وارتبط بتقديس هذا الشعار والمفهومات المبسطة له الحرص على أن تصدر قرارات المؤسسات الوطنية بالإجماع، حتى حين يكون هذا الإجماع مصطنعا، أو

حين تملّيه مساومات لا تستبعد الوسائل غير الأخلاقية عنها. إن الأمر يقتضي إجراء مناقشات أوسع للمساعدة على جلاء هذه النقطة. وأكتفي الآن بالقول إن السلوك العملي للفصائل يبين أن تشبثها الفعلي بالوحدة الوطنية لم يعادل في أي وقت من الأوقات وعودها الكلامية. وكثيرا ما تحولت الخلافات في الرأي من مجال الحوار بين الآراء المتباينة إلى استخدام العنف دون أن يكف أي من المتراشقين بالكلام أو القذائف عن التبشير بأهمية الوحدة الوطنية.

هنا، قد أسجل بوصفي شاهد عيان أن أحد الخلافات وأشدّها عنفا احتدم بسبب المسائل المتعلقة بتباين المصالح بين الفصائل بأكثر مما احتدم بسبب تباين الآراء حول المسألة الوطنية. وقد كان من الممكن أن يصل متحاورون منتمون لفصائل مختلفة الليالي بالنهارات وهم يتبادلون الرأي حول المسألة الوطنية دون اللجوء إلى العنف، في حين لم يكن من النادر أبدا أن تنزل الأسلحة إلى الميدان إذا تراحم أفراد في فصيل واحد أو فصائل متعددة على مواقع النفوذ أو الهيمنة أو جني المنافع، هنا وهناك. والذين عايشوا تجربة المقاومة الفلسطينية في لبنان يعرفون أن الخلاف على مواقع النفوذ، وبالتالي على المنافع، فجر أبنية على رؤوس سكانها، في حين تمكن قادة مختلفون حقا في الرأي حول المسألة الوطنية من التوصل إلى برامج سياسية مشتركة، عبر الحوار.

وأيا ما كان عليه الأمر، فإن التشبث بالإجماع قد توقف منذ العام ١٩٨٨، أي منذ صوتت الأغلبية على قبول التسوية السياسية القائمة على قرارات الأمم المتحدة. فمنذ ذلك الوقت، لم يعد يتحدث عن الإجماع وضروراته إلا قليلون، وصار كثيرون يتغنون بفضائل الاختلاف وبما يوحي به من تمتع الساحة الفلسطينية بالديمقراطية. هنا أيضا يقتضي الأمر مزيدا من التمعن. والحقيقة أن التخلص من أسلوب الإجماع لم تملّه تطورات إيجابية على الحالة الديمقراطية في الساحة، فقط، بل أملتّه عوامل أخرى، أيضا، لعل أهمها أن البحث عن حلول للمسألة الفلسطينية انتقل إلى مراحل أكثر جدية، فصار على القوى الفلسطينية أن تحدد مواقفها بوضوح، ولم يعد ممكنا التخفي وراء الصياغات العامة أو الغامضة للمواقف. وبهذا، ضاقت فرص المساومة بين فرقاء الساحة من أجل التوصل إلى صياغات مشتركة حمالة أوجه.

لقد ساهم هذا التحول في رسم تخوم أقل غموضا بين الأغلبية والأقلية، بين السلطة والمعارضة. واللافت للنظر أن هذا التحول الذي أباح التخلص من الإجماع تزامن مع حالة تفترض طبيعتها أشد درجات الوحدة الوطنية إحكاما، هي الانتفاضة. ولعل هذا التزامن بما انطوى عليه من مفارقة هو الذي ساعد على ابتكار تفسير مدهش للوحدة الوطنية، هو التفسير الذي يقول إن من الممكن الاحتفاظ بالوحدة الوطنية، مع البقاء في مواقع سياسية متباينة. لقد اتخذت الوحدة الوطنية في ضوء هذا التفسير معنى آخر، فلم تبقى مقترنة بوحدة الموقف أو بالبرامج السياسية المشتركة، بل اقتصر

على مجرد البقاء في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، بأمل أن لا يؤدي انقسام الرأي إلى تنابذ القوى وتقاتلها.

شيء آخر وقع في هذا الوقت وتزامن مع التحول الذي نشير إليه، ذلك هو انتقال الحركة الإسلامية من الانشغال بالدعوة الدينية إلى الانهماك في الانتفاضة وما تستتبعه من نشاطات سياسية. هذا الانتقال أدخل إلى الساحة قوة جديدة. وكان على هذه القوة أن تتبع العادة فتدخل النادي الذي يؤوي الجميع. والحقيقة أن أكثر من محاولة جرت لتحقيق هذه الخطوة، أي لاستقطاب " حماس " في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. غير أن " حماس " آثرت، في نهاية المطاف، التمتع بالحسنين، حسنى أن تتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية حين يكون هذا مفيداً لها وحسنى أن تستقل عنها وتتميز حين يكون هذا جاذباً للمنافع التي حجبها حرب الخليج عن الآخرين. والواقع أن " حماس " تمكنت من تحقيق وضع في المعارضة لم يتسن لأي فصيل قبلها تحقيقه. ذلك أن الانقسام عن منظمة التحرير الفلسطينية ظل مداناً ومنظوراً إليه على أنه خروج على الصف الوطني إلى أن لعبت " حماس " لعبتها.

سلطة أم حركة تحرر

تحول آخر طرأ على العلاقة بين السلطة والمعارضة هو الأخير حتى الآن، ومع أنه ما يزال قيد التشكل فقد يصير العامل الأول في تحديد طبيعة العلاقة. هذا العامل مرتبط بالاحتمال الكبير القائم الدال على أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تتحول من سلطة لحركة وطنية إلى سلطة حاكمة، أي من سلطة منوطة بوضع سياسات حركة تحرر إلى سلطة منوطة بإدارة شؤون الناس الحياتية.

لقد لاحظنا كيف ظل الهم الوطني، وحده، بما يتصل به من اعتبارات، هو الذي يتحكم في صياغة مواقف الموالين والمعارضين على مدى عقود كثيرة. الآن، بعد التوصل إلى اتفاق المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي وفي ظل تطور المفاوضات حول مستقبل الأرض المحتلة، ينشأ وضع جديد كلية؛ فقيادة الحركة الوطنية توشك أن تتحول إلى ما يشبه السلطة الحاكمة. يقع هذا، دون أن تنجز الحركة الوطنية مرحلة تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال بكاملها وذلك بصرف النظر عن القياسات المختلفة لحدود هذا الوطن والآراء المتعددة حول طبيعة استقلاله.

بكلمات أخرى: تتداخل في المرحلة الآخذة بالتشكل سمات مراحل عدة وتتشابك، دون أن يتضح، بعد، ما إذا كانت القيادة الوطنية المتحوّلة إلى قيادة سلطة حاكمة ستركز جهودها على هذه السمة أو تلك، ودون أن تكون الأمور أكثر وضوحاً في معسكر المعارضة.

لقد انقسمت الساحة الفلسطينية في الرأي حول الاتفاق، وهذا مألوف ومتوقع. وعادت بعض الفصائل إلى عاداتها القديمة في مقاطعة المؤسسات الوطنية بعد أن كانت قد تعهدت الكف عن هذا السلوك، وهذا أيضاً متوقع. فليس الناس كلهم قادرين على الوفاء بتعهداتهم، خصوصاً حين تتعارض التعهدات مع الطبايع. وشهدت الساحة هذا الجدل الذي يشغلها، حول الاتفاق وما يتعلق به، إلا أن اهتماماً قليلاً جداً قد أولي للتحوّل الذي أشير إليه وما يفرضه من تبدل ليس، فقط، في طبيعة العلاقة بين السلطة والمعارضة، بل في طبيعة كل منهما أيضاً.

كيف سيواجه المندوبون لتولي سلطة الحكم الذاتي وتطوراتها اللاحقة مسؤولية معيشة الناس، وصحتهم، وتعليمهم، وتجارتهم، وتنقلاتهم، وانتخاباتهم، وأمنهم، وخصوصاً هذا الأمن، وكيف ستواجه المعارضة هذه المسؤوليات؟

هل سيستمر الجميع في التركيز على الهم الوطني وحده، كما كان عليه الحال حتى الآن؟ وهل ستلجأ السلطة إلى استخدام متطلبات هذا الهم للتستر على ما يمكن أن تقع فيه من عجز أو قصور في إدارة شؤون الناس وما قد يلحق بإدارتها من فساد وتجاوزات؟ وهل ستظل المعارضة، كما أوحى بذلك رد فعلها الأول على الاتفاق، متشبّثة بالشعار العام وحده في مواجهة السلطة أم أنها ستنهمك أيضاً في اليومي وتقدم بالتالي استحقاقاته؟

هل ستجيز المعارضة لنفسها، مثلاً، مقاطعة الانتخابات لأنها ترفض الاتفاق، أو أنها كلها أو بعض فصائلها ستكتشف أن مقاطعة انتخابات عامة ليس من الحصافة في شيء؟

هل ستظل المعارضة المشكلة الآن في ما يشبه الجبهة موحدة، أو أن مواقف فصائلها المتعددة وأوجه سلوكها سوف تتفاوت؟ وهل سيدوم هذا الحلف البرغماتي بين متديني "حماس" وعلمايي الفصائل الأخرى إلى أمد طويل، أو أن "حماس" ستجد نفسها ذات وقت أقرب إلى "فتح" وستجد وسيلة لإعادة لعبة التمتع بالحسينين؟

هذه، وغيرها مما لم أوردته، أسئلة كثيرة، أو لنقل: نقاط كثيرة ترد ونحن نعبر البرزخ الفاصل بين تونس وأريحا. وسأكتفي، توخياً للإيجاز، بالقول إنني أتوقع أمرين: أول الأمرين أن بعض قوى المعارضة القائمة الآن سيتعلم أن الانكفاء عن التعاطي مع الوضع المستجد بمجمله وبتفاصيله لا يخدم أي هدف طيب، وسيلجأ إلى ابتكار أساليب ملائمة للتعاطي مع الوضع الجديد. وثاني الأمرين أن قوى معارضة جديدة ستنبثق من داخل القوى القائمة الآن أو من خارجها، قوى متحررة من أسر الماضي وشعاراته المقيدة وقيمه الغالبة، وسينشأ معها، على صعيد السلطة والمعارضة، وضع جديد تماماً، وضع له منطق وآليات فعله وتطوره، مما لا نملك أن نتنبأ به منذ الآن.

لقد ألفنا أن نقف مع منظمة التحرير الفلسطينية بما هي المجسد لحركة تحرر وطني، وأن نؤيدها قوية كانت أو ضعيفة، مخطئة كانت أو مصيبة، وأن نغلب أسلوب النضال من الداخل لتصحيح الأخطاء على أسلوب الضغط من الخارج. كما ألفنا أن نعد سلوكنا على هذا النحو سلوكاً مريحاً للضمير.

الآن يتبدل الحال. ليس هذا هو التبدل الحاسم المتوخى، إلا أنه، على أي حال تبدل. ولا أظن إلا أن هذا التبدل سيفعل فعله في تنويع أشكال السلوك إزاء سياسات منظمة التحرير الفلسطينية اللاحقة.

وإذا جاز لي أن أدلي برأيي في هذا الشأن، فإني أقول إن كل نزيه على الساحة مطالب بأن يدعم منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة العدو الذي يحتل الوطن ويصادر استقلاله وفيما هي تواصل المعركة لاستكمال مهام التحرير وتحقيق الاستقلال. أما حين يتعلق الأمر بمنظمة التحرير الفلسطينية. بما هي سلطة، فلكل إنسان الحق الكامل في إتباع السلوك الذي يراه ومعارضة ما قد يقع من انحرافات وتجاوزات. والحقيقة أنه ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية ستضطلع بدور مزدوج فمن المسوغ تماماً أن يتعامل الناس معها على هذا الأساس.

الديمقراطية الفلسطينية
من غابة البنادق إلى غابة المصالح

الديمقراطية الفلسطينية من غابة البنادق إلى غابة المصالح*

يقترن نشوء الديمقراطية وتطورها بنشوء المجتمع المدني وتطوره، فلا ديمقراطية بدون مجتمع مدني ولا تطور في الممارسة الديمقراطية إلا مع تطور هذا المجتمع.

فلسطين، لم يتوفر لها في عهد الإمبراطورية العثمانية من مظاهر المجتمع المدني إلا أقلها. فقد غابت المؤسسات الديمقراطية أو ظلت محدودة الفعالية. غيب الحكم الاستبدادي الأوتوقراطي القليل من مظاهر الديمقراطية التي كان من الممكن أن تتوفر، فلم تعرف فلسطين منها إلا الأقل من القليل ولم تنشأ في المجتمع الرعوي الزراعي تقاليد راسخة للممارسة الديمقراطية.

وفي عهد الانتداب البريطاني ١٩١٨-١٩٤٨ تضافرت مصالح بريطانيا المستعمرة مع مصالح الصهيونية المستوطنة، فغيبت الاهتمام بالديمقراطية وأنتعشت المظاهر ما قبل المدنية كالعائلية والعشائرية والقروية والجهوية وما يتصل بها من علائق لا تصلها بالديمقراطية إلا أوهن الصلات. واتبعت الحركة الوطنية الفلسطينية سياسات ساهمت لسبب أو لآخر في إدامة هذه العلائق.

وفي ضوء نكبة ١٩٤٨، تقسم المجتمع الفلسطيني وخضعت أقسامه المتعددة لسلطات متعددة. ولم يتوفر لأغلب هذه الأقسام ما يساعد على تطوير خبرة ديمقراطية أو الارتقاء بالخبرة القليلة الموروثة، بل وجد العكس: ديكتاتوريات من شتى الأنواع والدرجات وبنى اجتماعية لا يزينها من مظاهر المدنية إلا القشور.

* نص محاضرة أقيمت في: مؤسسة شومان، عمان، ٢٧/٩/١٩٩٤؛ نشر في: الجماهير، عمان، ١٥-٣١/١٠/١٩٩٤، ص ٦.

وعلى أرضية ما تقدم وصفه، نشأت البنى الفوقية في أقسام الشتات الفلسطيني والمنظمات والتنظيمات التي تمثل المجتمع. كما نشأت فوق هذا كله منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ وتوزعت مؤسساتها الرئسية بين مصر ووسطى الأردن وسورية وغيرها، حيث الافتقار الواضح للممارسة الديمقراطية المنتظمة وحيث الأنظمة والقوانين التي تتحدث عن الحريات وتتفنن، في الوقت ذاته، في التضييق عليها. ولم يكن غريباً أن تجاري المنظمة المحيط الذي يكتنفها. فجاء في ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي كلام جميل عن الديمقراطية ومؤسساتها، ثم جاء السلوك العملي مضطرباً، فأفرغ الكلام الجميل من الكثير من محتواه.

تشكل مجلس وطني يفترض الميثاق والنظام الأساسي للمنظمة أنه يمثل الشعب الفلسطيني بأسره. واختير أعضاء المجلس بمراعاة كبيرة للاعتبارات ما قبل المدنية ولحاجات الأنظمة المحيطة غير الديمقراطية، وبمراعاة قليلة لدواعي الديمقراطية. واختير على النحو ذاته أعضاء قيادة المنظمة، وشاعت عن رئيسها العبارة التي تظهر مقدار الاستهانة بالديمقراطية: "ليقرر المجلس ما يشاء ونحن ننفذ ما نشاء".

فلما ضغطت بعض القوى السياسية المشكلة على أسس عصرية باتجاه إيجاد تنظيم ديمقراطي، شرعت المنظمة في إقامة ما أسمى بالتنظيم الشعبي وجعلت له نظاماً ديمقراطياً للانتخاب، إلا أن العملية لم تتعد البدايات الأولى، ثم لم يلبث أن أجهضتها بيروقراطية البيروقراطيين والاستهانة المزمنة بالديمقراطية.

في ضوء نتائج حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، برزت قوة المنظمات المسلحة والأحزاب التي تدعو لاعتماد الكفاح المسلح في مواجهة إسرائيل. وفي ضوء هذه النتائج، انتقلت قيادة المنظمة إلى أيدي حملة البنادق. وكان هؤلاء قد انتقدوا في السابق غياب الممارسة الديمقراطية عن مؤسسات م.ت.ف. وحرصوا الجمهور ضد قيادتها بوصفها قيادة غير ديمقراطية.

فصائل الكفاح المسلح وما هو في حكمها أسسها في الأغلب شبان حديثو التخرج من المدارس والجامعات منحدرين من أصول سياسية إسلامية أو قومية عربية أو بعثية. ومع مراعاة التفاوت في مواقف الأصول الثلاثة من الديمقراطية، لم يرث المؤسسون اهتماماً راسخاً بالديمقراطية، بل إن منهم من ورث اهتماماً ينصب في الاتجاه المغاير. وعندما برز على الساحة ما جرت تسميته بغابة البنادق، تحشد في هذه الغابة تيارات وحركات واسعة الانتشار ومؤيدة من قطاعات واسعة من الجمهور، واقضى الأمر إنشاء مؤسسات متعددة. ولكن هذا كله لم يعزز الظواهر الديمقراطية بالمقدار ذاته ولم يؤد إلى تهيئة دور الزعيم الفرد في كل فصيل.

ولو تذكرنا أن أغلب النافذين في الغابة انتقل إليها من ساحة العمل الطالبية، من روابط الطلاب، حاملاً إلى الغابة حصيلة ضئيلة وساذجة من الأفكار والتقاليد والمحاكات

الديمقراطية التي لا توفر هذه الساحة الطالبية أكثر منها، عرفنا كم بقيت محدودة تلك الخبرة التي وجهت سلوك قادة الغابة. لقد تفنن هؤلاء في التغني بديمقراطيتهم، بل إنهم ظهروا ديمقراطيين أصيلين، لا لشيء إلا لأن المحيط العربي الذي نشطوا وسطه كان بالمقياس الديمقراطي شديد القتام. فوسط القتام، سطعت الممارسة الديمقراطية الفلسطينية فبدت أشد لمعانا مما هي في واقع الحال. أما واقع الحال الذي امتزج فيه الإيجابي والسلبي فقد اشتمل في جانبه الإيجابي على وجود التعددية الحزبية والفصائلية وجرى الإقرار بهذه التعددية نظريا وواقعيا، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العوامل التي أملت التعددية واختلافها. وقد شهدت الساحة الفلسطينية مقارارا لا بأس به من حرية التعبير. فتجلى ذلك داخل المؤسسات وانعكس في الصحافة الفلسطينية. فاجتذبت كثيرين من الفلسطينيين والعرب الآخرين. ووفرت التعددية الحماية اللازمة لهؤلاء جميعا في أغلب الأحوال وأما الجانب السلبي من واقع الحال فقد تجلى في اقتصار الممارسة الديمقراطية على حرية التعبير هذه وعدم تجاوزها إلا في نطاقات محدودة للغاية. ولم يطرده ارتقاء الممارسة الديمقراطية، بل تجمد عند حدود بعينها نتيجة مقاومة القوى المناهضة للديمقراطية. ثم بدأ التراجع.

للسلبيات أسباب كثيرة، بالطبع، ولو جاز لي أن أوجز الحديث عن هذه الأسباب فسأدرجها في ثلاث حزم.

- عدم ترسخ الروح الديمقراطية بدرجة كافية في الوسط الفلسطيني وغياب الأساس المادي القوي لنشوء ديمقراطية راسخة فيها، مع توفر جميع العوامل التي تدفع ناسا بعينهم إلى مناهضة الديمقراطية.
- الافتقار إلى كيان فلسطيني مستقل.
- تأثير المحيط العربي وغياب الأسس المادية والسياسية لنشوء ديمقراطيات راسخة فيه.

بتأثيرها السلبي والإيجابي وتداخلهما وبمقارنة المحصلة مع المحيط، نشأت حالة لعل من الجائر أن نعدّها طريفة. فقد بدت الساحة الفلسطينية مختلفة عن محيطها وتمتعت بسمعة ديمقراطية أخاذة، مع أن الأمراض التي تفتك بالديمقراطية في المحيط موجودة بتمامها على هذه الساحة.

وقد ساهم العديدون، وأنا منهم، في التركيز على الوجه الإيجابي للصورة والتعظيم على وجهها السلبي. كنا نظن أننا بذلك نخدم قضية الشعب الفلسطيني.

إن التفاخر الفلسطيني بالديمقراطية التي سطعت وسط قتام المحيط انطوى على ما هو صحيح حقا، إلا أنه انطوى، أيضا، على مبالغات بعضها مفرط في المغالطة. فقد أمكن، حقا، تغليب أسلوب الحوار وتجنب التصفيات الجسدية داخل كل فصيل. إلا

أن تصفيات ما وقعت في بعض الحالات ومورست في حالات أخرى أشكال مختلفة من العنف والضغوط للتأثير على القناعات. والفصائل التي تجاوزت في غابة البنادق ووجهتها إرادات متعددة ومتباينة أمكن لها أن تقيم في ما بينها نظاما مقبولا تحكمه أسس وقواعد متفاهم عليها. كما أمكن لهذه الفصائل أن تقيم تحالفات معقولة بين وقت وآخر لتحقيق هدف مشترك أو غيره. وفي أغلب الأحوال، استطاعت هذه الفصائل أن تتجنب الصدام في ما بينها عند نشوء الخلافات. بالرغم من ذلك، تم اللجوء إلى السلاح وأشكال العنف الأخرى، في أكثر من حالة، وتعثرت تحالفات معينة قبل أن تحقق أهدافها. وكان للصدامات العنيفة والتعثرات ضحاياها من المتقاتلين أو من الأبرياء. ويمكن للمرء أن يستحضر بسهولة أمثلة وقع فيها اقتتال عند انقسام هذا الفصيل أو ذلك أو عند احتدام الخلاف بين الفصائل على المبادئ والسياسات أو حتى على المنافع أو بتأثير المزيج المتشكل من المبادئ والمنافع.

في السياق ذاته، قامت مؤسسات جماعية، بالتوافق، أو بالانتخاب، أو بكليهما، وشهدت هيئاتها حوارات جادة وصدرت عنها قرارات ملزمة. إلا أن ظاهرة التحايل على أنظمة المؤسسات والتأثير على حواراتها بالإغراء أو بالتخويف لم تغب تماما. ومثلها، لم تغب ظاهرة التفلت من الالتزام بالقرارات. وقد برز في سياق ذلك ظاهرة الزعيم الفرد، زعيم الساحة أو زعيم هذا الفصيل أو ذلك، وكان اسمه رئيسا أو أمينا عاما أو قائدا عاما أو ما إلى ذلك. لقد فنيت أجيال وولدت أخرى وبقيت أسماء بعينها تشغل المواقع ذاتها دون تبديل ودون أن تتوفر فرصة حقيقية لتداول المواقع القيادية.

وبمضي الوقت، ومع تبدل الظروف وازدياد العوامل الضاغطة على الساحة ومع نمو الظواهر السلبية، وأخصها البيروقراطية والفساد، استفحلت ظاهرة الزعيم الفرد، وتغلب الولاء الشخصي على الولاء التنظيمي، وصار الزعيم الفرد صلاحيات المؤسسات واستحوذ عليها وصار يستخدم الإمكانيات الموضوعة بين يديه لتوطيد سلطته الفردية وإحداث مزيد من الإفساد.

بكلمات أخرى، مالت الكفة لصالح العوامل السلبية. حدث هذا بالطبع، بالتدرج، لكن بثبات. وفي النتيجة، صار لكل فصيل زعيمه الفرد وآلت سلطات الهيئات إلى يد هذا الزعيم. وعلى الصعيد العام، آلت الأمور، أيضا، إلى الوضع ذاته، فصار للساحة زعيم يستحوذ على جميع السلطات ويلغي أو يميع سلطات المؤسسات والهيئات ويقرب إليه البيروقراطيين والفاستدين والمنافقين ويستخدمهم لشل فعاليات الآخرين ولجم مقاومتهم.

غني عن البيان أن التراجع تم بتأثير عوامل عديدة محلية وعربية وإقليمية ودولية، وهي عوامل معروفة جرى الحديث عنها مرارا. غير أن تعدد العوامل لا ينفي أن العامل

الداخلي الفلسطيني كان أشدها فتكا بالديمقراطية. لقد أكل التطور الداخلي العمل الجماعي لصالح سلطة الفرد، فإظهر هشاشة الخبرة والتقاليد الديمقراطية التي كانت الساحة الفلسطينية تفتخر بها .

في ظل هذا التراجع، جاءت اتفاقيات أوسلو وباريس والقاهرة وما على شاكلتها، وهي الاتفاقيات التي نقلت العمل الوطني الفلسطيني بأسره من مرحلة إلى أخرى وأنهت غابة البنادق رسمياً ووضع ناس الحكم الذاتي، وهم بعض ناس الساحة الفلسطينية، أمام غابة جديدة تشكلها المصالح، هذه المرة.

في غابة المصالح هذه، تشابك ما هو مشروع وما هو غير مشروع، مصالح الشعب الذي يتطلع لنوال حقوقه الوطنية وتوفير الأمن ولقمة العيش ومقعد الدراسة وعلبة الدواء والمأوى، ومصالح البيروقراطية الفاسدة وإرثها الثقيل واستهانتها بمصالح الشعب وتعطشها لتكديس المنافع لنفسها بالتعاون مع الاحتلال ومؤسساته. وهناك، بالطبع، أيضاً، مصالح إسرائيل بوصفها سلطة احتلال ظفرت باتفاقيات تسقط عن كاهلها سمعة المحتل وتبقي في يدها صلاحياته وأدواته وتخولها التحكم بكل ما هو رئيسي من نشاطات وفعاليات.

إن أي مقارنة بين الحال كما كان في غابة البنادق إبان عزها وأمجادها وما آل إليه في الوضع الجديد تظهر كم كان الأمر بسيطاً في السابق، وكم غداً شديد التعقيد، الآن. إنه هذا الفارق بين حال حركة تحرر وطني لها غايات محدودة ومحددة وبين حال الذين صاروا حكاماً حتى قبل أن تتوفر لهم سلطات الحكام الحقيقيين.

لنأخذ مثلاً:

- تأثير البيروقراطية والفساد المتعاونين مع الاحتلال والساعين لتكديس المنافع الذاتية وما ينجم من هذا من حرمان الجمهور من التمتع بالمنافع القليلة التي وعدته الاتفاقيات بها. لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً مقابل منافع قليلة موعودة نصت عليها الاتفاقيات. ومن المشكوك فيه أن يترك التعاون بين الفساد والاحتلال فرصة معقولة أمام هذا الشعب للظفر بهذه المنافع.

لنأخذ مثلاً آخر:

- سلطة الزعيم الفرد وإحاطة الفاسدين المفسدين به وما ينجم من ذلك من طي لتأثير الزعامة الوطنية في توجيه الأحداث وتعبئة القوى وما يقترن به من ازدياد احتمالات الوقوع في الأخطاء وتنفيذ الكفاءات أو التضيق على أصحابها.

لنأخذ مثلاً ثالثاً:

- ما يقترن باستفحال الحالة التي وصفناها من تضيق فرص العثور على مخارج من المآزق أو حلول للأزمات التي تطحن الجمهور وتثقل على عيشه وأمنه ومطامحه المشروعة.

ثم لنتساءل:

هل هذا هو كل ما تنطوي عليه الصورة في ظل غابة المصالح الراهنة؟

يقينا، إن للصورة وجهاً آخر أيضاً. غير أن خيبة الأمل العميقة التي مني الجمهور بها تسوغ هذا الانتباه الشديد للوجه القبيح. والمخاطر المقترنة بهذا الوجه تسوغ التشدد في التحذير وتستدعي أن يرتفع صوت النقد.

إن على الوجه الآخر للصورة إرادة الذين لم يفسدوا من بين الذين عادوا والذين استقبلوهم، وعمل هؤلاء جميعاً في مجال التصدي للسلبات وتعزيز المكاسب الديمقراطية. وعلى هذا الوجه خبرة شعب الانتفاضة الطويلة في التصدي لكل أشكال الجور، فشعب أتعب جيش إسرائيل ذاته لن يعجزه في نهاية أي مطاف أن يتصدى لأي متسلطين على حرياته ومقدراته من أي نوع كانوا.

لا شك في أن المآزق خطير وأخطر مما يتصور المتشائمون أنفسهم، وأن ظلم ذوي القربى أشد مضاضة من ظلم المحتلين، وقدرة ذوي القربى على إيقاع الأذى أشد، وهي تتضاعف حين يربط هؤلاء مصالحهم بمصالح المحتل ويتحولون إلى وكلاء له ويستهيئون بشعبهم.

ولكن المآزق ليس بدون مخرج. ومن شأن الحياة أن تقدم أكثر من مخرج. كما أن من شأن الباحثين عن حلول أن يكتشفوا المخارج المتاحة.

وفي زعمي أن الخروج من المآزق الراهن يتأتى عبر تعميم الثقة بقدرات الجمهور وإعادة الاعتبار الكامل إلى الديمقراطية وتوطيدها وتطويرها وتعاون الجميع، من ثم، لمعاودة النهوض.

مصير الميثاق الوطني الفلسطيني

مصير الميثاق الوطني الفلسطيني*

يلخص هذا الجدل الدائر حول مستقبل الميثاق الوطني الفلسطيني، أو هذه المعركة المحتمدة بشأنه كل ما هو قائم داخل الساحة الوطنية الفلسطينية من مشاكل وخلافات.

فالملتزمون بالاتفاقيات مع إسرائيل القائمون على شأن السلطة التي نشأت بموجب هذه الاتفاقيات ملزمون بتعديل الميثاق كي لا يبقى بين نصوصه ما يتعارض مع الوضع الجديد. والمعارضون، وخصوصاً أولئك منهم الذين يعارضون أي تسوية سياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، متشبثون ببقاء الميثاق على حاله. جزء من التشبث مقترن بالموقف الرافض للاعتراف بإسرائيل والجزء الآخر سلاح يستخدم للدفاع عن هذا الموقف.

حديث الهموم والأسئلة

والحقيقة أن الراغبين في تعديل الميثاق أو الملتزمين بتعديله يدركون أن تحقيق رغبتهم والتزامهم ليس بالأمر الهين، وذلك، خصوصاً، إذا أريد للتعديل أن يتم وفق الإجراءات الشرعية التي حددها الميثاق ذاته، ما دام أن إدخال أي تعديل عليه يتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. والمعارضون للتعديل يدركون، بدورهم، أن نجاح معارضتهم ليس بالأمر الهين هو الآخر. فالدوافع إلى التعديل كثيرة بينها ذلك القديم الذي أطلق عدة دعوات للتعديل في السنوات السابقة، كما أن بينها هذا المستجد المدعوم

• مقال نشر على حلقتين في: الحياة، لندن، ٣٠/١/١٩٩٥ و ٣١/١/١٩٩٥.

بحاجة الأطراف المؤيدة للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي إلى انجازه وإصرارها على عمل أي شيء في هذا السبيل. وإذا جاز القول إن الفلسطينيين منقسمون بشأن هذه المسألة، فمن المؤكد أن السلطة الفلسطينية ملتزمة بإجراء التعديل، كما أن من المؤكد أن التعديل مطلب حيوي للجانب الإسرائيلي، وخصوصاً لحزب العمل والأحزاب المتحالفة معه في الحكومة التي وقعت الاتفاقات. وهناك من يعتقد أن لابد من تعديل الميثاق قبل احتدام معركة انتخابات الكنيست الإسرائيلية القادمة كي يساعد ذلك أحزاب الحكومة على الظفر بالغالبية. ومن المؤكد، أيضاً، أن الولايات المتحدة الأميركية ومعها معظم دول العالم، وبضمنها الدول المانحة للأموال، تؤيد تعديل الميثاق في سياق حرصها على الاستمرار في تطبيق الاتفاقات.

وفي الأحوال جميعها، يظل صحيحاً أن مجرد الحديث عن تعديل الميثاق الوطني يثير على الساحة الفلسطينية جملة من الهموم ويذكر الجمهور المعني بالأمر بسلسلة التنازلات التي قدمها الجانب الفلسطيني لإسرائيل، والتي سيشكل تعديل الميثاق تكريساً وتتويجاً شرعياً لها. من هنا، لم يقتصر الأمر على الدعوات المتعاقبة التي تطلقها أوساط المعارضين الفلسطينيين من أجل الحفاظ على الميثاق في سياق نشاطاتهم الأخرى، بل إن هناك تركيزاً خاصاً على التشبث بالميثاق. وبين تعبيرات أخرى ذات دلالة واضحة، تجلّى هذا التركيز في تشكيل لجنة وطنية هدفها العمل للدفاع عن الميثاق القائم. وقد وضمت هذه اللجنة بين أعضائها ناساً سبق لهم، هم أنفسهم، أن وافقوا على سياسات توجب الموافقة عليها إدخال عدد من التعديلات على الميثاق الفلسطيني.

فهل سيتم بعد هذا كله تعديل الميثاق، أو أن المعنيين الفلسطينيين بالأمر سيعملون على تجنب الدخول في معركة التعديل الصعبة والمعقدة ليبقوا عدداً من النوافذ التي تهب منها الرياح العاصفة مقلقة؟ وإذا انتهى هؤلاء حقاً إلى الاقتناع بضرورة تجنب المعركة فهل يتمكنون من إقناع الجانب الإسرائيلي؟ وهل يمكن لأحزاب الحكومة الإسرائيلية أن تذهب إلى الانتخابات العامة القادمة إذا أغفلت تعديل الميثاق الفلسطيني الذي جرى شحن الرأي العام الإسرائيلي بالمعلومات المحرّضة ضده، الصحيح منها وغير الصحيح، طيلة السنوات الثلاثين الماضية؟ وإذا اقتضى الأمر تعديل الميثاق وانتفى إمكان إغفال هذا المطلب، فهل بإمكان السلطة الفلسطينية أن تظفر، حقاً، بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الحالي على التعديل، أو أن هذا متعذر؟ فإذا تعذر الحصول على موافقة الثلثين، فهل تتبع السلطة الفلسطينية أساليب ملتوية للمجيء بمجلس موافق سلفاً على التعديل، وما الذي، سينجم، في ضوء ذلك، عن لجوء السلطة إلى اللعب بمسألة حساسة كمسألة اختيار ممثلي الشعب؟ ثم ما هو البديل إذا تعذر، في مطلق الأحوال، تعديل الميثاق: هل يمكن أن يكون إغفال وجود الميثاق وتصرف القيادة الفلسطينية بما يتعارض مع بنوده، دون تعديله رسمياً، هما هذا البديل؟

بين يدي الإجابة على هذه الأسئلة الكثيرة والأسئلة الأخرى التي تتداعى كلما أمعنا في تأمل المسألة، يجدر أن نذكر بعدد من الوقائع ذات الصلة بالميثاق الذي يحتدم الجدل بشأنه.

أول المواثيق بضعة أسطر

لم يسبق أن كانت للفلسطينيين في التاريخ الحديث دولة خاصة بهم مستقلة عن هذه أو تلك من الإمبراطوريات السائدة في المنطقة، فلم يحتاجوا أن يتخذوا لأنفسهم من الوثائق التي تلزم شعب الدولة بأسره ذلك الدستور الذي تتخذه الدول الحديثة. لقد خضع الفلسطينيون لدستور الدولة العثمانية التي كانت فلسطين جزءاً منها، وعرضت عليهم دساتير أعدتها الإدارة البريطانية حين خضعت بلادهم للانتداب البريطاني، فلم يكن لهم دستور ملزم وخاص بهم. وبدل الدستور، عرف الفلسطينيون من الوثائق الملزمة للشعب بأسره ما تتخذه الحركات الوطنية المكافحة من أجل الاستقلال وهي تقود شعبها في هذا الاتجاه. فكان للفلسطينيين في تاريخهم المعاصر ميثاق سموه تارة القومي وتارة أخرى الوطني، واتفق ممثلوهم في حركتهم الوطنية الموحدة على أنه ملزم للشعب وتم الالتزام به بدرجة أو بأخرى، ليس أدنى من الدرجة التي يلتزم ضمنها ناس العالم الثالث بدساتير دولهم.

وأول ما عرفه الفلسطينيون من مواثيق وطنية كان ذلك الميثاق موجز النص الذي وضع بصيغة قسم أداه أعضاء المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس حين انعقد في نابلس في آب (أغسطس) ١٩٢٢. وهذا هو نص الميثاق الفلسطيني الأول: "نحن، ممثلي فلسطين، أعضاء المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل بإقامة وطن قومي يهودي أو هجرة يهودية". وقد أقر المؤتمر الفلسطيني هذا الميثاق في وقت كانت مطالب الحركة الوطنية تتركز فيه حول الوحدة العربية ومقاومة المشروع الصهيوني لتهويد فلسطين فجاء، على إيجازه الشديد، مستوعبا لها.

غيروه بعد أربع سنوات

عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية، أي عندما أعاد الفلسطينيون المشتتون بتأثير نكبة ١٩٤٨ بناء حركتهم الوطنية الموحدة، أقر المؤتمر الوطني الفلسطيني المنعقد في القدس في أيار (مايو) ١٩٦٤، (وهو ذاته ما تحول إلى المجلس الوطني

الفلسطيني الأول)، ميثاق الفلسطينيين الثاني في عداد ما أقره من موثيق وإجراءات لتأسيس، م.ت.ف. كما أقر هذا المؤتمر النظام الأساسي للمنظمة وعده جزءاً ملحقاً بالميثاق. وسمى المؤتمر الميثاق الجديد باسم الميثاق القومي، متأثراً، بهذه التسمية، وبمضامين الميثاق، بالفكر العربي القومي الذي كانت جلبته ما تزال شديدة حتى ذلك الوقت. وقد اشتمل الميثاق القومي، هذا، على مقدمة و٢٩ مادة تبين المنطلقات والأسس التي يستند إليها الشعب الفلسطيني في كفاحه والقيم والمبادئ التي تحكم مجريات هذا الكفاح. وفي هذا الميثاق، جرى التركيز بصورة خاصة على عروبة فلسطين وشعبها ودور الأمة العربية في العمل المطلوب لتحريرها، مثلما جرى التركيز على نفي وجود أي حقوق خاصة لليهود فيها واعتبار ما تحقق لهم على أرض الواقع أمراً غير شرعي والتشدد في الدعوة إلى تحرير فلسطين بكاملها.

وعندما أدت التطورات التي تبعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ العربية-الإسرائيلية إلى تنحية السيد أحمد الشقيري وناس فريقه عن قيادة م.ت.ف. وفرضت حلول ممثلي فصائل الكفاح المسلح محلهم في هذه القيادة، اشترطت الفصائل إدخال تعديلات جوهرية على الميثاق القومي والنظام الأساسي الملحق به وتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد تتمتع فيه الفصائل وأنصارها بغالبية كاسحة. هذا المجلس الذي انعقد في تموز (يوليو) ١٩٦٨، أي بعد أربع سنوات من إقرار الميثاق القومي والنظام الأساسي، أدخل على هاتين الوثيقتين التعديلات المطلوبة ليجعلهما أكثر انسجاماً مع المبادئ والقيم التي يروج لها ناس الكفاح المسلح. لقد شملت التعديلات أموراً جوهرية، وكان منها اسم الميثاق ذاته الذي صار "الميثاق الوطني"، حتى يمكن القول إن المجلس أقر ميثاقاً جديداً. هذا الميثاق الوطني هو القائم الآن، وهو الذي يدور الحديث حول تعديله.

مخالفة الميثاق دون تعديله

بعد أن اتجهت غالبية ناس الساحة الفلسطينية إلى القبول بمبدأ التسوية وتعارض اتجاهها هذا مع نصوص الميثاق الصريحة بشأن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، أثارت مسألة تعديل الميثاق. أثار هذه المسألة المعارضون على التوجه إلى التسوية، كما أثارها المؤيدون للتوجه، فعل كل منهم ذلك بما يخدم، بالطبع، موقفه. وكان كاتب هذه السطور بين أوائل الذين نبهوا إلى التباين القائم بين مضمون الميثاق ومضمون قرارات كثيرة اتخذتها المجالس الوطنية الفلسطينية منذ ١٩٤٧ وقرارات أكثر اتخذتها اللجان التنفيذية المنتخبة من هذه المجالس. ووقتها، كاد يكون من المتعذر تعديل الميثاق الوطني لينسجم مع التوجهات الجديدة التي راحت تتبناها اللجان التنفيذية. فاتبعت هذه اللجان، أو قل إن رئيسها اتبع السياسة التي اشتهر بها منذ ذلك الحين: مخالفة

الميثاق دون اللجوء إلى تعديله. وكان يقال وقتها، في تسوية هذا السلوك، إن التسوية السياسية مستهدفة بما هي حل مرحلي، والالتزام بما يمكن التوصل إليه من تسويات ليس سوى التزام مؤقت، وسيليه استمرار العمل لاستكمال تحرير فلسطين، فلا لزوم، إذاً، لتعديل الميثاق الذي يؤكد ضرورة تحريرها كلها. وسواء انطلق مثل هذا التسوية من قناعة حقيقية كانت متوافرة في تلك الأوقات أو من رغبة في المراوغة لهذا السبب أو ذلك، فإن إسرائيل باشتراطها أن يتم تعديل الميثاق قد وضعت حداً لهذا الأسلوب وأعدت الجدل بين مؤيدي تعديل الميثاق ومعارضيه إلى سابق حدته، كما كان الأمر في النصف الثاني من السبعينيات، وأضافت إليه الحدة الأشد الناجمة من الظروف المستجدة.

كيف يتم التعديل؟

لكي ندرك أبعاد هذا الجدل بتجلياتها الكاملة والصحيحة، يحسن أن نستعرض، ولو بأقصى ما يمكن من الإيجاز، ما احتوت عليه بنود الميثاق الوطني، وأن نتعرف على ما يمكن أن يطالب الجانب الإسرائيلي بتعديله وما يمكن أن يبقى من الميثاق بعد التعديل.

هنا، قبل هذا الاستعراض، نورد ملاحظتين:

الأولى، أن نص الميثاق الوطني كتب أو أعيدت كتابته في العام ١٩٦٨. وقد جرت منذ هذا العام مياه كثيرة تحت جميع الجسور وهبت فوقها عواصف لا حصر لها، وتطور العمل الوطني الفلسطيني، فكراً ومسلحاً، وتبدلت أحوال كثيرة على كوكبنا. في ضوء هذا، حتى لو لم يلتزم الجانب الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل بتعديل الميثاق، تراكمت أسباب متعددة أخرى لإدخال تعديلات كثيرة عليه. وإذا كان من المفهوم أن تقف المعارضة ضد تعديل الميثاق رضوخاً لرغبة إسرائيل، فلا ينبغي أن ينسحب موقفها هذا ضد التعديل حين تمليه أسباب أخرى. والواقع أن تعديل الميثاق إن كان مطروحاً على ناس السلطة بسبب التزامهم تجاه إسرائيل بتعديله فهو مطروح على ناس المعارضة لتراكم الأسباب التي توجب التعديل.

الملاحظة الثانية، أن الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية وبضمنها وثائق تبادل الاعتراف بين م.ت.ف. وإسرائيل لا تحدد صراحة المواد من الميثاق التي ينبغي تعديلها، إلا أنها توجب أن يجري التعديل بحيث لا يبقى في الميثاق ما يتعارض مع مضمونها. ولا يحتاج المرء إلى فطنة كبيرة كي يستخلص ما الذي ستطالب إسرائيل بحذفه أو تعديله، ذلك أن مطالبها ستتمس أي مادة أو عبارة أو كلمة تظهر العزم الفلسطيني على تحرير فلسطين بكاملها أو تنبئ بالامتناع عن الاعتراف بوجود إسرائيل أو تشكك بشرعية وجودها أو تحث على مقاومتها أو تدين الصهيونية وتحث على استمرار المواجهة معها. فإذا أخذنا

بعين الاعتبار الطريقة التي استجاب المفاوض الفلسطيني بها للمطالب الإسرائيلية وما نجم من ذلك من تشجيع لإسرائيل على إطالة قائمة مطالبها، فمن الممكن أن نتصور أن تمس مطالب التعديل معظم مواد الميثاق، وأن تكون استجابة الجانب الفلسطيني إذا عمد فعلاً إلى إجراء التعديلات واسعة.

وقبل أن نستعرض مواد الميثاق بالتسلسل الذي أدرجت به، يبدو أن علينا أن نبدأ بالتذكير بالمادة الأخيرة فيه، الثالثة والثلاثين، فهذه المادة هي التي تبيح للمجلس الوطني الفلسطيني، وليس لأي جهة أخرى، حق تعديل الميثاق، وتضع لذلك شرطين: أن يوافق على التعديل ثلثا مجموع أعضاء المجلس كلهم، ولا يكتفى بثلثي الحاضرين منهم فقط؛ وأن يجري التعديل في جلسة خاصة يدعى المجلس إلى عقدها لهذا الغرض. إن وجود هذين الشرطين معاً يعني أن تقترح جهة ما التعديل المطلوب وأن يدعو مكتب المجلس لعقد جلسة خاصة لمناقشته مما يوفر للأعضاء فسحة طويلة للتداول بشأنه قبل التوجه إلى الجلسة. أما الجلسة فلا تصبح نظامية إلا إذا حضرها ثلثا الأعضاء. وأما التعديل فلا يصبح معتمداً إلا إذا أقره مثل هذا العدد.

عرفنا، إذاً، أن الميثاق الوطني الفلسطيني الذي اعتمد من قبل المجلس الوطني في العام ١٩٦٨ كان النسخة المعدلة تعديلاً واسعاً عن الميثاق القومي الذي سبق اعتماده عندما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤. وقد خلا الميثاق الوطني من المقدمة التي تصدرت الميثاق السابق، وضم ثلاثة وثلاثين مادة، في مقابل تسعة وعشرين مادة ضمها سلفه. فالتعديل الذي جاء الميثاق الوطني نتيجة له لم يقتصر، إذاً، على إضافة عبارة لمادة أو حذف عبارة من مادة أخرى، بل شمل، إلى هذا، حذف مواد بكاملها وإضافة مواد جديدة لم يكن لها مثيل من قبل.

فلسطين وحقوق أهلها

يقع المرء في المادة الأولى من الميثاق الوطني على هذا التأكيد الذي أملتة دوافع مفهومته تماماً: "فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية". وهذه مادة ليس فيها ما يتعارض مع الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية إذا فهمت فلسطين بوصفها أرض الضفة والقطاع وحدها. إلا أن المادة تتعارض مع ما قبل به المفاوض الفلسطيني من اعتبار القسم الأكبر من فلسطين، وهو القسم الذي تشغله إسرائيل، وطناً للشعب الإسرائيلي وليس الفلسطيني. وليس معروفاً إلى الآن ما إذا كانت إسرائيل ستطلب تعديل هذه المادة أو ستغض النظر عنها، وإن كان من غير المستبعد أن تتشبث إسرائيل بتعديل أي نص يشي بأن ثمة فلسطينيين يضعون أرض فلسطين كلها بين طموحاتهم.

في المادة الثانية، يرد النص على أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ". هذا النص وضع في الميثاق الفلسطيني، في حينه، وتصدره، ليؤكد رغبة الفلسطينيين في تحرير فلسطين بكاملها وليعزز الرفض الفلسطيني لقيام إسرائيل على أرضها. بالرغم من ذلك، فقد يقبل الإسرائيليون هذا النص إذا عزل عن ما سبقه وتلاه من مواد، وذلك على أساس أن يعني بقاء فلسطين وحدة إقليمية غير مجزأة وفي ظل سيادة إسرائيل كلها. وسيوافق الإسرائيليون على هذا النص إذا عنى الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية عربية على أرض فلسطين إلى جانب إسرائيل. من هنا وبوجود هذا الالتباس، سيجد الجانب الفلسطيني نفسه مدفوعاً إلى تعديل هذه المادة أو إلى الاستغناء عنها.

المادة الثالثة تصف الشعب الفلسطيني بأنه "صاحب الحق الشرعي في وطنه" وترى أن من حقه أن "يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته". وما دامت إسرائيل تتوخى حرمان شعب فلسطين من حق تقرير المصير وحرمانه، خصوصاً، من ممارسة هذا الحق بحرية وإلزامه بما التزم به المفاوضون باسمه في الاتفاقات وحده، فقد يجد الجانب الإسرائيلي ما يعترض عليه في هذه المادة وإن كان اعتراضه سيفتقر إلى المنطق. ولا يستبعد أن يتشبث المفاوض الفلسطيني، على ما هو عليه حاله من ضعف وتهافت، باستبقاء النص على حق تقرير المصير.

الفلسطيني العربي والفلسطيني اليهودي

المادة الرابعة تتحدث عن الشخصية الفلسطينية فتكاد تعني صراحة: الجنسية الفلسطينية. وهي ترى أن هذه الشخصية أو قل: الجنسية "صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء"، ثم تؤكد على أن "الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني لا يفقدانه هذه الشخصية". إن ما يرمي إليه نص هذه المادة لا يكتمل إلا حين نضيف إليه نص المادة التالية، الخامسة، فهذه هي التي تعرف بالفلسطينيين فترى أنهم "هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى العام ١٩٤٧" وتضيف إلى هؤلاء "كل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ، داخل فلسطين أو خارجها".

هاتان المادتان تؤكدان، إذاً، على وحدة أشتات الشعب الفلسطيني الموزعة داخل فلسطين (في إسرائيل وفي المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧) وخارجها. فهل سيغض الجانب الإسرائيلي الطرف عن المدلول العميق لهاتين المادتين، أم سيطالب بشيء ما بشأنهما، شيء يتطابق مع التمييز الذي اشتملت عليه الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية حين فرقت بين المقيم والمبعد والنازح واللاجئ وجعلت لكل حالة وقتاً ومستوى تبحث فيهما.

ولا شك في أن الأمر مرهون بتصور الجانب الإسرائيلي لنتائج المفاوضات المقبلة حول الحل النهائي.

المادة السادسة تنص على أن "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين". وهذه مادة تبدو الآن زائدة وقد تجاوز الزمن مضمونها ومغزاها. فأين سيقع المرء على يهود أحياء أقاموا في فلسطين قبل بدء الغزو الصهيوني؟ وما الذي يجعل الفلسطينيين، بعد، بحاجة إلى إظهار التسامح إزاء اليهود بوضع مادة مثل هذه في ميثاقهم وهم الذين مضوا في التسامح إلى الحد الذي أقروا فيه عملياً بحق أي يهودي في العالم بالإقامة في إسرائيل قبل أن تقر إسرائيل للفلسطينيين بحق الإقامة في وطنهم؟

التناقض والكفاح

تورد المادتان السابعة والثامنة موجبات إخضاع الفلسطيني إلى إعداد وتأهيل خاصين وتعريفه، في سياق ذلك، على شؤون وطنه وقضيته وتدريبه على ممارسة العمل المسلح. وهما تصفان المرحلة الراهنة من حياة شعب فلسطين بأنها مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، وتحددان التناقض الرئيسي في هذه المرحلة بأنه التناقض القائم بين شعب فلسطين من جهة والصهيونية والاستعمار من جهة أخرى، وتؤكدان على أن "الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها على أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل، منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح". فما الذي أبقت عليه الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية من هذا الذي نصت عليه المادتان، وهي الاتفاقات التي ألزمت السلطة الفلسطينية ملاحقة من يتعرض للاحتلال الإسرائيلي بأي أذى ومعاقبته؟ ومن المؤكد أن تطالب إسرائيل بشيء ما بشأن ما في هاتين المادتين، خصوصاً ما يرد فيهما حول الكفاح المسلح وتحرير فلسطين والتناقض مع الصهيونية.

أما المادتان التاسعة والعاشره فهما من المواد التي تعرضت لحملة إسرائيلية ساخطة عليهما، قبل الاتفاقات الأخيرة وبعدها. فالمادة التاسعة هي التي تحدد "أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين" وتنص على حق شعب فلسطين في ممارسته "لتحرير وطنه والعودة إليه... والحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه". والمادة العاشرة تؤكد على أن "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية" وتحت على تصعيده وتعبئة القوى كافة لدعمه. ومن المشكوك فيه أن يبقى في الميثاق الوطني الفلسطيني عند تعديله أي شيء من هذا، بعد أن ألزم المفاوضات الفلسطيني نفسه ما ألزمها إياه من التوقف عن استخدام العنف.

التحرير وشرعيته

وتقول المادة الحادية عشرة بإيجاز شديد: " تكون للفلسطينيين ثلاث شعارات: الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير ". والواضح أن الاتفاقيات التي التزم بها المفاوض الفلسطيني أفقدت هذه الشعارات مضمونها وسيكون سيان أن تبقى في الميثاق مادة مثل هذه المادة أو أن لا تبقى، وذلك إذا حذفت أو عدلت المواد التي تعطي للشعارات مضامينها.

تتتابع بعد ذلك ثلاث مواد، من الثانية عشرة إلى الرابعة عشرة، فتتحدث عن صلة فلسطين وشعبها العربي بالوطن العربي وأتمته. وقد كان من الممكن ألا يتوقف الجانب الإسرائيلي أمام أي من هذه المواد لولا أن نصوصها بنت الصلة بين الفلسطيني وعربه على أسس لا يقبلها هذا الجانب. فالوحدة العربية، هنا، مثلاً وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، ووجود الأمة العربية ذاته مرهون بمصير القضية الفلسطينية، " ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ".

يلي ذلك أربع مواد، من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة، وهي مواد تتحدث عن شرعية العمل لتحرير فلسطين من مختلف وجوه هذه الشرعية. وكل من المواد الأربع يبدأ بما يتعارض مع الاتفاقات. فتحرير فلسطين من ناحية عربية " هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين "؛ ومن أجل تحقيق ذلك فإن " على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة في تحرير فلسطين "؛ و " تحرير فلسطين من ناحية روحية يهبط للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة "؛ و " من أجل ذلك، فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرته جميع القوى الروحية في العالم ". والأمر مماثل حين تقوم عملية تحرير فلسطين من ناحية إنسانية أو من ناحية دولية. ومن المتوقع، إذًا، أن تطالب إسرائيل بحذف هذه المواد.

إسرائيل ودورها

بعد هذا، تتوالى خمس مواد، من التاسعة عشرة إلى الثالثة والعشرين، هي المواد التي تسببت في أوسع حملة نقد إسرائيلية ضد الميثاق الفلسطيني. فالمادة التاسعة عشرة تعلن أن " تقسيم فلسطين الذي جرى في العام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل مهما طال عليه الزمن ". والمادة العشرون تعتبر باطلاً، أيضاً، " كلا من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما ". والمادة الحادية والعشرون تؤكد على أن الشعب الفلسطيني " يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى

تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها". والمادة الثانية والعشرون تؤكد على الارتباط العضوي بين الصهيونية والإمبريالية العالمية، وتطلق على الصهيونية أبشع ما يمكن أن يطلق على حركة سياسية من نوعت. فالصهيونية، كما تصفها هذه المادة، حركة عنصرية تعصبية عدوانية توسعية استيطانية وفاشية نازية. أما إسرائيل فإن المادة ذاتها تؤكد على أنها أداة الحركة الصهيونية، وهي، إلى ذلك، "قاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز وثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم". وهذا كله يقع في مقدمة ما توجب الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية حذفه من الميثاق. وهو ينتمي، على كل حال، بالنسبة للطرف الفلسطيني الملتزم بالاتفاقيات، إلى زمن مضى ويشتمل على لغة تخلى عنها ناس هذا الطرف ومن شأنهم أن يبدلوها حتى لو لم تطالبهم إسرائيل بذلك. وينطبق الأمر على المادة الثالثة والعشرين التي تحت دول العالم على اعتبار الحركة الصهيونية حركة غير مشروعة وتحريم وجودها ونشاطها.

أما المادة الرابعة والعشرون ففيها هذا النص: "يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها". ولا أظن أن هناك من يعنيه استبعاد نص كهذا النص، إذ ليؤمن الشعب الفلسطيني بما يشاء ما دامت المسافة بين ما يؤمن به وما يحققه خاضعة لرقابة إسرائيلية معززة بالاتفاقات.

المواد التي تتتابع بعد ذلك، من الخامسة والعشرين إلى الثالثة والثلاثين، أي إلى ختام الميثاق، فيها ما يمكن احتسابه في عداد الممارسات الإجرائية، التنظيمية أو السياسية. وبسبب اللغة المستخدمة في هذه المواد، المماثلة للمستخدم في ما سبقها، ستقع إسرائيل على كلمة أو عبارة في كل مادة فتعترض عليها وتطالب بإلغائها أو تعديلها.

وما ينطبق على الميثاق ينطبق بتمامه على النظام الأساسي الملحق به، حين تتكرر في مواده المبادئ والقيم والأهداف والتعابير الواردة في الميثاق.

تعديل أم إلغاء

بعد هذا الاستعراض، على إيجازه الشديد، يتضح لأي متتبع مدقق أن المطالبة الإسرائيلية بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني تعادل، في الواقع الأمر، المطالبة بإلغائه. والحقيقة، بصرف النظر عن المواقف الفلسطينية المتباينة إزاء الاتفاقات مع إسرائيل، أن القبول الفلسطيني بالتفاوض على تسوية سياسية مع إسرائيل، أيًا ما كان مآل هذا التفاوض، يبطل جوهر ما يشتمل عليه الميثاق الوطني. وأنا أزعم واثقا من تطابق زعمي مع الواقع

أن الأغلبية المطلوبة في المجلس الوطني لإدخال تعديلات جوهرية على الميثاق كانت ستتوافر لو أن الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في سياق العملية السياسية حظيت بقبول فلسطيني أوسع مما حظيت به في الواقع، أي لو أن هذه الاتفاقات اشتملت على ما يقنع غالبية الفلسطينيين بأن مبدأ دولتين لشعبين على أرض فلسطين سيتحقق فعلاً. أما في ضوء الاتفاقات الموقعة حتى الآن وتأثيرها السلبي على الأغلبية فيكاد يكون من المتعذر أن تقبل غالبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني إدخال أي تعديل عليه. وسيقاوم إدخال التعديلات على الميثاق ليس المعارضون على مبدأ التسوية من أساسه، وهدهم، بل الموافقون عليه ممن لم تنل الاتفاقات الموقعة رضاهم.

هذا يعيدنا إلى الأسئلة العديدة التي طرحناها في بداية هذا الحديث حول مصير الميثاق الوطني. وأقرب المتوقع إلى الصواب في رأبي أن تحاول القيادة الفلسطينية الملتزمة بالاتفاقات تأجيل البت في هذه المسألة أطول مدة ممكنة واكتساب تأييد إسرائيل للتأجيل. أما إذا وضعت إسرائيل هذه القيادة في الزاوية الحرجة، فسيجد الجانب الفلسطيني المدفوع بالضغط الإسرائيلي والمفتقر إلى الشعبية الفلسطينية نفسه مسوقاً إلى تشكيل مجلس وطني من نوع جديد، وسيسعى لكي يضم هذا المجلس أعضاء مطواعين يقبلون ما يملئ عليهم.

والمؤكد، قبل أي شيء آخر وبعده، أن المجلس الوطني الفلسطيني الحالي لا تتوافر فيه الأغلبية المطواعة التي تقبل إملاءات إسرائيل بشأن تعديل الميثاق. ولن يقبل هذه الإملاءات أي مجلس وطني يمثل شعب فلسطين تمثيلاً صحيحاً. وإذا صار لأبد من التعديل فلا مخرج أمام السلطة الفلسطينية الملتزمة بالتعديل سوى استحداث مجلس يزور فيه التمثيل تزويراً. قد يتم هذا التزوير من خلال إجراء انتخابات تفتقر إلى النزاهة، أو إجراء تعيينات يغيب عنها الالتزام بالمعايير المعتمدة للتعيين. وأغلب الظن، حين نأخذ بالاعتبار ظروف التجمعات الفلسطينية المشتتة وطبيعة أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية، أن يتم التزوير بالمزج بين الأسلوبين: الانتخابات غير النزيهة والتعيين المزاجي.

موقف الرئيس حافظ الأسد
من التسوية السياسية

موقف الرئيس حافظ الأسد من التسوية السياسية*

في ١٦ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٠، أتم الفريق حافظ الأسد إعداداته لتولى صدارة الحكم في سورية، فنفذ ما اشتهر باسم " الحركة التصحيحية "، فصار هو المسؤول الأول في البلاد وصاحب القرار السياسي فيها. حركة الأسد هذه، كما نفذها وهو وزير للدفاع وعضو في قيادة حزب البعث الحاكم، أطاحت بطرف في قيادة الحزب والدولة عرف بتشدده العقائدي، وأحلت محله الطرف الذي وصف بمقاييس البعثيين بأنه معتدل. وبهذه الحركة، افتتح نظام الحكم البعثي في سورية عهداً جديداً صار أطول العهود وانتهى إلى أن يصير أكثرها استقراراً أيضاً.

ولأن أموراً كثيرة في السياسة السورية تبدلت مع " الحركة التصحيحية "، فقد توالى التكهّنات حول مسلك قيادة الحركة إزاء إسرائيل، وتنوعت. أما خصوم الأسد من المتشددين فقد انطوت تكهّناتهم على الظن بأن الرجل مقدم على إبرام تسوية مع إسرائيل من نوع التسويات التي ما كان لهم هم أن يقبلوا بها بأي حال من الأحوال. وقد غالى بعض المتشددين في ظنه، فذهب إلى حد التأكيد على أن حركة الأسد كلها ما دبرت ولا هيئت لها أسباب النجاح إلا لأن ناسها هم الذين سيبرمون التسوية الصعبة بين سورية وإسرائيل. وفي مشاحناتهم المتواترة مع الأسد، التقط خصومه الفلسطينيون هذه التهمة وروجوا لها على نطاق واسع. بكلمات أخرى، أدرج الخصوم حركة الأسد التصحيحية في سياق الحركات التراجعية وصوروها على أنها قامت لإتيان أمور لا تتفق مع ما يقبله حزب البعث.

* مقال نشر في ستّ حلقات في: الاتحاد، حيفا، اعتباراً من ١٩٩٥/٩/٢٠

في غضون ذلك، وفي مقابله، دأبت إسرائيل على توجيه سلسلة من التهم للرئيس الأسد، وهي، كلها، تهم تنطلق من تصنيف الرجل في عداد المتشددين. وقد راجت هذه التهم على نطاق واسع في العالم حتى استقر في أذهان المؤيدين لإسرائيل أن سورية هي أعدى أعدائها.

فما الذي جرى على أرض الواقع خلال عقدين ونصف عقد من تولى الأسد سدّة السلطة؟

الموقف من القرار ٢٤٢

الحقيقة أن الأمر ما كاد يستتب لناس الحركة التصحيحية في مواجهة معارضة بعثية اتسمت بالمحدودية وقصر النفس، حتى أظهر العهد الجديد ميلاً إلى القبول بالتسوية. وهو ميل لا يتم الإفصاح عنه بوسائل مباشرة ولكنه يستقرأ استقراء. ثم ما لبث أن أبلغت وزارة الخارجية السورية الأمم المتحدة استعداد سورية للموافقة على القرار الشهير ٢٤٢ وفق التفسير العربي المقرر آنذاك لبنوده؛ فعلت الوزارة ذلك دون ضجيج، ولم يتوفر لنبا الموافقة السورية على القرار ٢٤٢ إلا أضيق فرص الانتشار في البلاد. ولمن لم يعد يتذكر ذلك، فإن هذا القرار قد صدر عن مجلس الأمن الدولي في خريف العام ١٩٦٧، بعد مناقشات شاقة أعقبت حرب حزيران / يونيو العربية الإسرائيلية وعكست موازين القوى الإقليمية والدولية التي تكتنف صراع الطرفين. وقد تضمن القرار دعوة إلى تسوية النزاع بين الدول العربية وإسرائيل بالوسائل السياسية، كما تضمن عدداً من البنود التي رسمت الإطار العام المقترح لهذه التسوية. وقتها، قبلت مصر، وفي صدر قيادتها الرئيس جمال عبد الناصر، هذا القرار، بل رحبت به لأنه يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في الحرب ويؤكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. ورحب الأردن، كذلك، بالقرار الدولي. وتصرف لبنان على أساس أنه غير معني بالقرار لأن جيشه لم يشترك في الحرب.

سورية وحدها من بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل تفردت في ظل قيادتها البعثية المتشددة برفض القرار. وتصرفت سورية على أساس أن التسوية التي ترسم بنود القرار إظهارها ليست أقل من كارثة وإن صدور القرار يشي بوجود مؤامرة دولية تستهدف فرض التسوية فرضاً. وقد تطابق موقف منظمة التحرير الفلسطينية من القرار مع الموقف السوري تطابقاً كاملاً.

هنا، قد ينبغي التنبيه إلى أن القيادة السورية صاغت موقفها هذا في العام ١٩٦٧، بموافقة أعضائها جميعهم، أي بموافقة الأسد والذين سيتابعون المشوار معه بعد ذلك

من أعضاء القيادة. وفي المناسبات القليلة التي أدلى الأسد فيها بأحاديث علنية، وهو وزير للدفاع، لم يش أي من هذه الأحاديث بوجود اختلاف في موقفه عن مواقف المتشددين الآخرين. كما قد ينبغي التنبيه، أيضاً، إلى أن القيادة السورية لم تكتف، آنذاك، برفضها للقرار الدولي والتحريض ضد مبدأ التسوية مع إسرائيل والتشبيث بضرورة تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، فحسب، بل دأبت، أيضاً، على إدانة الذين قبلوا القرار الدولي واشتركوا في أي اتصالات من أي نوع لتحقيق تسوية مع إسرائيل.

لقد تشددت القيادة السورية في إدانتها للقابلين بالتسوية، وسأوى الإعلام الموجه من قبلها أو كاد يساوي بين العمل من أجل التسوية واقتراف الخيانة العظمى.

رفض التسوية يقترن بالعزلة

هذا التشدد، بتضافر تأثيره مع تأثير عوامل أخرى، وضع سورية ليس في مواجهة إسرائيل وحدها فحسب، بل في مواجهة القابلين بالقرار ٢٤٢ من العرب الآخرين وأصدقائهم، أيضاً، وبضمنهم كثيرون من حلفاء سورية. والحقيقة أن معظم الذين وقفوا ضد العدوان الإسرائيلي على الأرض العربية وأدانوه ونشطوا ضده كان بين مؤيدي التسوية القائمة على أساس القرار ٢٤٢. ولم يكن موقف سورية الرفض للقرار مقبولاً أو مفهوماً من قبل هؤلاء.

ولإيضاح خطورة المسلك السوري في مناهضة القرار، يكفي أن نورد مثلين: تأثير هذا المسلك على علاقات سورية مع أهم الدول العربية المعنية بمواجهة إسرائيل وهي آنذاك مصر؛ وتأثيره على علاقات سورية مع أهم مسانديها وهو الاتحاد السوفييتي. فمصر لم تكتف بقبول القرار والترحيب به بما هو أساس ملائم للتسوية، بل جندت دبلوماسيتها كلها وجزءاً كبيراً في إمكانياتها من أجل اجتذاب المؤيدين لهذا القرار وتوفير الشروط اللازمة لتطبيقه وإرغام إسرائيل على القبول بالتسوية التي تحددها بنوده. والاتحاد السوفييتي جعل تطبيق القرار هدف الأهداف لسياسته إزاء مشكلة الشرق الأوسط، كما جعل العمل لتطبيق هذا القرار واحداً من النشاطات الثابتة التي يتولاها. أما سورية فقد نشطت في الاتجاه المعاكس، فجعلت في مقدمة واجباتها السياسية والإعلامية التحريض ضد هذا القرار وتضييق دائرة المحبذين له وتجنيد القوى لإحباط أي مساع أو اتصالات تستهدف تطبيقه.

هذا الموقف وما ترتب عليه من مخاطر أثارها وسط البعثيين وعلى نطاق النشاط السياسي في البلاد جدلاً متصلاً. وقد تعددت أوجه هذا الجدل، وتنوعت. فأيد الشيوعيون

السوريون القرار فور صدوره، ودخلوا في العملية الشاقة، عملية إقناع من يصلون إليه من البعثيين بمزايا القبول بالقرار. وانقسم الناصريون السوريون في الرأي، أو لنقل إن المنظمات الناصرية السورية اتخذت من القرار مواقف متعددة وكانت، بمجملها، مبلّبة الرأي بين ولائها للرئيس عبد الناصر القابل بالقرار وبين متطلبات المنافسة مع البعثيين الراضين له.

أما البعثيون أنفسهم، فمما لاشك فيه أن موقف قيادتهم الراض حظي برضى أغلبيتهم الساحقة، إلا أن الأمر، بالرغم من ذلك، لم يخل من وجود بعثيين تخوفوا من مغبة السياسة المتشددة وتأثيرها السلبي. وكان هؤلاء في البداية، أفراداً قليلين، ولم يصل أي منهم إلى حد الدعوة للقبول بالقرار والانهمك في مجهودات التسوية، بل اكتفى بإظهار تخوفه من نتائج المسلك السوري المتفرد وتأثيره على علاقات سورية مع أشقائها وحلفائها وما ينجم منه من العزلة.

بكلمات أخرى، لم يظهر آنذاك بعثيون ذوو وزن في السلطة مؤيدون للتسوية السياسية مع إسرائيل. إلا أنه ظهر من حذر من مخاطر المجابهة مع الآخرين الساعين لمثل هذه التسوية، ومن مغبة الاختلاف مع القيادة المصرية والقيادة السوفييتية. ومما لا شك فيه أن وزير الدفاع حافظ الأسد انضم إلى هؤلاء في وقت من الأوقات قبل العام ١٩٧٠. وفي هذا، تمثلت البداية التي أدى مجرى الأحداث اللاحقة إلى تطویرها وتعميق الجدل بشأنها. لقد أخذ التمايز يتسع بين الذين لم يأبهوا لما ينطوي عليه تشددهم من تأثيرات سلبية على العلاقة مع الآخرين وبين الذين مالوا إلى التعقل فوصفوا بأنهم معتدلون.

ولقد انعكس التشدد السوري على ساحة العمل العربي المشترك اللازم لمواجهة إسرائيل. فالسياسة المتشددة أدت إلى رسم موقف سوري رسمي ضد مؤتمرات القمة العربية وجعلت سورية تتصدر الدعوة لمقاطعة هذه المؤتمرات بحجة أن انعقادها يخدم القوى العربية المحافظة وليس القوى الثورية. هذا الموقف السلبي من القمة كان قد ارتسم قبل حرب ١٩٦٧، إلا أنه استمر بعدها، بالرغم من أن الحاجة إلى التضامن العربي قد زادت.

وكان عبد الناصر قد مال قبل الحرب إلى مجارة سورية في دعوتها إلى مقاطعة القمة العربية، فتأجل بذلك عقد القمة المقررة. أما بعد الحرب فإن عبد الناصر هو الذي اتخذ المبادرة للدعوة إلى عقد القمة وغلبت متطلبات التضامن العربي على أي متطلبات أخرى. وفي سياق ذلك، أبرم عبد الناصر التسوية الشهيرة مع المملكة العربية السعودية لفض الخلافات بشأن مستقبل اليمن الجمهوري. فانفتح الطريق واسعاً لاستعادة التضامن العربي، وانعقدت قمة الخرطوم الشهيرة. فلما دعت سورية إلى مقاطعة هذه القمة لم يستجب عبد الناصر لدعوتها ولا استجاب لها أحد آخر. فبدأت سورية معزولة وبدأت

دعوتها إلى المقاطعة صرخة في واد. وقد نشط هذا كله الجدل الذي نشير إليه وحفز البعثيين المتعقلين على القيام بمزيد من النشاط. ثم تكرر الأمر في كل مناسبة جديدة تتعقد فيها اجتماعات عربية عامة. فتواصل الجدل وأمكن أن يكسب المتعقلون مزيداً من الأنصار. وتضائل تأثير الحجج التي يتشبث بها المتشددون.

السوفييت لا يدعمون التطرف

هذا الجدل انضافت إليه عوامل عديدة ذات صلة بمسائل أخرى فتعمق الخلاف الداخلي وتعزز التمايز. وساعد ذلك كله على بلورة طرفين متقابلين أو كتلتين متنازعتين داخل الحزب والحكم. ولأن الطرفين كليهما كانا ممثلين في قيادة الحزب وقمة السلطة، فقد شهدت البلاد تلك الازدواجية التي طبعت حياة سورية العامة بتأثيراتها منذ ما بعد حرب حزيران (يونيو) وأججت المزايدات اللفظية، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالموقف إزاء إسرائيل. والمعروف أن الازدواجية لم تنته إلا حين أقدم قائد أحد الطرفين، وهو حافظ الأسد، على حسم الأمر وتنفيذ الحركة التي أطاحت بالطرف الآخر.

هنا، نحتاج إلى التذكير بالمدى الواسع الذي بلغه تطور العلاقات متعددة الوجوه بين سورية والاتحاد السوفييتي في ظل هيمنة القيادة البعثية المتشددة. ومع التذكير بهذا لا بد من القول إن التطور الذي نشير إليه جرى في سياق تقليد سابق في حياة سورية السياسية. وقد ابتدأ التوجه نحو السوفييت قبل تفرد حزب البعث بالسلطة في البلاد. وفي عهد القيادة المتشددة، لم يجر هذا التطور، على ما حققه من منجزات كبيرة، بغير تعثر. ولعل المرء لا يخطئ لو قال أن التباين بين الموقف السوري والموقف السوفييتي إزاء القرار ٢٤٢ كان في صلب العوامل التي أشاعت القلق في علاقات الجانبين.

وأغلب الظن أننا نقع عند هذه النقطة على التفسير الصحيح للمسلك السوفييتي إزاء التطورات الداخلية في سورية وإزاء كل من طرفي الحزب والحكم حين استفحلت مظاهر الازدواجية وتحول الخلاف بينهما إلى خصومة مزمنة وصارت نزاعاتهما علنية ومستمرة. فالطرف المتشدد، وبين أوصافه أنه اليساري، كان هو الذي يطرح أشد الدعوات صخباً ثورياً ويدعو لتحقيق الاشتراكية وتعميق التحالف مع دولها. وكان هذا الطرف هو الذي يكثر الكلام عن التضامن الأممي والاشتراكية العلمية والتكاتف في وجه الأمبريالية وما إلى ذلك مما يفترض أنه يستهوي السوفييت. أما الطرف المعتدل، وبين الأوصاف التي أطلقها عليه خصومه أنه اليميني، فكان يركز على المسائل القومية في طروحاته ويدعو إلى إيلائها العناية الكبرى، ولم يكن يقرن دعوته إلى التعاون مع الاتحاد السوفييتي بالصخب اليساري الذي وسم دعوة الآخرين، بل ينسبها إلى متطلبات عملية. وقد ظن كثيرون ومنهم ناس في قمة السلطة أن السوفييت

سيؤثرون الطرف الذي يجهر باليسارية على الطرف الآخر. غير أن مجرى الأحداث الواقعي أقرن بموقف سوفييتي لم يتطابق مع هذا الظن. وقد دأب السوفييت على إظهار تحفظهم إزاء مغالاة اليساريين في التشدد، وأبقوا على علاقاتهم الودية مع الطرف الآخر ولم يخفوا تفهمهم لاهتماماته القومية.

وعندما اقتربت الأمور من لحظة الحسم بين الطرفين بعد أن احتدمت الخلافات بينهما بشأن المسلك السوري المطلوب إزاء الصدام الدامي بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، كان الموقف السوفييتي قد انجلى عن الحقيقة التي لم يتوقعها المتشددون: تشبث السوفييت بدعوتهم المعلنة إلى صيانة وحدة حزب البعث ووحدة قوى النظام البعثي القائم، لكنهم جعلوا الذين يعينهم الأمر على علم بأن السوفييت لن يأتوا بأي شيء من شأنه إضعاف حركة الأسد إن أقدم عليها. وكان نور الدين محيي الدينوف السفير السوفييتي في دمشق يتعمد أن ينوه بالصدقة الحميمة التي تربطه بوزير دفاع سورية حافظ الأسد.

تعاون ثابت مع قيادة الأسد

يقينا، إن لهذا المسلك السوفييتي أكثر من سبب. غير أن تفهم الطرف الذي يقوده الأسد لأهمية الجهد العربي والدولي المستند إلى القرار ٢٤٢ كان بين أهم الأسباب التي حملت السوفييت على دعم ناس الحركة التصحيحية. لقد أظهر الأسد صداقة أقل سخبا مما أظهره خصومه للسوفييت، غير أن رئيس العهد الجديد جعل هذه الصداقة تستند إلى تقارب أوسع في الموقف السياسي، فوضع، بهذا، الأساس الأصلح لعلاقات أوطد وأعمق. وعندما كفت سورية عن إدانة القابليين بالقرار ٢٤٢ ثم عندما وافقت على القرار، كانت بهذا ثم بذاك تلغي الفجوة السياسية بين موقفها ومواقف معظم الدول العربية وتحقق الانسجام بين جهودها وجهود الاتحاد السوفييتي والأطراف الدولية الأخرى، التي تعمل في اتجاه إزالة آثار العدوان الإسرائيلي وتتوخى تحقيق التسوية. لقد أضاف الأسد، بهذا، سببا جديدا إلى الأسباب التي جعلت موسكو توطد علاقاتها بسورية ورئيسها القوي، وتتعاون مع نظام البعثيين المعتدلين، هذا التعاون الذي استمر طيلة السنوات اللاحقة واتسم بالتفهم والاحترام والثقة المتبادلة وحقق لسورية مزايا كثيرة.

لقد تطرقنا حتى الآن لأهم الأسباب التي جعلت البعض يصف الرئيس حافظ الأسد ونهجه ونظامه بالاعتدال. إلا أن هذه الصفة لم تكن الوحيدة التي أطلقت على الرجل ونظامه ومواقفه، ولا حتى الغالبة. ففي قاموس الأوصاف التي أطلقت على سورية في عهد الأسد، وردت أيضا صفة التشدد، وكانت هي الغالبة في أحيان كثيرة. وهناك من

دأب على أن يعد الأسد في مقدمة المتشددين من الحكام العرب ضد إسرائيل. فما هي الدوافع التي أملت إطلاق صفة التشدد هذه؟

بهدي سياسات خلت من الصخب اليساري الذي وسم السياسات السابقة، وبوجود تنسيق شامل بين دمشق وموسكو في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي ظل تعاون ثابت ومضطرر بين الجانبين، تبدل، إذن، كما رأينا، الدور السوري إزاء القرار ٢٤٢ ومساعي تطبيقه تبديلاً جوهرياً منذ تولى الرئيس حافظ الأسد صدارة الحزب الحاكم والحكم في سورية. وبالرغم من أن مساهمة سورية في مساعي التسوية لم تبلغ حد الاندفاع فيها وتقديم المبادرات، فإنها كفت عن أن تكون سلبية. فقد توقفت سورية عن توجيه الاتهامات للدول العربية التي قبلت القرار. وأظهر الرئيس الأسد استعداد بلاده للإسهام في المساعي التي تؤدي إلى تطبيق القرار على الوجه الصحيح المنسجم مع تفسيرها له، أي الوجه الذي يعني انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي استولت عليها في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وإقرارها بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية كما تحددت وفق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

إسرائيل هي التي راوغت

هذا التحول في الموقف السوري إزاء التسوية ابتدأ بعد قيام حركة الأسد التصحيحية، أي حين كان الرئيس جمال عبد الناصر قد رحل، وكان أنور السادات قد حل محله. وقد أعطى هذا التحول دفعة جديدة لمساعي التسوية اغتنمها كثيرون لتنشيط هذه المساعي، وكانت مصر وكذلك السوفييت في المقدمة. إلا أن الجانب الإيجابي في هذا التحول شابه سوء الأحوال العربية وقصورها، بالتالي، عن استخلاص النتائج المرجوة منه. فمصر التي فقدت زعامتها المقتدرة وقعت أسيرة الصراعات الداخلية التي أعقبت رحيل عبد الناصر والتي انهمك فيها ورثته. وكانت الدول العربية ما تزال أسيرة التوتر الشنيع الذي شاب علاقاتها، المتوترة بالأساس، بتأثير الصدمات الفلسطينية-الأردنية الدامية.

إلا أن سوء الأحوال العربية ما كان له أن يعرقل مساعي التسوية بعد أن كفت سورية عن معارضتها لو لم تتعنّت إسرائيل في مواقفها. لقد تشبّثت إسرائيل بتعنتها ورفضها الاستجابة للمطالب العربية وتفننت في المراوغة وإحباط مجهودات التسوية بذريعة أو بأخرى. وكان من شأن أي مشروع للتسوية في ضوء القرار ٢٤٢، لو تحقق، أن يبقي في يد إسرائيل أقل مما صار في حوزتها منذ العام ١٩٦٧، ولم تكن الضغوط الموجهة ضد إسرائيل وهي المتمتعة بحماية أمريكية مطلقة كافية لإرغامها على التراجع. لم تعلن أي حكومة إسرائيلية رفضها للتسوية ولم تقل في أي وقت من الأوقات إنها ضد

القرار ٢٤٢. إلا أن حكومات إسرائيل المتعاقبة سلكت على النحو الذي يجعل التوصل إلى تسوية متعذرا. وقد تعب المبعوثون الدوليون العديدون والوسطاء الكثيرون المعنيون بمتابعة مجهودات التسوية وهم يلوبون بين عواصم بلادهم وعواصم الشرق الأوسط، وتواترت جولاتهم بغير توقف وطالت مددها، دون أن يظفر أي منهم بنتيجة ملموسة. كان الجميع يصطدمون بإصرار إسرائيل على أن تجيء التسوية معادلة للاستسلام.

ولم تحبط إسرائيل مساعي التسوية غير المتوافقة مع مطامعها فحسب، بل رفضت أن تبين حدود هذه المطامع على نحو واضح، وتشبثت بدعوتها إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الأطراف العربية، كل على حدة، دون التزامات مسبقة منها، وخصوصا حين يتعلق الأمر بحقوق الشعب الفلسطيني.

هذا الموقف الإسرائيلي كان في ظروف تلك الفترة بمثابة رفض كامل للتسوية وتخيير للعرب بين حدين: أن يعدوا للحرب أو أن يستسلموا لواقع العدوان القائم. وفي ضوء التعنت الإسرائيلي والانحياز الأميركي، تغلبت على الجانب العربي القناعة بأن اللجوء إلى القوة هو، وحده، الذي سيزعزع التعنت ويرغم إسرائيل على الاستجابة لدواعي التسوية التي يرسم القرار ٢٤٢ حدودها. لقد تفاوتت المواقف العربية في الشدة، إلا أن أيا منها، بما في ذلك أكثرها اعتدالا، لم يبلغ حد القبول بالمفاوضات المباشرة أو التخلي عما رسمته الشرعية الدولية بما هو إطار للتسوية ملزم للجميع.

وبقي الموقف السوري المعلن من التسوية على حاله في المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية. إلا أن الميل السوري للقبول بالتسوية، وقد اصطدم بالتعنت الإسرائيلي الفظ، لم يتعزز بما يحوله إلى مبادرات. ومع إبراز المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية عنوانا للعمل الدبلوماسي، انصرف الرئيس الأسد للإعداد للحرب. وقد جرى هذا الإعداد بالتنسيق الكامل مع مصر، ومع الاتحاد السوفييتي. وعندما ساءت علاقات مصر بالسوفييت وأقدم السادات على طرد الخبراء السوفييت العاملين في جيش بلده، احتفظت سورية بأوثق العلاقات مع هؤلاء وارتفع مستوى تفاهمها معهم. وظل الهدف المائل في الأذهان أثناء الإعداد للحرب هو حمل إسرائيل على الانسحاب.

وعشية الاحتفال بالذكرى الثالثة للحركة التصحيحية، باشرت سورية ومصر معا الحرب التي اشتهرت باسم حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والتي سميت، أيضا، حرب رمضان، وسميت على الجانب الإسرائيلي باسم حرب يوم الغفران. بدأت الحرب، هذه المرة، بمبادرة من الجانب العربي وحملت لإسرائيل، بوقوعها وبوقائعها، مفاجأة كاملة، فأربكتها.

وفي حديثه إلى المواطنين حول الحرب، أظهر الرئيس الأسد اتزانًا سياسيًا واضحًا، إذ أصر على أن يبين أن اللجوء إلى القتال جرى بعد أن استنفدت الوسائل الأخرى التي

استهدفت حمل إسرائيل على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وأشار إلى أن للقتال الدائر هدفين: إرغام إسرائيل على الانسحاب وحملها على الإقرار بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. وقد بين هذا كما بين مجمل السلوك السوري أن رؤية زعيم القيادة السورية لدور الحرب تنطوي على اعتبارها وسيلة لتحقيق متطلبات الشرعية الدولية. وعندما بسط الأسد هذه الرؤية بالتفصيل أثناء اجتماعات قيادة الجبهة الوطنية التقدمية، ظفر بموافقة أطراف الجبهة جميعهم، وفي عدادهم ممثلو الأحزاب الناصرية السورية، وكان الشيوعيون السوريون، بالطبع، في مقدمة الموافقين. وبذلك، بدت سورية كلها، تقريبا، موحدة، في السعي إلى نشدان التسوية.

هناك، بالطبع، من قد ينبري للقول إن الصياغة المعلنة لهدفي القتال استهدفت، في المقام الأول، حرمان أنصار إسرائيل من بعض أسلحتهم التي يستخدمونها للتحريض ضد الجانب العربي. والأخذون بهذا القول قد يجدون ما يدعم رأيهم حين يتذرعون بوقائع أو بيانات سورية مأخوذة بمعزل عن سياقها العام أو الظروف التي أملتتها. وهؤلاء يرون أن الأسد كان يجهر بأشياء ويضمّر غيرها. غير أن القول بتطابق التصور المعلن لأهداف الحرب مع التصور المضمّر هو، في رأيي، ووفق معلوماتي المستقاة من المصادر السورية ذاتها، الأصوب. ولقد أتيت لي أن أطلع في حينه على وثائق سورية خاصة بالحرب وأهدافها، فكانت دامغة الدلالة في التأكيد على أن السوريين توقعوا أن تفتح الحرب الطريق أمام مفاوضات جادة تقود إلى السلام. وكل ما في الأمر أن معد الحرب توخى أن يصل على الأرض إلى نتائج تجعل الضغط على إسرائيل ناجعا.

حرب الاستنزاف أو رفض التنازلات

عندما قصر الجهد العربي في حرب تشرين الأول / أكتوبر، هذه، عن إلزام إسرائيل الاستجابة لمتطلبات الشرعية الدولية بشأن التسوية، ثم عندما انفرد الرئيس السادات بدعوته الشهيرة إلى تسوية لا تتطابق مع التفسير السوري لقرارات الشرعية الدولية وقيل بوقف إطلاق النار قبل أن تقبله سورية، ثم لما دخل السادات في مفاوضات الكيلومتر ١٠١ مع إسرائيل فقد كان الرئيس المصري يقلب، بهذا، ظهر المجن لشريكه السوري ويضع السياسة المصرية في اتجاه المزيد من الجفاء مع السوفييت والولاء للولايات المتحدة، أي في الاتجاه الذي ترى القيادة السورية أنه يفقد الجانب العربي المزايا التفاوضية التي حققتها التضحيات العربية في الحرب. والسادات لم يكتف بإدارة الظهر للشركاء السوريين، بل راح يهاجمهم ويتهمهم بالتشدد والتطرف والعبثية. وكان من نتيجة ذلك، بين نتائج أخرى سلبية، تشجيع إسرائيل على الاستمرار في التعتن الذي وصم موافقها، دون أن يحمل الأسد على مجازاة السلوك المصري.

هنا، لكي يعرقل الأسد اندفاعة السادات في الطريق الذي عدته سورية استسلاما لإسرائيل، ولكي يعزز النتائج الإيجابية لحرب تشرين الأول /أكتوبر في مواجهة نتائجها السلبية، شنت سورية حرب الاستنزاف الشهيرة التي انفردت بها وصمدت فيها على مدى ستة شهور. وقد أبى الأسد في غضون ذلك أن يفعل ما فعله السادات، وتشبث الرئيس السوري بأن يتراجع الجيش الإسرائيلي ولو عن بعض ما يحتله من أرض سورية، وتمكن من تحرير بلدة القنيطرة، عاصمة هضبة الجولان، ومحيطها، وذلك كله دون أن يقدم تلك السلسلة الطويلة من التنازلات السياسية التي قدمها الرئيس المصري لإسرائيل والولايات المتحدة. كانت المحادثات التي رسمت خطوط وقف إطلاق النار الجديدة بين سورية وإسرائيل شاقة. وقد أظهر الأسد صلابة لم يظهرها السادات. فتكرست في الأوساط المناصرة لإسرائيل تلك التهمة التي تصف الأسد بأنه عدو عنيد وحاكم عربي متعنت وترميه بنعوت التشدد والتطرف ومعاداة السلام. وإذ ترافق هذا مع استمرار سورية في توفير الدعم لنشاط الفصائل الفدائية الفلسطينية، فقد نجم عنه أن وضعت الأوساط المناصرة لإسرائيل اسم الأسد على رأس قائمة المعادين للدولة اليهودية وتوسعت في الدعاية التي تستهدف أن ترسخ في الأذهان أن سورية دولة تدعم الإرهاب وترعى التطرف وما إلى ذلك مما لا يزال يستخدم كلما تطلبت مصالح إسرائيل استخدامه.

في مواجهة الحل المنفرد

هذه التهمة تعززت بعد ذلك عندما تصدرت سورية النشاطات العربية في مواجهة مسعى السادات لإبرام حل منفرد مع إسرائيل. لم ينجم من إمعان السادات في عرض التنازلات وتقديمها تعطيل دور مصر في الضغط على إسرائيل كي تقبل بتسوية شاملة وعادلة، فحسب، بل نجم منه، أيضا، الحيلولة دون أن تسهم سورية في مجهودات التسوية. هنا، مع أخذ تجاهل إسرائيل للشأن الفلسطيني، نقع على التفسير الصحيح لتعطيل مفعول قرار مجلس الأمن الدولي ٣٣٨ الذي رسم الآلية اللازمة لتطبيق القرار ٢٤٢، كما نقع على التفسير الصحيح لفشل مؤتمر جنيف الذي انعقد برعاية الأمم المتحدة ورئاسة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وهنا، نفهم لماذا انصب الجهد السوري منذ ذلك الوقت في اتجاه تعطيل التسوية المنفردة وعرقلة إبرامها دون اليأس من تحقيق التسوية الشاملة.

وقد تشددت سورية في مقاومتها لمسك السادات عندما زار إسرائيل في العام ١٩٧٧. ومنذ أبرم السادات مع حكومة الليكود الصلح المنفرد في كامب ديفيد، برزت سورية في مقدمة الأطراف العربية التي تداعت إلى فرض عقوبات عربية على نظامه وتشددت

في مقاطعته، فضلاً عن تشدها إزاء إسرائيل. وبإمكان المرء أن يجزم بأنه لولا الدور السوري لما اتسمت حملة مقاطعة النظام المصري بالإحكام الذي بلغته ولوجدت أطراف عربية بعينها الوسائل اللازمة للتفقت من الالتزام بالمقاطعة.

فيما كان من المفهوم أن يعد أنصار إسرائيل هذا كله سبباً كافياً لاتهام الأسد بالتشدد حتى بالرغم من احتفاظ سورية بالتزامها الصارم بمتطلبات الشرعية الدولية، فإنه يبقى من المفيد أن يتفحص المرء الفحوى الحقيقية للمسلك السوري والبنود التي استند إليها في معارضته لمسلك السادات.

هنا، بالرغم من الصخب الذي وسم الحملة السورية على نظام السادات وصخب الحملة المضادة لسورية، سيقع المرء على ثلاث نقاط ثابتة قيدت الموقف السوري ورسمت حدود السلوك.

فقد تركزت الإدانة السورية لمسلك السادات، أولاً، على تفرد في السعي إلى حل منفرد بما ينطوي عليه التفرد من إهمال للأطراف العربية الأخرى المعنية بالأمر، وأخصها الطرفان السوري والفلسطيني. كما تركزت الحملة، ثانياً، على إمعان السادات في تقديم التنازلات التي لم تر سورية في ميزان القوى القائم ما يلزم العرب بتقديمها لو توجهوا إلى التسوية وهم متضامنون وتشبثوا بقرارات الشرعية الدولية والأسلوب الذي رسمته للتفاوض برعاية الأمم المتحدة وضمانة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبقية الدول العظمى. أما الأمر الثالث الذي تركزت عليه الحملة السورية فتمثل في إعطاء السادات لنفسه حق المساس بالشأن الفلسطيني من وراء ظهر أصحابه الفلسطينيين، وكذلك تفرد بالاتفاق مع حكومة إسرائيل على ما وصف بإطار السلام الشامل مع الدول العربية الأخرى دون استشارة العرب المعنيين بهذا الشأن، وما نجم من ذلك من تفريط بحقوق شعب فلسطين المجمع عليها من العرب وقبوله بما هو أقل بكثير مما ترسمه القرارات الدولية ويقبل به الإجماع العربي.

بكلمات أخرى، أدانت الحملة السورية تفرد السادات وعزله لمصر عن سربها العربي وتنازلاته المجانية لإسرائيل واستهانته بما كان يعد حتى ذلك الوقت قضية العرب جمعهم وقضيتهم الأولى، أي قضية فلسطين. أما ما يكتسي دلالة بالغة في المسلك السوري كله، حين يتعلق الأمر بموضوع هذا الحديث، فمائل في حقيقة أن سورية لم تدن التوجه نحو التسوية بالمطلق.

لقد تضمنت الحملة السورية على السادات وكامب ديفيد بنوداً أخرى، بالطبع، واستخدمت كل ما هو متيسر للتحريض ضدهما. إلا أن البنود التي عدناها هي التي انتظمت الحملة في تجلياتها كافة. وبالرغم من تعدد البنود، لا يقع المرء في هذه الحملة على أي شيء يشي بأن القيادة السورية تضع نفسها ضد مبدأ التسوية أو ضد ما

تري فيه التطبيق الصحيح لقرارات الشرعية الدولية. كما لا يقع المرء في الحملة على ما يشي بأن هذه القيادة تجهل أن تحقيق الوجه الملائم للمصالح العربية من الشرعية الدولية يتطلب تنازلات عربية بعينها لصالح إسرائيل وتراجعات بعينها عن مواقف سابقة. كل ما في الأمر أن رؤية القيادة السورية لحجوم المصالح العربية، وكذلك لحجوم التنازلات، اختلفت عن رؤية الذين اتجهوا نحو الحل المنفرد واختلفت، بالطبع، عن رؤية إسرائيل لها.

وما يملك المرء أن يستخلصه من الاستقراء المتبصر للمسلك السوري يتمثل في أن سورية حرصت على رسم موقف عربي موحد إزاء إسرائيل كما حرصت على إتباع مسلك جماعي ينظم الأطراف العربية المعنية بالأمر كلها ويتوخى تقديم أقل تنازلات ممكنة، وذلك مقابل الظفر بأكبر حصة ممكنة من المكاسب. وقد جعلت سورية الحد الأدنى لهذه الحصة تحرير الأرض العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ وضمان الحقوق الفلسطينية، دون أن يقفل الباب أمام إمكانية الارتفاع بهذا الحد كلما أذنت الظروف بالارتفاع به. ولا تتبدل دلالة هذا المسلك السوري حين يستحضر المرء عجز سورية عن تحقيق أغراضه وعدم نجاعة بعض أساليبها في اجتذاب العرب الآخرين إلى صفها.

قرارات متعددة للواقع

استند هذا الموقف إلى قراءة للواقع مختلفة عن قراءة السادات له. فقد تصور السوريون أن تحالف مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية سيشكل نواة مقتدرة وجديرة بأن تلزم العرب الآخرين، جميعهم، بتأييدها واحترام خياراتها. كما تصور السوريون أن حرب تشرين الأول /أكتوبر، على محدودية النتائج الإقليمية التي تمخضت عنها، قد أظهرت أن الفجوة بين قوة إسرائيل وقوة العرب آخذة في التضائل لصالح العرب، ولا بد من أخذ هذا كله في الحسبان عند رسم أي خطوة مقبلة. وبالغ السوريون في تقديرهم لحجم التبدل الذي طرأ على هذه الفجوة، حتى لقد برزت في سورية أصوات يحلف أصحابها بالطلاق على أن العرب امتلكوا ما يلزم من التكنولوجيا ليتساووا مع ما بحوزة إسرائيل منها. وخلافا للسادات الذي أدار الظهر للسوفييت كلية ووضع الأوراق كلها في سلة الأميركيين، رأى السوريون أن التعاون مع السوفييت قد أظهر نجاعته ولو أن السادات لم يعطل هذا التعاون على الجبهة المصرية لجاءت النتائج أفضل. وقد دعا السوريون إلى الاستمرار في هذا التعاون وتنميته في مقابل إسرائيل والحماية الأميركية لها.

واعتقد السوريون أن قوة إسرائيل مرشحة للتضاؤل نتيجة لتضاؤل التأييد العالمي لها من جهة وتفاقم الأزمات الداخلية فيها من جهة أخرى. وفي ضوء هذا وذاك، رسم السوريون حدهم الأدنى الذي ذكرناه، ودعوا إلى الثبات في المواجهة إلى أن تتوفر الظروف اللازمة لإرغام إسرائيل على القبول به.

في ما عدا ذلك، بما ينطوي عليه من تقديرات خاطئة أو صائبة وما يدفع إليه من اعتدال أو تشدد، لم يصدر عن القيادة السورية، في أي ظرف، ما يشي بأنها سترفض التسوية السياسية المشتعلة على مطلبى الانسحاب والحقوق الفلسطينية أو أنها كفت عن المطالبة بتطبيق القرار ٢٤٢ و متممه القرار ٣٣٨. ولتأكيد الدلالة ذاتها، يملك المرء أن يستحضر حقيقة أن سورية دعمت، في حينه، التوجهات المتعلقة في م.ت.ف. وساعدت في حمل المنظمة على إقرار برنامج النقاط العشر الذي اعتبر مفتاحاً للقبول الفلسطيني بالتسوية السياسية. وفي السياق ذاته، قد يستحضر المرء دور سورية الناشط في حمل القمة العربية على إقرار توجهات تسوية مستندة إلى الشرعية الدولية، ومساهمة سورية في توسيع النشاط العربي في الأمم المتحدة والمحافل الدولية العديدة.

لقد أوضحت هذه النشاطات والمواقف، حتى مع شدة الحملة السورية على سياسة السادات، أن القيادة السورية تميز بين تسوية وأخرى، وتقبل من التسويات ما ترى أنه أكثر اشتمالاً على تلبية المطالب العربية. وإذا لم يقدر لأي تسوية أن تبرم بين سورية وبين إسرائيل بعد إبرام التسوية المنفردة مع مصر، فلأن ما كانت تعرضه إسرائيل ظل على الدوام دون الحد الأدنى السوري، أي دون الحد الذي ترسمه قرارات الشرعية الدولية، ولأن سورية أبت أن تهبط بعدها الأدنى إلى ما دون ذلك.

عدم التعجل سمة مميزة

بعد هذا، وقبله، يبقى صحيحاً أن هناك سمة تميز بها الموقف السوري إزاء التسوية، هي سمة عدم التعجل. ولا أظن أن المرء يخطئ لو فسر التروي السوري في هذا المجال على أساس إيمان القيادة السورية بأن الزمن يلعب لصالح الجانب العربي. ثم إن هناك قاعدة يتقن السوريون الاستهداء بها في سلوكهم: فحين لا تكون قادراً على الظفر بما تستحقه فلا تقبل بما يشي بتنازلك عنه! إن هذه القاعدة تشكل المفتاح اللازم لقراءة الموقف السوري إزاء إسرائيل.

واستهداء بهذه القاعدة، رفضت سورية أي عرض يشتمل على أقل مما تطالب به. كانت هذه القاعدة صحيحة بالنسبة لسورية حين كانت تطالب بتحرير فلسطين كلها. وظلت القاعدة ذاتها صحيحة حين مالت سورية إلى القبول بتسوية سياسية.

وباستنادها لقراءتها لعوامل القوة المواتية للجانب العربي، واجهت سورية الضغوط التي تقترن عادة بعروض التسوية غير المقبولة، وثبتت على مطالبتها بما تعده التطبيق الصحيح لقرارات الشرعية الدولية. وعندما كانت المقاومة الفلسطينية للاحتلال ما تزال ناشطة بأشكالها المتعددة والتضامن العربي ما يزال ماثلاً وفعالاً والاتحاد

السوفييتي ما يزال موجودا وقادرا على تقديم الدعم، صاغت سورية حدها الأدنى على النحو الذي ذكرناه، وهو الحد الذي عد خصوم سورية تشبثها به سببا لاتهام قيادتها بالتطرف. ومع ذلك، قبلت سورية، مما تعدّه تنازلات، ما يوجب عليها تفسيرها للقرار ٢٤٢، وأظهرت استعدادها لإعلان وقف حالة الحرب مع إسرائيل، وللقبول بالترتيبات الأمنية اللازمة لتوفير الأمن، شريطة أن تكون هذه الترتيبات متبادلة.

والواقع أن سورية تشبثت بالحد الأدنى هذا وبعدم تقديم أي تنازلات إضافية، أكثر مما تشبث بهما أي طرف عربي آخر ولمدة أطول. وفي حين ألغى السادات مفهوم الحد الأدنى، أو جعله مساويا لما يقبل به العدو، واضطرب الموقف الفلسطيني بهذا الصدد حتى كاد يفترق إلى المعيار الواضح، ظلت سورية المستندة إلى التعاون والتنسيق مع الاتحاد السوفييتي متشبثة بحدها الأدنى الذي رسمته منذ قبولها بالقرار ٢٤٢، فلم تنزح عنه.

هنا، قد ينبغي أن نضيف أن التروي السوري ومثله ثبات هذا الموقف قد وءاما السياسة السوفييتية أشد المواءمة. فقد كان السوفييت، وظلوا إلى أن انهارت سلطتهم، ميالين إلى عدم التعجل، وشاءوا أن يتسنى للعرب الظفر بأفضل تسوية ممكنة وأن تحرم إسرائيل من الظفر بأي مكافأة على عدوانها. ولم يكن غريبا، إذن، أن يتطابق الموقفان السوفييتي والسوري إزاء التسويات المنفردة أو الجزئية. كما لم يكن غريبا أن يقترن الثبات والتروي السوريان باضطراد التقدم في العلاقات السورية السوفييتية. ومن الذي يجهل أن دعم السوفييت لسورية بلغ حدا لم تحظ بمثله أي دولة عربية أخرى؟

فما الذي طرأ على الموقف السوري بعد أن سقط الجدار السوفييتي؟

قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط سلطة السوفييت، تضافرت للحركة التصحيحية السورية ورئيسها حافظ الأسد عوامل عدة ساعدت على ثبات السياسة السورية في مواجهة إسرائيل خلال عقدين من الزمن وتنشيط دور سورية في مجال إحباط السياسات التي لا تتفق مع سياستها. ولم يعن تراوح التهم التي وجهها خصوم الأسد إلى مسلكه بين أنه معتدل أو أنه متشدد أن الرجل بدل سياسته، بل عنى أن الخصوم هم الذين فهموا هذه السياسة من زوايا متبذلة. والحقيقة أن الذين خاصموا قيادة الأسد من الفلسطينيين دأبوا على اتهامه بالإفراط في الاعتدال إزاء إسرائيل أو بأنه مقبل على إبرام تسوية متساهلة معها. فلما طال الوقت ولم تبرم تسوية، اتضح أن بين الذين وجهوا التهمة ناساً أرادوها ذريعة لتساهلهم هم، وهؤلاء هم الذين اندفعوا إلى أكثر التسويات تساهلاً، دون أن يكفوا عن القول بأن الأسد سوف يسير على الطريق ذاته.

فبعيداً عن لغة الاتهامات ومسبباتها، لماذا تبدل الموقف السوري إزاء إسرائيل فشابه الميل إلى القبول بما كانت سورية ترفضه، وأي مدى بلغه هذا الميل بعد انهيار الجدار السوفييتي؟

الانحناء لعاصفة الخليج

بين يدي الإجابة على هذا السؤال، يحسن أن نبدأ بالقول إن الموقف السوري الذي ارتسم في ظل الدعم السوفييتي وضمن الدولة الاشتراكية العظمى لأمن البلد المعرض للعدوان، كان، كما تظهره القراءة النزيهة لمسلك القيادة السورية، مرشحاً لأن يستمر طويلاً إلى أن تتوفر شروط تسوية مجزية. إلا أن الجدار السوفييتي قد سقط وانتهى الأمر وترافق سقوطه مع سقوط السلطات الاشتراكية في دول حلف وارسو كلها. وقد بدل هذا الحدث أحوال العالم وأدخل تعديلات عاجلة أو آجلة على مصائر بلدانه كلها. وما كان لسورية أو لأي دولة عربية أخرى أن تشكل استثناء في هذا المجال. لقد فقدت سورية بسقوط سلطات دول المعسكر الاشتراكي الأوروبي قاعدة كانت شاملة التأثير. ولأن فقدان هذه القاعدة اقترن بالعاصفة التي زعزعت التضامن العربي إثر غزو القوات العراقية الكويت وتنادي القلقين على مصير النفط إلى الحرب ضد العراق، فقدت سورية بغياب التضامن العربي قاعدة أخرى من القواعد التي استند إليها موقفها.

وبهذا وذاك، لم يعد ممكناً منطقياً أن يظل الموقف السوري على حاله. وقد أوجبت الأحداث المداهمة على القيادة السورية أن تعيد تقويم موقفها وتدرس خطواتها المقبلة بحذر شديد وحسابات مفرطة في الحساسية. والحقيقة أن أول تبدل طرأ على الموقف السوري تمثل في نجاح السياسة السورية في إيجاد أقنية للتفاهم مع الولايات المتحدة. وقد كان ثمن هذا النجاح باهظاً خصوصاً بالنسبة لبلد مثل سورية نشأت فيه أجيال متعاقبة وهي تتغذى بروح العداوة للسياسة الأميركية وتتمرس في مواجهتها. إن قبول القيادة السورية الاشتراكية في التجمع العسكري الذي قادت الولايات المتحدة ضد العراق أظهر فداحة الثمن الذي أدته هذه القيادة لتجنّب سورية تسديد الفواتير الكثيرة المترتبة على نشاطها المستمر ضد الإمبريالية بعد أن صارت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من المطالبة بالتسديد. وأياً ما كان عليه الرأي النهائي حول هذا الاشتراك السوري، فمما لا شك فيه أن القيادة السورية استثمرت حاجة معدي الحرب ضد العراق إلى اشتراك سورية بالذات معهم وتجنبت مواجهة مصير مماثل للمصير الذي آل إليه العراق. وفي الأحوال كلها، مثل الاشتراك السوري في هذه الحرب، بصرف النظر عن حجمه الفعلي، التقدمة التي أهديت للولايات المتحدة الأميركية كي تقبل الدخول في حوار من نوع جديد مع سورية، كما مثل، أيضاً، الترضية السورية لدول الخليج كي تواصل هذه الدول مساندة سورية فتعوض سورية بهذا التضامن العربي الجزئي ما فقدته بغياب التضامن العربي الشامل. ومن المشكوك فيه أن سورية كانت ستتمكن من أن تعبر البرزخ الذي تلا انهيار المعسكر الاشتراكي الأوروبي بسلام، لو لم تتوفر لها هذه الفرصة، ولو لم تسلك إزاءها هذا السلوك.

واشنطن على خط الوساطة

والحقيقة أن الاشتراك السوري في حرب الخليج كانت له، حين يتعلق الأمر بما نحن بصدد الحديث عنه، نتيجة أخرى، إذ أنه دفع الولايات المتحدة التي ضمنت ألا تنشط سورية بعد ضد مصالحها النفطية إلى إظهار شيء من التفهم لحساسيات سورية إزاء إسرائيل ولطالبها المستندة إلى الشرعية الدولية. وهكذا، بدل أن تسلط واشنطن ضغوطها المألوفة على رأس القيادة السورية وتأذن لإسرائيل بممارسة أقصى أشكال الضغط عليها، رفعت راية الوساطة وأظهرت تعجلاً أقل من المؤلف. وفي سعيها لتهيئة الأمور من أجل تسوية نزاع الأطراف العربية جميعها مع إسرائيل، لم تكف واشنطن، بالطبع، عن إيلاء مصالح إسرائيل المحل الأول من الاعتبار ولا كفت عن الضغط على الأطراف العربية للقبول بتسويات مجزية لإسرائيل. إلا أن واشنطن، راعت مع هذا وذاك، الحساسيات السورية، فقبلت، وحملت إسرائيل على القبول بوجود إطار دولي للمفاوضات، هو هذا المتمثل في رعاية الولايات المتحدة وروسيا لها، كما قبلت وحملت إسرائيل على القبول بالإعلان المسبق عن أن المفاوضات تستهدف التوصل إلى تسوية على أساس القرار الدولي ٢٤٢. وليس من الصعب أن يدرك المرء أن الترضيات الأميركية مست الشكل بأكثر بكثير من الجوهر. ولكن الإصرار السوري على الإطار الدولي والقرار الدولي لا يمكن التقليل من المغزى الخاص له.

لقد تنازلت سورية عن مطالبتها الدائمة بعقد مؤتمر دولي في رعاية الأمم المتحدة يقوم بصياغة التسوية المنشودة، ولكنها لم تبلغ حد القبول بالمطالبة الإسرائيلية الدائمة بعقد مفاوضات مباشرة مع كل طرف عربي على حدة، دون مساهمة دولية فيها. وتنازلت سورية عن مطالبتها القديمة بأن يتفاوض العرب بما هم طرف واحد، ورضيت بأن تتعدد مسارات التفاوض، إلا أنها لم تبلغ حد القبول بالفصل التام بين المسارات. والحقيقة، حين يتعلق الأمر بهذه النقطة بالذات، أن الحساسيات العربية، وأخصها الفلسطينية، إزاء سورية لعبت دورها في الحيلولة دون زهاب الأطراف العربية موحدة إلى المفاوضات.

وقد أوضح حديث وزير خارجية سورية في افتتاح مؤتمر مدريد أن المفاوضات السوري الذي قدم بعض التنازلات لم يتخل عن جوهر المطالب التي رفعتها سورية منذ استتباب الأمر للحركة التصحيحية. فقد تحدث فاروق الشرع عن التسوية الشاملة وأعاد عرض التفسير السوري للقرار ٢٤٢ على أساس أن تطبيقه يتطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧ كافة وإقرارها بالحقوق الوطنية الفلسطينية كما صاغتها قرارات الأمم المتحدة. صحيح أن رؤساء الوفود العربية الأخرى قالوا كلاماً مماثلاً، إلا أن مفعول كلامهم قد تلاشى ما دامت قياداتهم قد قبلت إبرام اتفاقات مع إسرائيل قبل أن تنسحب أو تقر بالحقوق الفلسطينية ودون أن تكون جزءاً من حل شامل.

أصعب المسارات وأعقد المفاوضات

ولم يكن مفاجئاً ولا غريباً بعد ذلك أن نظل نسمع طيلة السنوات الثلاث التي استغرقتها المفاوضات أن المسار السوري الإسرائيلي هو أصعب المسارات والمفاوضات الدائرة في هذا المسار هي الأعقد. وبالرغم من أن موجهي التهم من الجانب العربي لم يكفوا عن التنبؤ بأن القيادة السورية سوف تتساهل، حتى بعد أن فقدت اتهاماتهم أي أهمية، فإن الجانب الإسرائيلي عاود حملته على هذه القيادة وراح يكرر تهم التشدد والتطرف ودعم الإرهاب. والولايات المتحدة ذاتها التي تبدي شيئاً من التفهم للمسلك السوري لم تشطب اسم سورية، بعد، من قائمتها للدول الداعمة للإرهاب. إن هذا كله يعني، بالطبع، واحداً من أمرين: تعذر التوصل إلى تسوية مع سورية ما لم تؤخذ مطالب سورية بعين الاعتبار وبقاء خيار الحرب بالتالي قائماً، أو صعوبة التوصل إلى تسوية واضطرار واحد من طرفيها أو كليهما إلى التزحزح عن مواقفه.

وقد كان من المتفق عليه أن الجانب الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي هو أعقد الجوانب وأشدها استعصاء على الحل. إلا أن اندفاع القيادة الفلسطينية في اتجاه اتفاقية أوسلو وما تلاه قد زرع الاعتقاد بهذه الحقيقة، وإن بقي كثيرون على اعتقادهم بأن من السابق لأوانه القول بأن اتفاق أوسلو سيفضي إلى أي حل. إن التأكيد على أن الجانب الفلسطيني في الصراع هو الأعقد لا يعدو أن يكون تأكيداً على حقيقة ساطعة في نظري. أما لماذا جرى التفاهم في أوسلو بين هذا الطرف من قيادة م.ت.ف. وبين إسرائيل ولماذا سبق الاتفاق على المسار الفلسطيني الإسرائيلي الاتفاق على المسار السوري الإسرائيلي فتنفسير هذا قائم في حجم التنازلات التي قدمها مفاوض أوسلو الفلسطيني وامتناع المفاوض السوري عن تقديم تنازلات مماثلة حتى هذه اللحظة. الأردن تبع م.ت.ف. ثم تجاوزها فعقد اتفاقه النهائي مع إسرائيل. وقد نجم من اتفاق م.ت.ف. والأردن أن بقيت سورية وحدها على بداية خط المفاوضات المعقدة مثلما بقيت وحدها على خط المجابهة الرسمية. كما نجم من الاتفاقين أن مطالبة سورية السابقة بالحل الشامل لم تعد ذات موضوع، وكذلك مطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية بكاملها. وما بقي لسورية أن تتشبث به هو المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من الجولان السوري وبجعل الخطوات الأمنية التي ستعقب الانسحاب متكافئة على الجانبين والاحتفاظ بالصيغة الدولية لأي ترتيبات تتم للفصل بين القوات المسلحة للجانبين أي التشبث بما ترفضه إسرائيل.

فما الذي يفسر قدرة هذا البلد على الثبات على مطالبه بعد أن تززع التضامن العربي وانهار الجدار السوفييتي وأنهت أطراف الصراع العربية الأخرى مساهماتها في المواجهة؟

مزاي التفاوض بنفس طويل

يقينا أن القناعة التي خلص إليها السوريون لا تختلف عن القناعات التي خلص إليها الآخرون: لا مفر من التوصل إلى سلام دائم، وفي السلام مصلحة ظاهرة لجميع الفرقاء. وما دام قد ثبت أن إسرائيل عاجزة عن فرض سلامها بالعنف مثلما عجز العرب عن تحقيق العدل الصافي بالعنف أو بغيره، فلا بد، إذن، من تسوية تحقق الأمن والاستقرار للمنطقة التي استنزف الصراع المتصل مواردها وجهودها ودماء أبنائها. وهذه القناعة كانت في مقدمة العوامل التي جاءت بالوفد السوري إلى المفاوضات وجعلت القيادة السورية تقدم التطمينات اللازمة للطرف الآخر وتظهر استعدادها لمقابلة أي خطوة إسرائيلية في اتجاه الانسحاب بخطوة سورية باتجاه التسوية. غير أن القيادة السورية ليست في عجلة من أمرها، ومن الواضح أنها لا ترى في العجلة أسلوباً ناجحاً لبناء سلام وطيد الأركان.

وعلى هذا، فإن السوريين يفاوضون بنفس طويل، فبيّح لهم هذا أن يتجنبوا المزالق التي أنجر سواهم إليها ويتفحصوا الأوراق كافة ويوازنوا بإمعان بين العوامل السلبية والإيجابية ويرصدوا تبدلاتها. ثم إن طول النفس الذي يتميز به السوريون يبيح لهم، أيضاً، أن يجعلوا من أي تعثر يقع على المسارات الأخرى سبباً لتوسيع القناعة بصواب دعوتهم إلى السلام القائم على التطبيق الصحيح لقرارات الشرعية الدولية والاستجابة لمطالب العرب المتطابقة مع هذه الشرعية.

والحاصل الآن أن أطرافاً كثيرة ذات وزن كانت بين الدافعين باتجاه التسوية كفت عن التعجل. وبين هذه الأطراف دول عربية كانت مندفعة باتجاه التطبيع اندفاعاً شجعت إسرائيل على الاستهانة بالحقوق الفلسطينية وجعلتها تتراجع حتى عما التزمت به في أوسلو وتتشدد في وجه سورية. هذه الدول، وقد رأت أن إسرائيل لا تقابل الحسنة بمثلها بل تتبع كل تنازل عربي بالمطالبة بمزيد من التنازل، كفت عن التعجل. وبإمكان أي مراقب أن يلاحظ كيف أن الإندفاع العربية باتجاه التطبيع، وهي الإندفاع التي تبعت اتفاق أوسلو، قد تباطأت، وكيف أخذ الموقف السوري يحظى بدعم متعاضم من عدد كبير من الدول العربية، فيما تتعرض الاتفاقات التي أبرمتها أطراف أخرى مع إسرائيل لنقد متزايد على أكثر من صعيد عربي ودولي. ومما لا شك فيه أن هذا كله يصب في خانة تثبيت الموقف السوري ومساعدة سورية على التثبيت بمطالبها. وقد لا يخطئ المرء لو جزم بأن ما تلقاه سورية من دعم عربي لموقفها الراهن يفوق بكثير ما هو معطى عنه في هذا المجال.

التروي أم التملص

غير أن هذا، على أهمية تأثيره في صياغة المسلك السوري في المفاوضات، لا يشكل العامل الحاسم في صياغة الموقف السوري. فالكل يدرك أن صبر الطرف الآخر على التروي السوري له حدود وأن قدرة الدول العربية على لجم الاندفاع نحو التطبيع، وهي المنساقاة إليه بضغط خارجية، مقيدة بألف قيد. وحاجة الولايات المتحدة، وهي الأمرة النهائية في أكثر من عاصمة، إلى إتمام تسوية مجزية لإسرائيل قائمة وثابتة بما هي بند أول في السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط. ولو أمكن أن تتجنب سورية تأثير الضغوط غير الموازية لكان من شأنها أن ترفض صيغة مدريد وتتمسك بصيغة المؤتمر الدولي الذي ترعاه الأمم المتحدة، بل لكان من شأنها، أيضاً، أن ترجى موضوع التسوية إلى الوقت الذي تتوفر فيه ظروف ملائمة لها أكثر، وأن ترفض التفاوض في الظروف القائمة الآن. إن الرأي العام في سورية محصن بأغلبيته الساحقة ضد التطبيع مع إسرائيل تحسبنا يكاد يكون تاماً. وليس في سورية قوة واحدة ذات وزن محتاجة إلى فتح أقدية للتعامل مع إسرائيل أو راغبة في ذلك. بل إن الخشية من مغبة التطبيع مع إسرائيل هي الغالبة على مشاعر الأغلبية في البلاد. ومن هنا لم تنشأ في سورية، كما نشأ في مصر أو في غيرها، قوى ضاغطة على قيادة البلاد باتجاه التعجيل في فض النزاع مع إسرائيل. وفي هذا يقع المرء على التفسير الأصوب لقدرة القيادة السورية على التروي.

وهناك من يعتقد، خصوصاً في إسرائيل، أن القيادة السورية لا تتروى بل تتملص وأنها لم تتوخ من المفاوضات سوى عبور البرزخ الذي تلا انهيار الجدار السوفييتي لتعيد ترتيب الأوضاع بما يمكنها من مواجهة الضغوط التي تدفعها باتجاه التسوية. ووجهة النظر هذه تنطوي على الظن بأن القيادة السورية غير مستعدة لإبرام تسوية مع إسرائيل وتبادل العلاقات متعددة الوجوه معها.

ومع الموافقة على أن عدداً من استحقاقات التسوية ثقيلة على نفس زعيم عربي نشأ نشأة قومية كحافظ الأسد، فلا بد من الانتباه إلى أن اتهامه بالمماطلة والتهيب من إتيان ما هو مكروه حين يكون ضرورياً هو اتهام لا يصمد أمام الواقع والمعرفة الصحيحة. إن القائد المسؤول لا يذهب إلى تسوية ما لأنه يحبها ولا يتجنب أخرى لأنه يبغضها، بل يفعل هذا أو ذاك وفق تقديره للواقع الملموس وتطورات. ومن الذي يظن أن زعيم الثورة الفلسطينية ياسر عرفات كان راغباً في أن يصل إلى الوضع الذي هو فيه الآن، والذي لا يحسده عليه أحد، لو لم يوصله إليه تقديره للواقع، بصرف النظر عن صواب هذا التقدير من عدم صوابه.

وفي متناول أي مراقب نزيه وقائع كثيرة تظهر أن المسافة بين ما تعلنه القيادة السورية وما تعتمزم القبول به من مطالب ليست طويلة بحيث يتعذر عليها تخطيها. وما يمكن

أن يكون صائباً في هذا المجال هو القول بأن الأسد يفضل أن يبلغ نهاية عمره قبل أن يضع في سجل حكمه واقعة الاعتراف بإسرائيل. غير أن هذا لا يعني أن الرجل، بما أنه قائد مسؤول، يأبى أن يغتنم فرصة إبرام تسوية مجزية إذا توفرت حقاً شروط إبرام تسوية كهذه، خصوصاً مع توفر القناعة العامة بأن لا مناص من التسوية.

ومن هنا، فإن وجهات النظر المنطلقة من الفهم الأصوب لواقع الحال والمتحررة من روح العداء الزائد أو الولاء المفرط للقيادة السورية تنطوي على الكثير مما هو صحيح حين تؤكد على صدقية هذه القيادة وهي تعلن رغبتها في التوصل إلى تسوية واستعدادها للقبول باستحقاقاتها الضرورية. وإذا لم تكن التسوية قد أبرمت حتى الآن فلأن ما تعرضه إسرائيل بقي، حتى اللحظة، دون الحد الأدنى المقبول سورياً والمنسجم مع فهم سورية لميزان القوى القائم وتطورات المرتقبة.

جنکيز ايتماتوف و تحولاته

جنگیز ایتماتوف و تحولاته*

قرأت في الأنباء أن جنگیز ایتماتوف صار عضوا في مجلس تشكّل في موسكو وأوكلت إليه مهمة الإشراف على طبع التلمود باللغات التي تتحدثها شعوب ما كان الاتحاد السوفييتي. هذا النبأ ذكرني بالكثير مما كان وأثار خوالجي إزاء الكثير مما هو قائم.

في روايته الخالدة "وداعاً غولساري!" يقدم الروائي القرغيزي أوضح صورة قدمها الأدب السوفييتي عن سلبيات عهد ستالين: البيروقراطية الحزبية وقرينتها الحكومية التي فتكت بالمناضلين التقدميين من الشيوعيين وغير الشيوعيين وخصت غولساري الحصان الجواد وربطته إلى مقدم عربة نقل ليجرها بعد أن أخرجته من ميادين الطراد الفسيحة التي كان يمرح فيها ويبز سواه. وهي ذاتها البيروقراطية الفاسدة التي أحلت محل هؤلاء موظفين فاسدين خانعين لها، ففتك هؤلاء بمنجزات المجتمع الروحية والمادية الحقيقية، وأطوا محلها منجزات صورية لا وجود لها إلا في التقارير التي يكتبونها على هواهم ويتداولونها ويروجونها وسط الجمهور الذي تحجب عنه الحقائق.

في هذه الرواية، كما في كثير غيرها، صور ایتماتوف بموهبة عظيمة وكفاءة فذة التحولات التي فرضتها البيروقراطية السائدة في ظل تسلط السلطة المتفردة على شخصيات المناضلين القدامى ونضالات الذين قاوموا التسلط، صور من استسلم ومن صمد، لم يزور كما يزور الآن الذين لا يرون في عهد ستالين أي حسنة. ولم يكن غريبا، إذن، أن صارت روايات ایتماتوف إنجيلا يهتدي به الذين يتطلعون إلى الإصلاح، الإصلاح الذي يسعى إليه الصامدون على المبادئ، الذين يريدون للتجربة

* مقال نشر في ثلاث حلقات في: الأيام، رام الله، ٢٢، ٢٤، ٢٥ / ١ / ١٩٩٦.

أن تستقيم وللمنجزات المطابقة للتضحيات أن تتكرس، وليس مدعو الإصلاح، هؤلاء الذين يفتكون بالمنجز السليم ويكرسون الفساد، وحده. مجد ايتماتوف الثابتين في الاتجاه الصحيح وحرص القراء ضد ركاب الموجات السلطوية المتعاقبة، هؤلاء الذين يقولون نعم لكل متسيدّ ويتوخون من وراء ذلك التمتع بالمنافع، وليس بأي شيء آخر.

"وداعاً غولساري" ومثيالاتها من روايات ايتماتوف صنعت سمعة ايتماتوف في العهود السوفييتية التي شهدها الرجل كلها، عهد ستالين وعهود غيره، وجعلت منه أديبا على قد عصره وأكبر، وحقت له بين الملايين من قرائه في الاتحاد السوفييتي وبقية العالم مكانة الروائي العظيم والداعية الجريء إلى مقاومة البيروقراطية والفساد.

لم أكف عن تذكر هذا كله فيما رحلت أراقب تحولات ايتماتوف نفسه في السنوات الأخيرة وانحداره ناحية الحضيض الذي لم يدن هو نفسه شيئا بمقدار إدانته للذين انحدروا نحوه من مجاليه.

لم يتعرض ايتماتوف للاضطهاد في أي عهد من عهود السلطة السوفييتية، ولم يشك أحد من تقصير السلطة في تكريمه وإتاحة فرص الانتشار له، لم يكتب رواية فيفتقر إلى ناشر، ولم تطبع له رواية فتمنع من التداول، ولم تبخل مؤسسات الدولة على رواياته بالورق الكثير الذي تحتاجه ملايين النسخ، بل إن دور النشر، وهي جميعها مما كانت تملكه الدولة، تبارت في طبع رواياته وإعادة طبعها مثلما تبارت دور التوزيع في إيصالها إلى القراء، وقد بلغت أرقام المطبوع من رواياته حدودا لم تبلغها إلا كتب قليلين غيره.

وفي عهود السلطة السوفييتية، وهي كثيرة، امتدت مع امتداد عمر ايتماتوف الطويل، لم يعرف أن الرجل مناوئ للسلطة ولم يدع أي عهد عليه بذلك. والنقد الذي رحب به الجمهور رحبت به السلطة السوفييتية، ونسب الجميع دوافعه إلى النقد إلى رغبته في تفويم العوج وإخلاصه للنظام وتعاملوا معه على هذا الأساس.

بهذا، لا يستطيع ايتماتوف أن ينسب تحوله عن موقفه إلى ما ينسبه الآخرون من أمثاله حين يقولون عن حق أو غير حق إنهم كانوا ممنوعين من الجهر بأرائهم في العهود السابقة، فهو لم يكن يحمل في تلك العهود أي آراء مخالفة.

لقد بدأت تحولات ايتماتوف بعد انهيار السلطة السوفييتية فقط. فبعد هذا الانهيار، ظهر هذا الروائي بوجه مختلف، وتسارعت خطواته على طريق التحولات التي أبعدهت عن صورة المصلح النزيه ووضعت في عداد الوصوليين. فما الذي خصى الجواد الذي كان رواثيا عظيما؟

هل تبدل ايتماتوف بدوافع انتهازية كان تأثيرها كامنا في نفسه إلى أن واثت الفرصة لظهوره، أو أن بذورا للتحول من نوع آخر كانت هي الكامنة وهي التي انتعشت مع

مواتاة هذه الفرصة ؟ أضع السؤال أمامي وأنشغل به، ويضعه كثيرون من قراء ايتماتوف وينشغلون به، كما يضعه كثيرون من المعنيين بدراسة العوامل التي أدت إلى انهيار السلطة السوفييتية وينشغلون به أيضا.

وإلى أن يكسر البحث إجابة صحيحة على هذا السؤال، توجب دوافع النزاهة ألا نتعجل إصدار حكم بات، خصوصا إذا كان هذا الحكم مما يمس واحدا شغل في ثقافة البشرية قمة من قممها. وقد يتوجب ألا ننسى أن كثيرين من الأدباء تحولوا قبل ايتماتوف. فمن الذي ينسى أن جون شتاينبك لم يدر الظهر لمضمون رواياته العظيمة فحسب، بل وصل إلى حد تأييد العدوان الأميركي على الشعب الفيتنامي وسافر بنفسه إلى فيتنام ليقدم التحية إلى الجنود الذين ينفذون هذا العدوان!

من جهتي، ترتجف يدي قبل أن أفكر بالنطق بأي حكم وكتابته. غير أنني أملك شهادة شخصية، قد تكون قليلة الشأن أو متواضعة الدلالة في هذا المجال، وعندما قرأت نبأ انضمام ايتماتوف إلى المؤكدين بطباعة التلمود رأيت من المفيد أن أدلي بها.

لقيت جنكيز ايتماتوف مرة واحدة، وسعيت مرة أخرى إلى لقائه فلم يستقبلني. جرى هذا في طرفين مختلفين كل الاختلاف. لقيت ايتماتوف حين كان الاتحاد السوفييتي في عز قوته في أوائل السبعينيات، وتعذر اللقاء معه حين كانت سلطة السوفييت تلفظ أنفاسها في أواخر الثمانينيات.

جرى اللقاء الوحيد مع الأديب الكبير في دمشق. لبي هو وقتها دعوة طيبة وجهتها له دائرة الإعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية أيام كان عبد الله الحوراني مديراً عاما للدائرة. وقتها كانت م.ت.ف ناشطة وكانت الدائرة جمة النشاط. وقد لازم صديقنا المسكون أبدا بهاجس إبراز الوجه الفلسطيني المتحضر أحمد دحبور ضيف المنظمة الكبير. خصص أحمد للضيف وقته كله ورافقه في جولاته في المواقع الفلسطينية في لبنان وسورية وحرص على أن تتوفر للضيف أوسع فرص المشاهدة والحوار. وقد ترتب على أحمد، الذي أثق بأن ذاكرته الممتازة تحتفظ بوقائع كثيرة نسيها أنا، أن يوازن موازنة دقيقة بين حرصه على التعبير عن رأيه الخاص به وبين الحاجة إلى إتباع اللياقات التي توجبها الضيافة، مثلما توجب عليه أن يتصرف في الحالتين بما يلبي رغبته في صيانة العلاقات الطيبة بين م.ت.ف. والاتحاد السوفييتي. وقد كان أحمد في هذا المجال الأخير أقدر من عرفت من الفلسطينيين ممن ينتقدون بعض أوجه السياسة السوفييتية لكنهم لا يتوانون في العمل على صيانة العلاقات الفلسطينية-السوفييتية وتعزيزها.

في هذا اللقاء مع ايتماتوف، دارت أحاديث تناولت، بالطبع، مواضيع متعددة. وقد ضم اللقاء، إلى عبد الله الحوراني وأحمد دحبور، عددا آخر من كتاب فلسطين وسورية.

وكان بين هؤلاء الشاعر السوري علي الجندي، هذا الذي لم تفارقه تأثيرات بعثيته حتى بعد أن انقطعت صلته التنظيمية بحزب البعث وصار يقدم نفسه بصفته معارضا لسلطة الحزب. وكان في دائرة الاهتمام في ذلك الوقت حكاية الشاعر السوفييتي الطالع كالصاروخ في عالم النشر في ديار الغرب: فلاديمير يفتيشنكو. وقتها، كتب يفتيشنكو قصيدة نشرتها " نيوز ويك " الأميركية ونشرت صحف عربية ترجمة لها، تمجد تضحية فتاة سوفيتية يهودية أعدمها النازيون بدم بارد أثناء احتلالهم للاتحاد السوفييتي. وكان تمجيد الشاعر للفتاة اليهودية، التي تحولت إلى أحد رموز البطولة في مقاومة الفاشية، قد أثار حفيظة القومجيين العرب. وانشغل بال علي الجندي بالحكاية فراح يردد الحديث حولها من موقع الانتقاد للشاعر في كل لقاء جمعه في بيروت أو دمشق مع ايتماتوف. كان المأخذ الذي يأخذه علي الجندي على الشاعر السوفييتي الشهير هو هذا: لماذا يخص يفتيشنكو الفتاة اليهودية وحدها بالتمجيد، ولماذا لا ينتبه إلى الضحايا من الفلسطينيين اللواتي فتكت إسرائيل بحياتهن، وهن لسن أقل بطولة من تلك الفتاة.

لم يضق ايتماتوف برأي علي. أما أنا فقد ضقت بمسلك الشاعر السوري الصديق الذي لم يقرأ كل ما كتبه يفتيشنكو والذي يفرض حكاية واحدة ويردها بلا انقطاع في كل مجلس يضم زوارا من الدول الاشتراكية. كان لدي، وما يزال، الكثير مما يؤخذ على يفتيشنكو، لكنني لا أخذ عليه تركيزه على حكاية أو غيرها، فهو في ختام كل حساب ليس شاعرا، وقصيدته التي ينتقدها القومجيون تستحق في الواقع أن ينوه بها. وقد ظننت أنني أفعل ما يريح الضيف حين جهرت بهذا الرأي وأضفت إليه أن تضحية الفتاة اليهودية تستحق حقا التنويه، وإذا لم يكن يفتيشنكو قد انتبه إلى تضحيات الفلسطينيين فهذا شأنه، وليس لنا إلا أن ننشط بما فيه الكفاية لنفرض لحكايات التضحيات الفلسطينية الحضور ذاته الذي خلقته دعايات مثابرة لحكاية الفتاة الأخرى. ثم حاولت توجيه الحديث إلى موضوع جديد.

هنا، فاجأني أن ايتماتوف يحمل حول يفتيشنكو الرأي ذاته الذي بسطه علي الجندي بإلحاح. وقد أتهم ايتماتوف زميله السوفييتي بالانتهازية وممالة الغرب على حساب الموقف النزيه والسعي وراء فرص الانتشار في الإعلام الغربي بأي وسيلة. فسكت أنا تأدبا، من جهة، ولأنني أشرك الآخرين القناعة بشأن السعي الرخيص إلى الانتشار، من جهة ثانية، ولأنني خشيت أن يكرر علي إتهاما قديما لي ويجد جديدا يؤكد رأيه في أنني سوفييتي أكثر من السوفييت.

بعد هذا، سألت ايتماتوف عن دأبه في كثير من رواياته على منهج مثير: إماتة البطل الطيب أو الذي يرمز إلى الخير، وسألته لماذا يموت غولساري الحصان الجواد وينهزم صاحبه، وهل تتطابق هذه النهاية مع واقع الحال في الاتحاد السوفييتي. هذا السؤال

أتاح لي أن أسمع إجابة عميقة: الموت في الأدب له دلالة تختلف عن الموت في الحياة، يموت البطل الطيب في الرواية فيزيد موته من قوة التحريض ضد الشر.

ثم راح ايتماتوف بعد ذلك يحدثنا عن ناس حقيقيين عرفهم في مواقع الحياة في بلده واستلهم من حياتهم الكثير. ناس إيجابيون، يقاومون البيروقراطية والفساد، ويواصلون العمل البناء ويصنعون تقدم البلد. لم يش حديث ايتماتوف بما يظهر أنه يائس أو منائى للنظام أو معارض لسياساته. ولم يجار الرجل الذين من محاوريه راحوا يتبارون في تعداد الأوجه السلبية للعديد من الممارسات السوفييتية الخارجية والداخلية. وحين تطرق الحديث إلى مواضيع الصراع العربي - الإسرائيلي، لم يصدر عن ايتماتوف قول واحد يشي باختلاف رأيه عن الآراء التي تنطوي عليها السياسة السوفييتية، ولم يبد عليه أنه يضمير ميلاً ما إلى إسرائيل أو الصهيونية أو مؤيديهما في أي مكان أو أن موقفه منهم مختلف عن موقف أي شيوعي صحيح العقيدة.

أما حديث ايتماتوف عن التفاعل بين قوميات الاتحاد السوفييتي، هو الذي ينتمي إلى شعب صغير مقيم في جمهورية صغيرة من جمهورياته، فقد كان مفعماً بالتنويه بالتعاون الطوعي القائم بينها في ظل النظام السوفييتي وبما توفر للقوميات الصغيرة من فرص التطور الروحي والمادي. وأتذكر أن ايتماتوف ضرب مثلاً بالتقدم المادي الهائل الذي حققته جمهورية قرغيزيا، بلده هذه التي تحولت إلى بلد حديث، هي التي لم تعرف قبل انضمامها إلى الاتحاد السوفييتي ما هو أكثر من نمط الحياة الرعوي، كما أتذكر أنه ضرب مثلاً بالشاعر الكبير قيسين كولاييف ابن بلقاريا غبردينيا أي القومية التي لا يزيد ناسها على بضع مئات من الألوف والتي لم تكن لها لغة مكتوبة، وقد ظهر منها بعد انضمامها للاتحاد السوفييتي هذا الشاعر الذي تترجم أعماله إلى لغات الأرض جميعها.

بكلمات قليلة، لم يظهر في حديث ايتماتوف ما يشي بالتحولات التي انتهى إليها، ولا ما يشي بما يسوغ انتقاله من موقع الولاء التام إلى موقع العداء المطبق.

كان هذا في أوائل السبعينيات، فكيف صار الأمر في أواخر الثمانينيات؟

سعيي إلى اللقاء الذي لم يتم مع جنكيز ايتماتوف جرى في أواخر الثمانينيات، في وقت ما لم أعد أذكره في شتاء ١٩٨٨ - ١٩٨٩. كنت في زيارة إلى الاتحاد السوفييتي، حملتني على القيام بهذه الزيارة رغبة طاغية. كانت دعوة البيروسترويك في إبائها، أطلقها من كان حتى ذلك الوقت أميناً عاماً للحزب الشيوعي ورئيساً للدولة السوفييتية ميخائيل غورباتشيف. شاققتني الدعوة دون أن يفتقر الأمر إلى هواجس تتناوشني بشأن هدفها ودوافعها والنتائج التي تترتب عليها، رأيت فيها دعوة حمالة أوجه، وشئت أن أعمق معرفتي بها، فطرت إلى موسكو.

هناك، حللت ضيفا على صديقي العزيز ألكسندر سميرنوف الكاتب الصحافي الذي يعرفه الفلسطينيون ويعرف هو عنهم أكثر مما يعرف بعضهم عنهم. اخترت أن أكون ضيفا على هذا الصديق لأنني أعرف أنه مكافح قديم ضد البيروقراطية والفساد ومتفهم لحاجتي للإطلاع على ما أود الإطلاع عليه بحرية تامة. كان سميرنوف وقتها واحدا من المسؤولين الكبار في إمبراطورية وكالة أنباء نوفوستي السوفييتية، شغل هذا المنصب بعد أن عمل سنوات كثيرة في عدد من البلدان العربية، آخرها كان لبنان، واحتك فيها بالأوساط الفلسطينية المختلفة وقدم لها من الخدمات ما لا ينسى. وقد طلبت من هذا الصديق أن يجعل برنامجي جولة حرة ألتقي خلالها بممثلي الرأي العام السوفييتي والمؤثرين فيه دون رسميات. ولما كان ايتماتوف بين أشد المتحمسين للبروسترويكا فقد طلبت تنظيم لقاء معه.

كنت أظن أن الأديب الكبير مقيم في موسكو أو أنه يمضي جل وقته فيها فاكتشفت خطأ ظني، فهو لا يجيء إلى موسكو إلا عند الضرورة، أما وقته فيمضيه في الأجواء القرغيزية التي تستلهمها إبداعاته، يقيم في مزرعة تعاونية هناك، ويشغل منصب رئيس اتحاد كتاب قرغيزيا وله في مقر الاتحاد في العاصمة القرغيزية مكتب يجئ إليه كلما اقتضى الأمر.

تم الاتصال مع مكتب ايتماتوف، وبعد أخذ وعطاء تم تحديد موعد لي للالتقاء به. وتوجب علي أن أطيّر أربع ساعات ونصف ساعة وأحل في المدينة التي بنيت كلها بعد نشوء السلطة السوفييتية، في وقت كان الصقيع يجللها والحرارة تهبط درجات كثيرة دون الصفر. وفي الصباح، حين يكون البرد مما يفري الأكباد بالمعنى الحرفي للكلمة، توجهت مستعجلا إلى الموعد المضروب. ولجت ممرات تفضي إلى ممرات، وعبرت أمام حجرات تجاورها أخرى عديدة، إلى أن وصلت إلى المكان الذي يشغله مكتب الرئيس. هناك، قالت السكرتيرة إن ايتماتوف غير موجود، "لم يتمكن من الحضور"، فسرت غيابه على هذا النحو الوجيز، ولم تقدم أي إيضاح آخر.

لن أحدثك عن خيبة ألمي ولا عن اللقاء المرتبك مع نائب ايتماتوف الذي لا أعرف اسمه ولا أعرف ما الذي يكتبه، وسأبقى في ما يصلنا بالموضوع. فقد عدت إلى موسكو دون أن تساورني الشكوك بشأن تخلف ايتماتوف عن موعد طرت إليه ألوف الأميال في ظروف قاسية في الجو وعلى الأرض. لقد ظننت أن الرجل تخلف لسبب قاهر. إلا أن صديقي سميرنوف جمجم حين عرف الحكاية بكلمات أثارت شكوكي، كان واضحا أنه لا يصدق حكاية السبب القاهر، ولكن الرجل الذي لا يبلغ في الغيبة لم يقل كثيرا.

هذه الجمجمة أجمت فضولي. فلجأت إلى رجل في اتحاد الكتاب السوفيت أعرفه وأعرف فيه عنايته بالزوار العرب واستعداده الدائم للثرثرة بما يلبي فضولهم. كان هذا موظفا قديما في إدارة الاتحاد بالإضافة إلى أنه مترجم للأدب العربي، وأغلب الظن

أنه كان، أيضا، مخبرا لدى أحد الأجهزة الأمنية التي تهتم بالأجانب. قال الرجل إنه يريد لنا نحن الفلسطينيين أن نفتح أعيننا ونزيد اهتمامنا بايتماتوف: "يحب ايتماتوف المال، خصوصا العملة الصعبة، فبادروا حتى لا يسبقكم غيركم إلى شراء ولائه!". جهر الرجل بهذه النصيحة بعد أن أفاض في الحديث عن استهانة ايتماتوف بالعرب عموما، قال إن الروائي الكبير يعد العرب مجرد ثرثارين يقولون أكثر بكثير مما يفعلون وهو لذلك يستهين بهم ويستهن بالتالي بقضاياهم.

والحقيقة أن الدعوة السافرة إلى تقديم رشوة لأديب كبير بلبنتني بل احنقتني، وقد تجاهلتها بالطبع، بل سخطت: أنا استكثر أن يكون كاتب "جميلة" من هذا الصنف. وبقيت أستكثر التهمة حتى بعد أن تواترت شهادات كثيرة تؤكد حكاية استهانة ايتماتوف بالفلسطينيين والعرب.

وعندما بدأ ايتماتوف، مع تحوّل البيروسترويكا من دعوة إلى الإصلاح إلى مبرر لتخريب الاتحاد السوفييتي، بالتقرب إلى إسرائيل وممالة الصهيونيين، تذكرت ما قاله لي الموظف السوفييتي في اتحاد الكتاب وتحذيره لي من أن يسبقنا غيرنا إلى شراء ولاء الأديب الكبير.

والآن، حين ينضم ايتماتوف إلى مجلس هدفه نشر كتاب ديني، هو الذي لم يكن متدينا أبدا وهو الذي ينحدر من أسرة تدين بكتاب غير هذا الكتاب، لا أملك أن أنحي عن بالي هذا الذي تذكرته عن حبه للعملة الصعبة. لا يعني هذا أنني أنسب تحولات الرجل إلى هذا السبب أو إليه وحده، بل يعني أنني أخذه في الحساب حين تنداح أسئلة كثيرة حول أسباب الارتداد.

لماذا يتخلى ايتماتوف عن الشيوعية باسم إصلاحها ثم ينسى الإصلاح ويؤيد أكثر الأنظمة فسادا في تاريخ روسيا منذ ما قبل بطرس الأكبر. ولماذا يتحول الألف من كبار المثقفين وأعتى المناضلين فينتقلون من المواقع التقدمية إلى المواقع الرجعية. لماذا ينتقل ايتماتوف من موقعه بما هو أهم محرض على مكافحة الفساد إلى هذا الموقع؟

لقد علمتني جدتي ألا أضع أحدا في ذمتي. وعلمتني التجربة أن الظواهر لا تنشأ بالضرورة بفعل سبب واحد وحيد. وحين يعم الفساد لا ينجو من تأثيره إلا القليلون، يستوي في ذلك أن يكون الفاسدون من صانعيه أو من المستفيدين منه.

أدان ايتماتوف خصي الجواد غولساري وإذلال فارسه الذي صمد على المبدأ. وعندما ساد الفساد، لم يصمد ايتماتوف نفسه. وأنا مستعد لأن أضحي بالكثير من أجل أن أعرف الموقف الحقيقي لكاتب "وداعا غولساري!" حين يعيد الآن قراءة هذه الرواية.

دعوة إلى ميثاق وطني جديد

دعوة إلى ميثاق وطني جديد*

حال الجسم السياسي الفلسطيني مع الميثاق الوطني الفلسطيني يشبه حال الأسرة التي أهملت قريبا لها أعواماً طويلة؛ تجاهلت واجباتها نحوه، وفتكت بما شاءت لها أهواؤها الفتك به من حقوقه، واستوى في الفتك بهذه الحقوق الذين يظهرون الالتزام حيالها والذين لا يقيمون لها وزناً. فلما تراكمت العلل على القريب وظهر أعداء للأسرة شاؤوا الإجهاز عليه، صاح الصائحون: قربينا في خطر فلنتضافر لإنقاذه!

تبديل الميثاق

لقد تبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الرابعة سنة ١٩٦٨ ميثاقاً وطنياً مكوناً من ثلاث وثلاثين مادة. هذا الميثاق تبناه المجلس بالإجماع. وكان المجلس يضم، فضلاً عن المستقلين، ممثلين معتمدين لكل من التنظيمات الشعبية والفصائل الفدائية المنضوية حتى الآن تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك باستثناء ممثلي الحزب الشيوعي الأردني (الفلسطيني فيما بعد)، الذين تأخر قبولهم في المجلس بدعوى تعارض برنامجهم السياسي مع الميثاق، هم الذين دعوا إلى حل للقضية الفلسطينية في هدي قرارات الأمم المتحدة، فتبنوا قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، وأيدوا القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي سنة ١٩٦٧.

* مقال نشر تحت عنوان "المطلوب فلسطينياً: ميثاق يستوعب المستجدات وحاجات المستقبل"، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ٤١-٤٩.

وبتبنيه الميثاق الوطني، أحل المجلس هذا الميثاق محل الميثاق السابق الذي حمل اسم الميثاق القومي الفلسطيني. وكان المجلس قد تبنى الميثاق السابق في دورة انعقاده الأولى سنة ١٩٦٤، أي قبل تبنيه الميثاق الوطني بأربعة أعوام فقط، وذلك عشية تأسيس م.ت.ف. على يد الفريق الذي تزعمه المرحوم أحمد الشقيري، أول رئيس للجنة التنفيذية للمنظمة ولللمجلس الوطني. وقد أسقط المجلس من الميثاق الجديد فقرات كثيرة ذات مغزى مهم وردت في الميثاق السابق. وكان بين الفقرات المسقطة واحدة نصت على أن م.ت.ف. "لا تمارس... أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة". وأضاف المجلس إلى الميثاق الجديد فقرات أخرى ذات مغزى مهم، فكان منها الفقرة التي أكدت أن الكفاح "المسلح الفلسطيني هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين". ولا شك في أن حقيقة إقدام الفلسطينيين على تبديل ميثاقهم الأول بعد أربعة أعوام فقط من وضعه تشكل سابقة ملهمة، لأنها السابقة التي تبين أن تبدل الأوضاع يسمح قداسة ميثاق قائم، ويوجب وضع آخر جديد، وأن ممثلي الشعب الفلسطيني، وهم إجمالاً ممثلو القوى التي يتألف المجلس الحالي منها، لم يتهيّبوا الاستجابة لتأثير هذا التبدل، ومن شأنهم، إن بقيت لهم حصافتهم، أن يفعلوا الشيء ذاته كلما اقتضى الأمر ذلك.

خرق المجلس للميثاق

بعد تبني المجلس للميثاق الوطني، لم يستقم الالتزام بنصوصه زمنًا طويلاً. ففي كل مرة أوجبت التطورات فيها خرق الميثاق، تم خرقه من دون تردد، ومن دون أن يثار ضجيج فعال حول قداسة الميثاق. والذين اعترضوا على الخروق المتعاقبة لم يظهروا حزماً متصلاً في الدفاع عن النص أو المضمون المخترقين، ولم يرهنوا تعاونهم مع خارقيهما بشرط العودة إلى الالتزام بالنص أو بالمضمون.

لقد تم الخرق المهم الأول لمضمون الميثاق الوطني، وحتى لنصه، في وقت مبكر، بعد ثلاثة أعوام من تبنيه، حين ضم المجلس إلى عضويته الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني المرحوم فؤاد نصار، من دون أن يبذل الحزب دعوته إلى حل قضية فلسطين في ضوء قرارات الأمم المتحدة أو موقفه من القرار رقم ٢٤٢، أي من دون أن يتخلى الحزب عن دعوته إلى حل للقضية يشتمل على الإقرار بوجود إسرائيل، التي يعدّ الميثاق وجودها باطلاً. والخرق الثاني المهم تم بعد ثلاثة أعوام أخرى، حين صادق المجلس الوطني بالإجماع على البرنامج السياسي المرحلي (عارضه أربعة أعضاء فقط)، سنة ١٩٧٤. وقد نصت المادة الثانية من البرنامج ذي المواد العشر على أن م.ت.ف. "تناضل... بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي

يتم تحريرها". وبهذا، أحل البرنامج عبارة تحرير الأرض الفلسطينية محل عبارة تحرير فلسطين، الواردة في الميثاق، غير متهيب إزاء الفارق الكبير في النص والمضمون بين العبارتين، وجعل الكفاح المسلح وسيلة من الوسائل لا الوسيلة الوحيدة، مخالفاً نص الميثاق ومضمونه مخالفة سافرة.

وهذا البرنامج هو الذي استند رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات إليه فور إقراره من المجلس، حين تحدث الزعيم الفلسطيني أول مرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، فعرض أفكاراً ومشاريع تتجاوز الميثاق وتخرقه. وكان من هذه الخروق إعلان رئيس اللجنة التنفيذية أمام الهيئة الدولية دعوته الشهيرة إلى دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها العرب جنباً إلى جنب مع "كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين". فبهذه الدعوة، تخطى عرفات نصوصاً صريحة في الميثاق الوطني، فأحل الدعوة إلى الدولة الديمقراطية محل الدعوة إلى تحرير فلسطين، وأعطى لجميع اليهود الإسرائيليين حق المواطنة فيها، مع أن المادة السادسة من الميثاق قصرت هذا الحق على "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها".

أما الخروق التي توالى بعد ذلك فهي أكثر من أن نلم بها جميعها في حديث غير مخصص لهذا الموضوع، وقد يكفي أن نشير إلى آخرها وأهمها: قرار المجلس الوطني سنة ١٩٨٨ بالموافقة على المؤتمر الدولي لحل قضية فلسطين في ضوء قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام الفلسطينية الشهيرة، وثيقة إعلان الاستقلال، وقرار الموافقة على المشاركة في مفاوضات مؤتمر مدريد الذي يشكل تطبيق القرار رقم ٢٤٢ سقفاً لتصور الأطراف العربية بشأن نتائجه.

نعيد هذه الوقائع إلى الأذهان لأنها تظهر كيف أن المجلس الوطني الفلسطيني خرق الميثاق الوطني خروفاً متعاقبة، وكيف أنه فعل ذلك، بالإجماع، في معظم الحالات، وبأغلبية ساحقة في الحالات الأخرى. وإذا صح أن مسؤولية الفصائل المسلحة أو السياسية عن الخروق قد تفاوتت في الدرجة، فإنه لصحيح أيضاً أنه ما من واحد منها إلا أيد خرقاً كبيراً واحداً أو أكثر بقناعة تامة، وأيد خروفاً أخرى تحت ضغط الظروف القاهرة والحاجة إلى صيانة وحدة م.ت.ف. فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومثلها الجبهة الديمقراطية والصاعقة وفصائل أقل شأنًا، أيدت جميعها برنامج النقاط العشر، وأيدت وثيقة إعلان الاستقلال التي استندت بين ما استندت إليه إلى قرار التقسيم. والذين من هؤلاء اعترضوا على المبادرة السلمية وقرار المشاركة في مؤتمر مدريد لم يوقفوا مساهمتهم في عمل هيئات م.ت.ف. إلا بعد أن حاد ناس المؤتمر الفلسطينيون عن طريق مدريد إلى مسرب المفاوضات السرية المجترأة الخطرة في أوسلو. وهؤلاء، جميعاً، لم يظهروا تشبثهم الحازم بالميثاق الوطني إلا بعد أن أملت إسرائيل على مفاوضاتها الفلسطينيين في أوسلو مطلب تعديله.

القيادة تبرز المجلس

أما خروج قيادة م.ت.ف. وهي المنتخبة تكراراً من المجلس الوطني بالإجماع، للميثاق فقد فاقت خروج المجلس له، ولم تواجهها وهي تخرقه المرة تلو الأخرى إلا أوهن المقاومة من الآخرين. وهذه المقاومة لم تحل دون استمرار القيادة في خرق الميثاق، حتى حين اتسمت ببعض الشدة منذ توقيع اتفاقات أوسلو. ومن المشكوك فيه أن تحول المقاومة الجارية الآن دون إتمام ما تتوخى القيادة إتمامه بشأن الميثاق إلا إذا ابتكرت الحصافة الفلسطينية مخرجاً يرضى الجميع به.

هنا، ينبغي القول إن إقدام القيادة السياسية لـ م.ت.ف. على توقيع اتفاقات أوسلو المتعاقبة يشكل أوسع الخروق الفلسطينية للميثاق الوطني وأكثرها استعصاء على الرتق. فقد عنى توقيع هذه الاتفاقات خرق جميع مواد الميثاق الوطني ذات الصلة بالأمور الرئيسية في الشأن الوطني الفلسطيني كله. وبتوقيع الاتفاقات، لم يبق قائماً من الميثاق إلا بعض مواد الإنشائية غير ذات المغزى الكبير. وقد تفاقم أمر هذا الخرق حين أعطت القيادة لنفسها حق إبرام الاتفاقات من دون العودة إلى المجلس الوطني، صاحب الصلاحية الأولى في هذا الشأن. فبهذا، لم يخرق الميثاق، وحده، ولا النظام الأساسي لـ م.ت.ف. وحده، بل أغفلت صلاحيات المجلس الوطني الصريحة، أيضاً، ونحيت الحاجات الأساسية لتعاون القوى المتعددة التي تمثل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في إطار المنظمة، وأهملت المتطلبات التي لا يستقيم تحالف هذه القوى من دونها. ولا شك في أن الالتزام بحذف مواد بعينها من الميثاق، هي في واقع الأمر أهم مواده، يشكل أخطر ما في الأمر.

يقال هذا، من دون أن ننسى أن النزاهة تقتضي قول شيء آخر أيضاً. فالقيادة التي خرقت الميثاق لم تفعل ذلك فجأة أو في الخفاء. وقد سبق لرئيس هذه القيادة أن أعلن قبل أعوام أن الميثاق الوطني لم يعد ذا موضوع، وأن السلوك الفلسطيني قد تجاوزه واقعياً. وتكرر هذا الإعلان مراراً، قبل المبادرة السلمية، وقبل المشاركة في مؤتمر مدريد، وقبل أوسلو. وثمة شيء آخر تقتضي النزاهة بقوله؛ فالقيادة التي أبرمت اتفاقات أوسلو من دون عودة إلى المجلس الوطني لم تقدم على إلغاء الميثاق على مسؤوليتها، بل تشبّثت بضرورة عرض الأمر على المجلس الوطني ذاته، واستفادت من رغبة الجانب الإسرائيلي الصريحة في أن يتم إلغاء المواد المطلوب إلغاؤها من قبل المجلس ذاته، فتركت الأمر لهذا المجلس. والمعروف، نظرياً على الأقل، أن المجلس هو سيد نفسه، وهو يملك حق مساندة القيادة أو خذلها، وبهذا يعود هذا الأمر الرئيسي إلى أصحابه. وربما كان هذا، بالذات، في مقدم الأسباب التي أجمت نار الجدل بشأن الميثاق. لقد أملت إسرائيل مطلب حذف مواد بعينها من ميثاق الفلسطينيين الوطني بعد أن كان هؤلاء قد خرّقوا هذه المواد وغيرها فعلاً. فنذكر الذين أهملوا قريبيهم وأسلموه للمهالك على مدى أعوام طويلة أن قريبيهم في خطر.

البحث عن حل

في سياق الجدل بشأن مصير الميثاق الوطني، تبلورت عدة مواقف، متفاوتة أو متباينة. هذه المواقف تبلور منها حدان متطرفان؛ أحد الحدين يقضي إلى ضرورة الرضوخ للإملاء الإسرائيلي وحذف المواد المطلوب حذفها. ودعاة هذا الحل هم الذين توجههم قناعتهم بأن القبول بأي شيء أفضل من التشبث بكل شيء أو لا شيء. وهم لا يجدون أي بأس في الاستجابة للإملاء الإسرائيلي انطلاقاً من الاعتقاد بأن المواد المطلوب حذفها قد جرى خرقها تباعاً على أيدي الفلسطينيين أنفسهم قبل أن تكون إسرائيل قد اعترفت، أساساً، بوجود الشعب الفلسطيني أو بوجود منظمة التحرير التي تمثله. والحد الآخر يقضي إلى الإبقاء على الميثاق على حاله، ورفض الاستجابة للإملاء الإسرائيلي بما هو رفض، أيضاً، لاتفاقات أوسلو. وقد انخرط في حملة الدفاع عن الميثاق ناس من الذين لم يستريحوا للخروج السابقة وآخرون ممن أيدوا واحداً أو أكثر منها. وظلت معارضة اتفاقات أوسلو هي الهامش المشترك الذي ضم الجانبين.

والحقيقة أن هذين الموقفين الحديين، كليهما، لا يحظيان بترحيب صريح من الجمهور. وقد اعترض على كل منهما كثيرون من النشطاء داخل الساحة الفلسطينية. وكشفت المناقشات الجارية عن وجود أغلبية تآبى أن تقتصر خيارات الشعب الفلسطيني على واحد من اثنين فقط، يقضي أحدهما إلى تبديد حقوقه ويقضي الآخر إلى إبقائها معلقة في الفراغ. وفاقم الأمر أن الخيار الأول يعني الاستجابة لإملاء إسرائيلي مهين وضار، وأن الخيار الآخر يعني التشبث بنص عفا عليه الزمن. هذه الأغلبية ضمت، كما هو جلي، ناساً من الذين سلموا باتفاقات أوسلو مثلما ضمت ناساً من معارضيهما. وقد عنى هذا، في جوهره، أن أغلبية الجمهور الفلسطيني قد تقبل تعديل الميثاق الوطني أو تبديله من منطلق الاستجابة للتطورات الموضوعية والذاتية المتحققة فعلاً، إلا أنها تآبى أن يتم ذلك في سياق الاستجابة للإملاء الإسرائيلي، وحده، وعلى نحو يغيب فيه التمييز بين الواقعية السياسية وبين الاستسلام للعُدو.

والأمر هنا ليس أمر تشبث بمبدأ يتصل بحس الكرامة الوطنية وحده، بل أمر حسابات واقعية، أيضاً. ففي إلغاء مواد بعينها من الميثاق في سياق الاستجابة للإملاء الإسرائيلي تنازل مجاني عن مسائل لها صلة بالتصور العام للحقوق الوطنية الفلسطينية في وضعها الراهن ووضعها المستقبلي، أيضاً. وفي الإلغاء تنازل أيضاً عن الفهم الصحيح حتى للحقائق التاريخية الصرفة، ما تطابق منها مع الحقائق السياسية الواقعية وما تعارض. وهناك، مثلاً، المادتان التاسعة عشرة والعشرون في الميثاق؛ تنص أولهما على أن قرار تقسيم فلسطين وقيام إسرائيل باطل من أساسه؛ وتنص أخراهما على أن تصريح بلفور وصك الانتداب البريطاني الذي اشتمل على التعهد بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين باطلان. فلو صوت ممثلو الشعب الفلسطيني على إلغاء

هاتين المادتين، فسيعني التصويت ضمن ما يعنيه أن إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ثم قيام إسرائيل فيها، كانا أمراً مشروعاً. وهذا يستتبع إضفاء شرعية فلسطينية على ما اقترن بإنشاء الوطن القومي اليهودي وقيام إسرائيل من اغتصاب كامل لحقوق الشعب الفلسطيني، وممتلكاته المادية، وإرثه الروحي، فيسقط حق الشعب الفلسطيني الشرعي باستعادتها كلها أو بعضها، أو يضعفه على الأقل. وهناك المواد الخاصة بالكفاح المسلح، فلو جرى التصويت على إلغاء المواد التي تظهر أهمية الكفاح المسلح ومشروعيته، فمعناه أن يسقط الفلسطينيون بأنفسهم حقاً تصونه القوانين الدولية ذاتها. وهناك فارق بين أن يتوقف طرف احتلت أرضه عن ممارسة حق الكفاح المسلح لسبب أو لآخر وبين أن يلغي هو نفسه هذا الحق إلغاء سافراً.

وحذف الفلسطينيون لحقهم في الكفاح المسلح، أي في استخدام العنف المشروع حين تقصر الوسائل الأخرى عن تحرير الوطن المحتل، يشكل تنازلاً مجانياً آخر، وهو تنازل من جانب واحد، لأن إسرائيل تستند في المقام الأول إلى قوتها المسلحة وتستخدم العنف السافر لإرغام الشعب الفلسطيني على القبول بالأمر الواقع غير الشرعي، كله أو معظمه. وما من أحد، حتى في الجانب الإسرائيلي، يقول إن الفلسطينيين قابلون بالأمر الواقع لاقتناعهم به.

في ضوء ما تقدم كله، فرضت التعقيدات وعجز طروحات القابلين بالملق والرافضين بالملق البحث عن مخرج لا يفنى معه غم القابلين بأوسلو ولا تموت قضية المتشبهين بالحقوق الوطنية المشروعة، ولا يرغم معه ممثلو الشعب الفلسطيني على التمسك بميثاق تجاوزته التطورات وأكل الدهر عليه وشرب كثيراً.

ميثاق جديد

هذا الحل ليس حلاً وسطاً، بل هو حل ملائم. وقد حفزت على البحث عن هذا الحل مواقف إسرائيل التي تأتي أن تقدم من جانبها التنازلات الملائمة لتنازلات الفلسطينيين عن الجزء الأكبر من حقوقهم. ولو أن إسرائيل قرنت مطالباتها بحذف ما يزعجها من مواد الميثاق الفلسطيني بإقرار منها بتطلعات الشعب الذي تعتدي عليه لهان الأمر. وما الذي تتطلع أغلبية الشعب الفلسطيني إليه: الانسحاب الإسرائيلي؛ إقامة دولة مستقلة على أرض الضفة وقطاع غزة، أي على خمس الأرض الفلسطينية التي يحددها الميثاق الوطني وينص على أنها وحدة إقليمية لا تتجزأ؛ التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن، وفي شؤون اللاجئين وحقوقهم والقدس العربية ومصيرها. إن إسرائيل لا تأتي، فحسب، بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية، بل تعلن، أيضاً، تشبهتها بما يغيرها تماماً: لا انسحاب كاملاً من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، ولا حل لمشكلة

اللاجئين إلا بتوطينهم حيث هم، أو في أوضاع أسوأ من الأوضاع التي يكابدونها، ولا تراجع عن إلحاق القدس العربية بإسرائيل، ولا حقوق لشعب فلسطين في مدينتهم الكبيرة هذه.

لقد كان كاتب هذه السطور بين المبادرين إلى الدعوة إلى الحل الذي يشار إليه هنا، وهو حل (= مخرج) يقوم على أساس الدعوة إلى تبني ميثاق وطني جديد يحل محل الميثاق القائم ويتضمن البنود التي تعكس بنصوصها ومضامينها التطورات التي طرأت منذ سنة ١٩٦٨، سنة وضع الميثاق الوطني، وتستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة.

إن الحاجة إلى ميثاق عصري يستوعب معطيات الواقع المتحقق ويستشرف حاجات المستقبل هي التي توجب، في المقام الأول، وضع ميثاق جديد، بدلاً من حذف المواد التي تطالب إسرائيل بحذفها من الميثاق القائم. والفارق بين حذف هذه المواد وبين وضع ميثاق جديد يعادل الفارق الكبير بين الرضوخ للمطلب المملى بقوة العدوان وبين الإرادة التي تتوخى الاستمرار في العمل لإزالة آثار هذا العدوان. ولما كان من الصحيح، بالنسبة إلى الذين يعجبهم هذا وإلى الذين يسوؤهم، أن اتفاق أو سلو مثل شيئاً مهماً في سياق التطورات التي نتحدث عنها، فمن الممكن أن يصاغ الميثاق الجديد في نحو تغيب معه المواد التي يوجب هذا الاتفاق حذفها.

إن هذا الاقتراح تسوغه عوامل كثيرة جرت الإشارة أعلاه إلى عدد منها. ويمكن أن نشير بصورة خاصة إلى مسوغين شديدي الأهمية: أولهما هو أن وضع ميثاق جديد هو الذي يجنب ممثلي الشعب الفلسطيني التعرض لمزيد من التنازح والانقسام اللذين لا بد من أن يشندا إذا اقتصر الأمر على مطالبة المجلس الوطني بالاستجابة للإملاء الإسرائيلي؛ والآخر هو أن الآثار السلبية التي تترتب على وضع ميثاق جديد لا ترد فيه مواد بعينها هي أقل بما لا يقاس من الآثار السلبية للتصويت على حذف هذه المواد حذفاً.

ففي العمل على صوغ ميثاق جديد يمكن لمؤيدي اتفاقات أو سلو ومعارضيه أن يجدوا الكثير مما هو مشترك في تصوراتهم للمستقبل المطلوب. أما العمل على حذف المواد فلا ينجم عنه إلا تكريس الانقسام وتوسيعه. وأما إغفال ذكر مادة في الميثاق الجديد فإنه لا يعادل في سلبيته التصويت الصريح على حذفها من الميثاق القائم. وإذا اشتمل الميثاق الجديد على نص يكرس الرغبة الفلسطينية في حل لقضية فلسطين مستند إلى الشرعية الدولية وقراراتها، فإن وجود هذا النص يشكل نفيًا كافيًا للتهم التي تروجها إسرائيل وتستند إليها في دعايتها ضد الميثاق الوطني ومطالبتها بحذف بعض موادها.

لقد حظي اقتراح وضع ميثاق جديد بتأييد متواصل ومتزايد في أوساط فلسطينية متعددة ومختلفة الانتماءات، ولا تزال دوائر الاهتمام به في اتساع مستمر. والآن، يكتب هذا الكلام قبل أن توجه الدعوة إلى المجلس الوطني للانعقاد، وقبل أن تسوى

المشكلات التنظيمية والسياسية والإجرائية المتصلة بهذه الدعوة. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بما ستنتهي مداولات المجلس الوطني إليه، فمن الجلي أن وضع ميثاق جديد يشكل مساهمة إيجابية متعددة الوجوه، ولا ينطوي على أيّ سلبية خطيرة.

وقد أظهرت ردات الفعل الصادرة عن الجانب الآخر انقساماً في الرأي داخل الجسم السياسي الإسرائيلي الصهيوني إزاء الدعوة إلى وضع ميثاق جديد: فهناك الذين يتشبثون بأن يحذف الفلسطينيون المواد المطلوب حذفها، من دون مواربة؛ هؤلاء يتوخون لا مجرد إذلال الشعب الذي يقهرونه بالقوة الظالمة، بل يريدون بالقوة ذاتها حمل هذا الشعب حملاً على القبول عملياً ونظرياً بمزاعمهم جميعاً بشأن ما فعلوه وما ينوون فعله؛ هؤلاء يريدون العنب كله والإمعان في إذلال الناطور. وهناك الذين يهتمون بعنب الإقرار الفلسطيني بوجود إسرائيل وتكريس التوجه إلى التسوية، ولا تهمهم بعد ذلك مشاعر الناطور، سلبية كانت هذه المشاعر أم إيجابية. وهناك، طبعاً، قبل هؤلاء جميعاً وبعدهم، أولئك الذين لا يرضيهم شيء.

غير أن المواقف الإسرائيلية، المواتي منها للدعوة إلى وضع ميثاق جديد وغير المواتي، ينبغي ألا يكون لها التأثير الحاسم في القرار الفلسطيني بهذا الشأن. ومن المؤكد أن أخذ هذه المواقف في الاعتبار أمر مطلوب في سياق تقصي الظروف المحيطة كافة. إلا إن القراءة الفلسطينية لهذه الظروف، والعمل على تطويعها لمواءمة اقتراح معقول، هما اللذان ينبغي أن يحددا مآل الميثاق.

لقد ذكر الاستهداف الإسرائيلي للميثاق أهله بواجباتهم نحو ميثاقهم، وما دامت العلل قد فتكت به حتى قبل أن تستهدفه إسرائيل، فلماذا لا يتم تجديده؟

دورة تعديل الميثاق الوطني

دورة تعديل الميثاق الوطني*

بينت مداولات هيئة الحوار الوطني التي سبقت الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني ومداولات الدورة ذاتها أن في إمكان الرئيس ياسر عرفات حمل هيئات المنظمة على اتخاذ القرار الذي يريده، من دون أن يكون للمعارضة التي تقف في وجهه في هذه الهيئات سوى تأثير ضئيل. يستوي في هذا أن يكون القرار المطلوب هو قرار تعديل الميثاق الوطني أو أي قرار آخر.

ففي فترة ١٧-٢١ نيسان / ابريل ١٩٩٦، أجرت هيئة الحوار الوطني، هي التي سمي الرئيس أعضاها، الحوارات التقليدية التي تسبق دورات المجلس عادة وتحضر لها. وقد ضمت قائمة المدعوين إلى المشاركة في الحوار نحو ثمانين عضواً، راعي الرئيس في اختيارهم أن يكون بينهم ممثلون لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من القوى غير الممثلة فيها، بالإضافة إلى عدد من المستقلين وذوي الكفاءات الخاصة. وقد لبي الدعوة من هؤلاء ستون عضواً تقريباً، وشكل المنتمون منهم إلى "فتح" أكبر مجموعة بين الحاضرين، وتمثلت فيهم الفصائل المتعاونة مع الرئيس، وهي: حزب الشعب الفلسطيني (سابقاً: الشيوعي)؛ الحزب الديمقراطي الفلسطيني "فدا" وهو التنظيم الذي أنشئ بعد انفصال مؤسسية عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ جبهة النضال الشعبي؛ جبهة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها محمد عباس "أبو عباس"؛ حزب الخلاص الإسلامي الذي أسس مؤخرًا في غزة وبقي فيه أشخاص ميزوا أنفسهم عن "حماس" المعارضة بتعاونهم مع عرفات. أما فصيلاً المعارضة الأكثر شهرة، وهما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير

* تقرير نشر بعنوان "المجلس الوطني الفلسطيني، دورة تعديل الميثاق"، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ص ص ٥٠-٦٦.

فلسطين، فقد غاب ممثلوهما عن جلسات الحوار، وآثر كل منهما أن يجري، على حدة، حواراً مباشراً مع الرئيس عرفات، خارج إطار جلسات الهيئة. وقد اعترضت الجبهتان على طريقة تأليف الهيئة وأسلوب عملها، فأثرتا الغياب. وغاب عن الحوار، أيضاً، ممثلو باقي الفصائل العشرة المتحالفة ضد التحالف الذي يقوده عرفات، بسبب معارضتها لسياسته ودعوتها إلى مقاومتها.

تم افتتاح أولى جلسات هيئة الحوار في مساء ١٧ نيسان/إبريل ١٩٩٦، في قاعة الاجتماعات، في مبنى المنتدى الذي يضم مكاتب رئيس السلطة الفلسطينية في غزة. وبوجود أغلبية واضحة من المدعويين. ومن دون أن يتم التثبيت من العدد والأسماء، أو من دون أن يحتاج الأمر إلى ذلك، اتفق المشاركون على أن يتولى الرئيس عرفات رئاسة الجلسات. وهذا الاتفاق له مغزى خاص، إذ إن رئيس المجلس الوطني هو الذي يتولى عادة رئاسة هيئة الحوار. ولما كان رئيس المجلس، الشيخ عبد الحميد السائح، مستقبلاً منذ ما بعد توقيع "إعلان المبادئ" الفلسطيني - الإسرائيلي، المسمى أيضاً اتفاق أوسلو، فقد كان من المفروض أن يقوم مقامه نائب الرئيس بالوكالة، سليم الزعنون "أبو أديب". غير أن هذا الأخير لم يتمكن من الحضور في الوقت الملائم، كما قيل للحاضرين. ولما وصل الزعنون إلى غزة في اليوم التالي وبقي بعيداً عن جلسات الهيئة، فقد اتضح أنه يغيب عنها متعمداً، لاعتراضه على عدد من المسائل المتصلة بتأليف هيئة الحوار والدعوات، وما إلى ذلك، ولمعرفته أن أمر ترشيحه ليحل محل الرئيس المستقيل لم يحسم بعد.

وفي غياب رئيس المجلس ورئيسه بالوكالة، وفي غياب ممثلين معتمدين من الحركة الإسلامية، وخصوصاً من "حماس"، والممثلين المعتمدين من الجبهتين الشعبيتين والديمقراطية والفصائل الأخرى المعارضة التي أزممت مقاطعتها لهيئات م.ت.ف. صار الحوار داخل الهيئة أقرب إلى التبادل العائلي للأراء، كما وصفه أحد المشاركين فيه. وباستثناء مداخلات قليلة مهمة قدمها الرئيس عرفات وعدد من معاونيه المقربين وزعماء عدد من الفصائل المشاركة، بدا الحوار باهتاً. وساهم في تبهيته أن مستوى أداء عدد من المشاركين فيه كان أدنى من المستوى المطلوب في حوار يتصدى لمناقشة قضايا شائكة ومهمة. ويبدو أن المعنيين بالحوار لمسوا هذه الحقيقة، فشاؤوا أن يعوضوا النقص، فانفقوا، من دون أن يعلنوا ذلك، عدداً من الحاضرين، تألفت منهم لجنة مصغرة سميت لجنة صياغة. وقد عقدت لجنة الصياغة هذه أول اجتماعاتها برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعضو اللجنة المركزية لـ "فتح" والمشرف على أطقم المفاوضات مع إسرائيل، محمود عباس "أبو مازن". وقد أدار عباس الجلسة الأولى ثم غادر غزة لشأن طارئ، فحل محله أحد معاونيه، المدير العام لدائرة المفاوضات.

خلاف حول طبيعة التعديل

ضمت لجنة الصياغة هذه ممثلين عن "فتح" وفصائل م.ت.ف. الأخرى، التي لم تقاطع الحوار، وعددا من المستقلين الذين واطلبوا على حضور اجتماعاتها وكان منهم المدير العام لمؤسسة عبد الحميد شومان، الدكتور أسعد عبد الرحمن، والكاتب فيصل حوراني، والصحافي توفيق أبو بكر. وقد عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات جرى التداول فيها بشأن موضوعين: تعديل الميثاق الوطني، ومشروع القرارات السياسية التي ستعرض على المجلس الوطني للمصادقة عليها. وقد تميز في اجتماعات اللجنة الدور المثابر الذي قام به المدير العام لدائرة المفاوضات. فقد أبدى هذا حرصاً على أن يتم تعديل الميثاق في صيغة لا تلبّي التزامات م.ت.ف. إزاء إسرائيل في هذا الصدد، فحسب، بل تخدم أيضاً حملة رئيس الحكومة الإسرائيلية، شمعون بيرس، وحزب العمل الإسرائيلي، في انتخابات رئاسة الحكومة والكنيست. وقد مضت مناقشات لجنة الصياغة في موازاة مداوات هيئة الحوار، واجتهد أعضاء اللجنة في تعميق الأفكار المطروحة أمام الهيئة وبلورتها.

في اللجنة، كما في الهيئة، كما سيصير الأمر عليه في اجتماعات دورة المجلس، حاز موضوع تعديل الميثاق على المحل الأول من الاهتمام، وجرت بشأنه أسخن المناقشات.

المناقشات بشأن هذا الموضوع لم تبدأ مع ابتداء مناقشات الهيئة أو اللجنة، بل سبقتها بوقت طويل، كما هو معروف. فقد شغل الاهتمام بهذا الموضوع حيزاً كبيراً في مداوات الهيئات الفلسطينية المتعددة، الرسمية وغير الرسمية، وأوساط الرأي العام، وأحاديث المجالس، والكتابات والتعليقات في وسائط الإعلام، وذلك منذ أن توصل المفاوضات الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاق أوسلو وتبادل الجانبان رسائل الاعتراف بينهما في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣.

وفي الرسالة الموجهة من الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي، تعهد الرئيس عرفات العمل على تعديل الميثاق الوطني وإلغاء مواده التي تتعارض مع "إعلان المبادئ"، أي إلغاء المواد التي دأبت الدعاية الإسرائيلية على القول إنها تدعو إلى تدمير دولة إسرائيل.

وقد كشفت المداوات التي سبقت التحضير لدورة المجلس الوطني عن مواقف فلسطينية عدة، متفقة، أو مختلفة، أو متباينة بشأن موضوع التعديل. فالأطراف الفلسطينية التي عارضت اتفاق أوسلو وثابرت على معارضتها للمسار الحالي للعملية السياسية رفضت، في سياق ذلك، الدعوة إلى تعديل الميثاق، ورفضتها أيضاً الأطراف التي ترفض مبدأ التسوية. أما الأطراف الأخرى، ومنها تلك التي انتقدت هذا أو ذاك من جوانب الاتفاق وأوجه الأداء السياسي الفلسطيني الرسمي، فقد تراوحت طروحاتها

بين الدعوة إلى وضع ميثاق جديد كلياً يرسم أهداف المرحلة الجديدة ويأخذ في الحسبان التزامات م.ت.ف. الدولية فتغيب عنه المواد المتعارضة مع "إعلان المبادئ" وبين الدعوة إلى حذف هذه المواد أو تعديلها. وقد وضع بين يدي لجنة الصياغة، فضلاً عن الاقتراحات المتداولة في هيئة الحوار، ملفٌ يحوي عدداً وافراً من الاقتراحات. وضم هذا الملف مشاريع لميثاق جديد، وأخرى لتعديلات أو تبديلات مقترحة أعدها أشخاص معنيون بالأمر أو مجموعات من الأشخاص وقدموها إلى الرئيس الفلسطيني أو إلى رئاسة المجلس الوطني.

وتميزت في هذا الملف ورقة فيها نص أبرزه المدير العام لدائرة المفاوضات وقال إن صيغته جاءت ثمرة مشاورات أجرتها الدائرة مع الجانب الإسرائيلي، وفيها ما يلبي الحاجة إلى الوفاء بالالتزام المتعلق بتعديل الميثاق وما يخدم حملة شمعون بيرس وحزبه الانتخابية وحث المدير اللجنة على تبني هذا النص وتنحية ما عداه. وكان منطق المتبني لهذا النص واضحاً: إذا لم يفز بيرس وحزبه في الانتخابات المقبلة فإن العملية السياسية برمتها ستنهار، ولذا فإن الحفاظ على المصلحة الفلسطينية يوجب تقديم مساعدة تعزز فرص نجاحهما.

وبعد مناقشة ساخنة، لم تخل من المهاترات، قررت اللجنة تنحية هذا النص، ولم يدافع عنه من أعضائها سوى هذا المدير.

وقد حوى هذا النص، وهو الذي نشرت الصحف في حينه بعض محتوياته على الرغم من حرص معديه على سرّيته، ما يزيد عن الحاجة إلى تلبية الالتزام المترتب على م.ت.ف. وفق اتفاق أوسلو. ويبدو أن الذين تفاهموا عليه، وقد راعوا متطلبات الحملة الانتخابية الإسرائيلية، وقعوا في ما يعدّه الفلسطينيون، على اختلاف مواقفهم أو تباينها من العملية السياسية، محظوراً. فالحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة ورد في هذا النص بصيغة إقامتها في (within) أرض الضفة وقطاع غزة وليس على (on) هذه الأرض؛ وفي الحديث عن الفلسطينيين، ورد تمييز مرفوض بين "فلسطيني الشتات" و "الشعب الفلسطيني". وبينما كانت اللجنة لا تزال تتداول الآراء بشأن النص الذي تشبث به المدير العام لدائرة المفاوضات، راجع أحد أعضائها الرئيس عرفات بشأنه، فأفاده الرئيس بأنه لا يعلم بوجود هذا النص ولا يقبل به.

وبعد تنحية النص، هذا الذي لم يصمد أمام الاعتراض القاطع عليه، ولقطع الطريق على أيّ مناورات قد تعيده من النافذة بعد إخراجه من الباب، اقترح وزير الثقافة وعضو لجنة الصياغة، ياسر عبد ربه، وممثلو حزبه ("فدا") الآخرون على هيئة الحوار تبني إعلان الاستقلال الذي صادقت عليه دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة سنة ١٩٨٨ بما هو ميثاق وطني جديد. وفي المسوغات التي قدمها أصحاب

هذا الاقتراح، وردت الإشارة إلى أن إعلان الاستقلال حظي في حينه بالإجماع، في المجلس الوطني وفي أوساط الرأي العام، وأن الإجماع عليه لا يزال قائماً إلى اليوم. وقد حظي هذا الاقتراح بقبول شبه إجماعي في الهيئة، وكان عرفات في مقدم الذين أشادوا بمزاياه. وبلورت المداوولات صيغة تنص على اعتماد الأسس والمبادئ والأحكام الواردة في إعلان الاستقلال أسساً للميثاق الوطني الجديد، مع العلم بأن إعلان الاستقلال الذي ينوه بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين لم يخص منها بالذكر بالاسم سوى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الذي اشتهر باسم قرار التقسيم.

وبينما كانت المداوولات بشأن تبني إعلان الاستقلال، التي انتقلت إلى لجنة الصياغة، جارية، تلقى الجانب الفلسطيني إخطارين هما بمثابة إنذارين: أحدهما إسرائيلي والآخر أميركي. فقد أبلغت إسرائيل إلى الجانب الفلسطيني، مستندة إلى ما سمعته من أن النية متجهة إلى تبني إعلان الاستقلال كميثاق وطني، أن حكومة إسرائيل ستعلن وقف العملية السياسية بكاملها إذا حدث ذلك. وأضافت الإدارة الأميركية في إخطارها (= إنذارها) المماثل أنها ستعمل أيضاً على وقف المساعدات التي تقدم إلى السلطة الفلسطينية. وعززت الإخطار الأميركي رسالة بالمعنى ذاته، وقعتها أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي المائة كلهم. وكان واضحاً أن جميع هؤلاء يرفضون اعتماد إعلان الاستقلال لوجود إشارة فيه إلى قرار التقسيم.

هذه المقاطعة للمداوولات الفلسطينية، التي جاءت قبل أن يعتمد الفلسطينيون اقتراحا بعينه اعتماداً نهائياً، وضعت المسألة كلها في مستوى جديد. وقد تولى الرئيس عرفات بنفسه معالجة الأمر، وتشاور بشأنه مع أعضاء اللجنة التنفيذية. وبلورت مناقشات هذا المستوى، والاتصالات التي يبدو أن القيادة الفلسطينية أجرتها مع أطراف عربية ودولية معنية بالأمر، الصيغة الأخيرة التي عرضت على المجلس، والتي سيرد الحديث عنها، لاحقاً.

المقاطعة وفقدان النصاب

في غضون ذلك، وبينما انصرفت لجنة الصياغة إلى إعداد مشروع القرارات السياسية، صرف الرئيس عرفات جانبا آخر من جهده لتحقيق الهدف الثاني الذي شاء أن يحققه دوره المجلس. فعرفات، الذي عانى كثيراً من جراء اضطراب عمل اللجنة التنفيذية في العامين الأخيرين ومن هاجس عدم توفر النصاب اللازم لانعقادها بسبب مقاطعة عدد من الأعضاء لاجتماعاتها، توخى تأليف لجنة تنفيذية محصنة ضد المقاطعة وفقدان النصاب تحصيناً منيعاً. وفي مداولاته مع الأطراف التي عارضت اتفاق أو سلو وقاطع ممثلوها اجتماعات اللجنة، كرر عرفات مطلباً محدداً، بصراحة كاملة: أن يتعهد الفصيل

الراغب في أن يكون له ممثل في اللجنة التنفيذية عدم المقاطعة. وقد أظهرت النتائج النهائية أنه حصل على مثل هذا التعهد. وهنا يجدر أن نلقي الضوء على حوارات ممثلي الجبهتين الشعبية والديمقراطية مع الرئيس عرفات.

قررت الجبهة الشعبية المشاركة في دورة المجلس الحادية والعشرين بتمثيل رمزي فقط. وأرسلت الجبهة إلى غزة لهذا الغرض ثلاثة من أعضائها في المجلس هم: عضو اللجنة التنفيذية المقاطع لاجتماعاتها، عبد الرحيم ملوح، ونائب رئيس المجلس الوطني، تيسير قبة، وكلاهما عضو في مكتب الجبهة السياسي، وثالث هو عضو في اللجنة المركزية للجبهة. وقد حظرت الجبهة على أعضائها الثلاثة المشاركة في هيئة الحوار، كما حظرت عليهم المشاركة في الجلسة الخاصة المخصصة لمناقشة تعديل الميثاق، وذلك بمثابة تعبير رمزي عن معارضتها للتعديل. وفي لقاءات الثلاثة مع عرفات، ركز هؤلاء حديثهم على المطالبة بإضافة اثني عشر عضواً من الجبهة إلى المجلس الوطني والاحتفاظ بمقعد لممثل الجبهة في اللجنة التنفيذية القادمة، وعنى هذا أن الجبهة استبعدت إمكان الاشتراك في أي حملة تشكيك في شرعية هذه اللجنة أو في صحة تمثيل م.ت.ف. وقيادتها للشعب الفلسطيني. وقد وافق عرفات على استبقاء ممثل الجبهة في قائمة أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة بعد تأكيد شرط عدم المقاطعة، وتعهد زيادة حصة الجبهة في المجلس بستة أعضاء لا باثني عشر عضواً، على أن يتم ذلك بعد جلسة تعديل الميثاق.

أما الجبهة الديمقراطية، التي حاورت الرئيس عرفات من خلال عضو مكتبها السياسي وعضو اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف. المقاطع، تيسير خالد، وآخرين من قادتها، فقدمت مطلبين ماثلين، وتلقت استجابة مشابهة. ورهنت الجبهة مشاركتها في اجتماعات المجلس بوصول أمينها العام، نايف حواتمة، إلى غزة، علماً بأن حواتمة وضع شروطاً تكاد تكون تعجيزية كي يجيء إليها. وقد وزعت الجبهة الديمقراطية، باليد، على أعضاء المجلس بياناً طويلاً أوضحت فيه بالتفصيل مواقفها المعروفة إزاء المسائل المطروحة. وقام ممثلو الجبهة الشعبية القليلون بشرح مواقفهم للأعضاء ما وسعهم جهدهم. وباستثناء ما تقدم من اتصالات وشروح لم يبرز للجبهتين دور ملموس، لا في الحوار ولا في مداولات المجلس.

شيء آخر انهمك الرئيس عرفات فيه في الأيام والساعات التي سبقت افتتاح الدورة. فقد كان لا بد من تحضير قائمة بأعضاء المجلس بصيغته الجديدة، في ظل هاجسين: توفير نصاب الثلثين اللازم لبدء اجتماعات الدورة، والتأكد من أن مجموع ثلثي أعضاء المجلس موافق على تعديل الميثاق وفق ما يوجبه النظام الأساسي ل م.ت.ف. والميثاق ذاته. وفي هذا المجال، استخدم عرفات براعته المعهودة كلها، وبدأ مثل ربان سفينة حل بها الاضطراب، من دون أن يفقد هو القدرة على التصرف أو التحكم في مسارها.

فلتأمين قائمة الأعضاء الملائمة، أحلّ عرفات محلّ جميع ممثلي التنظيمات الشعبية الذين لم يصلوا إلى غزة، ومنهم كثيرون معارضون، آخرين موالين، مستندا إلى طلبات استبدال وقعها الأمناء العامون لهذه التنظيمات وموافقة رئاسة المجلس الوطني عليها، فتم له ما أراد. وإلى هذا، استبدل عرفات، أيضاً، أعضاء كوتا "فتح" في المجلس، المعارضين والموالين، ممن لم يحضروا إلى غزة لهذا السبب أو ذلك، بأعضاء موالين. وقد استخدم عرفات من أجل ذلك حقه المعترف به بما هو رئيس للجنة "فتح" المركزية، وكان له هنا أيضاً ما أراد. ولم يستثن عرفات في استبداله للغائبين من "فتح" سوى اثنين من أعضاء لجنتها المركزية القدامى، وهما فاروق القدومي "أبو لطف" ومحمد غنيم "أبو ماهر". أما عضو اللجنة المركزية المقاطع، محمد جهاد، فقد استبدل، مثلما استبدل غيره من قادة فتحاويين معروفين وشبه معروفين. وانضم إلى المجلس، بحكم قانون الانتخابات الفلسطيني، جميع أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين من سكان الأرض المحتلة، وعددهم ثمانية وثمانون، ليشغلوا هذا العدد من مجموع حصة المئتي مقعد المخصصة للمقيمين في الأرض المحتلة، وفق قرار سابق اعتمده المجلس في هذا الشأن. ولأن عدداً آخر من المئتي عضو جرت تسميته لعضوية المجلس في دورات سابقة من بين المبعدين عن الأرض المحتلة، فقد بقي لعرفات أن يضيف في هذه الدورة نحو مائة عضو جديد. وقد اختير هؤلاء، أيضاً، من الموالين. وبهذا كله، تم التأكد من أن عمل الدورة سيأخذ مجراه، وتم ضمان أكثرية الثلثين من أجل تعديل الميثاق.

وواجه الرئيس عرفات في سياق تحضيراته هذه بعض العنعنات الجانبية. وكان من ضمن ذلك مساع بذلها هذا أو ذاك من تكتلات "فتح" وشللها لتحقيق مطلب أو غيره. فقد برزت، على سبيل المثال شلة صغيرة تصدرها محمد عودة "أبو داود"، الراجع حديثاً إلى أرض الوطن، اعتزمت أن ترشح لعضوية اللجنة التنفيذية شخصاً من قبلها، لا لشيء إلا لتحول دون فوز القائمة التي يتفق عليها عادة مسبقاً بالتركية، ولفرض إجراء انتخابات داخل المجلس. غير أن الشلة استرضيت في صورة ما فطوت ما اعتزمته. وبرزت شلل أخرى ضغطت من أجل تكريس دور "فتح" القيادي بزيادة عدد ممثليها في اللجنة التنفيذية. ولم يخل الأمر. داخل "فتح" أيضاً، من أصوات جهرت بالاعتراض على تعديل الميثاق. وعلى صعيد آخر، وزع عدد من أعضاء المجلس، تصدرهم الزعيم الوطني المعروف حيدر عبد الشافي والمتحدثة السابقة باسم الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد وواشنطن، حنان عشراوي، وجميعهم من الموافقين على العملية السياسية في جوهرها، بياناً طالبوا فيه بثمان تدفعه إسرائيل في مقابل تعديل الميثاق، وبأن يربحاً التعديل إلى أن تدفع إسرائيل هذا الثمن. ومع أن مطلب هؤلاء لقي صدقاً طيباً لدى عدد كبير من الأعضاء، فإن تأثيره لم ينعكس في النتائج النهائية، كما أن طارحيه لم يتشبثوا بعرضه على التصويت.

في المحصلة، ونتيجة للجهد المتواصل الذي بذله عرفات، والاتصالات التي أجراها مع من يعينهم الأمر، والوسائل التي اتبعتها لإقناع ذوي المطالب العامة والخاصة أو لخصر تأثيرهم في أضييق الحدود، اكتملت الاستعدادات اللازمة لبدء عمل دورة المجلس في الموعد المقرر لها، واستبعدت اقتراحات تأجيلها. كما تم استرضاء رئيس المجلس بالوكالة، سليم الزعنون، بعد أن قدمت له الترضيات الملائمة. وقد لفت الانتباه، بين أشياء أخرى من هذا القبيل لافته للنظر، أن البطاقات التي وزعت على أعضاء المجلس والمراقبين وأجهزة السكرتاريا والأمن والخدمات الأخرى، جاءت خالية من الأسماء والصور الشخصية. ولم يميز البطاقات الخاصة بكل فئة سوى اختلاف الألوان. وقد قيل في تفسير ذلك إن الأمر ناجم من ضعف الوسائل التنظيمية والافتقار إلى أجهزة إعداد البطاقات الحديثة في ظروف غزوة. وقيل أيضاً إن الإغفال تم عمداً، لأن غياب الأسماء والصور يجعل من الممكن أن يحصل أي شخص على بطاقة، وهذا إجراء احتياطي يمكن الاستفادة منه لو اتضح أن عدد الأعضاء الحاضرين لا يلبي الحاجة إلى النصاب المطلوب. والواقع أن الحاجة إلى مثل هذا الاحتياط لم تبرز؛ فالإقبال على الحضور كان طاعياً، ومثله التصويت بالموافقة.

نشاطات دورة عادية

وفي مساء ٢٢ نيسان/إبريل ١٩٩٦، جرى الاحتفال بافتتاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية والعشرين، وكان احتفالاً متواضعاً من عدة وجوه. فقد غاب الحشد الكبير من الشخصيات وممثلي الهيئات والمنظمات والأحزاب والقوى العربية والدولية الذي أُلّف الفلسطينيون استضافته في جميع دورات مجلسهم السابقة. ولم يجر خلال الاحتفالات تلاوة أي رسالة من رسائل التحية. وقد عرف، فيما بعد وفق ما نشرته وسائل الإعلام في الخارج، أن ثلاث شخصيات لبنانية أرسلت تحياتها إلى المجلس هي: رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق، أمين الجميل، ورئيس حكومتها العسكرية المنحاة المبعد إلى باريس، ميشال عون، والزعيم المقيم في باريس باختياره، ريمون إده. أما الصحفيون الذين حضروا لتغطية عمل الدورة، فقد ضم حشدهم معظم المراسلين المحليين لوسائل الإعلام التي تعنى بأبناء الشرق الأوسط وعدداً لا بأس به من الصحفيين الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلة، وغاب عنه الصحفيون العرب وكبار الصحفيين الأجانب الذين كانت الدورات السابقة تجتذبهم. وعكس هذا الغياب، بوجوه المتعددة، حالاً فلسطينية راهنة تختلف عن حال الفلسطينيين السابقة. وقد تذكر الذين لاحظوا هذا الغياب وانتبهوا لمغزاه كيف أن عقد دورات المجلس كان في السابق مناسبة عالمية يميزها حضور عربي ودولي واسع. وقيل، بين ما قيل في تفسير الغياب، إن جهات كثيرة، بينها إسرائيل والولايات المتحدة، أرادت لهذا الاجتماع الفلسطيني، حتى مع إقرار بعضها

بأهميته الخاصة، أن يأخذ صبغة الاجتماع المحلي. وقد لوحظ أن الاهتمام الإعلامي الأجنبي بأبناء المجلس لم يبرز إلا حين تعديله الميثاق الوطني.

في جلسة الافتتاح هذه، قرأ ياسر عرفات كلمة معدة مسبقاً، وأكد فيها ما هو معروف من سياسة م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية، وشدد على ضرورة وفاء المجلس بالتزاماتهما الدولية، وخص بالذكر مسألة تعديل الميثاق الوطني. وألقى سليم الزعنون كلمة لم تتميز بجديد. ثم رفعت الجلسة من دون أن يتم تثبيت العضوية أو التثبيت من توفر النصاب. وقيل في تفسير ذلك إن الإجراءات الإسرائيلية الشائكة أخرت وصول عدد من الأعضاء الآتين من الخارج، أو من الضفة، إلى غزة. وقيل، أيضاً، ولعل هذا هو الأهم، إن قائمة الأعضاء الجدد المضافين إلى المجلس لم تستكمل بعد.

وفي صباح اليوم التالي، اتبعت إجراءات تثبيت العضوية والتحقق من توفر النصاب. وتم ذلك بالمناداة على أسماء الأعضاء واحداً واحداً، وتثبيت الحضور أو الغياب. واتضح أن عدد الحاضرين بلغ ٥٣٦ من مجموع ٦٦٩، فتوفر بذلك النصاب. وانضم إلى الاجتماعات بعد ذلك عدد آخر من الأعضاء حين وصلوا إلى غزة. وفي غياب رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، قدم محمود عباس "أبو مازن" تقرير اللجنة التنفيذية السياسي. وقد اتسم تقرير عباس بالإيجاز وبسفوره في عرض الاستحقاقات التي يتوجب على دورة المجلس أداءها بشأن تعديل الميثاق. وقدم رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، جويد الغصين، التقرير الخاص بالصندوق، الذي كان موجزاً والذي أظهر إفلاس الصندوق وافتقاره إلى الموارد. ولم يكن في هذا أي مفاجأة؛ إذ يعرف الجميع أن الصندوق القومي الفلسطيني غداً، مع شح الموارد على امتداد أعوام واستمرار الأعباء، في حال لا ينفذ معها حتى الرثاء.

وبينما أعطي الراغبون في التحدث أمام الجلسة العامة الفرصة للإدلاء بدلائهم، أعلنت رئاسة المجلس تأليف خمس لجان فقط من لجانه المعتادة، هي اللجنة السياسية واللجنة القانونية ولجنة المال ولجنة العائدين ولجنة القدس. وتركت الرئاسة للأعضاء، وفق نظام عمل المجلس، حرية الالتحاق بأي لجنة من هذه اللجان. وانصرفت اللجان إلى أعمالها فوراً بينما استمرت الجلسة العامة معقودة. والواقع أن قليلين فقط من المتحدثين في الجلسة تطرقوا إلى مناقشة ما ورد في التقرير السياسي ذاته، وأقل منهم كان أولئك الذين تطرقوا إلى التقرير المالي. وقد تناولت الأحاديث، أكثر ما تناولت، موضوع تعديل الميثاق، وملابسات العملية السياسية، وآلام الطوق الذي تفرضه إسرائيل على المناطق المحتلة والملابسات المتصلة به. ودأب عرفات على الرد مباشرة على أي ملاحظة أو انتقاد صدر عن المتحدثين، وقدم، في هذا المجال، الإيضاحات التي رأى من الضروري تقديمها لوضع الحاضرين في صورة الوضع القائم بأثقاله واستحقاقاته، وحثهم على أخذها في الحسبان.

تصويت بدون مناقشة

وكان أهم جلسات الدورة الجلسة التي خصصت لمناقشة تعديل الميثاق الوطني، وقد عقدت مساء ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، بدعوة مسبقة من رئاسة المجلس. وكانت المداولات التي تحدثنا عن أهم وقائعها في المستويات المتعددة قد بلورت الصيغة التي عرضت في المجلس، وهي صيغة يمكن أن تعد متوازنة، حين يحكم عليها مع أخذ جميع الملابس التي اكتفت إعدادها في الاعتبار. ولم يجر تبني إعلان الاستقلال، إلا أن ذكره ورد في النص الخاص بالتعديل. وورد أيضاً ذكر واضح لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخص منها بالذكر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، والقرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣. وفي الحثيات، أشير أيضاً إلى "إعلان المبادئ" بين م.ت.ف. وإسرائيل، وإلى رسالتي الاعتراف المتبادل بينهما، وخص بالذكر كذلك الاتفاق على اعتماد الحل السياسي القائم على أساس دولتين لشعبين، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والرغبة في إنهاء عقود المواجهة والنزاع بهذه الطرق، والاعتراف بالحقوق السياسية المتبادلة. وبالإستناد إلى الحثيات، تضمن قرار التعديل فقرتين، فنص على أن المجلس يقرر، أولاً، تعديل الميثاق بإلغاء المواد التي تتعارض مع رسائل الاعتراف المتبادل، ويقرر، ثانياً، تكليف اللجنة القانونية بإعادة صياغة الميثاق على هذا الأساس ليتم عرض الصياغة الجديدة على المجلس المركزي الذي ينوب عن المجلس الوطني، في أول اجتماع له.

وكان مشروع القرار هذا قد نوقش، آخر ما نوقش، في اللجنة التنفيذية قبل عرضه على الجلسة الخاصة للمجلس، وأجازته اللجنة. وفي الجلسة الخاصة هذه تلت الرئاسة المشروع لعدم توفر نسخ مطبوعة منه لتوزع على الأعضاء، ثم أعاد رئيس المجلس التلاوة بالسرعة الإملائية. وقد تدخل عرفات في اللحظة الأخيرة فاقترح تعديلاً بسيطاً على الصياغة، وكان ذا مغزى واضح، فتبدل ترتيب عبارتين في جملة من الجمل الواردة في الحثيات، بحيث جاء النص على قرارات الشرعية الدولية بإجمالها سابقاً على تخصيص القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بالذكر.

وكان من شأن قرار تعديل الميثاق أن يثير جدلاً مديداً، سواء أثاره الموافقون على اتفاق أو سلو أو المعارضون له. ولمنع الجدل الذي قد لا يتوقف لو بدأه أعضاء المجلس، فاجأ رئيس المجلس الحاضرين بأن قام، فور انتهائه من تلاوة النص، بتقديم اقتراح بمنع النقاش وطلب أن يتم التصويت عليه فوراً. وأثار ذلك ردة فعل صاحبة في القاعة. ولما تشبثت رئاسة المجلس بالقول إن ما عرضه هو اقتراح بوقف باب المناقشة، وله، وفق نظام الجلسات الأولوية وطلبت التصويت عليه ليمت في حال إقراره التصويت بعد ذلك مباشرة على قرار التعديل ذاته، لم يبق أمام المعارضين على منع النقاش سوى استخدام حق التحدث بموجب "نقطة النظام" المعروفة. وهنا، تناوب على الكلام عدد كبير من

المتحدثين، وإن لم تبرز أغلبية معارضة للأسلوب. ومن نقاط النظام تلك واحدة ببلت الرئاسة، وذلك حين تلا أحد الأعضاء نص الفقرة في النظام الداخلي التي توجب التصويت على أي اقتراح بتعديل الميثاق بالناداة على الأسماء، لا برفع الأيدي. ويبدو أن الرئاسة لم تكن قد حسبت حساب هذا الاعتراض، فلم تجد أفضل من رفع الجلسة لبعض الوقت، ولم تجد سبباً لرفعها أفضل من التذرع بالحاجة إلى أداء الصلاة، مع أن وقت صلاة العشاء الذي حل في أثناء المناقشة يمكن أن يظل مفتوحاً، كما هو معروف، لساعات طويلة.

وعندما التأمّت الجلسة من جديد، ألقى عرفات أكثر كلماته في الدورة حزماً وحسماً، إذ صرح الأعضاء بأن التصويت سيجري على العملية السياسية كلها، لا على هذا النص وحده، وسوغ التصويت برفع الأيدي وليس بالناداة على الأسماء، بمسوغين: الأول هو أن المجلس لم يسبق له أن اتبع أسلوب المناداة على الأسماء، والآخر هو أن المناداة على الأسماء ستكشف مواقف كل عضو، وهو ما سيعرض الأعضاء إلى المساءلة في الدول التي يقيمون فيها، حيث يمكن أن يؤذي الموافق في بلد والمعارض في بلد آخر. واستخلص عرفات من هذا أن العرف له قوة القانون وأن كف الأذى أهم من التشييت بالشكليات.

كلام عرفات، الذي لم يفتقر إلى الصراحة السافرة أو التلميحات سافرة الدلالة، صب ماء بارداً على اعتراضات بعض المعارضين وماء ساخناً على اعتراضات آخرين، وحسم الجدال بشأن أسلوب التصويت على التعديل. وعندما طوّل الموافقون على التعديل برفع أيديهم، ارتفعت ٥٠٤ أيد، في حين بلغ عدد المعارضين ٥٤، وعدد الممتنعين عن التصويت ١٤ فقط. وبهذا، حقق المجلس الوطني الفلسطيني المهمة الأولى التي دعي إلى عقد دورته في غزة من أجل إنجازها: وقت م.ت.ف. بالتزامها وفق اتفاق أوسلو، وبقي الباب مفتوحاً أمام استمرار المشاركة الفلسطينية في العملية السياسية. وإلى هذا وذاك، ظل من الممكن أن يصاغ الميثاق الجديد في المستقبل وفق التطورات التي تمت، والتطورات التي ستقع.

لجنة تنفيذية جديدة

والمهمة التالية، التي لم تبد أساسية ولم تثر اهتماماً كبيراً، أنجزها المجلس في اليوم التالي، حين تبنى مشروع القرارات السياسية من دون مناقشات طويلة، وهي القرارات التي لم تتضمن ما يخالف السياسات والتطلعات المعتمدة.

أما المهمة الثانية، الأساسية، أي مهمة الجيء بلجنة تنفيذية محصنة ضد هاجس المقاطعة وفقدان النصاب، فقد أنجزها المجلس بصورة تتطابق مع ما توخاه الرئيس عرفات. إذ عرضت على المجلس في آخر جلسات الدورة في ٢٥ نيسان / أبريل قائمة

كاملة من المرشحين لعضوية اللجنة باسم قائمة الوحدة الوطنية. وقد شكل عرفات القائمة وفق توازن مدروس ومحكم بمقدار ما يمكن إحكام أي شيء في الساحة الفلسطينية المتमوجة، دائماً، بالتفاعلات المتوافقة والمتضاربة. وكان هاجس التحصن ضد المقاطعة وفقدان النصاب هو الحاكم الأساسي للتشكيلة. وبقي في القائمة أعضاء اللجنة السابقة الممثلون للفصائل المشاركة فيها، بمن في ذلك الذين قاطعوا عملها في العامين الماضيين. وزيدت حصة "فتح". وأخرج من اللجنة الجديدة، ممن كانوا في اللجنة السابقة، المطران إيليا خوري الذي انتخبته الدورة نائباً لرئيس المجلس، ومحمود درويش وشفيق الحوت، المعارضان اللذان لم يحضرا الدورة ولم يغيرا موقفهما المقاطع لاجتماعات اللجنة، وعبد الله الحوراني، الذي سبق أن اعترض على أسلوب مفاوضات أوسلو وأبدى عدداً من الملاحظات ضد الاتفاق وقاطع اجتماعات اللجنة التنفيذية لبعض الوقت قبل أن يعود إليها منذ بضعة أشهر، وجمال الصوراني الذي لم يقاطع الاجتماعات إلا أنه أبدى ملاحظات على الاتفاق من طبيعة معارضة ودافع، عند مناقشة تعديل الميثاق، عن الميثاق القديم. وقد حل محل هؤلاء أعضاء جدد، بعضهم من "فتح" مثل الزعيم المقدسي عضو اللجنة المركزية لـ "فتح" فيصل الحسيني، وبعضهم مستقل، مثل الدكتور أسعد عبد الرحمن، وجميعهم مؤيد للعملية السياسية تأييداً لا لبس فيه. وعندما دعي أعضاء المجلس إلى قول رأيهم في القائمة الجديدة، لم يرشح أحد آخر نفسه لمنافستها، ففازت حكماً بالتركية. وعندما أجري عليها تصويت لا لزوم له، في واقع الأمر حظيت القائمة بموافقة أغلبية كبيرة.

ولزيد من تحصين اللجنة ضد هاجس المقاطعة، طلب الرئيس عرفات من الأعضاء، قبل ارفضاض جلستهم الأخيرة، الموافقة على حق اللجنة في إسقاط العضوية عن أي عضو يغيب عن اجتماعاتها من دون عذر مقبول أكثر من ثلاث جلسات متتالية، كما طلب إسقاط هذا العضو من احتساب النصاب في اللجنة. فحظي عرفات بالموافقة على طلبه. وبذلك انتفى مفعول سلاح المقاطعة انتفاء كاملاً، من الناحية النظامية على الأقل.

والآن، يمكن القول إنه إذا كانت دورة المجلس الوطني الأولى التي عقدت في القدس في أيار/مايو ١٩٦٤ هي أهم دوراته على الإطلاق في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني لأنها هي التي أقرته، فإن الدورة الحادية والعشرين، التي أجمل هذا التقرير وقائعها، هي التالية في الأهمية، من هذه الناحية، إذ إنها هي التي أذنت بإلغاء أهم ما جاء فيه، وذلك من دون أن يسقط هذا القول الفارق الشاسع بين حال الفلسطينيين آنذاك، وحالهم اليوم.

إميل حبيبي الباقي في حيفا

إميل حبيبي الباقي في حيفا*

سمعت باسمه في أواخر الخمسينيات. بقي هو في البلاد التي أخرجت أنا منها وصار علما بين أعلام الذين حملني وعيي لحال الفلسطينيين على أن أغبطهم بسبب بقائهم فيها. ثم تسنى لي قراءة ما يكتبه، منذ أباح لي موقعي في الصحافة السورية أن أحصل على جريدة "الاتحاد" الحيفاوية بانتظام. تابعت مواد الجريدة، الباقية هي الأخرى في البلاد بعد نكبة أهلها، بنهم التائق إلى معرفة التفاصيل عن أهله الباقين وأحوالهم ومعاناتهم. واجتذبتني "أسبوعيات جهيئة"؛ أثارت الكتابة الحاذقة فضولي لمعرفة صاحب التوقيع، إلى أن عرفته، فلم أكف عن قراءة حديث جهيئة وما يكتبه صاحبه في "الاتحاد" وغيرها منذ ذلك الوقت حتى رحيله.

إنني أتحدث عن إميل حبيبي، هذا الذي فارقتنا، ففارقتني بموته قطعة من كبدي.

عندما نشر إميل حبيبي خالده الأولى "سداسية الأيام الستة" قرأتها فور تلقيّ إياها، فعلت ما فعله غيري من المعجبين بكتابات، وأعدت القراءة مرة وثانية دون أن تطفئ الإعادة توقي إلى المزيد. وجدت في "السداسية"، زيادة على تجليات الموهبة الفذة والمقدرة على السخرية من الظالمين وظلمهم، نفحة مفعمة بالتفاؤل. بثّ الكاتب النفحة المتفائلة في وقت أسلمت فيه هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ القاسية أعتى عتاة الصابرين إلى اليأس المرير. ولم تكن تلك نفحة مصطنعة ولم تتماثل مع نفحات الكتاب الذين شأوا ورفع المعنويات بعد الهزيمة فراحوا ينبشون سير أمجاد غابرة أو يستخرجون من بين الحطام حكايات البطولات الفردية التي اجترحها هذا أو ذاك من المقاتلين العرب.

• شهادة تحت عنوان "حبيبي الباقي في حيفا وفيينا، حكاية المقيم والمشرّد" نشرت في: مشارف، حيفا، العدد ١١، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ص ص ٨٠-٩٨.

وقتها، كنت محرراً نافذ الكلمة في مجلة تصدرها منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق. وكان في المنظمة ناس كثيرون تبلبلهم حقيقة أن صاحب "السداسية" عضو في الكنيست الإسرائيلي وقائد في حزب يقر بوجود إسرائيل ويخالف المنظمة في دعوتها إلى إلغاء هذا الوجود.

وكان هؤلاء غير معنيين باستقراء واقع الحال وما يكتنفه من ملابسات شائكة، ولم يكونوا شديدي الانتباه إلى ما يخص الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل مما يجعل حالهم كله عصياً على صبه في قوالب المعايير الجاهزة. ولأنني كنت واحداً من الذين تخلصوا من أسر هذا البلبال وتجاوزوا دائرة الإرباك واقتنعوا بأن أُميرَ ما يميز إنجازات فلسطيني إسرائيل هو احتفاظهم بإقامتهم على أرض وطنهم، فقد استثمرت نفوذي في المجلة ونشرت "السداسية" فيها. خصصت لـ "السداسية" ملزمة يميزها ورقها الفاخر ولونه الأخضر. انتقيت هذا اللون لأؤكد على أن "السداسية" عشبة استتبتها صاحبها في موسم ياس، وألفتُ النظر إليها. وطبعت من عدد المجلة خمسا وعشرين ألف نسخة، أي ما يساوي خمسة أضعاف ما كان يُوزع منها في العادة. وقد تخاطف القراء نسخ المجلة فنفت جميعها، في سورية وحدها، في غضون أسبوع. وحدث لهذه "السداسية" الشيء ذاته في غير مكان وغير زمان، أعيدت طباعتها عدة مرات في بلاد العرب الفسيحة ونفدت نسخها بسرعة قياسية.

بعد "السداسية"، توالى إبداعات إميل حبيبي الأخرى، فانتشرت كما لم يتسن لإبداعات أي قاص عربي غيره أن تنتشر، إذا استثنينا، بالطبع، نجيب محفوظ. وتأكد لي بهذا الدليل، كما لم يتأكد بأي دليل آخر، أن قيود السياسة والجغرافيا السياسية، مهما تعددت وقست، عاجزة عن حجب إبداعات حبيبي أو الحد من انتشارها.

وعندما توجهت إلى صوفيا في عداد أعضاء قيادة الوفد السوري إلى مهرجان الشباب العالمي الذي استضافته العاصمة البلغارية في العام ١٩٦٨، كانت تأثيرات "السداسية" ما تزال تنداح وتتوسع. هناك، لقيت محمود درويش لأول مرة. قدم محمود وقتها من إسرائيل وكان، مثل حبيبي، قد تمكن من البقاء في بلده، كما كان، مثل حبيبي أيضا، يكتب في "الاتحاد" وفي غيرها من صحف الحزب. فكان، إذن، يعرف صاحب "السداسية" معرفة تامة. أعضاء الوفد السوري، وخصوصاً منهم أعضاء قيادته، كانوا بمعظمهم من القوميين الذين يتسلط عليهم البلبال الذي أشرت إليه. وقد قرر هؤلاء بأغلبية الأصوات في قيادة الوفد مقاطعة محمود وصحبه القادمين إلى المهرجان تحت راية الحزب الشيوعي الإسرائيلي "ركاح"، وتجنّدوا للعمل على منع مشاركتهم في نشاطات المهرجان، وحظروا على أي عضو في الوفد السوري الالتقاء بهم، وقرنوا الحظر بالتهديد بالعقوبات المؤكدة التي سيلقاها المخالف لقرارهم عند عودته إلى سورية. لكنني أنا الفلسطيني اتبعت ما أملاه عليّ توقي إلى لقاء الأعبة.

وفي لقائي مع محمود، عرفت المزيد عن حبيبي. فاض محمود، وحثته أنا بفضولي فأعنيته مخزونني من الحكايات عن الرجل الذي لم يتسن لي أن أراه. كان حبيبي بالنسبة لمحمود والمبدعين العرب المقيمين في البلاد جذرا من جذورهم، وبدا لي أن حبهم له، هم اللصيقين به، لا يختلف عن حبنا له، نحن المبعدين عنه. وبتوق الإنسان المحروم من الالتقاء بأسرته، حملت شباب "ركاح" تحياتي لحبيبي وتوقني إلى الالتقاء. وقد تسنى للباقي في حيفا أن يسمع عني، بعد ذلك بقليل، حين عوقبت في سورية بسبب النقائي شباب الحزب الذي يقوده، ووصلتني منه كلمة تشجيع موسية.

وعلى الدوام، ظل شأني مع الرجل كما ابتدأ، أوصل كلمة إليه، وتصلني كلمة منه، وأتابع بمثابة لا توهنها أي ظروف أخباره وكتاباته، وأغذي روعي بالحكايات التي يتداولها عارفوه عنه والحكايات التي يبثها هو في أي مكان يحل فيه وأي جمع يشهده. وقد تعزز إعجابي بالرجل إثر أي جديد عرفته عنه. أما كتابات حبيبي فقد أبقيتها، دائما، في متناولتي. وقد كنت أعود إلى هذه الكتابات كلما أظلمت حولي الأحوال الخاصة أو العامة وكما احتجت إلى تصفية المزاج وتجديد ألق الروح والتفاؤل أو التمتع بمتعة القراءة الراقية. وإذا قلت إنني أعدت قراءة إبداعات حبيبي عشر مرات، ولم أذكر مرات أكثر، فلأني لم أحص العدد ولم أشأ أن أقع في شبهة المبالغة.

وعندما صدرت "المتشائل" أو كما هو العنوان الكامل لخالدة إميل حبيبي الثانية "الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل"، تلقيتها بإعجاب زاد عن إعجابي بـ"السداسية"، حتى لقد تصورت أن الرجل لم يكتب ما كتبه من قبل، كله، إلا ليطور أدواته فيتمكن من إبداع جديدته هذه على أتم ما يكون عليه الإبداع الأدبي. أدهشت "المتشائل" جميع الذين قرأوها ممن عرفت، وخلقت في دمشق جوا لم يخلقه أي كتاب حديث غيرها. وتحمس لها الكتاب، قوميوهم وماركسيوهم، وثوريوهم والمحافظون منهم. وبدا كأن ضيفا محبوبا وعزيزا ورفيع المقام قد حل في المدينة، وتبارى الجميع في إكرامه. أعيد طبع الكتاب، وبزت دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية والجهات الفلسطينية الأخرى الآخرين فأعادت طبعه عدة مرات، ووزعته على أوسع نطاق، فصار كتابا مقدسا يتخاطفه القراء، ويحثون معارفهم على قراءته. ولم يبرز الفلسطينيون في حفاوتهم بـ"المتشائل" إلا السوري سعيد حورانية، هذا القاص المبدع الذي لم أعرف أحدا له ذائقة أدبية في القراءة أرفع من ذائقته. فكان سعيد، في سجالاته ومشاحناته مع الكتاب الآخرين، يرفع "المتشائل" في وجوههم ويجبههم: "هكذا تكون الكتابة". وما من مرة جئت فيها على ذكر "المتشائل" أمام سعيد إلا كرر هذا الحكم: "لم يعبر أحد في القصة عن قضية فلسطين بأفضل مما فعل إميل حبيبي".

وفي سياق الاهتمام برواية "المتشائل" والسعي لتعميم تأثيرها، برزت فكرة تحويلها إلى عمل سينمائي أو تلفزيوني. وتصدر سعيد حورانية جماعة من الكتاب والفنانين بحث

هذا الأمر. وتبنت دائرة الثقافة في م.ت.ف. اقتراح الجماعة بتحويل "المتشائل" إلى مسلسل تلفزيوني. وحاول كثيرون إخراج الفكرة إلى حيز الوجود، إلا أنهم اصطدموا بعقبة يضيف اكتشافهم لها شهادة جديدة لصالح القصة. فقد تبين تعذر بناء عمل تبقى فيه فرادة الحكاية وفرادة تعبيراتها. وحده، مصطفى أبو على، المخرج الفلسطيني الذي كان رئيساً لقسم السينما في الإعلام الفلسطيني الموحد، خطا خطوة اتخذها على عاتقه، فوضع سيناريو سينمائياً مستنداً إلى حكاية "المتشائل" وطلب من م.ت.ف. أن تخصص خمسة ملايين دولار لتنفيذه. لم أقرأ هذا السيناريو، وقد اقتنعت بما استخلصه الذين أقدموا على المحاولة قبل مصطفى. وبالرغم من عدم قراءتي لسيناريو صديقي المخرج الفلسطيني، فإني أشك في أن يكون بمقدور أحد أن يستخلص من "المتشائل" ما ضمنه إميل حبيبي إياها. والذي حدث، على كل حال، أن بقاء سيناريو مصطفى عن "المتشائل" بغير تنفيذ قد أسلم صاحب السيناريو إلى نوع من الإحباط لم يبرأ منه. سكنت حكاية المتشائل مخيلة المخرج الطموح، وسيطر عليه طموحه، فلما لم يتحقق له هذا عجز عن التحرر من تأثيره.

لقائي الأول مع إميل حبيبي جرى بعد أن ارتسمت له في ذهني صورة كاملة الأوصاف. وبهذا لقيت الرجل، الذي أنهى دراسته الثانوية في السنة التي ولدت أنا فيها، كما يلقي الصديق صديقاً عزيزاً ألف عشرته لزمّن طويل.

جرى اللقاء على بعد ألاف الأميال عن البلاد التي بقي هو مقيماً فيها والأخرى التي تووينا. ولم يكن للقاء في ظروف الفلسطينيين في العام ١٩٧٥ أن يتم في صورة أخرى، ولا كان من الممكن أن نلتقي في أي من هذه البلاد. كنت محروماً من زيارة فلسطين. ولم يكن مسموحاً لحامل الجنسية الإسرائيلية حتى لو كان عربياً قحاً من نسل عدنان أو قحطان أن يجيء إلى سورية أو إلى أي بلد عربي آخر. فاجتمعت مع حبيبي في موسكو. فزت باللقاء بحبيبي، إذن، في العاصمة التي كنت أعدها عاصمة تقديمي العالم جميعهم. وقد تصادف أن كانت تلك هي زيارتي الأولى إلى موسكو. جئت إليها من أجل العلاج، ونزلت فيها في منزل صديقي وصديق إميل حبيبي المعجب به، مثلي، الكاتب السوري سعيد مراد. وقد اختزن سعيد لي مفاجأة كان يعرف أنها ستبهجنني. وبطريقة الذي يبهجه أن يبهج أصدقاءه، عاجلني هذا الصديق بكشف ما خبأه: إميل حبيبي هنا، وهو يعرف أنك واصل اليوم ويقدر توكك إلى لقائه، وهو حريص على أن لا تفوتك الفرصة. ثم قال سعيد الذي جعل من منزله في موسكو منتدى يلتقي فيه الذين تباعد الظروف بينهم: إن حبيبي سيجيء في المساء إلى المنزل. وقد خالف سعيد عادته المألوفة فحرص على أن لا ينضم إلينا أي شخص آخر، وذلك من أجل خاطري، حتى تكون بهجتي باللقاء الذي أتوق إليه كاملة.

لم أنتظر حلول المساء. بل تركت مضيبي لإعداد ما يلزم لسهرتنا، وتعجلت الوصول إلى فندق الحزب الشيوعي حيث يقيم إميل، متعمداً أن أفاجئه فأظفر بما تنطوي

عليه المفاجأة من متع. كان الفندق الذي يستضيف فيه الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي زواره من الشيوعيين وغيرهم متواضع البناء، دون أن يفتقر إلى الوسائل والأجواء التي تلائم ضيوفاً معتبرين وأعضاء. وما أن ولجت باب الفندق وصرت في بهوه الذي يشغل جانباً من طابق البناء الأرضي، ودون الحاجة إلى أي استفسار، حتى وقعت عيناى على إميل حبيبي جالسا، وحده، على صوفا وفي مقابلهأ أخرى يجلس عليها شخصان أعرف واحدا منهما. وقعت عيناى على من لم أحتج إلى من يقول لي إنه الشخص الذي أقصده؛ وهل كان من الممكن أن أجهل صاحب الصورة التي انطبعت في ذهني طيلة سنين عديدة، أو أن لا يهديني إليه حضوره الطاغي وإشعاع روحه الذي يملأ المكان والعينان اللتان يشع منهما الذكاء واليقظة! وحين قدمت نفسي إلى صاحب هذا كله، عقب بكلمة واحدة: "أخيراً؟! " ونطقها ممدودة، بصوت جهير. فحملت الكلمة والنبرة إلي المعاني التي ذكرتنى بتوقي الطويل إلى هذا اللقاء وبما حال دون تحقيقه على مدى سنوات وبما يعنيه أن يتحقق في نهاية المطاف.

في هذا اللقاء الذي تعوزني القدرة على إيجاد التعابير اللازمة لوصف مقدار تأثري به، صدر عن حبيبي الكثير مما عزز لدي صدق الصورة التي كونتها عنه قبل أن ألقاه. وها أنا ذا أتذكر شيئاً انطبع في ذاكرتي ثم لم ينمح منها أبداً، وقد دأبت على أن أرويه منذ ذلك الوقت كلما وجدتنى في مجلس يتداول فيه ذكر حبيبي وطرائفه. فعلى الصوفا المواجهة لتلك التي كان يجلس هو عليها، جلس شخصان لم يقطع وصولي المفاجئ الحديث الذي كانا مستغرقين فيه إلا للحظة التي سلما عليّ فيها. كان أحد الشخصين، وهو الذي أعرفه، عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، تميزه بين أشياء أخرى غير أليفة جلجلة في صوته ذات وقع منفر لسامعه وهذا الواقع هو الذي جعل سعيد حورانية يستعيز عن اسم الرجل كلما جاء على ذكره بصفة ملائمة لهذه الجلجلة فيسميه "بعبع الجمل". وكان الثاني، وهو من نسيت اسمه الغريب بعد تقديمه إلي فوراً، عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الهندي. وكان الاثنان يتحدثان بالروسية التي لا أعرفها، مستغرقين في حديثهما، غير منتبهين إلى أي شيء حولهما. وكان في المشهد، أيضاً، شاب سوري جاء على ما يبدو لمقابلة السوري الآخر وأبقاه تهييه في حضرة القادة الشيوعيين واقفاً. ولأن انتباهي انشد إلى إميل حبيبي، وحده، أنا الذي وقع عليه كما يقع المحروم على لقية ثمينة، فقد انتبهت للأخرين عبر انتباه لقيتي لهما. وعندما نظرت ناحية القائدين، فعلت ذلك لأن حبيبي مال بنظره ناحيتهما أكثر من مرة وهو يبادلني الحديث فتبعته بنظري. كان حديث "بعبع الجمل" يفيض أيضاً لا يبيح للهندي أكثر من الإدلاء بمداخلات مبتورة. فكان الوقع المنفر متصلاً، إذن، فيما راح الهندي ينكش فتحتي أنفه بسبابته وقد بدا أنه يتلذذ حين يظفر باستخراج شيء منهما. ولم يكن من الصعب أن أدرك مقدار ضيق حبيبي بما يراه. ولما تراكم ضيق حبيبي ولم يعد قادراً على مغالبتة، هو الذي يأبى أن يغلبه أي ضيق،

فقد راح يتململ تمللاً لا يجتهد في إخفائه، وزاد تواتر النظرة الجانبية التي يليقها على مصدر ضيقه، واضطربت محادثتنا. كل هذا أجمع فضولي وصبه في اتجاه واحد: أن أعرف ما الذي سيفعله حبيبي للتعبير عن ضيقه صراحة؛ كنت على يقين من أنه لن يسكت طويلاً على هذا الأذى، وتطلعت إلى أن أشهد انفجاراته.

لم يطل انتظاري. لم ينفجر إميل انفجاراً كما توقعت، بل عبر عن ذات نفسه بالطريقة التي سأعرف أنها المتوائمة أكثر مع طبيعته: دعا الشاب الواقف إزاءنا إلى الجلوس بيني وبينه، عرض الدعوة بإلحاح ولجب استوقفاً المستغرقين في الحديث وجعلاً القائد السوري يتدخل ويشير على الشاب، أو قل يأذن له، بتلبيتها. ثم سأل إميل الشاب بصوت مرتفع، في ما بدا لي أنه استخدمه ليرغم الجالسين إزاءه على الاستماع: "هل أنت شيوعي، هل انتسبت إلى الحزب؟". طرح إميل السؤال، فيما وجه عينيه المفتوحتين على آخرهما ناحية القائدين وقد حملت النظرة تعبيراً تام الفصاحة، وقرن النظرة بتلك الابتسامة التي يعرفها الذين يعرفونه فيدركون معها أنه يتهياً للمداهمة. أما الشاب القادم من سورية حيث لا يجيب الناس بصراحة عن سؤال كهذا السؤال، والذي بدا خاليّ الذهن مما يشغل بالي وبال إميل، فقد ظل على تهيبه وزاده تنبه "بعبع الجمل" تهيباً، فتسربل بالصمت. فكرر إميل السؤال بنبرة مستأنسة. وتلقى الشاب إشارة مشجعة من "بعبع الجمل" فنطق بالحقيقة: "أنوي أن أنتسب إلى الحزب"، فعاجله إميل: "إصحك تعملها! إياك!، لو انتسبت إلى الحزب فأخرتك أن تصير واحداً من هذين الاثنين". قالها الذي لا يفوت أيّ واحدة، واستراح. واسترحت أنا أيضاً، واسترسل بعدها حديثي معه، واستقام، وطاب. وفي المساء، حين جمعتنا السهرة في منزل سعيد مراد، طاب لنا نحن الثلاثة أن نتندر بما حل ببعبع الجمل وهنديه الذي ترجم إميل له بالإنجليزية النصيحة التي وجهها إلى الشاب.

منذ العام ١٩٧٥، بقي هذا هو دأبي مع حبيبي: كنت ألقاه كلما هيأت لنا المناسبة مصادفات الترحال المتواتر؛ لقيته مرات أخرى في موسكو التي ثابرت على المجيء إليها إما للعلاج أو للمشاركة في اجتماعات "مجلس السلم العالمي" و"منظمة التضامن الآسيوي الإفريقي" أو إجتماعات الصداقة العربية - السوفيتية، ولقيته في غيرها من العواصم. وفي موسكو، بالذات، كان اللقاء يطيب أكثر ما يطيب حين ينعقد في منزل سعيد مراد. كان سعيد، هذا الذي سأفجع برحيله هو الآخر بعد سنوات وأنا بعيد عنه وعن بلاد العرب، رجلاً مسكوناً بحب الحياة، يأخذ شؤونها بجدية دون تزمّت ويعرف كيف يغني روحه بها، دون أن يستسلم للمرارات. وكان حبيبي يدخل منزل سعيد ببساطة من يعود إلى منزله بعد قضاء حاجات يومه، يتوقف عند المدخل وينتزع أثقال الملابس التي يفرضها عليه طقس موسكو، فيما يبث لسانه أوائل التعليقات والإشارات التي يخترنها، فيبدو مثل مذيع نشرة الأخبار حين يستهلها بالموجز فيهبئ سامعيه ويستثير شهيتهم إلى التفاصيل.

وكنت مرة في موسكو عندما جاء إليها إميل حبيبي في عداد وفد من "ركاح" برئاسة الأمين العام للحزب مثير فلنر. جاء الوفد الشيوعي الإسرائيلي ليلتقي بوفد من م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات. كان المفروض أن هذا اللقاء سري للغاية، حتى أن المرافقين السوفييت جاءوا بوفد "ركاح" في سيارة مستورة النوافذ وأدخلوه إلى الفيلا التي يقيم فيها عرفات، في تلال لينين، من الباب الخلفي. وقتها، كان الإسرائيلي الذي يتصل بناس م.ت.ف. معرضاً للمساءلة في إسرائيل في ضوء القانون، وكان من الممكن أن تصل العقوبة في هذه الحالة إلى السجن حتى خمسة عشر عاماً. وعلى الجانب الفلسطيني، لم تكن المحظورات قد انحلت كلها بعد. وفي هذا وذاك ما يفسر الحرص الزائد على السرية. بالرغم من هذه السرية، أمكن لي، أنا الخبير بالساحة التي يتقن ناسها أكثر ما يتقنون في التفريط بأسرارها، أن أعرف ما جرى في اللقاء فور انتهائه. وما أن بلغ إميل المنزل الذي أنتظره فيه بصحبة سعيد، وقبل أن يكون قد فرغ من خلع معطفه، حتى بادرت: "إذا فهي نتائج طيبة، نتائج هذا اللقاء مع عرفات". وها أنا أتذكره، وقد مد ذراعيه للذين كان نصفاهما ما يزالان عالقين في كمي المعطف، بالحركة التي تعبر عن الدهشة والاستغراب والاستسلام لغرائب الساحة الفلسطينية: "غربال؟! هل أنتم غربال تهراً منه الأسرار!". وعندما نوهت بواقعة بعينها من وقائع اللقاء، اكتفى إميل، الملتزم بحفظ الأسرار المتضايق إذ يضطر إلى حفظها، بفتح عينيه على سعتهما. فلما أضفت شيئاً أظهر له أنني أعرف الواقعة معرفة يقينية، قال بتسامح، لكن ليس بغير اندهاش: "حتى هذه روهها لك!"، ثم حول نحو سعيد نظرة متواطئة وقال: "نشكو من حال الشيوعيين، أصحابنا هؤلاء شهاب الدين...".

يمتزج في حديث إميل العرض الموجز الدقيق لما يعتقد السخرية اللاذعة مما يخالفه، لم يدخل إميل مرة معي أو أمامي في أي من هذه المحاجات المستقيمة التي ترد فيها الحجة إزاء الحجة وينبسط الرأي إزاء الرأي المعارض وتكتنفها اللياقات. ويمتزج في حديث الرجل، أيضاً، أسلوب المداهمة الساخرة بأسلوب الدفاع المفعم بالكبرياء. وفي ذلك اليوم، عرفت من إميل تقويمه لحقيقة وجود م.ت.ف. والدور الذي يلعبه هذا الوجود في صيانة قضية الشعب الفلسطيني الوطنية وتحصينها ضد محاولات استبعادها عن مركز الاهتمام. وعرفت من إميل، أيضاً، مقدار ضيقه بالمزايدات التي تحجب صوت العقل داخل المنظمة. ولما كانت الفصائل الفدائية اليسارية الفلسطينية هي المتطرفة في مواجهة ما تظهره "فتح" من تعقل، فقد انصبت تشنيعات إميل على مواقف هذه الفصائل ومزايدات المزايد من قادتها. وكان لدي، من جانبي، الكثير مما أرويه فيؤجج سخط حبيبي وينشط لسانه بالتعليقات، وكلما أدهشته واحدة لم يسمع بها من قبل كان يهتف: "مش قليلة؟!"، فيظهر هذه المتعة التي لا يتقن تذوقها إلا أمثاله.

وحين انضم صديقنا محمد دكروب إلى مجالسنا، وجد إميل شخصاً يمثل ما هو ساخط عليه. كان محمد، هذا، شيوعياً لبنانياً أوفده حزبه لشأن ما في الاتحاد السوفييتي

وقد طال مكوثه هناك وتعددت الشؤون التي يتولاها وتزوج وأنجب أولاداً، وكان من الحريصين خلال سنوات وجوده الطويلة في موسكو على الالتقاء بإميل حبيبي. أما صلة هذا الشيوعي اللبناني بالحديث الذي نتناول فيه شؤون اليسار الفدائي الفلسطيني فإنها نابغة من وجود تيار في الحزب اللبناني ميال إلى هذا اليسار وامتجه إلى التماهي معه واستعارة لغته ومواقفه المزايمة. وكان دكروب محسوباً في عداد هذا التيار. وقد ألف إميل أن يسوط رفيقه اللبناني بلسانه. وكانت لمحمد طريقة في الكلام، أو قل إنهما طريقتان، يعرفها، أو يعرفهما، الذين صاحبوا شيوعيين من نوعه. فحين يتحدث هذا الذي يميز بين ما يخصه شخصياً وما يخص القضية العامة عن هذه القضية، فإنه يخفض نظره ويسبل جفنيه فلا ترى عينيه فيبدو وهو يتكلم كأنه يستحضر ما قرأ أو يستعيد أقوالاً سمعها ويصون حافظته من تأثير ردود الفعل التي تظهرها تعبيرات جليسه. أما حين يتكلم هو نفسه عن شأن شخصي فهو يفعل ما يفعله الناس العاديون فيواجه جليسه بنظرة ويتأثر بردود فعله ويتفاعل معها. ولما أسبل محمد جفنيه وراح يعيد على مسامعنا ما ألفناه من آراءه عن صواب اليسار في تشدده وعن يمينية "فتح" واستسلاميتها، فقد صبر إميل على هذا لبعض الوقت، وكان يطيب له أن يراقب المتحدث للحظات يحضر خلالها لهجومه عليه، ثم فاض ضيقه: "أنتم، شيوعيين لبنان، سادة الفهم، أما نحن، خلق الله الذين لا نفهم إلا الوقائع، فيمينيون واستسلاميون وأولاد كلب، أيضاً!". قال إميل هذا، ثم زأر: "كفاك! إفتح عينيك على الواقع، وتواضع! الشيوعية ليست مسطرة أيديولوجيا خص الله بها المختارين من خلقه ليقيسوا الناس بالمليمتر. الحياة هي القضية وهي أداة القياس...". وقد طاب لي أن أصمت فيما أخذ إميل يقذف صديقي اللبناني بقذائف سخريته المفعمّة بالحكمة. وراح محمد يجهد نفسه لتفادي القذائف، فلا ينجح إلا في حفز إميل على رميه بالمزيد منها. بالنسبة لي، كان واحد من أهل الدار يتولى المهمة المرحجة التي أتوق أنا، صديق العائلة، إلى أدائها فيعفيني من الحرج. وما أكثر ما تعلمته في ذلك اليوم، ليس مما قاله إميل، فقط، بل من أسلوب القول، أيضاً!

إميل حبيبي هو الذي عرفني على شيوعيين إسرائيليين كثيرين. وأنا لا أنسى كيف قدمني إلى صديقه ورفيقه في الحزب والجريدة، إميل توما: "هذا واحد منهم. لكنه غير شكل"، وقدمه إلي: "هذا واحد منا يشبه أصحابك، إلا أننا عالجناه وشفيناه". كان حبيبي يشير إلى أمرين: إلى ما يعده تمييزي عن يساريي م.ت.ف. بليل إلى صوت العقل؛ وإلى خلافات في الرأي في حزبه ووقوف د. إميل توما مع أصحاب الرأي الذي لا يقره هو. وحين غادر توما مجلسنا، واصل حبيبي حديثاً عنه كان بدأه في حضوره فذكر أن توما، مثله مثل جميع الكتاب، مفتون بما يكتب وأنه يتصل به كل صباح بالهاتف ليؤكد على أن قراء "الاتحاد" أيقظوه من نومه لا لشيء إلا ليعبروا له عن إعجابهم بمقاله المنشور فيها. وقد ظننا، سعيد وأنا، أن هذا هو كل ما يود إميل أن

يقوله عن افتتاح صديقه بما يكتب، غير أن حبيبي، كعادته، كان يخبئ واحدة داخل هذه الواحدة، وقد أتبع الأولى بواحدة من حكاياته التي لا نعرف إن كانت واقعية، حقاً، أو أنه ألفها لتطابق الواقع. ففي ذات صباح، تلقى إميل حبيبي المكالمة المعهودة من إميل توما وأباح له أن يفيض في الكلام عن إعجاب القراء بمقاله المنشور يومها، ثم فاجأ حبيبي توما: "مساء أمس، بعد أن أرسلتَ المقال إلى المطبعة وانصرفتَ إلى المنزل، جد طارئاً أوجب علينا أن نستبدله بآخر كتبتَه أنا، ولم يُنشر مقالك هذا اليوم بتاتا".

قلت لحبيبي وقتها، لا لشيء إلا لأحثة على المزيد: "إنك تقسو على صاحبنا"، فلم يؤخذ بملاحظتي ولا وقع في الفخ. كان قد أفصح عما يود الإفصاح عنه فاستراح. فشاء أن يدفني أنا لأقول ما عندي مما هو مماثل، وابتسم ابتسامة تذيب أي تمنع. فوجدتني أروي من جانبي التشنيعة التي ألفتها أنا مرة عن معين بسيسو، صديقنا المشترك: جاء معين إلى دمشق بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وعمل فيها، في جريدة "الثورة"، وكان ينشر في الجريدة مقالاً يومياً، وكان يقلقه، مما هو صحيح، قلة إقبال القراء على الجريدة الحكومية، فصار من عادته أن يبكر في المجيء إلى مكتبه، ويستحوذ على تلفون الجريدة كل صباح، ويتصل بمعارفه، الواحد بعد الآخر، ليسألهم عما إذا كانوا قد قرؤوا مقال اليوم ويقراه للذين لم يحصلوا على الجريدة. شاع هذا عن معين وتندر به أصحابه، ورويت أنا، في معرض التندر، أن معين اتصل بي ذات صباح وسألني: "هل قرأتَ المقال الذي سأكتبه بعد غد؟"، وإذ لم أكن، بالطبع، قد قرأته، فقد قرأه لي. يقينا، إن تشنيعتي على معين أكدت ما رمى إليه حبيبي من تشنيعته على إميل توما، غير أن حبيبي اقتصد في إظهار تقبله لها اقتصاداً مغيظاً، ودهمني بسؤال فاه به وعلى ثغره ابتسامة تبث أكثر من معنى: "نشنع على غيرنا وننسى أنفسنا، ألسنا كلنا في الهوى سواء؟". في هذا النحو، ساوى إميل نفسه بنا. ولم يكن هذا منه تواضعاً، فحسب، بل حرصاً على أن لا يبقى من ملاحظاته على أصدقائه أي تأثير جارح.

في العام ١٩٧٩، وكانت الظروف قد حالت بيني وبين الالتقاء بحبيبي طيلة عامين، نشرت روايتي "بئر الشوم". الرواية التي قبل هذه، وهي "المحاصرون"، وكانت أولى كتبي، أهديتها إلى شيوعي صديق أحببته طيلة عمري هو د. نبيه ارشيدات. أما هذه الثانية، فقد أهديتها إلى إميل حبيبي؛ دفعني إلى ذلك اشتداد شوقي إليه وتقديري له وإيثاري إياه على كثيرين يستحقون أن أهديتها لهم. وها أنا ذا، فيما أكتب هذا الكلام، أستخرج الرواية من درج المكتب وأقرأ: "إلى إميل حبيبي، رائداً ومناضلاً". كان حبيبي رائداً في الأدب، لم يعرف الأدب العربي قبله كاتباً مثله استحوذ على عصارة التراث وعصارة الحداثة وعصارة خبرة متفهمة لأحوال الناس، ضعيفهم وقويهم، الخير منهم والشرير، والذي بين بين، وضم إليها معاناة لا مثيل لها لشعب لم تتماثل قضيته مع قضية أي شعب غيره، وصب ذلك صبا في عبارات محكمة الصياغة مزج

فيها السخرية والحكمة والجمال فحملت كل واحدة من عباراته علماً واسع الأمدية عميق الأغوار، دون أن تحمل أي منها كلمة زائدة عن اللزوم. وفي السياسة، كان حبيبي رائداً، أيضاً، شارك جيل رواد العمل الوطني والفكر السياسي الفلسطينيين في جدهم المتصل لإعلاء صوت العقل واستنباط سبل رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وتميز عن كثيرين منهم بدعوته المثابرة إلى أن يأخذ هذا الشعب واقع الطرف الآخر وحاجاته بعين الاعتبار، ليس، فقط، لأن الحل لا يتحقق ولا يستقر إلا بالموامة بين واقع الطرفين وحاجتهما، بل لأن أيّ سياسة لا تأخذ هذا بعين الاعتبار سيكون من نتائجها زيادة المعاناة باستمرار، أيضاً. وفي النضال، برز حبيبي في مقدمة الرواد، وظل بين الذين عرفتهم أبرعهم في استخدام الهجوم بوصفه أفضل قاعدة للدفاع. وقد قضى إميل حياته كلها صائلاً وهو متوجه إلى أمام، استوى في ذلك أن يكون مدافعاً عن قناعات صحيحة أو ملتبسة. وفي هذا المجال، خلف إميل حبيبي إرثاً كبيراً من الكتابات والوقائع والحكايات الملهمة.

ولئن أعلن حبيبي بعد استقلاله عن حزبه الشيوعي أنه أخطأ حين حمل بطيخة السياسة بيد وبطيخة الأدب باليد الأخرى، فإن قوله هذا ليس صحيحاً كله في نظري. لقد حمل الرجل، حقاً، البطixتين، ولكن ليس بيديه الإثنتين، بل بواحدة منهما، وأبقى الثانية للعراك؛ وهو لم يخطئ في حملهما معاً، لا خطأ ضئيلاً ولا خطأ جسيماً، فلولا موهبته وقدراته الأدبية لما بلغ أدائه السياسي الدرجة من التأثير التي ميزته، ولولا السياسة لما توفرت له الخبرة التي ميزت إنتاجه الأدبي بأهم مميزاته. وحين أعلن حبيبي عزمه على التخلص من بطيخة السياسة ليتفرغ للأدب، كان يظهر العزم على تطبيق سياسة بعينها وليس السياسة بإجمالها، وينتقل من شكل في ممارستها إلى شكل آخر. ظن حبيبي أن كثيراً من المنطلقات التي وجهت سياسة الشيوعيين قد هرمت وفاض نسغها وتلاشت حلاوتها، فراح، وهو ثمرة هذه المنطلقات في المقام الأول، يبحث عن جديد. فارق حبيبي سربه، ولم يكف عن التحليق في سماء السياسة؛ وإلا فما معنى أن يظل حتى آخر لحظة الداعية المثابر لتأييد العملية السياسية التي دخل الفلسطينيون فيها، ولماذا تميز عن أغلبية الكتاب الفلسطينيين والعرب الآخرين في مجالات عديدة في هذا السياق، كلها سياسية، واختلف معهم اختلافاً شديداً بشأنها؟ وما الذي تخلص منه حبيبي مما يندرج في باب السياسة، هل كان استقلاله عن الحزب وقبله توقعه عن المشاركة في الكنيست الإسرائيلي شيئاً آخر سوى سياسة من نوع جديد؟

أهديت روايتي "بير الشوم"، إذن، إلى إميل حبيبي. وها أنا ذا أكتشف أنني تأثرت به، بوعي أو بغير وعي، في اختياري للموضوع وللعنوان كليهما. فقد كان الموضوع هو موضوعه الأثير، معاناة الشعب الفلسطيني. وإذا كانت كلمة "المتشائل" اشتقاقاً مبتكراً من لفظتي المتفائل والمتشائم، فلا تزيد لفظه "بئر" التي ترمز إلى دفق الحياة

ولفظة " الشؤم " المغايرة لها على أن تكونا تقليداً لهذا الاشتقاق. أشير إلى هذا دون إغفال البون الشاسع بين ابتكار أديب مسلح بالخبرة متعددة الوجوه والموهبة الفذة وبين خبرتي التي لا تضاهي خبرته، لا في الحياة ولا في اللغة، وموهبتي المتواضعة إزاء موهبته. ثم لماذا لا أقول أيضاً إنني أحتذي حذو حبيبي وأنا أوصل الكتابة في حقلي الأدب والسياسة، معاً.

ومن تحصيل الحاصل أن أقول إنني حرصت على أن تصل " بير الشوم " إلى إميل حبيبي بأسرع وقت، فأرسلت له نسخاً منها بالبريد وأخرى مع الأصدقاء المشتركين، وتطلعت إلى أن يقرأها، وتشوقت إلى معرفة رأيه فيها. وعلى كثرة ما لقيت حبيبي بعد ذلك، ولأنني بقيت متهيباً، أنا الذي أكتشف عيوب عمله بعد أن قرأه مطبوعاً، من أن يكون رأيه فيها سلبياً فيتخرج من صدمي به، فقد تلكأت في سؤاله عن انطباعه، ثم لم أسأله عنه أبداً. ويبدو أن تعاقب السنين أنسى إميل حبيبي أنني أنا كاتب الرواية المهداة إليه. ففي واحد من لقاءاتنا المتأخرة، جاء إميل على ذكر الرواية حين قال وهو يتشكى من كثرة المشاغل: " تصور أن كاتباً فلسطينياً أهدى إليّ رواية من رواياته قبل عشر سنين ولم أتمكن أنا الذي قرأ عن الرواية من أن أقرأها حتى الآن " ! وقتها، لم أجرؤ على مصارحته بأنني أنا المقصود؛ طويت خيبيتي، وعذرت حبيبي.

حين أستقل إميل عن حزبه الشيوعي، كان، في رأبي، مفتوناً بدعوة البيرسترويكا التي أطلقها من كان آنذاك قائداً للحزب الشيوعي السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف. دفع حبيبي إلى تأييد هذه الدعوة اقتنصار رؤيته على وجه واحد من وجوهها العديدة وضيقة بما كان يعده جموداً في مواقف حزبه هو. يدرك الجميع، الآن، أن دعوة البيرسترويكا كانت حمالة أوجه، وقد تركز اهتمام إميل على وجه واحد منها، فقط، هو هذا الذي تظهر معه بوصفها دعوة إلى إصلاح المسار الشيوعي وتحريره من الجمود والبيروقراطية الفاسدة وتزيين صورة الشيوعيين والنظام الاشتراكي الذي أقاموه وتقوية جاذبيتهم. ولما لم يركز إميل حبيبي النظر على الوجوه الأخرى التي جعلت من الدعوة إلى الإصلاح دعوة إلى إدارة الظهر للاشتراكية وتدمير منجزاتها وتهديم الاتحاد السوفييتي وإسلام بلاده إلى أنظمة الفساد والإفساد، فقد بلغ حماسه للدعوة إلى منتهاه وساءه أن يتحفظ الشيوعيون الذين ينتمي هو إليهم عليها. أما ضيق إميل بما عده جموداً في قيادة حزبه، فقد انطوى، بين ما انطوى عليه، على رغبة متراكمة لديه في الانطلاق خارج قيود الموقف الحزبي. والقيود الحزبية هي البطيخة الثانية التي نبذها حبيبي حقاً. وقد جاء تعبير إميل عن هذا الضيق بمثابة نقد ذاتي لنفسه ورغبة شخصية في المراجعة، ألم يكن هو طيلة السنوات التي انتقد مواقف حزبه فيها واحداً ناشطاً بين الذي تصدروا قيادة هذا الحزب وصاغوا سياسته ومواقفه ودافعوا عنها؟

من الذي كان على خطأ ومن الذي كان مصيباً: الحزب الذي تحفظ، أم إميل وأمثاله الذين أيدوا. لا أظن أن أحداً كان مصيباً كليةً أو مخطئاً كليةً. فالانهيارات التي تبعت انطلاق

البيريسترويك لا تعني انتفاء الحاجة إلى إصلاح المسار الشيوعي ولا تسوغ الجمود. وتستمر بعض مسيبي الانهيارات بالبيريسترويك لا يعني أن الذين اجتذبتهم الدعوة إلى الإصلاح كانوا متواطئين في أي مؤامرة. وها هم الذين استوعبوا عبر التجربة من الشيوعيين جادون في محاولة الاستفادة من هذه العبر. ولئن بدت عملية استخلاص العبر سريعة الوقع في مكان وبطيئته في غيره، فلا أظن أن إميل حبيبي رحل قبل أن يدرك أن عملية المراجعة التي ابتدأت سوف تبلغ منتهاها ذات يوم. وليست مصالحة إميل حبيبي قبل رحيله مع ناس الحزب الذي استقل عنه ومع غيرهم ممن اختصموا معه إلا تعبيراً عن توفر هذا الإدراك لديه، مثل توفره لديهم.

في فترة الارتباك الذي اقترن بتكشف أقبح وجوه البيريسترويك، خشيت قيادة م.ت.ف. أن تجرف الإنهيارات المنظمة ومكتسيات شعبها وتسد الطريق أمام تحقيق التطلعات الفلسطينية الوطنية. واختارت القيادة أن تتجنب الكارثة، وناورت حتى أمكن أن يدخل ممثلو الشعب الفلسطيني العملية السياسية الجارية لحل أزمة الشرق الأوسط، من النافذة، مؤملة أن يفتح لهم بابها. وقد أيد إميل حبيبي هذا الاختيار، ودافع عنه بضراوة ضد معارضيه، واستخدم كعادته في الدفاع، أسلوب الهجوم. وفي هذه الفترة، تعرض حبيبي لهجمات متلاحقة، وكان في سلوكه، كما ينبغي أن يقال، الكثير مما قدم لهذه الهجمات وقودها. وقد تمثل أبرز هذه الهجمات في اثنتين شهيرتين، شارك فيهما، فضلاً عن خصومه، كثيرون من محبيه.

ففي حديث له في إحدى اللقاءات الدولية، تغلبت على إميل حبيبي الرغبة في تيسير سبل المشاركة الفلسطينية في العملية السياسية. فلما نوقش في هذا اللقاء الموقف من الصهيونية، لم يحد إميل موقف الذين تشددوا في ضرورة تسجيل إدانة لعقيدتها ومسلكتها، ونقلت وسائل الإعلام عنه أنه واجه المتشددين على أساس تغليبه الحاجة إلى عدم فتح الملفات التي تؤجج العداة وإيثاره ما يساعد على المصالحة. وقد أوجج موقف إميل معمعة حامية انخرط فيها وسعها مؤيدو العملية السياسية ومعارضوها. وقتها، حثني بعضهم على الانخراط في المعمعة ومهاجمة إميل، كما حثني آخرون على المبادرة إلى مناصرته. وإذا لم أهاجم إميل أو أناصره فلأنني أفهمه حتى حين لا أتفق معه في الرأي. وأنا أعرف عمق معاداة حبيبي للصهيونية حتى لو صح، حقاً، أنه اجتهد اجتهاداً خاطئاً، حقاً، بشأن تقديره لمتطلبات المواجهة معها. ولم أجز لنفسي أن أناقش موقف كاتب وسياسي كبير إزاء مسألة حساسة وكبيرة انطلاقا من مقتنيات مجتزأة أوردتها وسائل الإعلام من حديث له في مكان بعيد. ثم تسنى لي أن ألتقي حبيبي، في تونس، في إبان هذه الحملة؛ جاء إلى مقر قيادة م.ت.ف. في العاصمة العربية التي تحتضن المقر، في وقت يحظر فيه القانون الإسرائيلي عليه الالتقاء بناس المنظمة ويعرضه للعقوبة، دون أن يعبأ بذلك. التقيت حبيبي، وقتها، في مكتب محمود

عباس " أبو مازن " الذي كان يرأس اللجنة الفلسطينية العليا المشرفة على المفاوضات مع الإسرائيليين. دخلت المكتب دون موعد مسبق، فوقع نظري على حبيبي متصدراً المجلس، وكان يحاور الموجودين بشأن الدور الذي يمكن أن يقوم به لدعم م.ت.ف. يومها، قلت لحبيبي: "أمل أن لا تكون الهجمات القاسية قد أثقلت عليك؟"، فرد باللسان وتعبير العينين: "لا يا شيخ؟!". فأدركت أن عزيمة الرجل على العراك ما تزال على شدتها، كما عهدتها، فلم أحتج إلى أن أضيف المزيد.

وفي أيار/مايو العام ١٩٩٢، اتقدت حملة الهجوم التي لم تنطفئ؛ أعلنت لجنة جوائز دولة إسرائيل عن منح جائزة الأدب لإميل حبيبي. وأعلن هو قبوله للجائزة، وعُرف أنه سيستلمها من يد رئيس حكومة إسرائيل الليكودي، إسحاق شمير. فاحتدمت المعركة. وكنت آنذاك في معتزلي الذي أنصرف فيه إلى الكتابة، فلم يصلني من وقائع المعركة إلا بعضها. وكان ما وصلني كافياً وحده، ليجعلني أدرك أن هذه المعركة أوسع من أي معركة أخرى أجتهدت مواقف حبيبي. وقد لفت نظري، أكثر ما لفت، أن محمود درويش، وهو من عارفي إميل ومحبيه، وعبد الله الحوراني الذي يتقدم المعجبين بإميل والمحبين له جميعهم، كانا بين الذين حزّ في نفوسهم قبوله الجائزة الإسرائيلية واستعداده لاستلامها من يد رئيس الحكومة المبعوض. وبين ما قرأته في الصحف التي تصلني، هزّني وأثر في تأثيراً عميقاً مقالان أعرف صاحبيهما معرفة جيدة وأثق بنزاهة دوافعهما ثقة كاملة. كتب أحد المقالين القاص والناقد الأدبي الفلسطيني، فاروق وادي، في صيغة رسالة وجهها إلى إميل حبيبي بلهجة ابن يخاطب أباً يحبه ويقدره فيرجوه أن يرفض الجائزة ويتعفف عن استلامها حتى "لا يجرح مشاعر محبيه الكثيرين ويسيء إلى قضية شعبه". وكتب المقال الثاني الشاعر الأردني الصحافي الذي ربط حياته كلها بالفلسطينيين، أمجد ناصر، ولئن اتسمت عبارات أمجد بنزق ملتهب فقد كانت صادقة. وزاد تأثري حين رأيت أن كتابا مصريين وعربا آخرين أعرفهم وأعرف أنهم يشكلون الضمير العربي الذي يروز خطى الفلسطينيين ويسدها قد ساءهم، هم الآخرين، ما ساء الكتاب الفلسطينيين.

ولأنني أدركت أن المعركة أوسع هذه المرة من أن أبقى في عزلة عنها، ولأن ما وصلني، على ما فيه من دلالات كافية، كان أقل من أن يجلو جميع الملابسات، فقد وجدتني أركب الطائرة وأتوجه إلى تونس لأعرف كل ما ينبغي أن أعرف من وقائع الحكاية المثيرة.

كان لا بد من أن أنحي من الهجمات التي تعرض لها حبيبي تلك التي انطلقت من دوافع لا تصلها صلة مباشرة بحكاية الجائزة. ذلك أن كثيرين استثمروا المناسبة ليهاجموا حبيبي لأنه شيوعي أو لأنه شيعوي في حزب إسرائيلي يعارضون، هم، دعوته إلى حل نزاع الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة. وهاجم آخرون حبيبي، مستثمريين المناسبة، لأنه استقل عن هذا الحزب. وامتنجت دوافع عدد من المهاجمين

بدوافع الذين يعارضون التطبيع مع إسرائيل. وهؤلاء كلهم كانوا سيهاجمون الرجل سواء برزت حكاية الجائزة أو لم تبرز، وقد فعلوا ذلك، فعلاً، من قبل. وبعد تنحية ما نحيت، بقي صحيحاً أن الدافع الذي يعكسه موقف محمود درويش وعبد الله الحوراني وأمثالهما جدير بالاهتمام. وقد رأى هؤلاء أنه لا يجوز لرموز الثقافة والسياسة الفلسطينيين الكبار أن يسلك في نحو يحسن صورة إسرائيل ورئيس حكومتها العدوانية ويستثمر للتغطية على قبجها، وكان من رأيهم أن استلام إميل حبيبي الجائزة يسيء إليه هو نفسه، أيضاً.

ولما لم يتسن لي أن ألتقي محمود درويش في تلك الزيارة، فقد خضت المناقشة مع عبد الله الحوراني وأحمد دحبور وغسان زقطان ورشاد أبو شاور وغيرهم من حشد الكتاب الفلسطينيين المتجمع في تونس والمنشغل بحكاية الجائزة وأصدقاء منحها لإميل وقبوله لها. يومها، أظهر النقاش أن تخصيص الجائزة الإسرائيلية لحبيبي قرره لجنة الجوائز، وليس الحكومة الإسرائيلية، وأن دور هذه الحكومة، وفق نظام منح الجوائز، مقتصر على تبنيها لقرارات اللجنة وقيام رئيسها بتسليم الجوائز إلى من خصصت لهم. وقد اعتقد إميل حبيبي، الذي كان قد حصل قبل سنة على وسام القدس وتسلمه من يد ياسر عرفات، أن في تخصيص الجائزة الإسرائيلية له، وهو من هو في مثابرتة على الدفاع عن حقوق شعب فلسطين ودعوته إلى إقرار إسرائيل بها وتأييده ل م. ت. ف. ومطالبها، اعترافاً إسرائيلياً فصيح الدلالة بهذا كله وأهمية الثقافة الفلسطينية التي يقف هو في مقدمة رموزها وإسقاطاً للتجاهل الإسرائيلي المزمع لوجود شعب فلسطين ودوره. وكان في رأي حبيبي، أيضاً، أن في استلامه الجائزة من يد شمير بالذات تأكيدا على هذه المعاني، إذ ما الضير في إرغام هذا الليكودي المتعطر على الإقرار بما يكره الإقرار به مما هو مفيد لشعب فلسطين وقضيته. والحقيقة التي لا يمكن نكرانها أن إميل حبيبي كان يبغض شمير بغضاً يفوق ما يحمله شمير للفلسطينيين من بغض، وأن المكافح المثابر ضد سياسات إسرائيل العدوانية، وأخصها سياسات الليكود، ما كان بحاجة إلى تقديم براهين جديدة تؤكد على موقفه. لقد ركز إميل على الجانب من الحكاية الذي يُظهر جدارة الثقافة الفلسطينية بأن تكرم حتى من أعدائها، ورسم مسلكه من الجائزة على هذا الأساس.

في الموازنة بين وجهتي النظر، هاتين، خلصت إلى استنتاج رحب أذاع عنه في حمى الحملة وسط الطروحات النزيهة والأخرى المفترقة إلى النزاهة، المتعقلة والأخرى المزايذة. وكان من رأيي أن الوجه الآخر للمسألة، الوجه الذي يراه حبيبي والمدافعون عنه، قد برزوانتهى الأمر منذ قررت لجنة الجوائز منح جائزة الأدب لحبيبي؛ فليس من اللازم، إذن، أن يحضر إميل احتفال تسليم الجوائز فيتسلم الجائزة من يد الشخص المبعوض فيسهم في فك عزلة وتزيين صورته ويتحدى مشاعر الذين يبغضون شمير

وسياسته من العرب والإسرائيليين. وفي ضوء هذا الاستخلاص، بلورت الاقتراح التالي: أن أقوم أنا بمسعى هدفه إقناع حبيبي بالامتناع عن المشاركة في الاحتفال، دون إلزامه بإعلان رفض الجائزة ذاتها.

وقتها، كان إميل حبيبي قد حلَّ في لندن وراح، كعادته، يدافع عن موقفه بمهاجمة معارضيه. وقد طلب إميل وهو في لندن أن يجيء إلى تونس قبل أن يعود إلى البلاد ويستلم الجائزة. شاء إميل أن يقابل ياسر عرفات فيظفر بمباركة الزعيم الفلسطيني الذي سلمه وسام القدس. ولخص إميل الأمر بأنه حريص على أن يجمع المجد من طرفيه. ولعل إميل شاء، وهذا هو الأقرب إلى طبيعته، أن يستثمر مباركة عرفات ليقول للجميع إنه يتسلم الجائزة بوصفه الفلسطيني الملتصق بقضية شعبه الوطنية المؤيد لقيادة هذا الشعب والمؤيد من قبلها. وكان إميل ينتظر إذناً بالمجيء إلى مقر م.ت.ف. حال المعارضون على موقفه دون حصوله عليه، حين اتفقت مع عبد الله الحوراني على أن يسبق الموافقة إعلان من إميل يؤكد تعففه عن استلام الجائزة من يد شمير.

صغت الاقتراح في رسالة حملها من لا يعرف محتواها. ولما وصل حامل الرسالة إلى لندن، كان حبيبي الذي طال انتظاره قد أحنقه تأخر الإذن، وكان موعد تسليم الجوائز قد أُرِف، فغادر العاصمة البريطانية، ولم يظن حامل الرسالة إلى أهميتها فلم يتدبر أمر إرسالها إليه. وكان ما كان، مما هو معروف: حضر إميل الاحتفال، وتسلم الجائزة، وتلقى منذ ذلك الحين السهام التي لم يتوقف تسديدها عليه بسبب ذلك، وظلت علاقته شائكة مع عدد كبير من ناس الوسط الثقافي العربي، وقد لاحقه بعضها حتى إلى ما بعد رحيله.

بعد استلامه الجائزة، لبي إميل دعوة هيئة نمساوية فجاء إلى فيينا ليلتقي الجمهور في أمسية نظمت للاستماع إليه هو ولكاتب إسرائيلي يهودي. كنت في فيينا وخصصت وقتي كله له. وفي لقاء قدمت خلاله صديقي الكاتب الفلسطيني محمود شريح إلى إميل وكنا قد قدناه إلى مقهى جميل نعرف أنه سيحبه، انفتح الملف، ملف الحملات وملف حياة إميل من أولها. كان ذلك حواراً أدرته أنا ومحمود مع إميل حبيبي وسجل محمود منه خمس ساعات كاملة على أشرطة الراديو كاسيت. من هذا الحوار، نشر محمود جانباً صغيراً، وما زال الباقي في المتناول وقد تسعفنا الهمة على العمل على نشره في وقت قريب. لم يكن إميل ساخطاً على نزيهي الدوافع ممن هاجموه، وقد دافع عن نفسه يومها دون أن يستخدم أسلوبه الأثير، الهجوم. وكان في نفس إميل شيء خاص، شيء مبعثه دون شك هو الحب، إزاء محمود درويش وعبد الله الحوراني، بالذات؛ لقد كان يطمع في أن يفهماه. فلما قلت له إن من حقهما عليك أن تأخذ موقفهما بعين الاعتبار، سكت لحظة، ثم قال: "أنت ترى، أنا لا أهاجمهما".

وقد أسعدني أن أعرف أن محمود وصل ما انقطع مع إميل، التقاه في غزة حين تعذر عليه أن يزوره في حيفا، وانتظمت أقنية الاتصال الودية من جديد، ونبتت المشاريع المشتركة.

آخر لقاءاتي مع حبيبي جرى حيث لم أتوقع: في رام الله، التي منعني الاحتلال من زيارتها طيلة عقود. تسنى لي أنا نفسي أن أرجع، آخر الأمر، إلى البلاد، بعد أن تيسر لعدد من المشردين أمثالي أن يظفروا بالفرصة التي ما يزال ملايين المشردين محرومين منها. وحين رجعت، محمولا بالألام ومسكونا بالهواجس، انضح أنها رجعة مقيدة. وعندما طلبت وأنا في غزة إذنا بزيارة بقية البلاد، هذه التي أتوق إلى رؤيتها كلها ليس بأقل مما تقنت إلى رؤية غزة والتي لي فيها، هي الأخرى، أقرباء وأحباء وأصدقاء ومعارف كثيرون، قالت المراجع الأمنية الإسرائيلية إنني، أنا الذي لم يستخدم غير سلاح الكلمة، خطر على أمن إسرائيل. وحين روجعت هذه المراجع في تصنيفها لي، أفصحت عن التهمة: إنه استفزازي. وهذا يعني عند ترجمته إلى لغة البشر غير المتجبرين أنني أكتب أو أتخذ من المواقف ما يسوء المحتلين، وحرمت من الزيارة.

وفيما كنت أسعى لكسر هذا الحظر قبل أن أتيقن من أن قرار الجهات الأمنية في إسرائيل لا يكسر من أجل أمثالي، سألني صحافي إسرائيلي، عبر الهاتف، عن سبب إصراري على زيارة البلاد واجتياز الخط الأخضر، هذا الذي أطلق الإسرائيليون عليه هذه الصفة نكائية ببؤس الفلسطينيين، فعرضت بعض مسوغاتي، وجعلت في مقدمتها توقي إلى الالتقاء بإميل حبيبي في حيفا والشد على يده إذ أفلح في البقاء فيها. فلما بيئست من الظفر بإذن الزيارة، هتفت إلى إميل في مكتبه فرد عليّ صوت سيّدة وجهتني إلى الاتصال به في المنزل، موصية إياي: "ترفق به، تجنب أن تثير انفعالاته، فهو مريض". وأدركت من نبرة الصوت أن المرض خطير، فتجنبت أن أتصل بالمريض. وهل كان بإمكانني أن أحادث حبيبي في هذا الظرف دون أن تتحرك اللواعج وتضطرم الانفعالات على الجانبين! ويبدو أن حبيبي عرف بمحاولتي فانتظر الاتصال، فلما لم أتصل به أخذ علي ما تصور أنه تقاعس مني. ثم لاحت فرصة للقاء في رام الله. جاء حبيبي، مغادرا فراش مرضه، إلى رام الله كي لا يفوته الإسهام في لقاء هيئة تحرير "مشارف" الشهرية التي يرأس تحريرها. وكان اللقاء ينعقد في رام الله لأن من الصعب على أعضاء هيئة التحرير أن يذهبوا إلى حيفا في ظل التقييدات الإسرائيلية. ولما عرفت أن إميل موجود في مكتب المجلة في المدينة، أعجلني توقي إليه فداهمت الاجتماع.

وقتها، كان الأطباء قد اكتشفوا أن المرض العضال سكن معتكلة إميل (والمعتكلة هي البانكرياس في اللغة التي أحى إميل حبيبي الكثير من ألفاظها غير المألوفة) وأخفوا عنه الحقيقة القاسية. وأنا أعرف أن هذا المرض لا يبقى لمن يسكن أحشاه إلا فرصة قصيرة الأمد. فقبل أسابيع من لقائي هذا بإميل، أودى المرض ذاته بأمي. انفصلت عن

أمي قبل نصف قرن، بقيت هي في غزة وتنقلت أنا بين المنافي. وعندما رجعت أنا إلى البلاد، فارقت هي دنيانا فيما أنا محتبس في رام الله، ولم يمكنني الحظر الإسرائيلي من توديعها أو المشاركة في جنازتها. وما كان أقسى وقع نبأ إصابة حبيبي بالمرض ذاته! أما الأقسى منه فكان اضطراري إلى اصطناع البشاشة في حضرة العزيز الذي أعرف أنه مفارق: لقد بادرت فاردأ على وجهي ابتسامة حرصت على أن لا يتنبه إلى ما كان يختفي وراءها من تجلد: "ها قد صرت رشيقا كما لم تكن في أي وقت منذ لقيتك أول مرة في السبعينيات". ولا شك في أن ملاحظتي أسعدته وإن تكن قد ذكرته بهاجس كان يتشكل في نفسه: "رشيقي في هذا العمر، هذي كويسة. بس أنا رشيقي بدون إرادتي. أحس بأن بدني يدوب". هذه العبارة جعلتني بحاجة إلى إرادة مائة شخص قوي الإرادة كي لا يطفح أساي. وبتجلد ما كان ليواتيني لولا ما أتسلح به من حب للرجل، غالبت إرتعاشة الفاجعة وأذنت لنفسي بأن أسخر من هاجسه، مع معرفتي بأن لهذا الهاجس ما يسوغه تسويغاً كاملاً.

منذ هذا اللقاء، لم يفارقني الأسى على إميل. وها هوذا قد فارقتنا. ويا حيفا العتيقة لا تميدي! لقد فاضت روح حبيبي بعد أن أوفى واستوفى. وهذا الباقي فيك عاش عمره كله وسط الزعازع ولم يتزعزع، وقد خلف لك ولنا ما يكفي لاستبقاء حضوره تاماً، فيك وفينا.

تجربة مع التطبيع

تجربة مع التطبيع*

أندخل في الحوار حول التطبيع الثقافي مع الإسرائيليين من موقعي بما أنا كاتب فلسطيني ناشط في الحقل العام. ولا أغفل أن التطبيع الذي يجري في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول العربية وإسرائيل ليس قليل الخطورة، كما أنه ليس قليل التأثير على المجال الثقافي ذاته، إذ ما الذي يضمن حين تنهار السدود السياسية والاقتصادية أن تظل الثقافة بمنأى عن تأثير السيول. وإذا ركزت على التطبيع الثقافي فلأنه المجال الذي يأخذ الحوار بشأنه فسحة عريضة في وسائل الإعلام، فيتأثر الرأي العام بنتائجه أكثر مما يتأثر بغيرها، وتتأثر به مجالات التطبيع الأخرى.

ولعل من المفيد أن أذكر أن لي تجربة واسعة في هذا المجال امتدت منذ ما بعد عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حتى اليوم، تجربة تنوعت فشملت اتصالات مباشرة وأخرى غير مباشرة، شخصية ورسمية، فردية وجماعية مع إسرائيليين من أطراف سياسية وثقافية شتى. أذكر هذا ليس إقراراً بخطأ أو إدلالاً بميزة، بل تقريراً لواقع من شأنه أن يدل القارئ على أن ما أقوله هو حصيلة الإستخلاصات التي توصلت إليها في هدي تجربة طويلة، وليس مجرد اجتهادات فكرية صرفة.

عندما انقسمت الدول العربية بين قابل بالقرار ٢٤٢ الشهير ورافض له وكذلك أو ساط الرأي العام العربي، كان هذا في جوهره انقساماً بين القبول بمبدأ التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني أو التشبث بالدعوة إلى إزالة إسرائيل وتحرير أرض فلسطين الممتدة من البحر إلى النهر واستعادة عربيتها كاملة. لم يقع الانقسام على أساس تمايز بين حدّين يساري ويميني، ثوري ومحافظ، تقدمي ورجعي، تابع وداع

إلى الاستقلال. بل أظهر الانقسام ثوريين ومحافظين قابلين بالتسوية ونظراء لهم على الجانبين رافضين لها.

تصدرت منظمة التحرير الفلسطينية الراضين ووقفت فصائل العمل الفدائي كافة في خندق الرفض، لم يتميز عن هذا إلا قلة كان الشيوعيون أشهر ناسها. ووقفت أنا من موقعي المستقل مع هذه القلة وقارعت معها الراضين بهوادة وغير هوادة.

كان من بين ما أخذته القلة على الراضين هو رفضهم التمييز بين وجود إسرائيل بما هو واقع متحقق وبين شرعية هذا الوجود وكذلك رفضهم التمييز بين إسرائيلي وآخر، بين مؤيد للعدوان ومعارض له. وقتها، قدم الحزب الشيوعي الإسرائيلي " ركاح " أسطع مثل، إذ أدان العدوان صراحة وجابه الكثرة العدوانية في إسرائيل ورفع شعار " أرض العرب للعرب، مع الشعوب العربية ضد الاحتلال ". فرحت أترصد فرص الالتقاء مع الشيوعيين الإسرائيليين وأصدقائهم، العرب منهم واليهود، وألتقي بمن أقع عليه من هؤلاء في أي مكان في العالم وأدافع عنهم ضد هجمات الراضين العرب التي استهدفتهم. وكثيرا ما تعرضت بسبب هذا إلى اللوم والعقوبات والتهم القاسية. كان الدافع إلى الاتصال أقوى من دواعي التهيب، إذ شكل هذا الاتصال جزءا من العملية الرامية إلى إعلاء صوت العقل في الساحة الفلسطينية والحث على التعاطي مع شؤون الصراع بواقعية يفرضها واقع الحال الناجم من الهزيمة.

وبمضي الوقت، راح الموقف الفلسطيني يتبدل لصالح القلة التي أنتمي إليها. وبعد حرب ١٩٧٣ وانضمام سورية إلى القابلين بالقرار ٢٤٢، مال ميزان القوى على الساحة العربية العامة ميلا حاسما لصالح التسوية. ولم يلبث أن تبع ذلك غلبة الميل ذاته على الساحة الفلسطينية. وأنتهي الأمر في العام ١٩٧٤ إلى تشكل أغلبية فلسطينية واضحة قابلة بالاشتراك في مجهودات التسوية. في هذا العام، صادق المجلس الوطني الفلسطيني، وكان ما يزال صاحب هبة وسلطة، بما يشبه الإجماع، على البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الذي اشتهر باسم برنامج النقاط العشر. هذا البرنامج شكل أول وثيقة فلسطينية وطنية تؤشر بغير التباس إلى التسوية. وتبعت مصادقة المجلس على البرنامج قرارات منه تجيز الاتصال بفئات بعينها من الإسرائيليين.

ومنذ المصادقة على البرنامج، بل منذ احتدام الجدل بشأنه إبان إعداده، فتح فلسطينيون كثيرون أفنية كثيرة علنية وسرية للاتصال بإسرائيليين، وفقدت الحرم التي يتشبث بها الراضون ما كانوا يحيطونها به من مهابة. وظلت هذه الأفنية تتسع باضطراد مستمر.

الآن، وقد وصل الأمر حد توقيع القيادة الفلسطينية الشرعية على اتفاق تسوية مع حكومة إسرائيل واعترفت القيادة الفلسطينية بوجود إسرائيل وغيبت حتى الآراء السديدة بشأن شرعية هذا الوجود، الآن، وقد بز الفلسطينيون القابلون نظراءهم العرب كافة، تشكل

موقف جديد. ولا يبدل مغزى هذا الموقف أن يكون أحدها ضد أو سلو أو معها، ضد الاعتراف الذي تم أو معه، ضد الخلط بين الاعتراف بوجود إسرائيل وشرعية هذا الوجود أو معه. هذا الموقف، معطوفا على الجهود الجديدة السابقة، أظهر أن القبول الفلسطيني بالتسوية قد صار حاسما. وهذا يعني أن الجهد الذي بذل على مدى سنوات لإعلاء صوت العقل على الساحة الفلسطينية وتثبيت نهج واقعي في سياسة الحركة الوطنية قد أعطى ثماره المرجوة وزيادة. وبهذا، انتفى خطر النهج المغامر. وصار المطلوب هو تقليص خطر النهج الاستسلامي وبذل الجهد كي لا يتستر الاستسلاميون بالرغبة في السلام ويجروا الحركة الوطنية إلى المتاهات ويبددوا مكاسبها.

وللوهلة الأولى، يبدو أن الموقف الجديد يبيح مزيدا من الاتصالات مع الإسرائيليين، بل قد يبدو أنه يوجبها ويرفع الحرم المفروضة على التطبيع.

والحقيقة أن رأيا كهذا الرأي قد انتعش في أوساط المثقفين الفلسطينيين كما في غيرها إثر التوقيع على اتفاق أو سلو أنتعاشا وازى آمال مؤيدي الاتفاق حين تصوروا أن الوصول إلى تسوية مقبولة صار وشيك التحقق. ولم تكن التعليمات التي صدرت عشية إعلان اتفاق أو سلو بتوزيع الورود على جنود الاحتلال سوى إشارة أعقبتها حركة اتصالات ناشطة وتعبيرات متعددة عن الرغبة في التعايش وطي صفحة المرات والقيام بفعاليات مشتركة. وإذا أمكن أن نصرّف النظر عن تهافت الاستسلاميين الفلسطينيين على التطبيع أو عن صدمة الواقع الذي أحبط آمالهم، فمن غير المفيد أن نتجاهل الذين ينشدون السلام حقا ويتصورون أن من الواجب العمل على زيادة أنصاره داخل المجتمع الإسرائيلي. إزاء هؤلاء تبدو المسألة أعقد وأبعد غورا مما يدفع إليه التهافت أو يحجبه الرفض.

ومن الجلي أن جمهرة المثقفين الفلسطينيين، أغليبتهم، داخل الأرض المحتلة وخارجها، لا تجد ما يجمعها بالاستسلاميين ولا تجيز تهافتهم على التطبيع ولا تتردد في إظهار اشمئزها إزاء بعض أوجه سلوكهم. لكن من الجلي، أيضا، أن الأغلبية لا تجد في مواقف الراضين ما يجتذباها. وقد بقي الدافع إلى توسيع معسكر الإسرائيليين الراغبين حقا في السلام ذا فعالية فاستمرت المناقشات بشأنه.

ولن نخطئ أن قلنا إن المناقشات دارت، في المقام الأول، حول جدوى الاتصالات بالمثقفين الإسرائيليين، أي حول نجاعتها في اجتذاب إسرائيليين أكثر إلى تأييد حقوق الشعب الفلسطيني. هذا، بالطبع، صحيح، فقط، حين نتحدث عن المناقشات التي يجريها مثقفون لا يهملون الهاجس الوطني ولا تستهويهم المنافع الصغيرة التي قد يحصل عليها غيرهم عبر الاتصال بهذا الإسرائيلي أو ذاك.

هنا، أريد أن أتحدث عن هذه الجدوى في هدي تجربة السنوات الأربع التي انقضت بعد اتفاق أو سلو. ولكي يستقيم الحديث ولا يندرج في سياق المناكفات التي لا طائل وراءها، يتوجب أن نمعن النظر في سلوك الطرف الآخر، الإسرائيلي، ودوافعه.

لقد دلت التجربة على أن أي إسرائيلي، أي إسرائيلي بغير استثناء، يجد نفسه محظوظاً بانتمائه إلى الطرف الأقوى. ولكل إسرائيلي، أقر بهذا أم لم يقر، حصة ما من المنافع التي تحصل إسرائيل عليها بالقوة. وهذه حصة تهيئ للإسرائيليين التمتع بمستوى معيشة وامتيازات ما كانت لتتوفر لو أن إسرائيل ليست هذا الطرف الأقوى. وبكلمات أخرى: إن أي تحل من قبل إسرائيل عما تحتاز عليه سوف يتبعه نقص في المنافع التي يتقاسمها الإسرائيليون. فليس غريباً، إذن، إن يعارض الإسرائيليون أي تسوية تضر بمكانة إسرائيل وتمس المنافع التي يتمتعون هم بها.

وإذا كان ثمة اختلافات في المواقف وأوجه السلوك بين إسرائيلي وآخر، فهي هذه التي تتمحور أيضاً حول الجدوى، أي حول شروط التسوية التي تهيئ للإسرائيلي الاحتفاظ بأكبر حصة مما يتمتع به وتجنبه المجازفة بتعريضها للانتقاص. ويرتسم على واقع المثقفين الإسرائيليين موقفان رئيسان. فثمة أغلبية تؤيد حكوماتها حتى وهي تتوزع بين تأييد حكومات حزب العمل أو حكومات الليكود وكلها لا تقدم الحد الأدنى لإنشاء سلام مستقر لأنها لا تعرض الحد الأدنى من العدالة. كما أن ثمة أقلية تخشى أن يؤدي التعنت الإسرائيلي إلى المخاطرة بمكانة إسرائيل ومستقبلها، فهي تنتقد التعنت بهذا الدافع. وإن وجد خارج الفريقين من يتصرف بدافع نزيه صرف، فالأمر لا يعدو أمر أفراد معدودين قليلي التأثير على مجتمعهم، ومنهم من هو مبعوض من قبل هذا المجتمع.

مؤيدو الحكومات من المثقفين الإسرائيليين لا يشغلهم هاجس التطبيع مع الفلسطينيين، وإن انشغلوا به فبدافع المساهمة في حث الفلسطينيين على تقديم مزيد من التنازلات. ومنتقدو الحكومات، هؤلاء الذين يخشون مضار التعنت، معنيون بتوسيع الاتصالات التي تساعد على إقناع الفلسطينيين بالرضى بتسويات لا تخرج المفاوضات الإسرائيلي حتى لا يؤدي الرفض إلى قطع المفاوضات. وفي المحصلة، يلتقي الفريقان، إذن، في الضغط على الفلسطينيين، يستخدم أحدهما وسائل فظة، ويضغط ثانيهما بوسائل لائقة.

أما عدالة المطالب الفلسطينية وجدارتها بالتحقق وأهمية تحقيقها لإنشاء سلام مستقر فلا ينشغل أحد بها إلا في أضيق الحدود.

ليس غريباً، بعد، أن تتسم الاتصالات التي ينخرط فيها مثقفون إسرائيليون مع نظراء عرب بسمة البحث عن تسويات أكثر مما تتسم بأي شيء آخر. جماعة كوبنهاغن العربية الإسرائيلية تقدم أسطح مثل. وليس غريباً، أيضاً، أن يتركز البحث على المسائل الجزئية ولا يستشرف التسوية الشاملة إلا بعنوانها العام. فالغرق في المسائل الجزئية يلائم الحاجة الإسرائيلية إلى استبعاد حاجات التسوية الشاملة، أي استبعاد مقتضيات العدل الذي لا تتحقق بدونه مثل هذه التسوية ولا تستقر، ولا يمكن تحقيقه إلا بخسارة كل إسرائيلي لشيء مما انتفع به نتيجة العدوان.

إن وضعنا اليد على هذه الحقيقة وتحسسنا لمخاطرها دفعنا إلى إعادة النظر في موقفنا وأوجه سلوكنا السابقة. أشير بهذا إلى إعادة نظر إجرائها ويجريها مثقفون فلسطينيون لم يستدرجهم الرفض المطلق إلى العدمية ولم تبهرهم الآمال الخلبية التي روج لها الأوسلويون.

في إعادة النظر، انطلق الباحثون عن مسلك أشد نجاعة من حقيقة بسيطة: هناك جانبان، أحدهما معتد، والآخر ضحية. الجانب المعتدي ممعن في عدوانه حتى مع توفر خيار السلام، بل، خصوصا، منذ توفره. والجانب الآخر مكبل اليدين، وخصوصا بالقيود التي قيد نفسه بها في سياق اختياره لدعوة السلام، وهو يعاني معاناة مضاعفة ولا ينتظر إلا المزيد من المعاناة.

هذه الحقيقة وما يترتب عليها من إندياحات تطرح السؤال التالي، أو تعيد طرحه: كيف يتصرف مثقف حقيقي في هذا العصر إزاء ظلم صارخ بهذا المقدار، خصوصا حين يجد المثقف نفسه في الصف الذي يمارس الظلم ويمعن فيه كما هو حال المثقف الإسرائيلي، هل الجهد الذي يبذل في البحث عن تسويات ترغم الضحية على تقديم مزيد التنازلات وتحرر المعتدي من الحرج هو الجهد الذي يعكس ثقافة العصر ويؤشر على دور المثقف فيه؟

بكلمات أخرى: ما الذي يميز المثقف الملتزم بقيم العدالة عن السياسي العدواني أو السياسي الراضخ لسطوة العدوان؟ وفي الإجابة على هذا السؤال، بلورنا قواعد لرسم المواقف وأوجه السلوك.

أولى القواعد، أو قاعدة القواعد، أن المثقف الذي يستحق هذه الصفة، حتى لو كان منتميا إلى جهة ليس لها دخل مباشر في إيقاع الظلم، مطالب بان يدين الظالم وينتصر للضحية، بغير لبس أو تحفظات. وليس بحث المثقفين الإسرائيليين عن تسويات سوى شكل من أشكال الهروب من الالتزام بواجب المثقف. وهذا البحث - الهروب يفقد حتى حق إدعاء حسن النية حين يتستر وراء المساواة بين المعتدي والمعتدى عليه، من نوع التستر وراء الدعوة إلى إدانة التطرف على الجانبين وما يشبهها من دعوات.

بهدي هذه القاعدة، تتحدد القواعد الأخرى وأوجه السلوك: الاتصالات بين مؤسسة على جانب الضحية ونظيرتها على الجانب المعتدي تشكل ستارا خطيرا للتغطية على الفارق بين الجانبين ولا تحدث أي تأثير ذي بال على الجانب الذي يمارس العدوان، وتعزز الانطباع المضلل، الخطير، بأن الأمور الجوهرية قد حلت ولم يبق إلا تفاصيل يتفاوض الجانبان بشأنها. فهذه الاتصالات، إذن، مرفوضة، بمعيار المبادئ ومعيار النجاعة كليهما. أما الاتصالات التي تستهدف إتاحة الفرصة لمثقف إسرائيلي كي يعلن احترامه لدور الثقافة فيجهر بوقوفه إلى جانب الضحية وتأييده لحقوقها كما تحدها قيم البشرية وقوانينها ويدين مسلك دولته ضدها، فهي وحدها المقبولة. ولكي لا تختلط المواقف، ينبغي أن تتقيد

مثل هذه الاتصالات بشرط دقيق: نبذ هوس المساواة بين المعتدي والضحية والكف عن مطالبة المثقف الموجود في صف الضحية بإدانة الطرف الذي ينتمي إليه مقابل إدانة الموجود في صف المعتدي للطرف الذي ينتمي إليه.

لقد وقع بعض مثقفينا في غواية المساواة بين أخطاء التطرف الفلسطيني وأخطاء التطرف الإسرائيلي فواءم هذا الإسرائيليين كافة، الذين منهم يرتكبون أشنع الجرائم بدعوى مقاومة التطرف الفلسطيني والذين يخشون أن يؤدي التعنت الإسرائيلي إلى تأجيج التطرف. ومن هنا برزت، مثلاً، هذه المساواة الخطرة بين "حماس" الفلسطينية و"كاخ" الإسرائيلية فوفرت لمجوعى الضمير من المثقفين الإسرائيليين ما يريح ضمائرهم وبددت فرص التعبئة اللازمة ضد جرائم الاحتلال. هذه المساواة تغفل أخطر ما في المسألة كلها وهو أن العدوان الإسرائيلي قائم ومستمر بصرف النظر عن طبيعة رد الفعل العربي. والعدوان الإسرائيلي يستفحل إن سلك العرب باعتدال ويستفحل أيضاً إن تشددوا.

هذه هي حصيلة تجربة مديدة. ولعل من المفيد تذكير المثقفين العرب الباحثين عن تسويات مع نظرائهم الإسرائيليين بعبء تجارب جرت وتمت في مواقع صراع أخرى. فحركة المثقفين الفرنسيين إبان الثورة الجزائرية تاهت طويلاً وبقيت غير ناجعة إلى أن اهتدوا إلى هذه القاعدة فكفوا عن انتقاد أوجه خاطئة في سلوك الثوار الجزائريين وصبوا جهدهم في مجال تعبئة الرأي العام الفرنسي لتأييد الدعوة إلى استقلال الجزائر. وعندها، عندها، فقط، أحدث جهد المثقفين التأثير المطلوب وأسهم في تمهيد الأرض لإنشاء السلام. والأمر ذاته، بحذافيره كلها، تكرر مع الثورة الفيتنامية وموقف المثقفين الأميركيين منها.

لقد ظلت مفكرة هواتفي تضم أسماء إسرائيليين عدة، فنانيين وكتابا وصحافيين ونشطاء في حركة السلام، تزايد عددهم باطراد منذ العام ١٩٦٨. وبعد أوصلو، رحلت أشطب من هذه الأسماء اسما إثر آخر. والآن لم يبق في المفكرة غير أسماء قلة لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليدين.

الأمر عندي مفهوم، فلا مجال لجهد ضائع، حتى لو ظن بعضهم أنه غير ضار. ولست على استعداد لتوفير راحة الضمير لأي مثقف إسرائيلي حين لا يكون هو مستعداً لدفع ثمن إراحة ضميره، حتى لو صدقت أن ظلم إسرائيل للشعب الفلسطيني يوجب ضميره حقا.

إن لتحرر المثقف الموجود في صف المعتدي من وجع الضمير طريقاً واحداً: الانتصار للضحية. والثقافة لا تظل ثقافة حين تساوي بين المعتدي والضحية أو تميع الحدود بينهما.

"فتح" من الثورة إلى السلطة

"فتح" من الثورة إلى السلطة*

نشأة "فتح" وكذلك تطورها اللاحق ميزاها بسمات فعلت فعلها المستمر في رسم المواقف والسلوك. أولى هذه السمات أن "فتح" نشأت على أيدي رواد انخلع معظمهم عن حركات أعم، إسلامية أو قومية، وأن عددا من نشطاء "فتح" الفاعلين انضموا إليها بعد ممارسات طويلة أو قصيرة في مثل هذه الحركات، ومنهم من انخلع عن حركات ماركسية. هذه السمات عكست خيبة أمل فلسطينية بهذه الحركات، دون شك، لكنها عكست أيضا ضيقا بمقدار أو آخر، من نوع أو آخر، بالفكر والبرامج السائدة في هذه الحركات. وجعلت "فتح" ملاذا لأي رأي، لكن دون أن تنصهر الآراء في سياق فكر جديد.

ثانية السمات أن رواد "فتح" الأوائل وغالبية مناصريها جاءوا من أوساط اللاجئيين. وبهذا، عكست "فتح" مزاج اللاجئيين في المقام الأول ومكابدتهم متعددة الوجوه، تماما كما عكست ضيق الفلسطينيين عموما بأوضاعهم السياسية والمعيشية وخبية أملهم بالأنظمة العربية الحاكمة وشكواهم من قصورها في مواجهة إسرائيل التي تغتصب أرضهم وحقوقهم وقمع هذه الأنظمة لحركة الفلسطينيين المستقلة عن رقابتها وتوجيهها.

ثالثة السمات أن "فتح"، وهذا هو حالها، أظهرت استهانة سافرة بالعمل السياسي ومركزاته الفكرية لحساب الدعوة إلى الكفاح المسلح. ولعلنا نتذكر كم كان طاغيا ذلك النداء الذي أطلقه أحد قادة "فتح" المؤسسين: إخرس يا قلم ولعلع يا رصاص! وندرك كم كانت الاستجابة لهذا النداء واسعة.

• نص ورقة قُرئت في مؤتمر: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، في رام الله، ٢٢/١٠/١٩٩٨.

رابعة السمات ولعلها أشدها تأثيراً أن "فتح"، على ما أظهرته عند نشأتها من ضيق بمواقف الأنظمة العربية، توخت على الدوام أن توجد قواعد إسناد لنفسها لدى نظام أو غيره ثم لم يلبث أن سعت "فتح" إلى إقامة علاقات مع أنظمة عديدة بإظهار المراعاة لظروف هذه الأنظمة. هذه السمة ازداد تأثيرها منذ ما بعد ١٩٦٧، حين صار أكثر الأنظمة بحاجة إلى الدور الذي تلعبه "فتح"، دون أن يخشى من تأثيرها الفكري والسياسي مادامت مشغولة بدعوتها إلى العمل المسلح وغير مستعدة، بل غير مهية، للتأثير الكبير على الشأن الاجتماعي.

بهذه السمات، سلكت "فتح" بوعي أو بغير وعي سلوكاً يؤدي إلى إضعاف التيارات السياسية العربية ومنها الفلسطينية، وخصوصاً من خلال استبدال الموقف الفكري بنزعة وطنية عامة تتكئ على الكفاح المسلح. وساعد سلوك "فتح" هذا، مع عوامل أخرى بالطبع، الأنظمة الحاكمة على إخفاء الكثير من نواقصها وعيوبها. بل إن هذا السلوك، وقد اقترن بالمساندة التي قدمتها لـ "فتح" الأنظمة الأكثر غنى والأشدّ محافظة، ساعد هذه الأنظمة على تجنب سخط الجمهور في بلادها إزاء قصورها في مجال مواجهة إسرائيل. حتى في الحالات التي اصطدمت "فتح" فيها مع هذا النظام أو ذاك، وحتى مع وجود تأييد شعبي بارز لموقف "فتح"، لم يسهم الاصطدام في أي مرة في الارتقاء بالحركة الشعبية في بلد النظام إن لم نقل إنه أسهم في نحو معاكس.

غني عن البيان أنني، وأنا مرغم على الإيجاز، أتحدث عن السمات الأعم غير جاهل أن هناك استثناءات. وكل هذا جعل من "فتح" ثورة للكفاح المسلح دون أن ترتقي إلى مصاف الثورات التي تهيء لتبديل طبيعة المجتمع.

وكان من الطبيعي أن تتبنى "فتح" منذ نشأتها الشعار المجمع عليه فلسطينياً: تحرير فلسطين وإلغاء وجود إسرائيل، وأن تبرز الدعوة إلى استعادة الكرامة الفردية والوطنية.

وقد ساد في أوساط "فتح" الاعتقاد بأن تثوير الواقع الفلسطيني يتم من خلال دفع الفلسطينيين إلى ممارسة العمل المسلح وتأييده، وأن هذا سيفضي إلى تثوير الواقع العربي المحيط ويحمل قوى الشارع العربي ليس على مساندة الثورة الفلسطينية المسلحة، فحسب، بل على الضغط على الأنظمة لدفعها أكثر فأكثر إلى مجابهة إسرائيل، أيضاً.

وعندما تأسست م.ت.ف. فيما كان رواد "فتح" يتشاورون بشأن إطلاق الرصاصة الأولى وتوقيتها، أيدت "فتح" من بين أهداف المنظمة هدف إبراز الشخصية الفلسطينية والسعي لإنشاء الكيان الفلسطيني الوطني، مستجيبة بهذا إلى مزاج شعبي صاعد في هذا الاتجاه. غير أن "فتح" عارضت ما عدته رضوخاً من قيادة المنظمة للأنظمة العربية التي لا توافق على ممارسة الفلسطينيين الكفاح المسلح وانتقدت قصور المنظمة في مجال إعداد الشعب الفلسطيني لممارسته.

بهذا التأييد وبهذه المعارضة، اجتذبت "فتح" كثيرين من المفتونين بالكفاح المسلح وخائبي الأمل بالقوى السياسية والأحزاب العربية، وأسست بهم القاعدة التي مكنتها بعد عدوان ١٩٦٧ من البروز بوصفها الفصيل الفلسطيني الأول والأوسع انتشاراً، ثم القائد للعمل الوطني و م.ت.ف. فبعد تعرض الجيوش العربية إلى الهزيمة الصارخة في العام ١٩٦٧، لم تحتج "فتح" إلى جهود كبيرة كي تتصدر الساحة بسرعة، وتظفر في المنافسة مع الفصائل الأخرى، وخصوصاً تلك منها المنحدرة من أحزاب عربية.

سمات التطور اللاحق هذه، مضافة إلى سمات النشأة، عززت طابع "فتح" بما هي ثورة مسلحة قوامها جماهير اللاجئيين، وخصوصاً في أماكن الشتات، وشعاراتها الموجهة ضد طرف أو ضد رأي أو ضد موقف أكثر من شعاراتها الإيجابية، وكل الشعارات عامة قلما تم التوقف لإغنائها بالتفاصيل. وذلك فيما بقي الاهتمام بالشأن الاجتماعي والاقتصادي ضئيلاً، فضلاً عن أنه بقي غامضاً.

وقد ظل هذا هو شأن "فتح" حتى بعد أن أغواها شعار الدولة الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها العرب واليهود، ثم بعد أن برزت الدعوة إلى السلطة الوطنية ثم إلى تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي الدعوة المستمرة إلى اليوم. ولم تقدم "فتح" أي تصور لطبيعة السلطة أو الدولة ولم تعرض على الآخرين أو تعد لنفسها أي برامج.

وبهذه العدة، التي هي ليست عدة حين يتعلق الأمر بشؤون الناس الحياتية، دفعت "فتح" م.ت.ف. والتي هي أحسن كما بالتي هي أسوأ إلى الاشتراك في محادثات مدريد. وتأثير إرث من الشكوك المتراكمة والتشكيك بفعالية الأنظمة والقوى العربية، ولجت "فتح" عطفة أو سلو إلى أن وجدت نفسها في قيادة السلطة التي أنشئت بموجب اتفاق أو سلو. وصرنا بهذا أمام "فتح" في قيادة سلطة بعد أن ظلت طويلاً قائده لثورة مسلحة. وبهذا، أيضاً، توجب على "فتح" أن تواجه عبء تنظيم الشؤون الإدارية والأمنية والحياتية لجمهور كبير وأن تواجه ألوف التفاصيل التي تنجم من هذه الشؤون.

قد يحلو للبعض أن يوجز أو أن يبسط فيقول إن "فتح" بأوسلو انتقلت من موقع الثورة إلى موقع السلطة. إلا أن واقع الأمر لا يسوغ، عندي، هذا التبسيط. فالثورة التي كانت "فتح" في قيادتها أو عاموداً فقيراً لها افتقرت إلى الرؤية الاجتماعية والاقتصادية. وبواعث الثورة الوطنية التي أنشأت "فتح" لم تكف عن ممارسة تأثيرها لأن المسألة الوطنية لم تحل. والتراجع عن الهدف الوطني الكبير: تحرير فلسطين، إلى الهدف المصغر: إقامة الدولة على أرض الضفة والقطاع، أوقعا في صفوف "فتح" بلبلة انضافت إلى البلبلات التي أحدثتها عوامل أخرى. ثم إن هذه البلبلة زادت، وهي تزداد الآن، مع تجزئة الهدف المصغر ذاته واعتماد أسلوب التوجه نحوه خطوة وراء خطوة.

إلى هذا، أدى نبذ "فتح" الكفاح المسلح وتعهد الكف عن ممارسة العنف إلى إفقادها مسوغ نشأتها وانتشارها الأهم. وهي لم تتوصل حتى الآن إلى مسوغ بديل.

هنا تنبثق أسئلة كثيرة وتنداح حولها أسئلة أكثر:

ما هو تأثير تجزئة الهدف المصغر بعد تأثير إهمال الهدف الأصلي؟ وما هو تأثير الموافقة على وجود مرحلتين من أجل الوصول إلى الهدف الأصغر ذاته؟

كيف يمكن بناء سلطة، أي سلطة، مع غياب تصور واضح لطبيعة السلطة وفي ظل الامتزاج المعقد بين متطلبات التحرير ومتطلبات الحياة اليومية للملايين الناس؟

بل كيف يمكن بناء سلطة، أي سلطة، بوجود شريك في المفاوضات مقتدر ومتفوق ومفعم بروح العدوان ومصر على منع الفلسطينيين من تحقيق هدفهم الوطني بأي مقياس تقبل به أغلبيتهم مثلما هو مصر على تعزيز حياتهم ومنعهم من تطويرها؟ وكيف يمكن الضغط على هذا الشريك حين يتم التنصل من الوسائل الضاغطة؟

يقينا أن الوضع الراهن لا يبيح تقديم إجابات شافية. غير أنني أجازف بمقاربة إجابات أعرضها للنقاش.

تتسم حياة اللاجئ التي عكست "فتح" حالها بعدم الاستقرار، فلا ثبات في الأوضاع، ولا في المواقف، ولا في القيم، ولا غرابة في التبدل حتى حين يتم الانتقال من موقف إلى نقيضه أو التعايش معهما كليهما. هنا، يكمن، في رأيي، جذر التفسير الأصوب لحال "فتح"، لعدم استقرار مواقفها وشعاراتها، ولانتقالها من موقف إلى غيره باستمرار. ينسحب عدم الاستقرار على الموقف العام وعلى المواقف الشخصية لكل فرد. ولقد رأينا كيف تماوجت مواقف "فتح" بين حدود متباعدة أو متباينة، دون أن يقر أصحابها بالتناقض أو يكفوا عن توجيه الاتهام لمن انتقدهم في موقف ولمن انتقدهم في نقيضه. اتهم ناس "فتح" دعاة التسوية السياسية الأوائل بشتى الاتهامات بالتفريط والخيانة، ثم اتهم هؤلاء الناس معارضي أو سلو بشتى الاتهامات. وأصحاب أكثر الأصوات تشدداً في الدعوة إلى أرفع القيم الوطنية والسلوكية النظيفة صار منهم أصحاب أعلى الأصوات في تسويغ المسلك الاستسلامي والفساد الفردي كليهما.

وجود التباين حتى داخل الفرد الواحد هو من سمات المجتمعات اللاجئة. وقد عرفنا كثيرين كانوا في الوقت ذاته صادقين وكاذبين، أنوفين ووضعاء، مقدمين ومتخاذلين، متشددين ومتهاونين، داعين إلى نظافة اليد والغبين في الفساد، هادري الأصوات في انتقاد الديكتاتوريات ومؤيدين لشتى أنواع الديكتاتوريين.. الخ.

فهل يمكن لمن لا يعرف الاستقرار على رأي أو قيمة أو سلوك، لمن يفعل الشيء ونقيضه بالحماسة ذاتها، أن يبني وضعاً مستقراً، ثورة، أو سلطة، أو دولة؟ أطرح السؤال من دون أن أقصد استخدام هذا المنبر لتوجيه الانتقاد، أطرحه ساعياً لإبراز حقائق.

وفي هذا السؤال، يكمن مأزق "فتح" المزمّن، المأزق الذي تفاقم منذ انضافت مسؤوليات قيادتها للسلطة إلى مسؤوليات قيادتها لحركة التحرير. ومن الجلي أن المأزق يتفاقم مع امتداد الزمن وتطاوله قبل بلوغ الهدف الوطني.

وفي الإجابة على هذا السؤال، يتحدد مستقبل "فتح"، ثورة بقيت أو سلطة صارت، أو مزيجاً من الاثنين.

قلنا، ولا ضرر لو كررنا القول بغير ملل، إن بواعث الثورة الوطنية لم تصر بعد من الماضي. ونحن نرى رأي العين أن المعوقات لم تقل، بما فيها المعوقات التي تعرقل حتى بناء إدارة ذاتية ناجحة، وأن الهاجس الوطني بالرؤية الصحيحة لموقعه ما يزال هو الأول.

وهناك، في "فتح" من أعتقد أن بالإمكان استخلاص مكاسب صغيرة، شبراً من الضفة وآخر من القطاع، حقاً في مجال وآخر في غيره، ومراكمة المكاسب لتأسيس حالة نوعية جديدة تأذن باستمرار التوجه نحو الهدف الوطني. بهذا الاعتقاد، جرى تسويغ عطفة أوسلو؛ وفي هديه، جرى الترويج لأفراح قادمة. الآن، بعد انقضاء خمس سنوات، أمامنا مشهد لا يتطابق مع ما جرى الترويج له: تبهت حكومات إسرائيل المتعاقبة مكاسب أوسلو الصغيرة، وتتضافر مجهودات إسرائيل والسليبيات الفلسطينية الذاتية فتحول دون نشوء الحالة النوعية الجديدة المتوخاة؛ تغيب الآمال، ويهبط سقف المطالب هبوطاً إثر هبوط؛ وحتى حين تفرض الظروف انتعاش أمل يظل بيد حكومات إسرائيل أن تحبطه من جديد. وفيما يستمر ذلك تتردى الأحوال المعيشية زيادة على ترديها قبل أوسلو، وتتضاءل فرص التطوير وإمكانياته، وتستشري الظواهر السلبية التي تفتك بالمجتمع الفلسطيني وقيمه الإيجابية.

وبهذا كله، بصرف النظر عن توزيع المسؤوليات عنه، تتضاءل فرصة "فتح" لاستقطاب ولاء الجمهور وتأييده، أي أن "فتح" تفقد أهم ما مكنها ومكن الحركة الوطنية معها من عبور المأزق السابقة. وبهذا، أيضاً، يبهت حتى داخل "فتح" الاهتمام بالهاجس الوطني لحساب الاستغراق في هواجس المعيشة، ويضعف الالتزام بالقيم النظيفة لحساب الولوغ في الفساد وتسويغه، فتفقد "فتح" أيضاً، المسوغ الأول الذي توجهها بصورة طوعية عاموداً فقرياً للحركة الوطنية، فتفقد الحركة الوطنية الراهنة عامودها الفقري.

وبغياب العوامل المسعفة لتحقيق التقدم العام، تغيب فرصة التطور الذاتي لـ "فتح" لحساب استشراف عوامل التشتت والتراجع، وتغيب معها فرص كثيرة أخرى: فرصة الانتقال الناجح من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي، ومن الحركة التي اعتمدت أسلوب التحميس والتعبئة تحت شعارات عامة إلى الحزب أو المنظمة أي إلى التعبئة على أساس البرامج والخطط المفهومة والمقبولة؛ وتغيب فرصة الانتقال الناجح، إذن،

من الثورة إلى السلطة، ولا يبقى أمام "فتح" وغيرها من الفصائل التي على شاكلتها إلا التماهي مع سلطة حالها هو الحال الذي نراه دون أن يكون بمقدورها أن تطور هذه السلطة إلى ما هو أفضل.

هل رسمت صورة لا تسر؟

بصراحة: لقد وصفت ما أراه.

هل يدعو الأمر إلى التشاؤم؟

بالصراحة ذاتها: نعم، لكن في وجه واحد من وجوهه فقط. فثمة وجوه أخرى لا توجب الجزم بأن الطريق انسد وانتهى الأمر.

إن ما انسد في رأيي هو عطفة أو سلو. وهذه لم تكن عندي الطريق. وعوامل الصراع الدائر منذ قرن ما تزال ماثلة وستستمر ماثلة طيلة القرن القادم. إلا أن موجة الحركة الوطنية الفلسطينية التي نشأت بعد نكبة ١٩٤٨، الموجة التي صارت "فتح" في صلبها، تواجه مأزقاً حاسماً. بعض مكونات المأزق ذاتية رافقت الحركة منذ نشأتها، والكثير منها سببه التفوق الكاسح للجبهة المعادية كما سببته عوامل موضوعية أخرى، خصوصاً ما نجم من هذه العوامل من انتصار النظام الرأسمالي في الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا. إنه المأزق الذي يذكر بالمأزق الذي أودى بموجة الحركة الوطنية الأولى إثر نكبة ١٩٤٨ وأسلمها إلى التلاشي.

لكن، كما انبثق الجديد بعد ١٩٤٨ من ظروف الكارثة، فإن الجديد الآتي يتشكل.

وأمام "فتح" مثلما هو أمام غيرها من الفصائل، كل حسب حجمه ودرجة مسؤوليته، واحد من خيارين أو لنقل: احتمالين: أن تسهل انبثاق الجديد الآتي وترفده بخبراتها؛ أو أن تعيق الانبثاق. والذي لا أشك فيه أن الإعاقة ستنتهي إلى تلاشي المعيقين.

وفي "فتح" حتى الآن كثيرون من القابضين على الجمر إلى جانب المحبطين والوالغين في الفساد. وليس كثيراً أن يطالب الجمهور هؤلاء القابضين على الجمر بأن يزيدوا فعاليتهم ويعطوا جهدهم ليسهلوا قيام البناء.

إن الجديد آت من وسط المصاعب. وليس مهماً أن يحمل اسم "فتح" أو أي اسم آخر.

جامعة بيرزيت بؤرة ضوء

جامعة بيرزيت بؤرة ضوء*

بيرزيت اسم له شهرة. فالقرية التي تحمل هذا الاسم واحدة من أجمل قرى الضفة الفلسطينية المحتلة وأكثرها أصالة. والجامعة التي تحمل الاسم ذاته هي أقدم جامعات الضفة. ولعلها أكثرها عراقة أيضاً. وقد اقترن اسم جامعة بيرزيت بمسيرة مواطني الأرض المحتلة وهم يواجهون الاحتلال الإسرائيلي في العقود الثلاثة الأخيرة. ووفرت الجامعة لمقاومي الاحتلال سلاح العلم والثقافة، وأسهمت في أشكال المواجهة الأخرى، ورفدت المجتمع الفلسطيني بأفواج متعاقبة من خيرة كوادره وقادة مؤسساته الخاصة والعامة.

ولو تتبع المرء نشأة هذه الجامعة وتطورها، فسيضع يده بسهولة على محطات متتالية جسدت محطات تطور الحركة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير، وعكست أمجد ما فيها وأكثره أصالة وأشدّه فاعلية.

والدور الذي لعبته بيرزيت لا يمكن استيفاء الحديث عنه، لا في مقال واحد ولا في مقالات عدة. وفي هذا الدور صفحات ما زال من غير الممكن كشفها وإذاعة أسرارها. وقد ينقضى وقت طويل قبل أن يصير هذا ممكناً. وللإنسان أن يتصور حجم الجهود التي بذلت كي تتحول مدرسة ثانوية خاصة في قرية إلى كلية متوسطة يدرس الطالب فيها سنتين. ثم كي تصير الكلية المتوسطة كلية عامة. ثم كي تفرخ الكلية الواحدة كليات يدرس الطلاب فيها العلوم الطبيعية والإنسانية والهندسة والآداب واللغات، وتتوفر فيها فرص الدراسات العليا. ولئن كان صحيحاً أن في العالم جامعات تطورت في النحو ذاته، فمن الصحيح أيضاً أن جامعة بيرزيت شقت طريقها بثبات في ظل احتلال

قاس وبغيض هو الاحتلال الإسرائيلي الذي يغتصب الأرض كما يغتصب حقوق سكانها، ويحاول أن ينفي الإنسان ناهيك بمحاولته حجب العلم والثقافة الجديدين عن ضحاياه وتدمير الموروث منهما.

المخاطر

أما صورة جامعة بيرزيت الآن فهي التي يتركز عليها هذا الحديث: صورة المنجزات المتحققة والمخاطر التي تهدد هذه المنجزات. وما حفزني على الحديث هو الحدث الذي اقترن بزيارة رئيس وزراء فرنسا للجامعة واندياحاته في دنيا العرب.

هنا، ينبغي الإقرار بأنّي لا أتوخى تقديم دراسة محايدة، موجزة أو مفصلة، بل تقديم شهادة لا أنكر أنّي أدلى بها من موقع المفتون بما عاينته وسبرت أغواره بنفسي، بعد أن بقيت مدة طويلة مطلاً على تطور الجامعة من الخارج، وذلك من خلال عضويتي في المجلس الفلسطيني الأعلى للتربية والثقافة والعلوم. وللقارئ أن يعلم أنّي أتعمد زيارة هذه الجامعة كلما تيسر ذلك منذ رجعت إلى الوطن أواخر العام ١٩٩٥. ولهذا فإنّي كثيراً ما أزور هذا الصرح حريصاً على إشادة أوسع العلاقات مع طلابه وأساتذته. وأنا أزور هذه الجامعة خصوصاً كلما أثقلت عليّ ظلمات الواقع المحيط، أجيء إلى باحة ضوء لأغتسل بنورها، وأستروح شذى عطراً يصمد بثبات وسط ما يركم الأنوف، أتمعن في الحاضر واستشرف مستقبلاً تكتنفه الهواجس، واستقصي كفاح الطلاب والأساتذة والإدارة لإطفاء هذه الهواجس، وأحيي شعلة الأمل، وأعزز الثقة بأن الشعب الفلسطيني ما زال بخير بالرغم من تعاقب الكوارث.

لا أحب جوسبان

وفي زيارتي الأخيرة للجامعة، وجدتني بالمصادفة وسط اللجة التي شهدت احتجاجات الطلاب على التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء فرنسا فمس مشاعر العرب. أعترف بأنّي لا أحب ليونيل جوسبان، وغني عن البيان أن تصريحاته الممالئة لإسرائيل قد استفزتني كما استفزت غيري وربما أكثر. فقد عشت في بلاد الغرب قرابة عقدين حتى الآن، وعرفت أن ممالئي إسرائيل فيها كثيرون. لكن عدد الذين ينكرون حتى من بين هؤلاء أن جنوب لبنان أرض محتلة ويتنكرون لحق اللبنانيين في مقاومة الاحتلال قليل. وإذا كان جوسبان قد أهان المناضلين من أجل الحرية، حين وصف المقاومة اللبنانية المسلحة للاحتلال الإسرائيلي بأنها إرهاب، فقد تنكر أيضاً لسياسة فرنسا المعلنة، وبز، وهو الموصوف باليساري، يميني بلاده أنفسهم في التودد للأوساط

الصهيونية. لقد حك جوسبان أنوف الشعب الرازح تحت أبغض احتلال، حكها بفظاظة لا نظير لها في سلوك أي سياسي فرنسي معتبر، فبلغ إحساسي بالاستفزاز الذروة، وتمنيت أن يتلقى المستفز الرد الذي يستحقه.

وعندما حضرت إلى الجامعة في الصباح لإلقاء محاضرة في بعض صفوفها، أبهجنى مشهد طلابها الذين احتشدوا في باحتها الرئيسية، وقد تهيأوا للاحتجاج على تصريحات المستفز القادم لإلقاء محاضرة في كلية الحقوق في جامعتهم. وكان هذا مشهداً ذكرني بأيام الفتوة والشباب، أيام الخمسينيات والستينيات حين كان الجمهور العربي، وأخصه الطلاب، يبادر إلى رفع الصوت ضد أي استفزاز، يستوي في هذا أن تكون سلطات بلده نائرة أو خائرة.

وفي الصباح الذي أحدث عنه، احتشد طلاب جامعة بيرزيت في تظاهرة انتظمت بأحلى ما يكون عليه النظام، جمعتهم الغيرة على مصالح وطنهم والرغبة في الانتصار للمناضلين اللبنانيين من أجل الحرية. وقد نسق الطلاب نشاطات احتجاجهم مع إدارة الجامعة، ناقشوا مع مسؤولي الجامعة ما يجوز عمله وما لا يجوز، واستمعوا إلى عميد شؤون الطلاب، والتزموا ما اتفقوا عليه كي يجي الاحتجاج سلمياً كأرقى ما يكون عليه سلوك طلاب جامعة عريقة.

هنا، ينبغي للقارئ أن يعلم أن جامعة بيرزيت أرست تقاليد راسخة، تقاليد حضارية ترسم مساهمة طلابها وأساتذتها في العمل العام. وقد انطلقت هذه التقاليد من إيمان الجميع بالتعددية الفكرية والسياسية وحق التعبير عن المواقف بحرية. وفي الجامعة مجلس طلبة ينتخبه طلابها دورياً، يجري انتخابه بكامل الحرية، فيتمتع كل تيار فكري أو سياسي بحق ممارسة الدعاية لبرنامجهم واجتذاب الأنصار دون تدخل من أحد. ولهذا، فإن مجلس طلبة الجامعة يجسد ميزان القوى وعلاقاتها بأمانة. وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية حين يتعذر الإجماع وتلتزم الأقلية بقرار الأغلبية. وتجرى النشاطات المشتركة بسلاسة ميزت هذه الجامعة وعززت دورها وشهرتها حتى أصبحت صرحاً من صروح الديمقراطية. وفي الجامعة إذاعة داخلية يشرف عليها مجلس الطلبة وتتوافر فيها الفرص للحوارات متعددة الأغراض. ولكل طرف ممثل في مجلس الطلبة الحق في بث ما شاء من أفكار ودعوات ودعايات. ولكل طرف حصة من وقت الإذاعة تعادل حصته في مجلس الطلبة.

أجواء مشحونة بالتوتر وعناد

وصل موكب رئيس الوزراء الزائر متأخراً أكثر من ساعة عن موعد وصوله المقرر؛ أخرته حاجة المضيفين إلى التيقن من تمام الاستعدادات. وكان الموكب قد اجتاز قبل وصوله نوعين من نقاط المراقبة على الطريق المفضي من مدينة رام الله المجاورة إلى المدينة الجامعية. فقد أقامت الشرطة الفلسطينية نقاط مراقبتها في حدود رام الله، أي في المنطقة (أ) التي لا يحق لها الوجود في غيرها. وأقام الجيش الإسرائيلي نقاطه في المنطقة (ب) التي يتمتع فيها بالسيطرة الأمنية وحده، وهي المنطقة الممتدة بين مشارف رام الله والجامعة. والجدير بالذكر أن بيرزيت وجامعتها كليهما واقعتان في المنطقة (ب) حيث لا سلطة أمنية للفلسطينيين، وأن إدارة الجامعة دأبت على منع أفراد الأمن الإسرائيلي من دخول الجامعة، وأن طلاب الجامعة دأبوا على مناوأة قوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة كلما جرؤت على الاقتراب من حرم جامعتهم. وقد أُلّف الإسرائيليون أن يقيموا مراكز مراقبتهم بعيداً عن مرمى حجارة الطلاب الساخطين. وهذا ما فعلوه يوم زيارة الفرنسي للجامعة.

وصل موكب الزائر، إذن، في أجواء مشحونة بالتوتر، التوتر الذي أهاجته تصريحات جوسبان الاستفزازية، والتوتر الذي أججته استفزازات نقاط المراقبة الإسرائيلية واضطرار الطلاب إلى اجتيازها والولوج إلى الجامعة عبر البنادق المشرعة والعيون المستريية. وبالرغم من هذا التوتر، استقبل حشد الطلاب زائر الجامعة المبعوض بأهدأ ما يسمح به المقام: يُقَطُّ من شتى الهجوم كتبت عليها الشعارات التي تعبر عن مواقف المحتجين، وهتافات منتظمة تعكس السخط الذي يتفاعل في النفوس. وقد أبقى حشد الطلاب ممرا سالكا عبره الزائر ومرافقوه الرسميون ومستقبلوه وحراسه، دون أن يتعرض أي طالب لأي من هؤلاء بأي أذى أو يعرقل حركة الجماعة الكبيرة التي يتصدرها الزائر.

لقد شهدت دخول الجماعة بأمر عيني، واشتد افتتاني بسلوك الطلاب، بضبطهم لمشاعرهم المستثارة، بإيقاع الاحتجاج الذي يجانس بين قوة التعبير وتحضره، بانتظام صفوف الحشد دون تزامم أو تدافع، بالاحترام الذي أظهره الطلاب للطالبات المشتركات في الحشد.

وبعد هذا الاستقبال، وصل جوسبان إلى القاعة التي جاء ليلقى فيها محاضرتة الموعودة، وكان أساتذة الجامعة والمدعوون من خارجها في الانتظار. وأمكن لعدد من الطلاب الوقوع على مكان في القاعة يستمع فيه إلى الزائر، فيما بقي معظم المحتجين في الباحة.

وقد تولى نفر من أبرز المختصين الفلسطينيين بالشؤون التي تطرقت لها تصريحات جوسبان مناقشته. وتناوب عدد من الأساتذة تنفيذ ما انطوت عليه التصريحات وحاجوا

الضيف بكفاءة عالية. ولو تمتع جوسبان في هذا الموقف بالحصافة التي يفترض أن يتمتع بها رئيس وزراء فرنسا، لاغتنم الفرصة فتراجع عن مغالطاته التي استنكرت في فرنسا ذاتها بمقدار ما استنكرت في دنيا العرب. ولو تيسر للمستفز حصافة أكثر لقدم اعتذارا عن تصريحاته المنكرة والمستنكرة. إلا أن الرجل تشبث بممالاته لإسرائيل، وتحدث بصلف بغیض، ولم يراع مضيقيه، ولم يلن أمام حججهم الدامغة.

المحاضرة والمناقشات شهدها الطلاب المحتشدون في الباحة عبر شاشة نقلت لهم وقائعها، فشهدوا الصراع بين موقف المدافعين عن حق المحتلة أرضهم في مقاومة الجيش الإسرائيلي وبين صلف الفرنسي الزائر الذي أصر على احتساب المناضلين اللبنانيين من أجل الحرية في عداد الإرهابيين. فكان من الطبيعي، إذن، أن تفور المشاعر إزاء هذا الصلف زيادة على ما هي فائرة. ويبدو أن مرافقي رئيس الوزراء الفلسطينيين قد هجسوا بما يمكن أن ينجم من فورة المشاعر فنصحوا ضيفهم بالخروج من باب غير الذي دخل منه ليجنبوه مواجهة الحشد الذي اشتد سخطه. لكن جوسبان أبى الاستجابة للنصيحة وأصر على أن يغادر من حيث دخل، أي من وسط الحشد.

هل ظن رئيس وزراء فرنسا أن إمعانه في الصلف والمغالطات سوف يمر دون أن يتلقى ما يستحقه؟ هل استهان الرجل بمشاعر الساخطين ما داموا من ناس العالم الثالث، كما يفعل أي عنصري متكبر؟ أم أن ممالي إسرائيل هذا قرر مواصلة التحدي وفي ظنه أنه سيتقاضى في الأوساط الإسرائيلية والصهيونية ثمناً أعلى؟ أسئلة ترد كلها في البال. والحقيقة أن جوسبان أقبل ثانية على الحشد كأن شيئاً لم يكن. والحقيقة أيضاً أن أغلبية الطلاب الغالبة تلقت جوسبان في إطلالته الثانية بما تلقت به في الأولى: اليفط، والهتافات وتعبيراتها الفصيحة. غير أن واحداً من المحتشدين، واحداً لم تكشف التحقيقات من هو، ألقى ناحية جوسبان حفنة حصى، فلم يلبث أن اهتاج آخرون فرموا ناحية الزائر ما في متناولهم، ولم يكن في المتناول إلا الحجارة. وبالرغم من أن أجهزة الإعلام لم تبث من مشاهد الاحتجاج التي دامت بضع ساعات إلا مشهد رمى الحجارة هذا الذي استغرق بضع دقائق، فقد بقي واضحاً حتى في هذا المشهد أن عدد الذين رموا حجارة يشكل أقلية قليلة من المحتشدين. وهي أقلية لم يبلغ سلوكها الخارج على المتفق عليه حقيقة الاحتجاج الراقى الذي مارسه الأغلبية الساحقة.

لقد مثل المحتشدون قطاعات الطلاب كلها والأطراف السياسية كلها: "فتح" والأحزاب المتحالفة معها في السلطة وأحزاب المعارضة والمستقلين. ولم يغب عن الساحة إلا الطلاب المنتمون لـ "حماس" في مجلس الطلبة، فهؤلاء قرروا مقاطعة الحشد لأسباب تخص حركتهم على ما يبدو. والحقيقة أن ممثلي القطاعات كافة لم يجيزوا استخدام الحجارة، وقد رأيتهم بنفسى وهم يجهدون أنفسهم لثني القلة القليلة عن استخدامها ويحاولون حماية الزائر من أذاها، حتى وهم يعتقدون أنه يستحق أشد عقاب. وأظن

أن الزائر الذي كان في متناول المحتشدين ما كان لينجو بجلده لو لم تحتفظ الأغلبية بالسيطرة على المشاعر المهتاجة وتوفر للزائر فرصة النجاة.

بعدها، تعجل بعض الناطقين باسم السلطة الفلسطينية الإذلاء بتصريحات غاضبة على الطلاب. وأطلق هذا البعض التهديدات والاتهامات حتى قبل أن ينتظم التحقيق. وفي هذا السياق، تعرضت قرابة مائة وثلاثين طالبا للاعتقال، وجرى بعض الاعتقالات بفضاظة. كما تعرض بعض مباني الجامعة في الليل لتفتيش متعجل لم تعلن أي جهة أنها هي التي قامت به. لكن معظم المعتقلين أفرج عنه في الأيام الثلاثة الأولى، ولم يبق منهم إلا بضعة وثلاثون طالبا. ولو افترضنا أن هؤلاء كلهم رموا حجارة حقا، ففي هذا وحده ما يظهر ضالكة نسبة الطلاب الذين خالفوا الإجماع ولجأوا إلى هذا اللون من العنف.

وضع جديد

باعتقال طلاب والتهديد بتحويلهم إلى محكمة الأمن القومي وفصلهم من الجامعة، نشأ وضع جديد. والواقع أن التهديدات والتدابير الفظة مست مشاعر الجميع: إدارة الجامعة وأساتذتها وطلابها وجمهور المواطنين. وإزاء هذا الوضع، أظهرت تقاليد جامعة بيرزيت العريقة متانتها. فمع تخطيء لجوء بعض الطلاب إلى العنف، اتحد الطلاب والأساتذة والإدارة في الدفاع عن استقلال الجامعة وحرية ناسها في التعبير، كما اتحدوا في حمايتها ضد التدخل الخارجي في شؤونها. وحظيت الجامعة بمساندة الجمهور. وانتظمت النشاطات: المظاهرات والإعتصامات داخل الجامعة وأعمال المساندة من خارجها. وتحددت المطالب: معالجة ما جرى داخل الجامعة من قبل هيئاتها وحدها ووفق أنظمتها وحدها، والإفراج عن المعتقلين، وسحب التهديد بإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة.

وقد علقت الدراسة في الجامعة إلى أن تتم الاستجابة للمطالب، علقها قراران متجانسان صدرا عن مجلس أمناء الجامعة ومجلس طلبتها.

وفي المحصلة، تحققت هذه المطالب بعد أن زار رئيس السلطة الفلسطينية الجامعة وحاور العاملين فيها والأساتذة والطلاب. وبهذا، اجتازت جامعة بيرزيت مرة أخرى عنق زجاجة أدخلها فيه حادث طارئ.

وما كان لردود الفعل المستهينة بأنظمة الجامعة والقانون العام أن تبرز بالحجم الذي برزت به، لولا وجود نوايا مسبقة يتطلع مضمروها إلى تطويع الجامعة العريقة وإدخالها في السياق الذي يقضي على تميزها واستقلالها. ولئن كسبت الجامعة جولة وكسب كل ديمقراطي الجولة ذاتها، فمن المؤكد عليه ان هذه الجولة لن تكون الأخيرة

في النزاع بين الديمقراطيين وخصومهم. ومما لا شك فيه أن الأخطار التي تهددت الجامعة منذ نشأتها والتي تفاقمت مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لم تخل الساحة. والقوى التي يسوؤها وجود بؤر الضوء لم تلق أسلحتها ولن يرضيها أن تتأسس صروح يزدهر فيها العلم والثقافة الراقية بحرية وفي معزل عن سطوتها.

وما زال على الديمقراطيين في أي مكان، أيما كانت عليه مشاربهم واجتهاداتهم، أن يفعلوا الكثير لدعم الجامعة، لصيانة بؤرة الضوء وتمكينها من بث ألقها دون توقف. ومن شأن القارئ أن يعلم أن الجامعة تعاني شح الموارد المالية والضغوط متعددة المصادر. وقد أثبتت الجولة الأخيرة أن مساندة الجمهور الفلسطيني والعربي عموما هي الوعاء الذي يصون هذه الجامعة ويساعدها في متابعة دورها العلمي والثقافي والوطني.

ومما لا شك فيه أن المساندة اللازمة لجامعة بيرزيت ينبغي أن ترتقي إلى مستوى المخاطر والتحديات التي تواجهها، وما أشد هذه المخاطر والتحديات!

أثر اللجوء على الشخصية الفلسطينية

أثر اللجوء على الشخصية الفلسطينية*

تابعت مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ تجدها أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. تابعت الحركة بهمة المنهمك في نشاطها وبصيرة الدارس المدقق. لم أكتف بالاستغراق في التجربة، بل قرنته بالسعي إلى استكناه أعماق الحركة: الظواهر التي رسمت صورتها، والدوافع التي حفزت على تجدها وانطلاقها، والعوامل التي أثرت في تطورها، المنجزات والعثرات والقصور. وقد استخلصت أشياء كثيرة نشرتها في الكتب التي ألفتها ورصدت فيها مجرى الفكر السياسي الفلسطيني ومكوناته، وفي الدراسات والمقالات التي نشرتها الصحف والمجلات المتخصصة على مدى الأعوام الأربعين المنقضية.

وقد لاحظت في دراستي للفكر السياسي الذي نشأ وتطور قبل العام ١٩٤٨ قدراً كبيراً من الثبات على المواقف والتشبث بالمطالب الوطنية. كما لاحظت أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد اقتبست، عندما جددت نفسها بعد العام ١٩٤٨، المواقف السابقة والمطالب السابقة بحذافيرها تقريباً. وتبلور هذا الاقتباس، أوضح ما تبلور، في الأدبيات السياسية لفصائل العمل الوطني المتجدد وأحزابه، ثم تبلور في موثيق منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق القومي الذي أقر عند تأسيس المنظمة في العام ١٩٦٤، والميثاق الوطني الذي حل محل الميثاق القومي عندما انتقل مركز الثقل القيادي في المنظمة من أيدي الفريق المؤسس الذي تزعمه المرحوم الأستاذ أحمد الشقيري إلى أيدي حملة البنادق الذين تزعمهم طويل العمر ياسر عرفات.

* نص محاضرة ألقى في: مركز دراسات اللاجئين "شمل"، رام الله، في ٣١/٣/٢٠٠٠؛ ونشر في: الأيام -ملحق شامل، رام الله، ٢٢/٥/٢٠٠٠.

لكن ثبات المنظمة وفصائلها على المواقف السابقة المقتبسة مجدداً لم يلبث أن خالطته تلويحات زعرته. ظهرت التلويحات في البداية على حياء، ثم لم يلبث أن أفصح عن نفسها. وقبل أن تنقضي سنوات عشر على تأسيس المنظمة، أو سنوات ست على تولي حملة البنادق زمام القيادة فيها، تزعت الثوابت كلها. وانتهى الأمر في العام ١٩٧٤ إلى صياغة برنامج النقاط العشر الشهير أو برنامج العمل الوطني المرهلي كما سمي رسمياً، وابتدأت المرحلة التي نعيش عقابيلها إلى اليوم.

برنامج النقاط العشر صاغته لجنة ضمت الأمناء العامين للفصائل الممثلة في منظمة التحرير، وصادق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة بما يشبه الإجماع، فلم يعارضه من أعضاء المجلس كلهم إلا أربعة أعضاء. وقد استبدل هذا البرنامج، لمن نسيه، شعارات العمل الوطني الثابتة بشعارات جديدة ووضع على جدول الأعمال مطلب إنشاء السلطة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتحرر من الاحتلال الإسرائيلي. وأكد البرنامج القبول بالتعايش مع يهود إسرائيل، مبعداً إلى الخلف شعار تحرير فلسطين كلها واستعادة عروبتها بكاملها. وكان هذا هو التحول الجيني الذي أفضى بعد سنوات إلى القبول بحل لقضية فلسطين في هدي قرارات الشرعية الدولية، ثم أفضى إلى القبول بالقرار ٢٤٢ الشهير واعتباره غاية المنى، ثم أوصل إلى اتفاق أوسلو. وقد تفاعل التحول الجيني والتحويلات التي توالى بعده فأدى تفاعله إلى الانقلاب الكامل على الثوابت التي رسمها العمل الوطني الفلسطيني منذ العام ١٩١٨ وتنحيتها من الميثاق الوطني الفلسطيني، بل إلى إبقاء المنظمة، كما هو حالها اليوم، بغير ميثاق.

يقيناً أن للتحويلات أسباباً عديدة. لكن التخويض في الأسباب كلها يبعدنا عن غرض هذا الحديث. ويقيناً، إن عدداً كبيراً من هذه الأسباب نجم من دوافع مسوغة وأملته وقائع طاغية التأثير ونوازع نزيهة. إلا أن تمحيص الوقائع وتنزيه الدوافع أو إدانتها لاتقع في الدائرة التي يتركز عليها هذا الحديث.

سأركز على ما يخص موضوع حديث اليوم وحده، على التحويلات التي أحدثتها حالة اللجوء وأحدثها استمرارها الطويل في نفسية اللاجئين وطرائق تفكيرهم وأوجه سلوكهم. أفعل هذا وأنا أستحضر الحقيقة التي تعرفونها، ففصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، ما شكل منها استطراداً لما كان قائماً قبل ١٩٤٨، وما تأسس بعده، تأثرت بحالة اللجوء، حالة الشتات، فحملت سماتها، تماماً كما تأثرت بالحالة السابقة واحتفظت بما بقي من سماتها. وقد تمازج تأثير النوعين من السمات في النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، في الجماعات التي بقيت في الوطن المجزأ وصارت لاجئة على أرض وطنها، وفي الجماعات التي تشتتت على مواطن اللجوء في دنيا العرب أو خارجها.

وفي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، انهزم الفلسطينيون في العملية المعقدة لإعادة بناء الكيان الوطني الفلسطيني، ولم ينتبه أحد إلى ما راح يميز التجمعات المشتتة بعضها عن بعض. لم ينتبه أحد إلى الفروقات التي أخذت تميز إحدى التجمعات عن غيرها، ولم ينتبه إلى ما تحدثه حالة اللجوء في نفسه كل لاجئ.

والواقع أن ما نبهني أنا شخصياً إلى هذا الأمر بدأ بعد حرب ١٩٦٧، بدأ عندما تيسر لي أن ألتقي الناس القادمين من الأرض المحتلة، من الضفة والقطاع، والناس القادمين من الخليج ممن أتيت لي أن ألقاهم. وقد لاحظت فروقاً لافتة للنظر في طرائق التفكير والسلوك، ولاحظت أن هذه الفروق موجودة حتى بين المنتمين إلى فصيل أو حزب واحد.

وما لاحظته في هذا المجال أسلمني إلى الهواجس، وأنبت في روعي هذا السؤال، أو لنقل إن السؤال أوجع روعي: هل ما نزال بعد عشرين سنة من الشتات شعباً واحداً حقاً، هل توحدنا سمات مشتركة تكفي للقول بأننا شعب واحد، أو أن التباعد والخضوع لظروف مختلفة بل متباينة في بعض الحالات قد فعل فعله فمزق وحدة الشعب؟

وقتها، كتبت مقالاً يعكس بعض هواجسي نشرته في مجلة فلسطينية تصدر في دمشق وختمته بهذا السؤال: هل تكفي المطامح الوطنية وحدها لتعزيز وحدة شعب، أو أن تأثير علاقات الإنتاج والظروف المحيطة بكل جماعة من الجماعات الفلسطينية هو الأقوى؟ وكان هذا يومها سؤالاً خطيراً، في طرحه مجازفة بالتعرض لشتى التهم. وقد أفضى نشر المقال إلى إيقاف المجلة عن الصدور واستبعادي عن هيئة تحريرها عندما عاودت الصدور بعد شهرين.

شيء آخر رحلت أرصده منذ ذلك الوقت بموازاة رسدي لتأثير تشتت الجماعات، هو تأثير اللجوء في تكوين شخصية كل فرد لاجئ، وتأثيره بالتالي على مجمل العمل الوطني الذي تصنعه جهود اللاجئ. وفي رسدي لهذا التأثير، لاحظت كيف أمكن أن يصير الشخص نفسه متزمتاً ومتهاوناً في آن واحد، صادقاً ومهولاً، شجاعاً وجباناً، وكيف يدافع الشخص نفسه عن القضية وعكسها بالحماس ذاته، ويعد نفسه مصيباً في الحالتين، يدين من يعارض رأيه في الحالة الأولى، ويدين من يعارضه في عكسها.

أصف هذه الظاهرة ولا أقومها بأي معايير أخلاقية، وما يهمني هنا من دلالاتها هي الدلالة السياسية، من زاوية تأثيرها على مسيرة العمل الوطني. وإذا تعلق الأمر بالمعيار الأخلاقي فعلي أن أقول: إنني لاحظت أن اللاجئ يكون صادقاً مع نفسه متمثلاً لمكونات شخصيته حين يقول الشيء وعكسه، أو يفعل الشيء وعكسه.

أقدم أقرب الأمثلة إلى ما نعرفه جميعاً وأكثرها تداولاً، وأختار مثلاً من كل محطة من محطات تطور العمل الوطني.

فمع النشأة، كان ناس كل الفصائل، ناسها كلهم بغير استثناء، يجهرون بإيمانهم بالوحدة العربية، بالأمة العربية الواحدة، أو بالوحدة الإسلامية والأمة الإسلامية الواحدة، ويؤكدون على أن تحرير فلسطين لن يتم إلا بتضامن الأمة الواحدة، يستوي في هذا الفلسطيني الإسلامي، أو العربي القومي، البعثي أو الناصري، وكذلك الفتاوي وكل من على شاكلتهم. ومع ذلك فإن معظم هؤلاء كان يبتث أوجع الشكوى من العرب أو المسلمين ويختزن المرات بسبب وغير سبب ولا يكف عن الدعوة إلى تمييز الفلسطينيين عن محيطهم، وإذا ارتكب فلسطينيوه الأشياء ذاتها التي يشكو هو إن ارتكبها غيرهم، فإنه يغض الطرف عن العيوب ويتفنن في إيجاد المبررات.

بعد النشأة، وبعد الانطلاقة الضاجة للعمل الفدائي، شهدنا كيف استخدمت البنادق في مواجهات متعاقبة على المحيط العربي بمقدار ما استخدمت في المواجهة مع العدو الذي يحتل الوطن وربما أكثر. لا أشير بهذا إلى المواجهات التي أملتتها دوافع مشروعة للدفاع عن النفس، بل إلى مواجهات لم يكن لها لزوم في مجال الدفاع عن النفس. وأرجو أن تتذكروا معي أن الذين ملأوا الفضاء بالدعوة إلى وحدة الضفتين، مثلاً، وجد منهم كثيرون لم يتورعوا عن التمييز بين الفلسطيني والأردني على أساس المنبت وليس على أساس الموقف السياسي وحده.

مرة أخرى، أنا لا أتطرق إلى الصواب أو الخطأ، بل إلى تأثير حالة اللجوء، وما تحدثه من تباينات.

وفي لبنان بعد الأردن، ومع كل الأمجاد الحقيقية والبطولات التي اقترنت بالوجود الفلسطيني فيه، ومع وجود ألوف المناضلين الذين واجهوا العدو المحتل ودافعوا عن حق الثورة الفلسطينية في مقاومته، وجد ناس ارتكبوا أشنع التجاوزات وفيما يتعلق بموضوع حديثنا، وجد من كان يسلك سلوكاً نزيهاً حين يقتضي الأمر الدفاع عن مصالح نزيهة ويسلك هو نفسه سلوكاً خسيساً في مجالات أخرى.

في الموقف من برنامج النقاط العشر ذاته، تجلى هذا التباين في الشخصية الجمعية أو الشخصية الفردية بأوضح صورته. فالذين وافقوا في هذا البرنامج على إقامة السلطة الوطنية على جزء من أرض الوطن بدل التشبث بإقامتها على ترابه الكامل، هؤلاء أنفسهم أصروا في الوقت ذاته على الثوابت، وأنقلب عدد منهم، عدد كبير في واقع الأمر، على البرنامج بعد أيام من مصادقتهم عليه.

في الموقف من القرار الدولي ٢٤٢، ارتفع الصوت الفلسطيني الفصائلي، باستثناء الشيوعيين، لمعارضة القرار وتخوين من يقبله، ونشطت الحركة الوطنية الفلسطينية بمعظم فصائلها لتعطيل تطبيق القرار. غير أن الذين كانوا أعلى الناس صوتاً في تخوين الموافقين على القرار بثوا هم أنفسهم الدعوة السرية إلى القبول به. وقد شهدت

بنفسي حالات عديدة كنت أتجاوز فيها مع ناس يتطلعون إلى التسوية ويؤكدون أن تسوية تعيد الضفة والقطاع المحتلين هي غاية المنى، وبعد دقائق ينتقل واحد منهم إلى مجلس آخر فيصم التسوية والموافقين عليها بالخيانة.

في العام ١٩٨٢، في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وفي حصار بيروت، شاهدت بنفسي الذين كنت أضيّق بسلوكهم الشنيع، شاهدت هؤلاء وهم يواجهون دبابات جيش العدوان الإسرائيلي ويسهمون في صنع ملحمة صمود المدافعين عن بيروت خلال حصار الشهور الثلاثة.

في وضعنا الراهن، انظروا حولكم أنى شئتم، ألا تتعون على التباينات في الشخص الواحد والفصيل الواحد، ألا ترون وزيراً يشنع على السلطة بأقبح مما يفعل المعارضون، ألا ترون أوسلوياً غارقاً في أوسلويته وهو يصير على أن أوسلو هي الخطوة الأولى لتحرير فلسطين، ألا ترون الذي يصدق ويكذب في آن، ويمارس الفساد ويشنع على الفاسدين.

الرافضون، وقد كانت فصائل العمل الوطني إذا استثنينا الشيوعيين كلها رافضة، هؤلاء كلهم دافعوا عن موقفهم الرافض بضرابة وخونوا حتى من دعا إلى إعلاء صوت العقل. وهؤلاء أنفسهم انتهت معظمهم إلى القبول وها هو يخون الرافضين. وهم في الحالتين، حالة الرفض وحالة القبول، يستخدمون الصوت العالي ويتصورون أنهم على حق في كل منهما. ظل هؤلاء يدافعون عن رفضهم ويمضون في الدفاع إلى حد النهاية، ثم صاروا يدافعون حتى عن مظاهر الاستسلام ويمضون في الدفاع إلى حد النهاية أيضاً.

وأنا أتذكر اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٨٨ في الجزائر، وهو الاجتماع الذي صادق على إعلان الدولة الفلسطينية وتمرر الموافقة الفلسطينية الرسمية على القرار ٢٤٢. كان بجانبني عند تلاوة الإعلان قائد فلسطيني شهير طالما تجاوزت معه في السنوات السالفة وحاولت إقناعه بمزايا القبول بالقرار ٢٤٢ وتحملت تشجيعه عليّ. إلتفت إلى هذا القائد وهو يصفق لإعلان الدولة وقلت له: هل كان ينبغي أن تتبدد الجهود خلال أربعين سنة قبل أن تقبلوا بما دعا إليه غيركم منذ البداية. فقطع هذا القائد تصفيقه وقذفني بصوت حائق: " كنا في ذلك الوقت على حق كما أننا الآن على حق " .

لاستيفاء موضوع حديث اليوم، يرد السؤال التالي: كيف نفسر هذه التباينات؟

أؤكد أن أحد الأسباب هو تأثير التجربة وبالتالي تأثير الواقع وما يفرضه من تبدلات وتحولات في الفكر والممارسة مما قد يدفع إلى أمام أو يعيد إلى وراء. وفي هذا المجال، لم يتبدل الفكر السياسي الفلسطيني وحده، بل العربي، والعالمي، أيضاً.

غير أن هذا شيء، وتميز الفكر والسلوك الفلسطينيين بعدم الثبات والتباين في الشخص الواحد والجماعة الواحدة شيء آخر، الانتقال من شيء إلى نقيضه في الوقت ذاته،

إتباع سلوك نزيه و سلوك خسيس في آن واحد. وهذه هي الظاهرة التي تابعت رصدها وحاولت تعمق أسبابها.

ولكي لا أرهقكم بحديث طويل، أنتم المرهقين بألف ثقل و ثقل تحيط بنا من كل جانب، سأكتفي بعرض ما استخلصته ووضع استخلاصاتي بين أيدي المعنيين بها دون أن أجزم أنها الأذوق أو الأصوب، وأدعوكم إلى التحوار بشأنها.

في التعريف العلمي الذي أتبناه تشكل تأثيرات علاقات الإنتاج بمعناها الشامل وليس بمعناها الاقتصادي الميكانيكي سمات المجتمع، سمات الشعب. وكل شعب يخضع في بلده، في دولته، لعلاقات إنتاج واحدة، فتتشكل حتى مع وجود التعدد والتميزات السمات المشتركة التي يظل تأثيرها ثابتاً. وحين يفرض التطور إلى تبدل علاقات الإنتاج السائدة، ينشأ وضع آخر، فتتشكل سمات جديدة ولكنها تظل مشتركة وترتسم في ضوئها المزايا الفردية والجمعية، الإيجابية والسلبية.

في الحالة الفلسطينية، حالة الشتات حتى داخل أرض الوطن حيث صار كل فلسطيني لاجئاً بمعنى من المعاني، ومع غياب الدولة الوطنية، وخضوع كل جماعة إلى ظروف دولة أخرى، اختلف الأمر، ودام هذا الاختلاف حتى الآن أكثر من خمسين سنة. وقد تجلى الاختلاف في مجالين رئيسيين:

ففي المجال العام، توزع الشعب الفلسطيني على جماعات لا يصلها، بعضها ببعض، إلا أوهن الصلات. وخضعت كل جماعة لظروف مختلفة. فنبت التمايز بين جماعة وأخرى.

وعلى الصعيد الفردي، تأثر كل فرد بالظروف التي ميزت جماعته كما تأثر بالمرزج الذي تشكله الظروف الأخرى، فنشأت الشخصية متعددة الوجوه، الشخصية التي لا أقع في اللغة على التعبير الذي يستوفي وصفها لأن الحالة فريدة، الشخصية التي قلت إنها تحمل التباينات ويكون صاحبها منسجماً مع نفسه حين يفعل الشيء أو عكسه.

وقد كان من شأن هذا الحال أن يفرضي إلى اشتداد التمايز وتلاشي ما تبقى من السمات المشتركة وأن تتحلل الصلات بين الجماعات المتعددة وتزداد الشخصيات الفردية تعقيداً وتعدد وجوه، فينتهي الفلسطينيون إلى حال يشبهه، مثلاً، حال جماعات العجر، الجماعات التي ابتعدت بمضي الوقت عن تأثير منبتها الأصلي.

لكن حال الفلسطينيين لم ينته إلى هذه النهاية. أما ما صانهم في مواجهة عوامل التشتت والتلاشي والتعقيد فيمكن رصده بسهولة.

فهناك عمق الموروث الممتدة جذوره على مدى قرون وقرون والوزن البارز لهذا الموروث في الحفاظ على سمات جمعية وفردية. وهناك الوزن الكبير للقضية الوطنية، عدالة

القضية ودوام الحاجة إلى حلها حلا يلبي المطالب المشروعة، المطالب التي تأسست على مصالح ذات حضور طاغ. وهناك تأثير المجابهات المتواصلة التي فرضت على هذا الشعب حتى بعد تشتته: المجابهات التي واصلها مغتصب أرضه وحقوقه والمجابهات الأخرى العديدة. وهناك دور الحركة الوطنية التي تجددت بعد ١٩٤٨ على أرضية الموروث وأرضية المصالح، فحفظت ما يمكن حفظه من سمات سابقة ويسرت بروز سمات جديدة مشتركة، إن يكن بعضها سلبيا فبعضها الآخر إيجابي.

وهناك إلى ما تقدم حقيقة أن جموع الفلسطينيين إن تشتت، فقد بقيت في محيط عربي تجمعها به سمات عديدة مشتركة. وقد وفر وجود الجماعات الفلسطينية في هذا المحيط سمات أخرى مشتركة في ما بينها، انضافت إلى ما وفرته العوامل الأخرى، فأسهمت في صيانة الجماعة من التبدد.

هذه مقاربات للموضوع، عرضتها بإيجاز شديد. وأنا أدعو المعنيين بدراسة الوضع الفلسطيني إلى دراسة هذا الموضوع وإغنائه بشتى أنواع البحوث.

وفي الختام، أود أن أقول إن الشعب الفلسطيني ما يزال خاضعاً لتأثير عوامل تعمق التباينات تماما كما أنه خاضع لتأثير عوامل تدفع إلى التجانس، وهو يقاوم في سياق كفاحه لاستعادة حقوقه وتأثير السلب من هذه العوامل.

وفي يقيني أن التوجه إلى تعزيز الكيان الوطني الفلسطيني وتوحيجه بالاستقلال هو الحاملة التي تستند إليها الآمال بأن يطغى تأثير الإيجابي على السلب. أما الاستقلال ذاته فهو الشرط الذي لا بد من توفره لكي تتوفر الأسس التي يقوم عليها مجتمع ذو سمات، شعب موحد، وتنحل العقد التي أوجدها الشتات الطويل. أقول هذا وأضيف إليه أن الحل المطلوب للمسألة الوطنية، الحل الذي يحقق هذه الآمال، هو الحل الذي يستجيب لمصالح الجماعات الفلسطينية كافة، الجماعات التي يوصف ناسها بأنهم المقيمون، والجماعات التي يطلق عليها أوصاف أخرى. وأي حل للقضية الوطنية يهمل حقوق أي جماعة سوف يعيدنا إلى دائرة المخاطر التي رأينا بداياتها، مخاطر التشتت والتلاشي والتعقيد.

والوطني الفلسطيني، الوطني الذي تيسر له وعي متقدم بحيث لا تفتنه الشعارات الطنانة الرنانة ولا تقعه المحبطات، هذا الوطني أيا ما كان عليه موقعه على خارطة الاجتماعية أو السياسية مطالب بأن يواصل السعي وسط هذه التعقيدات في الاتجاه الذي يحل المسألة الوطنية حلا يصون ما بقي من وحدة شعبه وينمي السمات المشتركة ويقاوم عوامل التشتت.

هذا هو طريق الوطنيين، هذا هو الطريق.

مناقشة لفكر " حماس " السياسي

مناقشة لفكر " حماس " السياسي *

في ورقة الأستاذ عبد الفتاح دخان شذرات من سيرة كاتبها يرد فيها بعض وقائع صلته بالإخوان المسلمين ودوره في الجهاد في صفوفهم. وفي هذه الورقة شذرات من سيرة الإخوان أنفسهم. وليس في الورقة سوى القليل عن مواقف الإخوان و " حماس " إزاء الأحداث الفلسطينية التي شهدتها القرن العشرون، وأقل من هذا القليل الحديث عن مسوغات المواقف.

أما أكثر ما في الورقة فهو المقتبس من القرآن الكريم أو أحاديث الرسول أو اجتهاد الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب، وخصوصا اجتهاده بشأن ملكية الأراضي التي فتحها المسلمون في عهده. والمعروف أن الخليفة بن الخطاب رأى أن تصير الأراضي المفتوحة بالقوة وقفا للمسلمين أو ملكية عامة بمصطلحات عصرنا. وهو اجتهاد شمل هذه الأراضي كلها. لكن الورقة كما هو شأن الصف الذي ينتمي إليه كاتبها تركز على أرض فلسطين وحدها بما هي وقف وتغيب الحديث عن الأراضي الأخرى وتغفل ذكر ما فعله حكام مسلمون تعاقبوا منذ عهد الخليفة الراشد الثالث أقطعوا أرض الله لمن شاءوا من أتباعهم وأجازوا الملكية الخاصة في فلسطين كما في غيرها.

أقر بأنني لم أقرأ للأستاذ دخان شيئا قبل ورقته هذه. ولو كان هذا تقصيرا مني لاعتذرت عنه، إنما هو الشتات، وهو الذي حرم أبناء الشعب الواحد من التواصل. ولكنني أسمع بالرجل وأعرف مكانته في الحركة الإسلامية وسمعته الطيبة. وحين أوكلت إلي مهمة التعقيب على كلام الرجل أملت في أن أجد عرضا لنشأة الإخوان المسلمين في فلسطين

• تعقيب على ورقة " حماس " التي قدمها الأستاذ عبد الفتاح دخان، التي في ندوة " خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن العشرين "، التي انعقدت في غزة، ٢ إلى ٤ / ٦ / ٢٠٠٠؛ ونشر في: القدس العربي، لندن، ٢٠٠٠ / ٩ / ٦.

وتطور مواقفهم في القرن موضوع الدراسة. ولأني أظن صريحا، ها أنا ذا أقول إنني لم أجد في الورقة ما توقعته. ففيما عدا الشذرات التي أشرت إليها وما حفلت الورقة به من المقتبسات من القرآن الكريم والحديث النبوي، خلت ورقة الأستاذ دخان من الحديث عن التجربة. وغني عن البيان أننا في ندوة من مستوى ندوتنا كنا بحاجة إلى وصف راهنا وتحليله كي نتحاور بشأنهما.

إن افتقار الورقة إلى ما يستوفي عرض تجربة الإسلام السياسي الفلسطيني حرمانا من معرفة رأي كاتبها في مسيرة الحركة الإسلامية الفلسطينية، أو لأقل: معرفة إجاباته على النقاط التالية:

لماذا لم يتيسر لحركة الإخوان المسلمين التي نشأت في العشرينات في مصر وامتدت إلى بلاد أخرى أن تنتشر في فلسطين قبل العام ١٩٤٨، ولماذا تلاشت جميعة الشبان المسلمين الفلسطينية التي أنشئت في العام ١٩٢٨؟ ومن الواضح أن الأستاذ دخان لا يجهل هذه الحقيقة، والدليل، مأخوذاً من ورقته ذاتها، حاضر في إتكائه على ذكر المرحوم عز الدين القسام في سياق الحديث عن الإسلاميين، مع أن الشيخ القسام، وهو رائد تنظيم الكفاح المسلح الفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني، لم يكن من الإخوان المسلمين.

لماذا لم يرد في الورقة أي ذكر للإخوان المسلمين في الضفة الغربية، الضفة الفلسطينية، لا ذكرهم قبل العام ١٩٦٧ ولا ذكرهم بعده؛ هل هذا إغفال متعمد؟ وهل هي محاولة لصرف الانتباه عن دور الإخوان المسلمين في إسناد النظام القائم حتى حين كان هذا النظام مشتبكا مع قوى الحركة الوطنية كلها فيما هو متفاهم مع الذين يوجب الإسلام تصنيفهم في خانة الأعداء؟

لماذا لا تشير الورقة إلى واحدة من أشهر وقائع القرن الفلسطيني موضوع الدراسة وأوقعها أثرا في مجريات نصفه الثاني كله، لماذا لا تذكر الورقة أن عددا من خيرة الإخوان المسلمين غادر الحركة وشق الدرب للكفاح المسلح المتجدد وأسس الوطنية الفلسطينية وأعلى شأن الدعوة إلى الاستقلال؟

لماذا أهملت الورقة موقف الحركة الإسلامية ثم "حماس" من منظمة التحرير الفلسطينية، ولماذا لم تتعرض إلى امتناع "حماس" عن الاستغلال بالخيمة التي آوت الجميع؟

لماذا تقفز الورقة عن واقعة خطيرة وشهيرة أخرى هي واقعة انصراف الإخوان المسلمين الفلسطينيين إلى شؤون الدعوة والتبشير بدل الانهماك في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي التي انهمك الجميع فيها منذ العام ١٩٦٧؟ لماذا تقفز الورقة إلى الانتفاضة الكبيرة التي يعرف الجميع أن "حماس" ساهمت فيها ولا تحدثنا عن سلوك الإخوان المسلمين مؤسسي "حماس" خلال ما قد يبلغ عشرين سنة قبل الانتفاضة؟ لماذا تحرمانا الورقة من الاستفادة من عبر الحالتين؟

لماذا ترد في الورقة إشارة عابرة فقط وليس أكثر إلى تأسيس " حماس "، أي إلى انتقال الإخوان المسلمين من دائرة الجهاد ضد من يفترض الواقع أنهم حلفاء الخندق الوطني إلى دائرة الجهاد ضد العدو المحتل؟

لماذا لا تتناول الورقة الموضوع الساخن، موضوع نهج " حماس " المثير للجدل في مواجهة إسرائيل؟ لماذا لم نعرف رأي " حماس " في التفسير الشرعي الإسلامي حتى لا نقول الوطني السياسي للعمليات التي تستهدف المدنيين؟ هل يجيز الإسلام كما تفهمه " حماس " القتل دون تمييز؟ وما هو الموقف حين يكون بين المدنيين المستهدفين ناس تحرم تعاليم الإسلام التي يعرفها الجميع التعرض لهم بأي سوء تحريما صريحا؟

هذه وغيرها من النقاط غابت عن ورقة تفترض طبيعة ندوتنا أن يتم التعرض لها ومناقشتها. فهل نحن إزاء قصور ننسبه إلى كاتب الورقة ونطالبه بتداركه، أم إننا إزاء منهج في تناول الأمور ناجم من منهج في التفكير لا تصدر عنه إلا كتابة من هذا النوع؟

ولو أنني لم أقرأ لقادة آخرين من " حماس " أو أستمع إليهم، لربما نسبت الأمر إلى المنهج وحده. فليعذرنى الأستاذ دخان وأنا أقول له إن ورقتك تظلم الحركة الإسلامية و " حماس " حين تعرض أمورهما بهذا الابتسار. وسأظل صريحا لأنه لا حوار دون صراحة إن أريد لحوارنا أن يكون مجديا: لقد قرأت في الورقة ما هو متداول من مقتبسات وحي السماء وما يتصل به، ولم أجد سياسة، لم أجد حتى سياسة الإخوان المسلمين و " حماس " كما عبرت عنها الأدبيات المتداولة.

ولأكن صريحا أكثر: إن الاستناد إلى وحي السماء وحده يلغي الحوار ويئد الجدل. وافتقار الورقة إلى تحليل ما جرى على الأرض أفقدني ما أحاور كاتبها بشأنه. ولست أقبل أن أحول ندوتنا هذه إلى ميدان للجدل حول التفسيرات المتعددة لما هبط من السماء أو انتسب إليها.

وما دام منظمو الندوة قد ندبوني للمهمة، وما دمت قد قبلتها حتى قبل أن يعد الأستاذ دخان ورقته، فإني عازم على قول بضع كلمات بشأن مواقف الإخوان المسلمين الفلسطينيين ثم " حماس "، دون أن أقيد نفسي بمناقشة الورقة بالذات.

في رأيي أن الحركة السياسية المستندة إلى عقيدة دينية تقع وتوقعنا معها في مأزق. فالالتزام بقواعد للحلال والحرام تحددت للناس منذ ألوف السنين هو أميز ما يميز مثل هذه الحركة أو هو ما ينبغي أن يميزها ما دامت متشبثة بعقيدتها الدينية. وإيلاء القداسة إلى القواعد التي فصلها بشر مجتهدون عاشوا في أزمنة غابرة، فيه مطالبة لنا بأن نرى الحاضر بعيون الموتى ونغفل ما تراه عيوننا نحن أو تهدينا إليه عقولنا.

لقد عدت نقاطاً أغفلتها الورقة. وفي هذه النقاط ما يبيح أن تنتقد هذا أو ذاك من فكر الإخوان المسلمين وممارستهم. فكيف يجري الجدل بل كيف يستقيم حول رأي الإخوان ورأي الآخرين فيهم إذا أباح الإخوان لأنفسهم أن يجبهونا برؤيتهم للحلال والحرام بما هي رؤية غير قابلة للنقد أو النقض.

لا يغفل مثلي أبداً أهمية الحركة الإسلامية، حركة الإخوان وحركات غيرهم، ودورها في الكفاح الوطني. ولعل الأخوة في "حماس" يعرفون أنني دافعت عن حقوق لهم وأنا متشدد في مخالفتهم الرأي. إلا أن ثمة شيئاً يبقي "حماس" في مأزق ويعزلها عن المجرى العام للحركة الوطنية الفلسطينية. هذا الشيء لا تختص به "حماس" وحدها بل هو سمة مشتركة في الحركات السياسية المستندة إلى عقيدة دينية. إنه الاستحواذ على حق تفسير وحي السماء واجتهادات الغابرين لوضع هذا التفسير في مواجهة ما يجري على الأرض في وقتنا الراهن. وإنه استحضار تهم الكفر والردة والزندقة وما إلى ذلك لوضعها في وجه من لا يسلم بأي شيء وبكل شيء مما يسلم به صاحب العقيدة الدينية.

وفي رؤيتي لهذا المأزق لا أجد أن المخرج مسدود. فهناك مخرج: أن تعم القناعة بأن لكل إنسان الحق في تبني العقيدة التي تجتذبه وتفسير عقيدته أو قبول تفسيرات الغابرين لها في النحو الذي يرضيه كلما تعلق الأمر بوحى السماء. أما التعاون مع الآخرين لمواجهة معضلات راهنة فهو يتم على هوامش مشتركة ترسمها المصالح المشتركة للجميع. وفن السياسة هو فن البحث عن هذه الهوامش. والجدل مطلوب وممكن حين تتوفر إرادة الكشف عن الهوامش المشتركة والرغبة في توسيعها.

وليعدزني الاستاذ دخان وإخوانه إن قلت إن قادة الإخوان ثم قادة "حماس" لم يظهروا أنهم يتقنون هذه الفن، ولذا فإنهم لم يقيموا تحالفاً مديد الأجل مع أي قوة وطنية أخرى.

وأنا أتمنى من كل قلبي أن يقبل الإخوان في "حماس" حقي في أن أرى الواقع بعيني أنا وليس بعيون الذين ماتوا، وأن يحترموا العلمانيين بالمقدار الذي يطلبون هم فيه أن يحترم الآخرون رؤيتهم للأمور. إن إحلال البحث عن الهوامش المشتركة محل التمرس عند المختلف عليه هو ما نحتاج جميعنا إليه.

صدر للمؤلف

روايات

١. المحاصرون، دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٧٣.
٢. بير الشوم، بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٩.
٣. سمك اللجة، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٣.

دراسات

١. الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف.، ١٩٨٠.
٢. العمل العربي المشترك وإسرائيل، الرفض والقبول، ١٩٤٤-١٩٦٧، نيقوسيا (قبرص): شرق برس، ١٩٨٩.
٣. جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨، نيقوسيا (قبرص): شرق برس، ١٩٩٠.

شهادات

١. دروب المنفى ١، الوطن في الذاكرة، دمشق: دار كنعان، ١٩٩٤.
٢. دروب المنفى ٢، الصعود إلى الصفر، عمان: دار سندباد، ١٩٩٦.
٣. دروب المنفى ٣، زمن الأسئلة، عمان: دار سندباد، ١٩٩٨.
٤. دروب المنفى ٤، الجري إلى الهزيمة، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠١.
٥. دروب المنفى ٥، أين بقية الحكاية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
٦. الحنين، حكاية عودة، رام الله: شمل، مركز دراسات اللاجئين، ٢٠٠٤.

• يشار هنا إلى الطبعة الأولى لكل كتاب وحدها.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)

ساري حنفي وليندا طبر

الحدائثة المتقهقرة طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

صفا: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨

مصطفى العباسي

بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر

سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية

عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)

تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة

تحرير: وسام رفيدي

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابولغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠

عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى

مجدي المالكي وآخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨

فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني

نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية

جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)

تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

تقاسيم زمار الحي

فيصل حوراني

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

جميل هلال

الراهب الكوري .. سفر وأشياء أخرى

زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية

ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقبة

عزمي بشارة

ديك المنارة

زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)

عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية

زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهام المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو وآخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديري وآخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي وآخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربي الحصري وآخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢

تحرير: سمح شبيب
دراسات اعلامية

تحرير: سمح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥ - ١٩٩٤
سمح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثمانة

المساواة في التعليم اللامنهي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخصشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
 خالد الهندي
 التحولات الديمقراطية في الاردن
 طالب عوض
 النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
 محمد خالد الازعر
 البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
 علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

يوميات المقاومة في مخيم جنين
 وليد دقة
 أحلام بالحرية
 عائشة عودة
 الجري الى الهزيمة
 فيصل حوراني
 أوراق شاهد حرب
 زهير الجزائري
 البحث عن الدولة
 ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

المحاسبة والمساءلة	ما هي المواطنة؟
الحريات المدنية	فصل السلطات
التعددية والتسامح	سيادة القانون
الثقافة السياسية	مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
العمل النقابي	حرية التعبير
الاعلام والديمقراطية	عملية التشريع

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
 رجا بهلول
 حالات الطوارئ و ضمانات حقوق الانسان
 رزق شقير
 الدولة والديمقراطية
 جميل هلال
 الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
 منار شوربجي
 سيادة القانون
 أسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية

فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

جميل هلال، عزمي الشعبيي وآخرون

الإعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم

أحمد مجدلائي، طالب عوض

